Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د

تخصص : اقتصاد تطبيقي.

بعنوان:

علاقة السياحة بسعر الصرف ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2019-1995)

من إعداد الطالبة:

بوجمعة شهرزاد

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د. بلمقدم مصطفى.

السادة أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د .بن عاتق عمر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. زدون جمال	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي عين تموشنت	ممتحنا
د . بن عامر عبد الكريم	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي عين تموشنت	ممتحنا
د. ساهد عبد القادر	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا
مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا
وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا
أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (286)﴾
صدق الله العظيم

سورة البقرة

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل لمن كانوا لنا مثل الشموع في الليالي المظلمات أهدي تخرجي الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي، "**والدي العزيز**" الذي سار معي في كل درب وكل طريق لأصعد به الى طريق النجاح فألف شكر وتحية.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، من تتسابق الكلمات معبرة عن مكنون ذاتها، من غمرتني بفيض حنانها، من احترقت لكي تنير لي دربي وسقتني من نبع رقتها وصدقها، إلى قرة عيني وفؤادي "**أمي الغالية**" صاحبة البيت الدافئ والعين الساهرة والقلب الحنون رحمات الله عليها.

إلى توأم روحي و رفيق دربي الى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله "**زوجي العزيز**" والى "**عائلته المحترمة**" أخص بالذكر "**والدي الثاني**" شفاه الله واطال في عمره.

الى إخوتي وأخواتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

والى كل افراد عائلتي و كل الاحباب والأصدقاء من جمعني بهم منبر العلم والصداقة الذين أكن لهم أسمى عبارات المحبة.

و أهدي هذا العمل الى كل متصفح لهذه الرسالة والى كل طلاب العلم في أي مكان.

بوجمعة شهرزاد

كلمة شكر وتقدير

أبدأ بشكر الله عز وجل امتثالا لقوله تعالى ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ(7) ﴾

- سورة ابراهيم-

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك، اللهم لك الحمد والشكر ملىء السموات والأرض وما بينهما وملىء ما شئت من بعد

وصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أتقدم بالشكر الجزيل الى أولئك الذين منحونا العزم تلو العزم، لنتخطى الصعاب و نقف واثقي الخطى، الى الأستاذ الدكتور "بلمقدم مصطفى" لتكرمه بالإشراف على رسالتي و على الجهود التي بذلها حتى تخرج الرسالة بالشكل المطلوب.

كما أشكر أساتذة أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد لمراجعة رسالتي و اثرائها بآرائهم القيمة التي سترفع من قيمتها و أهميتها.

و الشكر الجزيل الى الأساتذة الأفاضل الذين ساعدوني بآرائهم و نصائحم المستمرة و الشكر الى زميلاتي و زملائي الأعزاء، الذين كانو بجانبي دوما و أبدا و تعلمت منهم الكثير، والذين قضيت معهم أجمل الأوقات، شكرا لكم.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بجامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- على ما قدموه لى من علم و نصح و ارشاد خلال سنوات دراستي.

و في الأخير اشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات:

الإهداء.....ب

كلمة شكـــر وتقديـــــر ..... ج

فهرس المحتويات: ..... د

قائمة الجداول ..... ط

قائمة الأشكال ..... ك

قائمة المـــلاحـــــق ..... م

مقدمة عامة:.....2

الفصل الأول: قراءة حول موضوع السياحة وسعر الصرف 9

مقدمة الفصل:.....10

I- عموميات حول السياحة 11

1- نشأة السياحة وتطورها : 11

2- مفهوم السياحة، مكوناتها، أنواعها، فوائدها وعيوبها: 13

2-1- مفهوم السياحة: 13

2-2- مكونات السياحة: 16

2-3- أنواع السياحة: 17

2-4- فوائد وعيوب السياحة: 23

3- أركان السياحة، أسسها، وخصائصها، انتشارها وعلاقتها بالعلوم الأخرى: 24

3-1- أركان السياحة والعوامل التي ساعدت على انتشارها: 25

3-2- أسسها، خصائصها، وعلاقتها بالعلوم الأخرى: 26

4- نظريات السياحة، أهميتها وآثارها على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي: 35

4-1- نظريات السياحة: 35

4-2- أهمية وأثر السياحة على الجانب الاقتصادي: **39**

4-3- أهمية وأثر السياحة على الجانب الاجتماعي والثقافي: **44**

4-4- أهمية وأثر السياحة على الجانب البيئي: **44**

II- ماهية سعر الصرف: **46**

1- مفهوم سعر الصرف وأهميته: **46**

1-1- مفهوم سعر الصرف: **46**

1-2- أهمية سعر الصرف **47**

2- أشكال سعر الصرف:..... **49**

2-1-سعر الصرف الإسمي **Taux de change Nominal**..... **49**

2-2-سعر الصرف الحقيقي **Taux de change Réel**..... **49**

2-3-سعر الصرف الفعلي: **Taux de change Effectif**..... **50**

2-4-سعر الصرف الفعلي الحقيقي **Taux de change Effectif Réel**..... **51**

2-5-سعر الصرف التوازني: **51**

3- أنظمة سعر الصرف: **52**

*3-***1-** *التطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف:* **52**

3-2- الترتيبات المعاصرة لأنظمة سعر الصرف: **53**

3-3- المقارنة بين أنظمة سعر الصرف: **57**

4- أهداف وأدوات سياسة سعر الصرف :..... **59**

4-1- أهداف سياسة سعر الصرف: **59**

4-2- أدوات سياسة سعر الصرف: **61**

5- النظريات المحددة لسعر الصرف:..... **62**

*5-1- نظرية تعادل القدرة الشرائية: (***Purchasing Power Parity Theory***)*..... **62**

5-2- نظرية تعادل أسعار الفائدة: **(Purchasing Prices Interes Theory)** **67**

5-3- نظرية كمية النقود: **68**

5-4- نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الأرصدة) **69**

5-5- النظرية الإنتاجية **(Productivity theory)** **70**

5-6- نظرية فقاعات المضاربة: **71**

5-7- نظرية كفاءة الأسواق: **72**

5-8- نظرية الاستجابة الزائدة أو التعديل الزائد لسعر الصرف: **72**

5-9- نماذج محفظة الأصول والأوراق المالية (نموذج توازن المحفظة): **72**

III-أثر أسعار الصرف على السياحة : **73**

خاتمة الفصل: **74**

الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين السياحـــة وسعر الصرف وأثرهما على النمو الاقتصادي.. **75**

المقدمة الفصل: **76**

I- الدراسات للدول العربية: **77**

1- دراسات لدول المغرب العربي: **77**

2- دراسات لدول الشرق الأوسط: **82**

II- دراسات لدول غير العربية **87**

1- دراسات لدول من أوروبا: **87**

2- دراسات لدول من آسيا: **94**

3-دراسات لدول من أمريكا: **111**

III- دراسات لمجموعة من الدول لمناطق مختلفة: **114**

IV- المذكرات: **125**

خاتمة الفصل: **137**

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية ومفهوم النمو الاقتصادي..... 138
مقدمة الفصل:..... 139
I- قراءة حول مفهوم النمو الاقتصادي 140
1- مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: 140
1-1- النمو الاقتصادي :..... 141
1-2- التنمية الاقتصادية : 144
2- محدادت ومقاييس النمو الاقتصادي: 146
2-1- محددات النمو الاقتصادي: 146
2-2- مقاييس النمو الاقتصادي: 157
3- نظريات ونماذج النمو الاقتصادي: 159
3-1- النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي: 160
3-2- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث : 175
4-العلاقة بين متغيرات التحكم (أو أثر السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي): 184
4-1- أثر السياحة على النمو الاقتصادي: 184
4-2- أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي: 186
5-تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2019): 188
5-1- النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000): 189
5-2- النمو الاقتصادي في ظل انتعاش الاقتصاد الجزائري (2001-2019): 190
II- واقع السياحة في الجزائر..... 195
1- التدفق السياحي:..... 197
2- الإيراد السياحي: 200
3- مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي للجزائر: 200

3-1- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر **PIB***)* **201**

3-2- أثر السياحة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية: **201**

4- ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمية للسياحة:..... **203**

III- دراسة قياسية للعلاقة بين السياحة و سعر الصرف ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2019) **205**

1- منهجية الدراسة القياسية لأثر السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2019): **205**

1-1- مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة: **206**

1-2- اختبار التكامل المشترك: **212**

1-3- نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع **(ARDL)***:* **215**

*1-4- عرض أساسيات النمذجة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (***NARDL***):* **218**

2 - توصيف النموذج القياسي والمتغيرات المستعملة لدراسة العلاقة بين السياحة وسعر الصرف وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1995-2019): **220**

2-1- *وصف المتغيرات المستعملة والنموذج القياسي:* **220**

2.2. النتائج التطبيقية:..... **226**

2-3- تحليل النتائج: **243**

خاتمة الفصل**:** **245**

الخاتمة العامة: **246**

الملاحق **251**

قائمة المراجع والمصادر: **263**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور نظم سعر الصرف	53
2-1	تصنيف أنظمة سعر الصرف	54
3-1	محددات نظام سعر الصرف	56
4-1	المقارنة بين أنظم الصرف	57
1-2	ملخص الدراسات السابقة	128
1-3	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	145
2-3	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترة 2005-2019	197
3-3	الإيرادات السياحية كنسبة مؤوية من اجمالي الصادرات (%)	200
4-3	المساهمة المباشرة لقطاع السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي PIB	201
5-3	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الجزئية المكونة كتنافسية قطاع السياحة و الاسفار حسب تقرير 2019	204
6-3	التحليل الوصفي للمتغيرات	226
7-3	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات	227
8-3	نتائج اختبار جذر الوحدة الهيكلي (ZIVOT-ANDREWS 1992)	228
9-3	نتائج اختبار الحدود BOUNDS TEST	230
10-3	نتائج تقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل وفق نموذج NARDL	232
11-3	نتائج اختبار التناظر الطويل الأجل لنموذج	234

12-3	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL المقدر	235
13-3	اختبار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VAR	240
14-3	اختبار المعنوية لعدد الفجوات LAG EXCLUSION TESTS	240
15-3	نتائج اختبار الاستقرارية وفق منهجية TODA-YAMAMOTO	242

قائمة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع السياحة	22
2-1	العلاقة بين القدرة التنافسية و سعر الصرف الحقيقي	48
1-3	الحلقة المفرغة للفقر	149
2-3	أفكار ادم سميث حول النمو الاقتصادي	161
3-3	تحليل روبرت مالتوس حول النمو الاقتصادي	164
4-3	التمثيل البياني لنموذج " سولو-سوان" في النمو الاقتصادي	173
5-3	مخطط توضيحي لمختلف نظريات النمو الاقتصادي	183
6-3	العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي	185
7-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2019)	188
8-3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	189
9-3	تطور عدد السياح الدوليين	196
10-3	تطور الإيرادات السياحية العالمية	196
11-3	التدفق السياحي في كل من أوروبا أمريكا اسيا و المحيط الهادي افريقيا و الشرق الأوسط لسنة 2019	196
12-3	تطور عدد السياح الوافدين للجزائر	198
13-3	التدفق السياحي لدول شمال افريقيا	198
14-3	التدفق السياحي الأجنبي للجزائر حسب جنسيات السياح لسنة 2019	199
15-3	تطور الإيرادات السياحية للجزائر	200

16-3	تطور مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات الجزائري	202
17-3	مخطط هيكل الاختبارات القياسية	820
18-3	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلي لنموذج NARDL	229
19-3	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج النمو الاقتصادي وفق اختبارين CUSUM-CUSUMSQ	236
20-3	القيم الفعلية و المتوقعة للنمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2019)	237
21-3	منهجية TODA-YAMAMOTO لاختبار السببية	239
22-3	الدائرة الأحادية	241

قائمـة المـــلاحـــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	اختبارات جذور الوحدة لـ(PP)، (ADF) و(KPSS).	252
02	نتائج اختبارات جذر الوحدة الهيكلي (Zivot-Andrews 1992)	254
03	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج NARDL	256
04	اختبار الحدود bounds test	257
05	نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة القصيرة الاجل والعلاقة الطويلة الاجل وفق نموذج NARDL.	257
06	نتائج اختبار التناظر الطويل الاجل	258
07	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي LM Test	259
08	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي JP	259
09	نتائج اختبار عدم الثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)	259
10	نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (Ramsey)	260
11	نتائج اختبار مضروب لاغرنج للارتباط التسلسلي بين البواقي BG	260
12	نتائج تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var(3)	260
13	نتائج اختبار السببية لجرانجر حسب منهجية Toda-Yamamoto	262

المقـدمـــــــة

العـــامـــــة

المقدمة العامة:

ظهرت السياحة منذ العقود الماضية كظاهرة اجتماعية وإنسانية عرفها الانسان منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الانسان الانتقال من مكان لآخر وتطورت بتطور حاجاته ورغباته حتى تحولت إلى حركة ثقافية واجتماعية واقتصادية، وأصبحت ذات مفهوم واضح ولها تأثير إيجابي في شتى مجالات الحياة.

وتؤكد الكثير من الأبحاث على أن صناعة السياحة تقدم منتجا سياحيا يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية، التعليمية وعلى العلاقات الدولية، إذ لم تعد السياحة مجرد انتقال الافراد من بلد إلى آخر، بل هي ظاهرة إنسانية و حاجة اجتماعية أساسية في ضوء تغير ظروف الحياة، إضافة إلى أنها قد تكون موردا هاما للعملة الصعبة لتحسين وضع ميزان المدفوعات، والمساهمة في زيادة الناتج القومي، وزيادة حجم العمالة، وتحسين القاعدة الإنتاجية، لذا فان النشاط السياحي الدولي يولد فوائد اقتصادية جمة تعود بالنفع على البلدان المستضيفة للسياح، ووفقا لمنظمة السياحة العالمية فقد ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين من 1.91 مليار المسجل في عام 2014 إلى 2.28 مليار عام 2019، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 3.8 في المائة، كما ارتفعت خلال الفترة ذاتها العائدات الناجمة عنهم، أي عائدات السياحة الدولية، من 1.53 تريليون إلى 1.81 تريليون، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي[1]، أي بمتوسط معدل سنوي قدره 3.6 في حين بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 10.4 % في عام 2019 تمثل نحو 8.9 تريليون دولار أمريكي، مقارنة بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي عام 2018[2]، ومن المتوقع ارتفاع مساهمة قطاع السياحة ليصل إلى حوالي 11.5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل حوالي 13085 مليار دولار أمريكي في عام 2029 [3]. وعلى مستوى الدول العربية بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 حوالي 11.4%[4] لذلك تبذل الكثير من دول المنطقة جهود من أجل التطوير الدائم لهذا القطاع بهدف زيادة تنافسيته وقدرته على جذب المزيد من السائحين من كافة دول العالم، فهي صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات.

كما سجل قطاع السياحة والسفر نموا بنسبة 3.5 في المائة في عام 2019، متجاوزا معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام التاسع على التوالي. إضافة إلى أن القطاع كان مسؤولا خلال السنوات الخمس الماضية عن توفير واحدة من بين أربعة فرصة عمل جديدة يتم إضافتها على مستوى الاقتصاد العالمي. كما تدعم أيضا نحو

[1] WWW. Banque Mondial. org
[2] World Travel &Tourism Council, Economic Impact 2019.
[3] World Travel and Tourism Council, « Global Economic Impact &Trends »2020.
[4] صندوق النقد العربي (2020). قاعدة البيانات الاقتصادية

30 في المائة من الصادرات خدمات العالمية (1.5 تريليون دولار أمريكي)، وما يصل إلى 45 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في البلدان النامية، مما يجعل القطاع داعما رئيسا لجهود الحكومات على صعيد خلق الناتج وفرص العمل[1].

من جهة أخرى، تساهم صناعة السياحة في زيادة سرعة الصرف الأجنبي إضافة إلى العائدات المباشرة وغير المباشرة عن طريق التأثيرات المضاعفة، ونظرا لما سبق أعطت السياسات التنموية للدول سواءا المتقدمة أو النامية اهتماما بالغا للنهوض بهذا القطاع، وأصبحت تحتل أولويات أجندة حكوماتها في سبيل الاستحواذ على حصص سوقية وتحقيق أكبر المكاسب من عائدات هذه الصناعة، كما جعل منها إحدى الخيارات الاستراتيجية لإخراج شعوبها من التخلف.

يعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحية. وهذا ما كان متوقع وفق تقديرات منظمة السياحة العالمية لأثر الفيروس، تراجع ناتج قطاع السياحة بنسبة تتراوح ما بين 60و80 في المائة خلال عام 2020[2]

وسوف يُعرض هذا التراجع الكبير وغير المسبوق الملايين من مواطن الشغل في قطاع السياحة للخطر وسوف يمثل تحديا أمام قدرة الدول النامية على دعم الناتج والتشغيل وفقدان محتمل كبير للعائدات من النقد الأجنبي، وارتفاع العجوزات في الموازين المدفوعات، بما سوف ينعكس على قيمة عملات الدول التي تعتمد على قطاع السياحة مقابل العملات الدولية، لذا يعرف هذا القطاع بمدى حساسيته والمخاطر التي يتعرض لها.

في هذا السياق، تشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة، إلى أن تفشي فيروس كورونا يُهدد بفقدان ما يقارب من حوالي 50 مليون وظيفة في قطاع السياحة، أي ما يعادل حوالي 12 إلى14 في المائة من اجمالي العمالة في الدول التي يسهم فيها قطاع السياحة بجانب مهم من النشاط الاقتصادي.

و باعتبار المقومات الطبيعية والتاريخية من أهم عوامل جذب السياحي فالجزائر أحد هذه البلدان رغم الجهود الكبيرة التي بذلت منذ الاستقلال الى يومنا هذا لتصبح وجهة سياحية دولية تبعا لما تزخر به من المقومات فهي واحدة من الوجهات السياحية الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تتميز بتنوع المناخ وامتلاكها لشريط ساحلي يقدر بـ 1644 كلم ما أعطاها جمال طبيعي، بالإضافة إلى حمامات معدنية وصحراء صنفت من أجمل الصحاري في العالم التي أسرت قلوب زائريها بالإضافة إلى موقعها المتميز واحتوائها على معالم وآثار تاريخية تدل

[1] The World Travel & Tourism Council (WTTC), (2020). Available at: https://wttc.org/.
[2] WTO, (2020). "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package".

على عراقة التاريخ ما يجعل منها موطنا لائقا لممارسة السياحة فيه بكل أنواعها وذلك طوال السنة، بقيت مساهمة هذا القطاع ضئيلة إذا ما قورنت بكل من المغرب، تونس ومصر، لانخفاض الطلب على الخدمات السياحية وخاصة الأجنبية وهذا راجع لعدم الترويج للمنتوج السياحي الجزائري بالصورة التي تليق به والتي ينشدها السائح الأجنبي وبقيت المداخيل السياحية في الجزائر ضئيلة حيث بلغت الإيرادات السياحية سنة 2019 حوالي 141 مليون دولار أمريكي في حين تعد النفقات668 مليون دولار أمريكي وقدرت نسبة المساهمة في الناتج الخام حوالي 2% (خارج قطاع المحروقات)[1]، إن هذه الأرقام تعكس هشاشة هذا القطاع ومكانته المتواضعة في الاقتصاد الوطني لذلك تفقد الجزائر موردا اقتصاديا هاما ومتاحا يمكنها من بناء صناعة قوية لمرحلة ما بعد البترول حتى تتبوأ مكانة في خريطة النظام العالمي الجديد.

في هذا الإطار، ونظرا لأهمية قطاع السياحة فإن وضع استراتيجية وطنية من أجل تنمية سياحة فعالة هو مصدر من المصادر الهامة لتمويل الخزينة الوطنية خاصة وأنه في الآونة الأخيرة عرفت أسعار المحروقات تراجعا ملحوظ، ولمعرفة تأثير عمل خطط السياحة على سعر الصرف وإلى أين وصلت انعكاساتها على النمو الاقتصادي، لذا تم صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما مدى علاقة السياحة بسعر الصرف في الجزائر وأثرهما على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2019)؟

- التساؤلات الفرعية:

للإجابة على الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وكيف يتحقق؟
2. هل تعتبر كل من السياحة وسعر الصرف من أهم المتغيرات التي تأثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وماهي المنهجية القياسية التي يمكن اعتمادها لمعرفة هذا الأثر؟
3. إلى أي مدى يمكن للناتج المحلي الإجمالي بالجزائر أن يتأثر بالإيرادات السياحية؟
4. إلى أي مدى يمكن للنمو الاقتصادي بالجزائر أن يتأثر بسعر الصرف الفعلي الحقيقي بين الجزائر والدول المرسلة؟
5. إلى أي مدى يمكن للناتج المحلي الإجمالي أن يتأثر بعدد السياح الوافدين للجزائر؟

[1] WWW. Banque Mondial. org

– فرضيات البحث:

لمحاولة الإجابة على الإشكالية السابقة وبعد التعرض لمختلف الدراسات التجريبية السابقة التي عالجت موضوع العلاقة كل من السياحة وسعر الصرف بالنمو الاقتصادي، تم إدراج الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة طويلة الأجل بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019.
- الفرضية الثانية: هناك أثر إيجابي ومعنوي بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنمو الاقتصادي أي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2019.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين عائدات السياحة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019.
- الفرضية الرابعة: تسبب عائدات السياحة الدولية في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالجزائر خلال الفترة1995-2019.

– أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إضافة إلى اختبار فرضيات البحث الى ما يلي:

- التحقق من اتجاه السببية بين السياحة وسعر الصرف.
- الوقوف على طبيعة العلاقة من خلال الدراسة التجريبية بين السياحة والنمو الاقتصادي حسب الإحصائيات المتوفرة.
- الوقوف على طبيعة العلاقة من خلال الدراسة التجريبية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.
- الاطلاع على القطاع السياحي كقطاع مساهم في تمويل الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية ورفع قيمة العملة المحلية.
- إدراك مفهوم النمو الاقتصادي وما هو المستوى الذي وصل اليه في الجزائر.
- تقديم توصيات التي من الممكن أن تساهم في رفع كفاءة القطاع السياحي لإبرازه كبديل للقطاع الريعي (المحروقات) في الجزائر.
- معرفة وإدراك النقائص للمساهمة في وضع السياسات والبرامج السياحية التي من شأنها دفع عجلة التنمية المحلية.

- الرغبة الشخصية في فهم حالة السياحة بالجزائر.

– أهمية الدراسة:

أضحى القطاع السياحي من أهم القطاعات في العالم لما له من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في تحقيق فائض في العملة وخلقه لفرص التشغيل بالإضافة إلى الرغبة الشخصية في فهم حالة السياحة بالمنطقة وتشخيصها وإيجاد حلول واقتراحات تخدم الوكالات السياحية بالمنطقة.

تجلت أهمية الدراسة في إبراز دور المقومات السياحية الجزائرية وعلاقتها بسعر الصرف وكذا مدى مساهمتهما في الاقتصاد الجزائري للفترة أربعة وعشرون سنة (24 سنة) من 1995-2019، باستعمال بيانات سنوية.

– دوافع اختيار الموضوع:

توجد جملة من الدوافع و أبرزها :

- أهمية السياحة وتحولها من ظاهرة اجتماعية إلى صناعة القرن الواحد والعشرين.
- تدهور مستمر لقيمة سعر الصرف في الجزائر وبحث عن سبل مثل السياحة لرفع من قيمة العملة المحلية .
- طرح صناعة السياحة كبديل إستراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني للتخلص من هيمنة قطاع المحروقات.
- معرفة الأسباب والعراقيل التي تواجه هذا القطاع في الجزائر.

– المنهج الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سوف تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، والمنهج القياسي والاحصائي حسب التناسب مع طبيعة الموضوع كالتالي:

أ- المنهج الوصفي: يمكننا من دراستنا للجانب النظري من خلال توضيح العلاقة النظرية بين كل من السياحة وسعر الصرف والنمو الاقتصادي، بالإضافة على عرض مختلف الدراسات التجريبية السابقة المتعلقة بالموضوع.

ب- المنهج التاريخي: تم الاستعانة به لتتبع تطور السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة في النمذجة القياسية، بالاستعانة على المعلومات التي تحتويها النشرات الإحصائية للفترات الماضية، والهدف من كل هذا فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل بالاستناد على احداث الماضي.

ت- المنهج القياسي والاحصائي: لدراستنا للجانب التطبيقي، يعتمد هذا الأسلوب على الأدوات والوسائل المستخدمة في عملية النمذجة القياسية من بينها برنامج Econometric Eviews 10 وما توفر لدينا من برامج أخرى للوصول لأهداف البحث.

وتم جمع بيانات ومعلومات هذا البحث باستعمال بعض الأساليب التالية:

-أسلوب البحث الأكاديمي (المسح المكتبي) الذي يشمل مختلف المراجع من كتب ومجلات والدراسات والأبحاث الخاصة بهذا الموضوع.

-أسلوب المسح الرقمي وذلك بالاطلاع على مختلف المعطيات الإحصائية من جداول و أرقام و وثائق متعلقة بالموضوع من السياحة، سعر الصرف والنمو الاقتصادي الموجودة على مستوى الموقع الرسمي لمنظمة السياحة العالمية، وزارة السياحة و الديوان الوطني الجزائري للاحصائيات، والبنك الدولي....

- حدود و صعوبات الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في الحدود المكانية حيث تم اجراء البحث في دولة الجزائر، بالإضافة الى الحدود الزمانية حيث تم تقدير النموذج في ظل المعطيات والبيانات الإحصائية المتوفرة خلال الفترة (1995-2019). هناك أيضا حدود علمية للدراسة في كونها اقتصرت على مجموعة محددة من المتغيرات المستقلة (العائدات السياحية، السياح الوافدين، الانفاق السياحي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي) لدراسة أثر كل من السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي.

و اعترض بحثنا علمي مجموعة من الصعوبات التي تواجه معظم الباحثين ومن أهمها ما يلي:

- ✓ قلة المراجع التي تناولت موضوع العلاقة بين السياحة، سعر الصرف والنمو الاقتصادي.
- ✓ صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الاحصائية المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
- ✓ صعوبات صياغة المصطلحات المترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، إذ أن أغلب الدراسات السابقة المستعملة في الدراسة باللغة الإنجليزية.

- هيكل الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف البحث والاجابة على الإشكالية الموضوعة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول، فصل مخصص للأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع، أما الفصل الثاني متعلق بالدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، والفصل الثالث و الأخير تمحور حول الدراسة التجريبية المتمثلة في دراسة حالة الجزائر مع ادراج مفهوم النمو الاقتصادي، بالإضافة الى الفصل التمهيدي الذي تضمن الاطار العام للدراسة

والخاتمة العامة التي تضمنت مختلف النتائج المتوصل لها بالإضافة الى مجموعة من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

- ✓ **الفصل الأول: قراءة حول موضوع السياحة وسعر الصرف**

نتناول فيه مقاربات منهجية وعلمية حول السياحة وسعر الصرف، وتم تقسيمه على ثلاثة أجزاء. الجزء الأول: مفهوم السياحة، أهميتها، مكوناتها واتجاهاتها، بالإضافة الى مختلف النظريات التي تبلورت حولها انطلاقا من نظرية المضاعف الكينزية ونظرية التجارة الدولية وصولا الى نظرية النمو الداخلي. أما الجزء الثاني: نظرة عامة حول سعر الصرف بالتطرق الى مختلف أنظمته ونظرياته المتمثل في نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية تعادل أسعار الفائدة، نظرية كمية النقود، نظرية الأرصدة، نظرية الإنتاجية و نظرية فقاعات المضاربة، وأخيرا تم عرض العلاقة النظرية التي تربط بين سعر الصرف والسياحة.

- ✓ **الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين السياحة وسعر الصرف وأثرهما على النمو الاقتصادي**

تم في هذا الفصل عرض أهم الدراسات التطبيقية والتجريبية السابقة التي عالجت العلاقة بين السياحة-سعر الصرف والنمو الاقتصادي باستخدام مختلف تقنيات وطرق الاقتصاد القياسي وتم تقسيمها على أساس المنطقة التي أجريت فيها حيث تم عرض 50 دراسة منها دراسات أجنبية و دراسات عربية وأخرى محلية، التي تطرقت الى مواضيع تشبه موضوع الدراسة من حيث أوجه التشابه والاختلاف بالإضافة إلى عرض أهم الاستنتاجات المتوصل إليها، كما تم أيضا عرض المذكرات التي تناولت مواضيع تشبه موضوع الدراسة.

- ✓ **الفصل الثالث: دراسة قياسية لتحليل العلاقة بين السياحة وسعر الصرف و مدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2019)**

بالنسبة للفصل الأخير تم فيه عرض نظريات النمو الاقتصادي بالإضافة الى عرض واقع السياحة في الجزائر، وفي الأخير تم اجراء دراسة قياسية لتحليل العلاقة بين السياحة وسعر الصرف وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2019) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي لفترات الابطاء الموزعة (NARDL)، بالإضافة الى اختبار السببية لـ Toda Yamamoto للكشف عن اتجاه العلاقة بين متغيرات التحكم (الإيرادات السياحية، سعر الصرف، النمو الاقتصادي).

الفصل الأول:

قراءة حول موضوع السياحة وسعر الصرف

مقدمة الفصل:

تعد السياحة أحد الأنشطة الطبيعية المهمة للإنسان تتعلق بالحركة والتنقل قد يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد ويتم الانتقال من مكان إلى آخر بغرض الترفيه أو قضاء وقت الفراغ أو لحضور المؤتمرات والمهرجانات.

وعليه تمثل السياحة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم حيث أصبحت صناعة السياحة تحتل موقعا هاما في اقتصاديات العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية في حين صارت صناعة مستقلة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها الأمر الذي جعلها المصدر الرئيسي للدخل و الرزق للكثير من فئات المجتمع للعديد من الدول. وليس هذا فحسب بل هي صناعة متسارعة النمو فقد شهد قطاع السياحة في العالم نموا متزايد جدا في الآونة الأخيرة بنسبة 3.5 في المائة في عام 2019، متجاوزا معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام التاسع على التوالي[1]، إضافة إلى أن القطاع كان مسؤولا خلال السنوات الخمسة الماضية عن توفير واحدة من بين أربعة فرص عمل جديدة يتم إضافتها على مستوى الاقتصاد العالمي. كل هذا أدى إلى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية و اتساع المبادلات، و بالتالي احداث اختلال في موازين المدفوعات للدول المختلفة، ولسعر الصرف أهمية كبيرة كونه يؤثر على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة حجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن ان تتعرض لها. و أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة و مناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مقدمة المواضع التي استقطبت أنظار كثير من الاقتصاديين، الذين أدركوا أهمية النتائج الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية.

لذا سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياق التاريخي للسياحة مع الوقوف عند مفهوم السياحة من حيث الأركان والأسس والعوامل التي ساعدت على انتشارها كما سنتطرق أيضا إلى نظرياتها وآثارها الايجابية والسلبية، بالإضافة إلى عرض مفاهيم حول سعر الصرف والتطرق لأهم النظريات المفسرة له.

[1] World Travel &Tourism Council, Economic Impact 2019.

I- عموميات حول السياحة

1- نشأة السياحة وتطورها :

لقد تطور مفهوم السياحة ومعناها مع تطور المجتمعات وسوف نستعرض بصورة مختصرة ثلاثة مراحل من مراحل تطور السياحة وهي:

أولا : مرحلة العصور القديمة

إن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الانسان منذ نشأته الأولى سعيا لحياة أفضل حيث لم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر له احتياجاته الضرورية، فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه بدون وجود قوانين أو أعراف تحد وتحكم تصرفاته والتزاماته[1] وقد بدأت هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين و الفراعنة في الألف الخامس قبل الميلاد وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع ومن خصائص هذه المرحلة هي[2]:

- ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة الرومانية.
- ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والمواصلات وخاصة السفن الشراعية.

أما أنواع الرحلات التي قام بها الانسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على ما يلي[3] :

- تحقيق الفائدة
- حب الاستطلاع
- الدافع الديني

أ- تحقيق الفائدة: ونعني بها خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة والتي تكون أحيانا متجاورة وقد تكون بعيدة، ولقد أنشأت اليونان في العصور القديمة مستعمرات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تجارتهم مع الشعوب المجاورة كما كانت هناك رحلات يقوم بها أهل قريش قبل الاسلام بقصد التجارة بين بلدهم وبلاد الشام واليمن كما ورد في القرآن الكريم" ايلا في قريش ايلا فيهم رحلة الشتاء والصيف" والكتب الدينية غنية بمثل هذه الرحلات.

---

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، "**صناعة السياحة**"، دار زهران، الأردن،2008، ص14.

2 نعيم الطاهر، سراب إلياس، "**مبادئ السياحة**"، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن،2007 ص 12.

[3] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره ص 14-15.

ب- حب الاستطلاع: أدى الدافع لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف عليها وأهم الرحالة (هيرودت المؤلف الإغريقي) من أهم الرواد في العصور القديمة[1] .

ج- الدافع الديني: دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثل الصينيين الذين يعبدون "البوذا" ويقطعون آلاف الكيلومترات، كما كان يقوم العرب بزيارة مكة المكرمة لغرض العبادة والتجارة وهو ما نطلق عليها السياحة الدينية[2] .

ثانيا: مرحلة العصور الوسطى

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الامبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس عشر والمعروف أن الامبراطورية الرومانية آخر إمبراطورية نشأت في العصور القديمة، وقد كانت مركز الاشعاع الفكري والحضاري والتجاري وكانت لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار عبر العالم[3]، وقد كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة، الحج، رحلات الدراسة حيث انفرد العرب من الفترة الممتدة للقرن الرابع عشر والثامن عشر على تطوير مبادئ السياحة ووضع الأسس الأولى، وكانت البلاد الإسلامية أكثر تقدما من أوربا وبغداد وقرطبة التي كانت أكثر المدن ثراء من حيث التجارة ومركز الحياة الثقافية والحضارية وقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم ومن أشهرهم ابن بطوطة، ابن جبير، البيروني.....وغيرهم، وقد أخذت السياحة الدينية أبعاد جديدة في العصور الوسطى حيث كان الحجاج على اختلاف أديانهم يقصدون برحلاتهم الدينية إلى الأماكن المقدس، وكثيرا منهم كتبوا أوصافا لرحلاتهم وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات لغض العلم والتعرف على آراء الغير والنظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى، هذه الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين لأن السفر يتطلب وقت فراغ وأموال فائضة عن الحاجة[4].

ثالثا: مرحلة العصر الحديث

بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار، كما أحدثت الثورة الصناعة تغييرا واضحا وسائل المواصلات وتطويرها ما أدى إلى سهولة السفر والتنقل واختصار الوقت وازدادت بعد الحرب العالمية الثانية حيث

[1] نعيم الطاهر، سراب إلياس، مرجع سبق ذكره ص14.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره ص 15.

[3] نعيم الطاهر، سراب الياس، مرجع سابق ص15-16.

[4] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره ص 17-18.

بدأ تطوير الطائرات الحربية إلى مدنية وكذلك السيارات والقطارات[1]، ويرى دوكلاس بيرس " Douglas pearce" أن علم السياحة تطور تطورا ملحوظا بما يتوافق مع حركة السياحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ويرجع ذلك إلى[2]:

- التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين طرق ووسائل الإنتاج مما أدى إلى توفير الجهد الإنساني وتحسين ظروف العمل وزيادة أوقات الفراغ والاجازات الممنوحة.
- تقدم وتطور وسائل النقل والمواصلات والاتصال وبالتالي تقارب المسافات.
- سهولة تبادل الخبرات وانتشار المعرفة.
- ارتفاع معدلات الدخول والثروات والنظرة للسياحة كضرورة حتمية.
- اهتمام المنظمات والهيئات الدولية والمجتمع الدولي بالسياحة وأهميتها اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا.

وعليه لم يعد سفر اليوم كشأنه بالأمس، كما لم يعد رحالة اليوم مثل الرحالة القدامى لأن الثروة التكنولوجية وتقدم وسائل النقل وكثرة عدد المسافرين لم تجعل من المسافر رحالة (بالمعنى التقليدي) حيث تدير المكاتب السياحية وتعلن عن موضوع الرحلة في عدة طرق عن طريق وضع العديد من الصور التي تنقل الحقيقة وتكشف مختلف الأماكن التي تكون كامنة[3].

2- مفهوم السياحة، مكوناتها، أنواعها، فوائدها وعيوبها:

2-1- مفهوم السياحة:

لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة نظرا لاختلاف الباحثين واختلاف معايير التمييز بينها وسوف نلقي الضوء على بعض المفاهيم منها.

2-1-1- مفهوم السياحة في الإسلام:

ان المفهوم اللغوي للفظ السياحة نجد أنه تعني التجوال وعبارة "ساح في الأرض" تعني ذهب وسار على وجه الأرض، ولقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع في قوله تعالى:

---

1 ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره ص 19 .

2 وفاء زكي ابراهيم،" **دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحة**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2006 ص 66-67.

3 هالة عبد الرحمن الرفاعي، "**التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة**"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية مصر 1998 ص 29.

"التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ"[1]. ومعنى السائحون هنا الصائمون لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول المفسرون أن السائحون هم المسافرين للجهاد أو طلب العلم.

كما ورد أيضا في نفس السورة في قوله تعالى" بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴿٢﴾."[2] ومعنى سيروا أيها المشركين سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها لكم أحد، إضافة إلى ذلك فإن من فرائض الاسلام حج البيت من استطاع إله سبيلا وهذا ما يدخل الآن ضمن السياحة الدينية.

وقوله تعالى أيضا: ".....مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا....."[3] ومعنى سائحات في هذه الآية الكريمة سياحة العبد إما للتقرب من خالقه بالصلاة والصوم، أو تجولا في الأرض للتعبد والتأمل في ملكوت الخالق.

وكذا قوله تعالى: "قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"[4]

ومما سبق يستخلص أن السياحة في الشريعة الاسلامية تعني ذلك النشاط الانساني أو الفعل البشري الذي ينبغي أن يتقيد بجملة من التعاليم والأدلة الشرعية، منها عدم ترك واجب ديني كالصلاة والصوم والزكاة من أجل الترفيه والسفر، وعدم الوقوع في المحرمات والمبالغة في الانفاق على اللهو والترفيه وضياع الوقت في اللعب والمبالغة في الراحة مما يستلزم الموازنة والمفاضلة بين الحاجات الضرورية والأقل ضرورة.

وأخيرا فإن مفهوم السياحة في الإسلام يتضمن إتباع آداب وسنن يستحب مراعاتها من طرف السائحين.

2-1-2- تعاريف مختلفة للسياحة:

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات وبالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صادقة بين الشعوب أو

1 سورة التوبة رقمها 9 مدنية، الآية رقم 112.

2 سورة التوبة رقمها 9 مدنية آية رقم 1-2.

3 سورة التحريم رقها 66 مدنية الآية رقم 05.

4 سورة العنكبوت رقمها 29، مكية الآية رقم 20.

تشكيل جو من التسامح بين الشعوب، كما تعتبر السياحة عاملا للسلم، وهذا ما ذكره السيد رئيس المنظمة العالمية للسياحة.

فما المقصود بالسياحة؟

في الحقيقة لقد اختلفت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالسياحة حسب وجهات نظر مختلفة منها:

" السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس ليصل إلى الشعور بالبهجة والمتعة من الاقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة. وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية "[1]

كما كتب عنها جوير فرولر **Guyer freuler** حيث يقول " السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والاساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام، وتغيير الجو والوعي الثقافي لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة "[2]

السياحة وفق تعريف **فوولر الألماني** "بأنها ظاهرة من الظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والاحساس بجمال الطبيعة و الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة"[3] .

وعرف ماكنتوش **Mekntosh** السياحية " أنها مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال، والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين"[4]

نلاحظ أن هذا التعريف يرتكز على أربعة عناصر للسياحة هي: السياحة، مؤسسات الضيافة، الحكومات التي تمارس نوعا من الضيافة، الناس الذين يقطنون في المناطق التي يزورها السائح.

قامت المنظمة العالمية للسياحة (OMT) بإعطاء تعريف للسياحة على أنها "مجموعة من النشاطات التي يقوم الأفراد بها خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى"[5]

---

1 حمدي عبد العظيم "**السياحة**" مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1996، ص20.

2 د. أحمد فوزي ملوخية "**مدخل إلى علم السياحة** " دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر2007، ص23.

3 د. مصطفى يوسف كافي "**فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن– ط1 ،2016، ص39.

4 حميد عبد النبي الطائي،" **أصول صناعة السياحة**"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة2، الأردن 2006 ص 23 .

5 Jean pierre et Michet Balf, « **Managment du Tourisme** »2éme Edition, Pearson Education, France, 2007 P4

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما 1963 م أقر أن السياحة " ظاهرة اجتماعية وانسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان اقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة 24 سا، ولا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية"[1]

مؤتمر (أوتارا) بكندا 1991 عرف السياحة بأنها "الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر الى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن، وألا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه"[2]

ومن خلال هذين التعريفين نستنتج أن:

- السياحة هي عملية انتقال من مكان إلى آخر لفترة قصيرة ومؤقتة.
- الغرض من السياحة لا يكون الكسب المادي كما أنها قد تكون داخلية أو خارجية.

إلا أن هناك تعريفا شاملا يمكن اتخاذه أداة للانطلاق والتحليل وهو التعريف الذي أطلقه الأستاذ هونزيكر السويسري رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين في بحث له نشر بألمانيا عام 1959م والذي استقر معظم الباحثين في علم السياحة على أنه تعريف علمي غطى سمات السياحة الرئيسية والقواعد التي تقوم عليها السياحة

" وهو مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب مع سفر وعلى اقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما لطالما ان هذه الاقامة المؤقتة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الاقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي"[3]

2-2- مكونات السياحة:

تتكون السياحة من العناصر التالية:

1- **السائحون:** وهي الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة صاحبة المعالم السياحية وفقا لمتطلبات كل سائح.

2- **العارضون:** وهي الدول التي تقدم خدمة السياحية لسائحيها بغرض كل ما لديهم من إمكانات في هذا المجال تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.

---

1 محي محمد مسعد "**الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي**" المكتب العربي الحديث، مصر1998، ص 61.

2نفس المرجع السابق، ص 62.

3 محمود كامل، "**السياحة الحديثة علما وتطبيقا**"، دار النشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة 1975 ص16.

3- **الموارد الثقافية (المعالم السياحية)**: باختلاف أنواعها والتي تتمثل في أنواع السياحية وتقديم التعريفات المختلفة لها.

2-3- أنواع السياحة:

تعددت أنواع السياحة تبعا للدوافع و الرغبات و الاحتياجات المختلفة فهناك السياحة الثقافية، الترفيهية، العلاجية وغيرها و التي ساعدت على انتشار التطور العلمي الاقتصادي و الاجتماعي وما صاحبها من تطلعات ومتطلبات لم تكن معروفة من قبل مثل سياحة المؤتمرات و المعارض، وقد صنفت أنواع السياحة وذلك وفقا لعدة عناصر هي:[1]

أولا: وفقا للمعيار الجغرافي

1- السياحة الداخلية: تمثل السياحة الداخلية انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم وهنا ينتقل السائح من مكان إقامته ليزور مكان آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيها وأن يقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل ولكن بغرض الترفيه والاستجمام أو لأسباب دينية أو حضور مؤتمر أو ندوة.

وترجع أهمية السياحة الداخلية في أنها تزيد من وحدة المجتمع و التضامن الاجتماعي و التمسك بالقيم السائدة مما يخلق شعور بالقومية و الانتماء حيث يساعد ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة وذلك من خلال التوزيع الأمثل للدخل القومي بالإضافة إلى تنمية القطاعات الانتاجية المختلفة داخل البلاد ويعد هذا النوع من السياحة ركيزة مهمة تعتمد عليها السياحة الخارجية حيث أن تنشيطها يشجع على استكمال وتحسين المرافق السياحية المتعددة وخلق أماكن جديدة وبالتالي خلق قيادات فنية قادرة على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات السياحية.[2]

2- السياحة الإقليمية: و يقصد بها السفر و التنقل بين دول مجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب آسيا (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغفورة، تايلايد) وتتميز السياحة الاقليمية بقلة التكلفة الاجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع وتعدد وسائل التنقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة أولا ثم يلي ذلك التفكير في زيارة الدول الأبعد خاصة عند وجود تسهيلات ومميزات ومغريات سياحية تشجعهم على الأسفار الطويلة أو السياحة بين القارات.[3]

---

1 محمد الصيرفي "**التخطيط السياحي**" دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص48.

2 وفاء زكي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 154 -155.

3 محمد الصيرفي "**التخطيط السياحي**"، مرجع سبق ذكره، ص49-50.

3- السياحة الخارجية (الدولية): و يقصد بها انتقال السواح الأجانب إلى بلد ما بعيدا عن إقليم بلدهم وهذا النوع من السياحة تشجعه معظم دول العالم وذلك للحصول على العملات الصعبة كما يتطلب هذا النوع خدمات مختلفة حيث كلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة والاسعار وتطوره البنية التحتية والفوقية كلما زاد عدد السواح الأجانب وعليه يعتمد هذا النوع من السياحة على: توفر الخدمات السياحية، تطور البنية التحتية، توفر الأمن والاستقرار واحترام السواح، ثبات القوانين وانخفاض الأسعار.[1]

ثانيا: وفقا للدافع أو الهدف:

1- السياحة الدينية: يمكن تعريف السياحة الدينية بأنها ذلك التدفق المنظم من السواح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها وما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد فهي سياحة تقليدية تمثل مصدرا للتعرف على التراث الديني لدولة ما مثل: زيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين.[2]

2- السياحة الرياضية: يقصد بالسياحة الرياضية الانتقال من مكان الاقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها مثل المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم.[3]

وقد تزايدت أهميتها نتيجة زيادة اهتمام المجتمعات البشرية بهذا النوع من النشاط، والسمة الأساسية لهذا النوع هو إقامة المهرجانات السياحية والرياضية وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من ممارسيها.[4] وقد شهد هذا النوع من السياحة تطورات نوعية في عدد كبير من البلدان مثل اسبانيا، اليونان، تركيا، لبنان، البرازيل .....حيث تتوفر الخدمات الترفيهية المكملة والخدمات الصحية ومازالت تحظى بإقبال شعبي كبير مما يجعلها سفيرا للتعريف بالدول ووسيلة لتسويق منتوجاتها.[5]

3- سياحة المؤتمرات: يعتبر هذا النوع من أنماط السياحة الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الكبير الذي شهده العالم في السنوات العشرين الأخيرة وما تبع هذا من تطور كبير في العلاقات الاقتصادية، السياسية، الثقافية واجتماعية بين معظم دول العالم ويرتبط هذا النوع بأنواع

1 ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره ص70-71.

2 محمد عبيدات " **التسويق السياحي**" دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ص 141.

3 محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

4 وفاء زكي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 147.

5 حميد عبد النبي الطائي" **اصول صناعة السياحة** "، مرجع سبق ذكره، ص 23.

أخرى كسياحة المعارض ومن عوامل ظهورها هو زيادة التخصص العلمي والمهني ما يترتب على ذلك من تغير في التركيب الاجتماعي والتطور التكنولوجي الأمر الذي يؤدي إلى كثرة اللقاءات العلمية والمهنية والثقافية.[1]

ويتطلب هذا النوع من السياحة وجود تسهيلات وخدمات سياحية لقاعة المؤتمرات بالإضافة إلى أساليب الترجمة الفورية هذا من ناحية وتوفير الإقامة المناسبة والنقل والتسهيلات من ناحية أخرى، بالإضافة إلى توفير مستوى رفيع من حيث إعداد خبراء ومنظمي مدن المؤتمرات.

وتعتبر سياحة المؤتمرات ذات مغزى إعلامي كبير وتتسابق الدول المختلفة على استضافة وتنظيم المؤتمرات لتحقيق من ورائها مكاسب سياسية واقتصادية وإعلامية كبيرة من الدول المشهورة بهذا النوع من السياحة اسبانيا، هولندا، أمريكا، ومن الدول العربية قطر، الإمارات العربية المتحدة، تونس....[2]

4- السياحة الثقافية: عرف سميث Smith السياحة الثقافية بأنها امتصاص السائح لمظاهر الحياة الماضية لمجتمعات قديمة ونلاحظ من خلال ذلك ظواهر مثل: أساليب المنازل و الحرف، معدات الزراعة والري....كما عرف ويتش وزينز السياحة ثقافية بأنها عنصر جاذبية للمناطق السياحية وقد أبرز مجموعة عناصر تجذب السائحين إلى أماكن معينة منها : الحرف اليدوية، اللغة، التقاليد، الدين ، فن المعمار، الفن والموسيقي.[3]

تقدم السياحة الثقافية فرصة للاطلاع على ما كانت عليه حياة الناس وثقافتهم وحضارتهم في الأزمنة القديمة، كما يعتمد هذا النوع من السياحة على اقامة المهرجانات الثقافية والشعرية وإقامة الندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة والمسابقات الفنية مثل تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية سنة2007، تلمسان عاصمة للثقافة الاسلامية 2011، مهرجان بابل في العراق ومهرجان السينما العربية أو توزيع جوائز الاوسكار في أمريكا أو مهرجان كان للسنما العالمية.....

ويعد هذا النوع من السياحة أحد أشكال السياحة التي يسعى إليها السائحون بهدف اشباع رغباتهم المعرفية حيث يعتمد هذا النوع على اقامة الندوات الثقافية وكذا المعارض الخاصة بالكتب والمسابقات الثقافية.[4]

5- السياحة العلاجية: تعد السياحة العلاجية من الأنواع الهامة للسياحة الحديثة خصوصا في الدول التي تتمتع بوجود العيون والآبار الكبريتية التي تساعد وتشجع على الشفاء من بعض الأمراض كما ترجع أهمية هذا النوع من السياحة إلى التطور التكنولوجي والتقني الهائل وما تبع ذلك زيادة سرعة الحياة وضيق الوقت التي ادت إلى

---

1 محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

2 أحمد فوزي ملوخية "**مدخل إلى علم السياحة**"، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2007، ص 83.

يسرى دعيس "**السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية**" ، دار البيطاش للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2002، 3 ص169.

4 وفاء زكي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص139.

ظهور أمراض كثيرة مثل القلق والتوتر النفسي وأمراض الجهاز التنفسي مما دفع المعالجين للعودة إلى الطب الطبيعي عن طريق استخدام حمامات الرمال وعيون المياه الساخنة وأشعة الشمس..... وغيرها.[1]

6- السياحة الترفيهية: السياحة الترفيهية وكما يعرفها بعض المتخصصين هي تغيير مكان الإقامة لفترة لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر، ويقصد بالترفيه أن تحقق الرحلة السياحية الاستجمام والراحة للسياح ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الظروف والعوامل التي تحقق للجسم والذهن الراحة المنشودة.

وتعتبر السياحة الصيفية والشتوية من أهم حركات السياحة الترفيهية تستحوذ على أهمية بنسبة كبرى في السياحة العالمية. وبشكل عام تمتاز السياحة الترفيهية بطول فترة بقاء السائح الذي يصل في العادة إلى ما بين 10-20 يوم.[2]

ثالثا: وفقا لمدة الإقامة

وتنقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى:

1- السياحة الموسمية: وسميت بالموسمية لأن الطلب السياحي يتحقق في موسم معين من السنة يسمى" موسم الذروة السياحي" حيث تندفق الأفواج السياحية وبأرقام كبيرة جدا على المواقع السياحية، ويمكن أن تقسم السياحة الموسمية إلى:

- ❖ السياحة الصيفية.
- ❖ السياحة الشتوية.
- ❖ سياحة المناسبات.

2- سياحة شبه المقيم: وتعني أن السواح يستقرون فترة طويلة نسبيا في موقع سياحي واحد قد تتعدى شهرا كاملا، وهي تخص في الغالب كبار السن، وتعد السياحة العلاجية خير مثال على سياحة الإقامة ونشير إلى أن مع بداية الثمانينيات استقرت الاقامة لمدة طويلة في حدود 10 أيام بينما تتراوح مدة الإقامة القصيرة ما بين 03 إلى 05 أيام[3].

اضافة إلى التقسيمات السابقة يمكن استخراج أنواع أخرى من السياحة استنادا لمجموعة من المعايير نذكر منها: [4]

- تبعا لاتجاه الرحلة (مكان ممارسة السياحة) ساحلية، جبلية، ريفية،.....
- تبعا للسن (العمر): سياحة الشباب، الناضجين، ما بعد التقاعد.

1 يسرى دعيس، مرجع سبق ذكره، ص174.

2 أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص83.

3Philip Duhamel, Isabelle Sacareau, « **Le tourisme dans Le mande** » Edition colin, Paris, 1998, P52.

4 Girasol Guilbert « **Economie touristique** » Edition Delta SPE, Suisse, 1984 ,24.

- حسب الجنسية: سياحة المواطنين الذين يعملون بالخارج، سياحة المواطنين الذين يعملون بالداخل.
- حسب ميزانية السائح: سياحة رفيعة، اجتماعية.

رابعا: وفقا للعدد:

1- السياحة الفردية: أي قيام السائح لمفرده أو بصحبة العائلة بتنفيذ رحلة على حسابه الخاص والاتصال المباشر بالمشروعات السياحية المختلفة وتتميز الرحلات الفردية بكبر تكلفتها مقارنة بالرحلات الجماعية، وبذلك فهي تمارس من طرف السواح الذين يملكون إمكانيات مالية عالية.[1]

2- السياحة الجماعية: يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض مرتبطين برابطة معينة، مثل كونهم زملاء، أصدقاء، أصحاب أعضاء في نادي أو مدرسة أو رابطة طلابية أو عمالية. فهي تشمل السواح الذين لا يميلون إلى تحمل مخاطر السفر، لذلك يفضلون الرحلات المنظمة من قبل وكالات السفر والشركات السياحية المختصة ويقوم السائح بدفع تكلفة الرحلة مسبقا للشركة، وفي هذا النمط من السياحة غالبا ما يحصل السائح على الخدمات السياحية بشكل غير مباشر، بحيث تكون الشركة المنظمة للرحلة هي الوسيط بينه وبين المشروعات السياحية، ويتميز هذا النوع من الرحلات بانخفاض أسعاره بالمقارنة بالسياحة الفردية.[2]

1 مصطفى عبد القادر" **دور الاعلان في التسويق السياحي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003، ص39.

2 نفس المرجع السابق، ص64.

الشكل رقم (1-1): مخطط يوضح أنواع السياحة

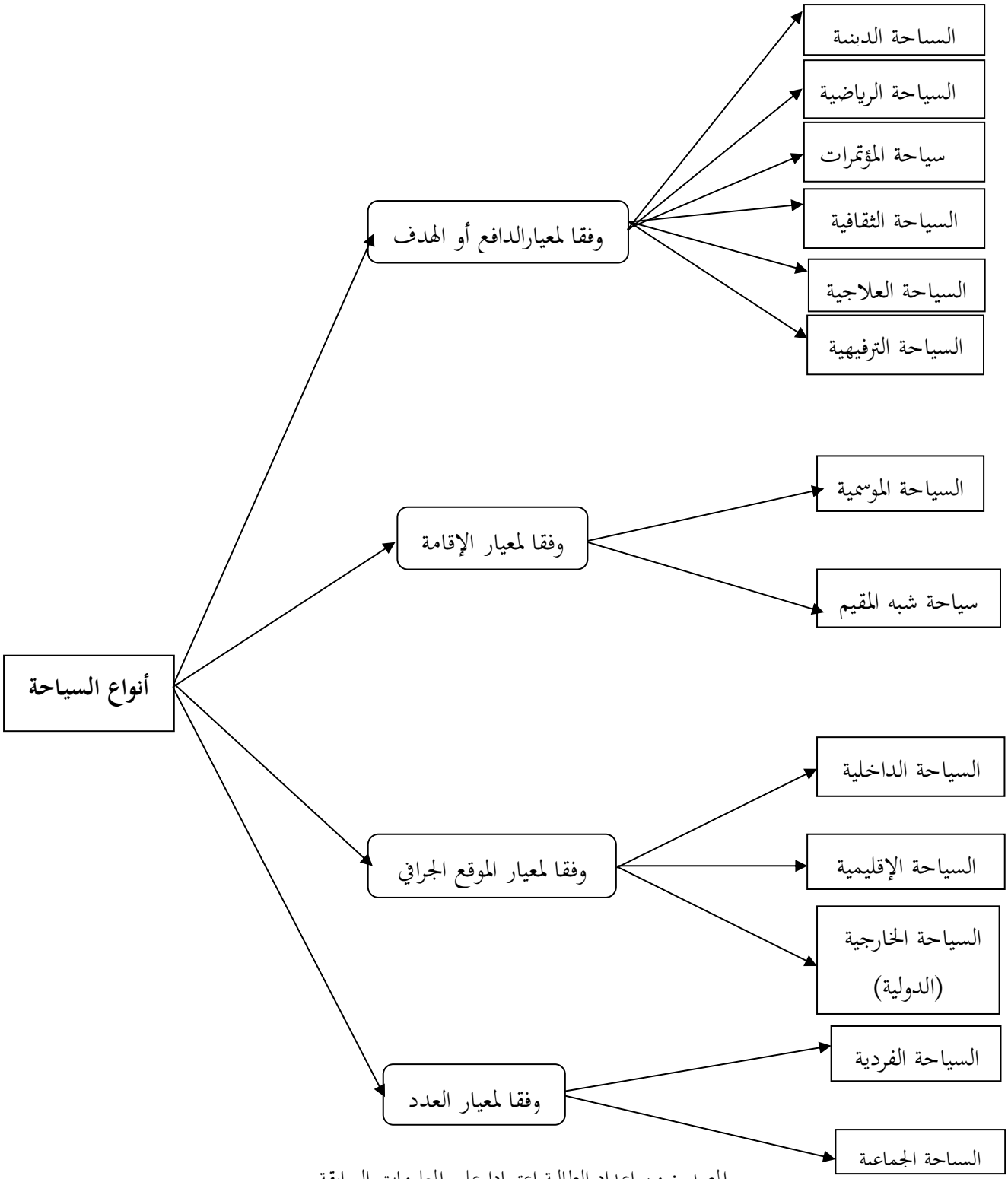

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة.

2-4- فوائد وعيوب السياحة:

2-4-1- فوائد السياحة:

تحقق السياحة فوائد كثيرة للمجتمع إذا وضعت في إطار استراتيجية التنمية الوطنية ووفرت لها الشروط اللازمة لتنميتها من هذه الفوائد ما يلي:

- ✓ تساهم في توفير العملة الصعبة للدولة لأن التجارب القائمة تشير إلى ارتفاع النسبة التي تشارك بها في تكوين إيرادات الدولة من العملة الصعبة.
- ✓ تساهم في إنشاء مناصب عمل جديدة فهي بذلك تعتبر قطاعا مساعدا على محاربة البطالة فمثلا: إن إنشاء مركب سياحي أو فندق يؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة فمثلا انشاء فندق لاس بالماس (LASPALMAS) بإسبانيا ادى إلى خلق 2500 منصب شغل جديد.
- ✓ تساهم في زيادة الدخل الوطني، وفي تحسين ميزان المدفوعات وذلك ليس فقط بمقدار ما ينفقه السواح والمسافرون اثناء رحلاتهم، بل عن طريق ما يطلق عليه في علم الاقتصاد "بالمضاعف الاقتصادي" لأن الاستثمارات السياحية تؤدي إلى سلسلة أخرى من الاستثمارات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخول.[1]
- ✓ تساعد على تحقق التقارب والتفاهم بين الشعوب في العالم مما يؤدي إلى تكوين رأي عام دولي للسلام والأمن الدوليين كما تساهم في التقارب الحضاري والثقافي والرياضي بين شعوب العالم.
- ✓ تحقيق عملية التكامل الثقافي والاجتماعي والحضاري داخل المجتمع الواحد، عن طريق الخدمات التي تلعب دورا هاما في النشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، لذا للسياحة آثار ايجابية وفوائد تعود على المجتمع إذا ما اهتمينا بها ووفرنا لها كل المستلزمات التي تقوم عليها ويمكن إدراج هذه الآثار فيما يلي:

- احداث مناصب شغل عديدة وبالتالي تقليص من حدة البطالة.
- استرجاع طاقات العمل لقوتها نتيجة لما توفره لها السياحة من راحة واستجمام.
- تدعيم العلاقات مع الشعوب عن طريق التعارف والاطلاع على الثقافات والحضارات.
- الحفاظ على الآثار التاريخية وترقيتها.
- ترقية الصناعات التقليدية والتراث الثقافي.

1 عادل طاهر " **السياحة ماضيها حاضرها ومستقبلها**"، منشورات الاتحاد العربي للسياحة، مصر، 1974، ص 10.

2-4-2- عيوب السياحة:

لتحديد عيوب السياحة سنعتمد على تقسيم (أحمد ادريس) في دراسته للسياحة التونسية، حيث حدد الآثار السلبية للسياحة في ثلاثة أنواع[1].

1. تؤدي الحركة السياحية وخاصة منها الخارجية إلى اتصال مجتمع استهلاكي مع مجتمع نصف استهلاكي أو تحت استهلاكي (الدول النامية) إلى نشأة عادات استهلاكية في الدول المتخلفة خاصة، بحيث تكون هذه العادات غير مرتبطة بمستوى المعيشة في البلد المستقبل للسواح الأجانب، كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى احداث التضخم مثل: تونس، الجزائر والمغرب.
2. ان عدم التوازن في الأجور والحظوظ بين موظفي القطاع السياحي الذي يتوفر فيه العامل على حظوظ أكثر من العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن تركيز الخدمات والمرافق السياحية في المدن الكبرى يؤدي إلى خلق النزوح الريفي كما هو الحال في اسبانيا.[2]
3. كثرة الاعتماد على الاقتصاد السياحي (السياحة الخارجية) قد يخلق مشاكل غير متوقعة للاقتصاد الوطني الذي يعتمد كثيرا على الايرادات السياحية بسبب الازمات الاقتصادية والسياحية والنزاعات الدولية التي قد توقف الحركة السياحية نحو البلد مثال ذلك حرب لبنان وحرب الخليج والتي تأثر بها العالم الاسلامي والعربي كله سنة 1991 وما نتج عنه من تأثيرات سلبية على قطاع السياحية ثم تأتي سنة 11 سبتمبر 2001 وما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الربيع العربي (مثل تونس، مصر، ليبيا وسوريا...).

ويكون تأثيرها بالنسبة للدول التي تعتمد على السياحة في اقتصادياتها مما يبرز ما يلي:

- انتشار البناءات الفوضوية بحيث يمكن إنشاء هياكل سياحية في مناطق غير متجانسة عمرانيا.
- اتلاف الطبيعة والأراضي الفلاحية أي انشاء هياكل سياحية في مناطق زراعية.

3- أركان السياحة، أسسها، وخصائصها، انتشارها وعلاقتها بالعلوم الأخرى:

3-1- أركان السياحة والعوامل التي ساعدت على انتشارها:

3-1-1- أركان السياحة:

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:[3]

---

[1] Noteset études documentaires le Tourismes dans le développement Economique de la pagne P12.

[2] بوعقلين بديعة، "**السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب: دراسة حالة ولاية تيبازة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 1996، ص34-35.

3 أحمد محمود مقابلة، "**صناعة السياحة**"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 28 -29.

1. نقل.
2. ايواء.
3. برامج.

❖ النقل: ان النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها.

أ- النقل البري: وتشمل السيارات الخاصة و المؤجرة، القطارات، الدرجات النارية .....الخ.

ب- النقل البحري: ويشمل المراكب، الزوارق ....الخ.

ت- النقل الجوي: ويشمل الطائرات بأنواعها.

❖ الإيواء: لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة اذ يبحث عن اقامة قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الايواء في الفنادق، الشقق السياحية، المخيمات.

❖ البرامج: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية ....الخ، بالإضافة الى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المنتزهات .....الخ.

3-1-2- العوامل التي ساعدت على انتشار السياحة:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى انتشار السياحة منها:[1]

- نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل أدت إلى تقليل ساعات العمل وزيادة أوقات الفراغ فأصبحت هناك الحاجة إلى السفر.
- الانتقال من الريف الى المدينة أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات بالإضافة إلى تعرضهم للروتين أدى إلى ضرورة التمتع بإجازة سنوية والهروب من زحم المدينة.
- التمتع بالإجازات المدفوعة الثمن بعد التغيرات العديدة في قوانين العمل.
- زيادة الانتاج أدى بالتجار والصناعيين إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف الفائض لبضائعهم وهذا يحتاج إلى السفر.

[1] حميدة بوعموشة، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس -سطيف، 2011-2012، ص24.

- تطور وسائل النقل وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تطورت الطائرات الحربية إلى مدنية أدى إلى الغاء المسافات وانتشار السلام بين العالم.
- تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية الكبيرة أدى إلى هروب الناس فترة طويلة من الزمن إلى مناطق أخرى.
- تطور وتقدم وسائل الاتصال المستمر ساهم بشكل فعال في تشجيع السياحة والسفر كالهاتف، الحاسوب، الأنترنت.....
- التقدم العلمي في مجالات الطب والأدوية ومعالجة الأمراض والقضاء على الأوبئة شجع على زيادة السياحة وعدم خوف السواح من تعرضهم إلى الاصابة بالأمراض.
- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي أدى إلى زيادة الرغبة لدى كثير من الناس إلى زيارة بلدان أخرى لغرض الاطلاع على ثقافتهم وأمور معيشتهم.

3-2- أسسها، خصائصها، وعلاقتها بالعلوم الأخرى:

3-2-1- أسس السياحة:

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الأخرى على مجموعة من الأسس، والتي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط، وجعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية، وتظهر هذه الأسس العناصر التالية:

أولا: الطلب السياحي

يعتبر الطلب السياحي كرغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول هذه الرغبة إلى تصرف مادي في شكل انتقال و سفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة، ومن احد التعاريف الواردة بشأن الطلب السياحي أنه " مجموع الاتجاهات و الرغبات وردود الفعل اتجاه منطقة معينة، وطالما أن هذه الرغبة في السفر هي دافع مكتسب ومتأخر نوعا ما في سلم الدوافع النفسية إذ يأتي دوره بعد الدوافع الأصلية التي تقوم على أساسيات بيولوجية متعلقة بحياة الانسان، مثل الجوع و العطش و الملبس و المسكن وما على ذلك، فإن الدافع إلى السفر يخضع لمؤشرات متنوعة تؤدي إلى وجود متغيرات متعددة في آراء الناس".[1]

[1] عيشي صليحة، " **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2010-2011، ص30.

فإن الطلب السياحي ينشأ نتيجة دوافع نفسية وروحية لدى الشخص اتجاه منطقة معينة، والذي يتأثر بعدد من العوامل منها، ارتفاع مستويات المعيشة، تحسن ظروف العمل على المستوى العالمي وما نتج عنها من استفادة القوى العاملة بالعطل وأوقات الفراغ.

التطورات التكنولوجية في وسائل النقل والاتصال، وعوامل أخرى ساهمت في نمو الطلب السياحي العالمي، مما فتح مجالات واسعة للتنقل والسفر، وانعكس ذلك على نمو الحركة السياحية الدولية في العالم.

ويتسم الطلب السياحي بالمرونة وقابليته للتغيير تبعا للأحداث السياسية والاقتصادية التي تشهدها الدول المستقطبة للسياح، مما يحدث تغيرات في حجم الحركة السياحية نحو هذه البلدان نتيجة لهذه الأحداث، وما ينجر عنها من تراجع في مستوى الطلب السياحي ومن ثم انخفاض في الايرادات المتأتية من السياحة.

فالاستقرار السياسي لهذه البلدان المستقبلة للسياحة يضمن لها مناخا ملائما للاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمارات في مختلف الانشطة منها السياحية والتي تشجع على التدفق السياحي نحو هذه المناطق، كما يتيح لها ذلك تنظيم تظاهرات ومؤتمرات اقتصادية لتفعيل القطاع السياحي ورفع مساهمته في اقتصاديات هذه البلدان.

والطلب السياحي سرعان ما يتحول الى طلب السائحين الوافدين إلى المناطق السياحية المختارة على السلع والخدمات، حيث تعد هذه الأخيرة بمثابة المنتج السياحي أو جانب العرض في قطاع السياحة.[1]

ثانيا: العرض السياحي والمنتوج السياحي:

يعرف العرض عموما بكمية السلع والخدمات المتواجدة في السوق وبسعر معطى.

أما العرض السياحي فيعتبر عاملا جوهريا في جذب الحركة السياحية، وتم تعريف العرض السياحي على أنه خليط من العناصر غير المتجانسة، التي تكون مستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي الوطني أو الدولي. وبمعنى آخر يقصد بالعرض السياحي كل الوسائل والمغريات التي يمكن عرضها لجذب السياح ومن ثم تنمية الحركة السياحية، حيث قام Robert Ianquarبتصنيف المنتوج السياحي إلى ثلاث عناصر أساسية وهي:[2]

1- مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية والتاريخية التي تجذب السائح للاستمتاع بها.

[1] سماعيني نسيمة، "**دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في ادارة أعمال، جامعة وهران، سنة2014، ص31-32.

[2] Rebert lanquar « **le tourisme international »** série que sais je N 1694,france 1981p 39-40 .

2- مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر العامل الاساسي في جذب السائح غير أن عدم توفرها يمنع السائح من السفر، كوسائل النقل المختلفة، ووسائل الإيواء والإطعام، وتجهيزات الثقافية والرياضية والترفيهية.

3- الإجراءات الادارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج التي تعتمد على وسائل النقل التي يستخدمها السائح للوصول إلى منطقة المرغوب فيها.

كما أعطت منظمة السياحة العالمية تصنيفات للمنتوج السياحي والذي يتضمن سبعة عناصر وهي:[1]

1. تراث الطبيعي وما يحتويه من مقومات سياحة طبيعية، كالبحار والأنهار والصحاري والجبال.
2. التراث الطاقوي التقليدي، مثل الطرق المستخدمة في استخراج المياه وفي الطواحن.
3. التراث البشري، وما يتضمنه من التنوع في أنماط الحياة العادات والتقاليد وغيرها.
4. الجوانب التنظيمية والادارية والسياسية.
5. الجوانب الاجتماعية مثل بنية المجتمع، العرق، الدين واللغة.
6. الانشطة الاقتصادية والمالية.
7. التسهيلات الخدمية كوسائل النقل، الإيواء والنقل.

يعتبر التصنيفان السابقان حول العرض السياحي بمثابة مجموعة عناصر ومقومات غير متجانسة من حيث طبيعتها، إلا أنها متكاملة فيما بينها من أجل تحقيق إشباع رغبات السائحين من هذه العناصر السياحية التي تشكل المنتوج السياحي.

ثالثا: التسويق السياحي

هو عبارة عن عملية إدارية تقوم بها المنظمات والهيئات السياحية داخل الدولة وخارجها من خلال الترويج للأنشطة السياحية لغرض تحفيز السياح وإشباع رغباتهم ودوافعهم وتبني المنتوج السياحي المطلوب من قبلهم. وذلك لغرض تحقيق الإشباع الأقل للسائح من جهة، وتحقيق أهداف السياحية من جهة أخرى.[2]

ويتضمن التسويق السياحي تسويق المنتوج والتعريف به داخليا وخارجيا في أسواق الدول المصدرة للسياحة، عبر قنوات منظمة من أجل إثارة الدوافع المختلفة لدى السائحين، لرفع حجم الطلب على المنتوج السياحي للدول المستقطبة للسياحة. ومن هذا التعريف يتضح بأن عملية التسويق السياحي تمثل ما يلي:[3]

---

[1] عيشي صليحة، " **الاثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب–** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة 2004-2005 ، ص19.

[2] أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق، ص51.

[3] عيشي صليحة، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- عملية إدارية وفنية في آن واحد من حيث المنهج والأسلوب المستخدم في عملية التسويق، فهي تقوم أساسا على التخطيط ووضع سياسات تسويقية،
- نشاط مشترك ومتكامل بين الهيئات والمؤسسات السياحية المتعددة مثل شركات نقل سياحية، فنادق، بنوك، شركات سياحية.
- نشاط له عدة جوانب، وينبع من داخل الدولة باعتبارها مصدرا له، كما توفر سبل النجاح بما تملكه من امكانيات مادية وبشرية.

وفي الواقع فإن عملية تنشيط التسويق السياحي تتوقف على مدى قوة المنتوج السياحي لمنطقة معينة، وعلى دور الاعلام والاشهار بكل أنواعه (المسموعة والمكتوبة والمرئية) في تقديم المعلومات للسائح حول المنطقة السياحية والبحث عن أسواق سياحية جديدة لرفع مستوى العرض السياحي من أجل ترقية المنتوج السياحي لتوسيع نطاق الأسواق السياحية. اضاف على وجود متغيرات عديدة كالعلاقات بين الدول المصدرة للسياح والدول المستورة لها، غير أن ذلك يتوقف على الظروف الأمنية والسياسية السائدة في هذه الدول.

رابعا: الإنفاق السياحي

هو عبارة عن المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الأشياء الثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته، والإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة ويسجل جانب التحصيلات في ميزان المدفوعات وتتوقف حجم الإيرادات على حجم ما ينفق داخل الدولة المضيفة وذلك حسب مجموعة متغيرات منها عدد الليالي التي يقضيها السائح و نوعية الاقامة وعدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية وغيرها، فكل إنفاق يتم داخل الدولة المضيفة ممن يعد سائحا فهو انفاق استهلاكي.[1]

أما الانفاق الذي يقوم به المستثمرون في صناعة السياحة من خلال انشاء وتسويق المشاريع والمنتجات السياحية المتنوعة لتحقيق أرباح فهو إنفاق استثماري، وهو من خلال هذا المجال يعتبر دخلا للعديد من الفئات المختلفة في المجتمع.[2]

وبهذا يتبين أن الانفاق على المشاريع السياحية هي نوعين: استثماري واستهلاكي يدعم السوق السياحي في حين هذا الأخير هو عبارة عن مجموعة من المستثمرين الفعليين والمرتقبين الذين يدخلون في عملية تعامل مع البائعين.

[1] حميدة بوعموشة، "مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] نبيل الروبي "**اقتصاديات السياحة**"، الناشر مؤسسة الثقافة الجامعية، 1985، الإسكندرية، ص 62-69.

خامسا: الإيرادات السياحية

تمثل الإيرادات المتأتية من الانفاق السياحي مصدرا مهما للعملات الاجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أعطت أهمية لقطاعها السياحي، فهي تساهم بفاعلية في زيادة الناتج المحلي. وتعرف الايرادات السياحية على أن كافة ما تحققه الدولة من ايرادات من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما يحققه الأفراد والشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في مجال السياحة والفنادق، الطيران والملاحة، إضافة إلى ذلك تعتبر مصدرا مهما لتوفير فرص العمل للمواطنين، ما يدعم مستواهم المعيشي والاجتماعي. وتتأثر هذه العوامل بمجموعة من المتغيرات، منها:

- ✓ قوة المنتوج السياحي للدول ومستوى الخدمات السياحية المختلفة في الدولة.
- ✓ أسعار السلع والخدمات السياحية في الدولة ومدى الوعي السياحي في الدولة.
- ✓ قدرة السائحين على الإنفاق السياحي.
- ✓ طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة المصدرة للسياحة وفي الدول المصدرة للسائحين إلى جانب العلاقة بين الدولتين.
- ✓ الوضع الأمني في الدولة المصدرة للسياحة.
- ✓ حجم الإمكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدولة السياحية[1].

سادسا: الاستثمار السياحي

الاستثمار هو المجال الذي يعمل على خلق ثروة جديدة مع تجديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية التي تتمثل في الانتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار. وتؤكد الدراسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدلات الادخار تساعد على ارتفاع معدلات الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى معدل نمو أكبر والعكس بالعكس[2].

[1] رعد مجيد العاني،" **الاستثمار والتسويق السياحي**" دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ط1، الأردن، 2008، ص 16.

[2] عبد الوهاب رزيق، " **منتدى الاستثمار في شمال افريقيا**" المركز الانمائي لشمال افريقيا، نشرة التنمية، العدد 8، ديسمبر 2001، اليونسكو 2002، ص1.

كما يعرف الاستثمار السياحي على أنه "كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية".[1]

وبصفة عامة يمكن أن نعرف الاستثمار ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن ان يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء الفنادق ومدن سياحية، كما يمكن أن يكون غير مباشر كتشييد الطرق وبناء مطارات .....الخ.[2]

وفي إطار ذلك يمكن التفصيل في أمور الاستثمار الخاصة بالسياحة من خلال النقاط التالية:[3]

- الاستثمار: يقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة، بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل كما تقدم الفوائد للمجتمع حاليا لأن أهمية الاستثمار في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة على تلك الموارد كسلع تجذب السياح.
- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.
- تنمية السياحة وفق قواعد الاستثمار تؤمن تخطيطها وتدفع السلطات لدراسة وتحديد طاقة الاستيعاب وتعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان والسياح ونظام الاشراف والضوابط المتعلقة بها.
- أصبح انطباع السائح عن مكان قبل وأثناء الزيارة عاملا مهما في مدى إقبال السياح والزوار على الزيارة، فمثلا المجتمعات القديمة والمنشآت السياحية تتطلب دوما تحديثا دوريا لتبقى مستمرة في مواكبة متطلبات السائح وتحقيق أهدافها التسويقية.
- عوائد الاستثمار السياحي تنعكس على المجتمع المحلي وعلى السلطات المحلية أن تعمل على توزيع معظم تلك العوائد على أوسع شريحة من السكان المحليين، وبذلك يصبح أولئك السكان عنصرا داعما لتحقيق شروط الاستثمار.
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عالي من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك.
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.[4]

---

1 أ. سعيداني رشيد "**أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث– العدد02، جوان 2017، ص07.

2 نفس المرجع السابق، ص07.

3 سراب الياس، محمود الديماسي، حسن الرفاعي، حسين عطير، "**تسويق الخدمات السياحية**"، دار المسيرة، عمان، ط1، 2002، ص11.

4 الطائي حميد عبد النبي "**التسويق السياحي**"، دار الوراق، الأردن، 2004، ص198.

3-2-2- خصائصها:

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المختلفة، وبهذا فهي تنطوي على عدد من الخصائص نذكر منها:[1]

- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية....)
- مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة في الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.
- الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية.
- الطلب السياحي يتوقف وإلى حد كبير على القدرة المالية للسائح (خاصة أن الطلب السياحي في جملته لايرتبط باشباع حاجة ضرورية، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية)
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج والكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدول التأثير والتحكم فيها.
- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر، وخاصة أن الطلب السياحي يتصف بالموسمية التشغيل في الصناعة السياحية، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.
- صعوبة استقطاب السياح وجذبهم سنويا نظرا لكثرة المغريات السياحية في مناطق العالم المختلفة لهذا يسعى العاملون بصناعة السياحية إلى استقطاب السياح وإرضائهم على أمل العودة مرة اخرى.
- تتأثر صناعة السياحية بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد بصورة كبيرة.
- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة والحساسية للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الامر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.
- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرة يأخذ طابع تأثير المضاعف، أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.
- تعتبر من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.[2]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، "**محاضرات في صناعة سياحية في مصر** "، المكتب العربي الحديث، مصر 1992، ص16.

[2] هاني نوال "**تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**"، مجلة البحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 13، 2013، ص74.

3-2-3- تفاعل وعلاقة السياحة مع محيطها:

يعتبر النشاط السياحي نشاطا متنوع ومرتبط بعدة قطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى، ولا يمكن أن ينمو بمفرده لذا فإن جودة الخدمات المقدمة مرهونة إلى حد كبير بالسلع والخدمات المنتجة في تلك القطاعات.

أولا: تفاعل السياحة مع المحيط الاقتصادي

تعتبر السياحة مجالا اقتصاديا هاما ويتجلى ذلك من خلال العناصر التالية:[1]

- إنتاج السلع والخدمات ذات الطابع السياحي المستعملة في هذا القطاع مثل المباني السياحية بشتى أنواعها، تجهيزات الترفيه والتسلية، الأدوات الرياضية...الخ
- كما تشجع السياحة على انتاج سلع غير سياحية لأنها مستهلكة ومستعملة من طرف السياح مثل: تطوير الصناعات التقليدية، بناء المرافق العامة، إنتاج المواد الغذائية والمنتوجات الصناعية المستعملة في قطاع السياحة.
- تشجيع وتطوير المهن المرتبطة بالسياحة مثل المرشدين السياحيين، وكلاء السياحة والأسفار، الفرق الفولكلورية، الحرفيين.....الخ.
- تأثير السياحة على ميزان المدفوعات من خلال التدفقات المالية الخاصة بالإيرادات والنفقات.
- مساهمة السياحة في تنمية الكثير من الدول والمناطق الجهوية وإعادة توزيع الدخل.
- تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية نذكر منها:[2]
  - مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في بناء الفنادق، القرى السياحية ....الخ
  - فروق تحويل العملة.
  - الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.
  - المدفوعات مقابل منح تأشيرات الدخول.
  - الإنفاق اليومي للسائحين وكذلك المتعلق بالطلب على سلع وخدمات القطاعات الأخرى.

وبقدر ما تنعكس الإمكانات المادية على جانب الطلب السياحي، كذلك تؤثر أيضا على العرض السياحي. وعموما نستطيع القول بأن تطور النشاط السياحي يتأثر بشكل مباشر على التطور الاقتصادي.

---

[1] وزاني محمد وحميدي زقاي،" **السياحة المستدامة في الجزائر**"، دار إبن البطوطة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2014، ص66.

[2] أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، "**تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**"، المكتتب العربي الحديث، ط2، الإسكندرية، 1999، ص 17.

ثانيا: تفاعل السياحة مع المحيط الاجتماعي:

تتصل السياحة كنشاط انساني اجتماعي بعلم الاجتماع كونه متصل مباشرة بالإنسان من الناحية الاجتماعية والبيئية المحيطة به، كما ان الاحتكاك والتفاعل المباشر بين السائح والمستضيف يؤدي إلى تبادل اجتماعي بينهما من حيث التعارف، العادات والتقاليد الاجتماعية، اكتساب المعارف واللغات الأجنبية وغيرها.

ومن كل هذا فهي تأخذ بصفة خاصة اعتمام علماء الاجتماع في مواضيع عدة منها:[1]

- تطوير ثقافة المحبة والسلم والتسامح واحترام الآخر.
- استهلاك الوقت والمكان وسد أوقات الفراغ.
- تجديد قوة العمل عن طريق الاستفادة من الراحة والترفيه.
- تبادل القيم وتطوير العلاقات الاجتماعية واحتكاك الثقافات وتعارف الشعوب وتقاربها.

ثالثا: تفاعل السياحة مع المحيط السياسي:

للمحيط السياسي علاقة وثيقة بالسياحة حيث تعتمد الدولة على وضع السياسات السياحية الملائمة التي تهدف إلى تخطيط وتأطير وتوجيه السياحة وجعلها تستجيب للأهداف المراد بلوغها قصد تلبية الحاجيات المتنوعة للطلب السياحي الداخلي والخارجي. ومن جهة أخرى فإن الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي يلعبان دورا هاما في ترقية الصورة السياحية. كما أن الاستثمار السياحي الأجنبي وحتى المحلي في بعض الأحيان يتأثران كثيرا بالأوضاع السياسية السائدة لأن ازدهار السياحة مرتبط أساسا بالاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي والسلم والطمأنينة، إضافة إلى ذلك فإن الممارسات السياسية تنجم عنها نشاطات سياحية متنوعة تتمثل في اللقاءات والاجتماعات والندوات والمؤتمرات السياسية التي يتم احتضانها على مستوى المرافق الفندقية والسياحية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب السياحي وحتى التأثير على العرض السياحي بدليل أن بعض الفنادق قد تخصصت في سياحة المؤتمرات والأعمال.[2]

رابعا: علاقة السياحة بالتكنولوجيا

كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لسياحة علاقة بالمحيط التكنولوجي الذي تنمو فيه خاصة بما يتعلق بمكونات العرض السياحي كالنقل بكل أنواعه وأصنافه، وسائل الإعلام والاتصال، التجهيزات الفندقية، المنشآت

[1] وزاني محمد وحميدي زقاي، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2] R, Christine. Le tourisme. Genève: Publication universitaire d'études européennes, 1985, p19.

القاعدية....الخ فكلما اعتمدت السياحة على تكنولوجيا متطورة كلما انعكس هذا إيجابيا على العرض السياحي وعلى نوعية الخدمات بصفة عامة[1].

خامسا: علاقة السياحة بالثقافة

تعتبر السياحة كوسيلة حضارية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم وخاصة الدول السياحية من خلال التبادل الثقافي من حيث العادات واللغات والمعتقدات الفكرية والفنون والآداب ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة. فلم تعد السياحة إشباعا للفضول فحسب وإنما تعمل على اكتساب الاحترام والتعاون وتبادل المعارف والقيم الثقافية.

سادسا: علاقة السياحة بالبيئة الطبيعية

إن الاستغلال الاقتصادي الأمثل للمورد السياحي يستوجب بالضرورة الاهتمام والعناية بالطبيعة والمحافظة عليها. ومن المؤكد أن للسياحة تأثيرات بيئية مختلفة، حيث تعتبر الطبيعة موردا من الموارد الأساسية التي تعتمد عليها السياحة، وإذا كان الاستغلال غير أمثل للبيئة الطبيعية قد يتسبب في تدهور النشاط السياحي.[2] في حين تؤثر السياحة على البيئة عن طريق تدخل الانسان لأجل استغلالها لأغراض سياحية وهذا ما يقود إلى تحسينها أو تدهورها ما جعل معظم البلدان والهيئات الدولية المتخصصة تندد بضرورة وضع سياسات تنموية مستدامة للسياحة قصد تفادي أخطار الاستغلال الغير العقلاني للبيئة والحد من تدهورها.[3]

4- نظريات السياحة، أهميتها وآثارها على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي:

4-1- نظريات السياحة:

يستعرض [4](Ridderstaat) عدد من الأسباب للتدليل على أن السياحة عامل إيجابي في النمو الاقتصادي أولا: تولد السياحة عائدات من النقد الأجنبي ليست ضرورية فقط لاستيراد السلع الاستهلاكية، ولكن أيضا رأس المال والسلع الوسيطة، ثانيا: تسهل استخدام الموارد التي تتماشى مع عوامل الإنتاج المتوفرة، ثالثا: تخلق فرص عمل للأشخاص، رابعا: تشجع التحسن في البنية التحتية وتعمم الاستفادة منها ليس فقط للسياح ولكن أيضا للسكان، خامسا: تعتبر قناة لنقل المهارات التكنولوجية والإدارية الجديدة في الاقتصاد، سادسا: تزيد

1 وزاني محمد وحميدي زقاي، مرجع سبق ذكره، ص67.

2 مثنى طه الحوري واسماعيل محمد على الدباغ، "**مبادئ السفر والسياحة**"، مرجع سبق ذكره، ص 117.

3 R, Christine., Ibid, p19.

4 Ridderstaat, Robertico Croes, Peter Nijkamp, (2013), '' **Modelling Tourism Development and Long run Economic Growth in Aruba**", TI 2013-145/VIII Tinbergen Institute Discussion Paper, Tinbergen Institute Amsterdam, pp 1-25.

إمكانية خلق الصلات الإيجابية مع القطاعات الأخرى من الاقتصاد (مثل الزراعة والصناعة وغيرها من الخدمات). يبرز [1](Figini) أن العلاقة بين السياحة والنمو قد تم تناولها من خلال مستويات مختلفة من الأدبيات الاقتصادية.

4-1-1- نظرية المضاعف الكينزية:

ترتكز هذه النظرية على السياحة الدولية كعنصر من الطلب الكلي الذي له تأثير إيجابي على الدخل. توكد نظرية المضاعف أن ارتفاع النفقات في حالة الدورة الاقتصادية المنخفضة يزيد من فرص العمل والدخل بغض النظر عن شكل النفقات ومصدرها. يولد الاقتصاد السياحي تأثيرات مضاعفات الدخل والعمالة بالإضافة الى اثاره في هذين المجالين. ومع ذلك، فهذا الإطار تحليل سكوني ولا يسمح لنا أن نستنتج التأثيرات على المدى الطويل. غير أن الاعتماد على النمذجة الاقتصادية القياسية وفق منهجية التكامل المشترك ترفع هذا الانتقاد ببساطة (kasimati – 2016)[2] مركزا على جوانب العرض.

4-1-2- نظرية التجارة الدولية:

يربط هذا التحليل إسهامات السياحة في النمو الاقتصادي بنظريات التجارة الدولية. في سياق هذا التيار البحثي نجد عددا من الدراسات تناولت العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في ظل نماذج التجارة والنمو الداخلي، التي استخدمت نظرية الميزة النسبية المقارنة ونظرية هكشر-اولين (O-H) لشرح هذه العلاقة. لم ترفع هذه الأدبيات أي اعتراضات على تطبيق نظريات التجارة السلعية المتجذرة منذ فترة طويلة على الخدمات.

تفيد نظرية ريكاردو في الإشارة إلى المكاسب التي يمكن للبلدان تحصيلها من السياحة الدولية إذا كانت تتمتع بحد أدني من الفعالية نسبيا في خدماتها السياحية، وبالتالي تشير إلى أهمية زيادة كفاءة الإنتاج. من ناحية أخرى تفرض نظرية (O-H) نمط التجارة بين الدول من حيث الاختلافات النسبية في العوامل الطبيعية. هذه النظرية تفترض أن المقومات الطبيعية من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية الأرض) في بلد ما هي التي تحدد ميزته النسبية أكثر من الكفاءة النسبية للإنتاج. لذلك، يصبح توافر الموارد الطبيعية المتاحة ميزة نسبية في دالة الإنتاج السياحي ويساعد على تفسير حركة السياحة الدولية. وفي سياق تطبيقات هذا التحليل، استخدم بعض الباحثين لاحقا نموذج النمو الداخلي لوكاس (1988) لشرح تأثير القطاع السياحي على النمو، من خلال إضافة متغيرة ممثلة له كمدخل ثالث في دالة الإنتاج. نقطة انطلاق هذا التحليل مثلما دل عليه (Lanza and Pigliaru 1995) هو تطبيق نموذج لوكاس للنمو الداخلي ذو القطاعين على القطاع السياحي، حيث

[1] Figini, P., & Vici, L. (2010). "**Tourism and growth in a cross section of countries**",Tourism Economics, 16(4), 789- 805.

[2] Kasimati, E. (2016), "**Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis**", European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, 7(1), 55-62.

تشير النتائج التي توصلا إليها أن التخصص السياحي يعزز النمو، وفقط إذا كانت مرونة الاحلال بين السلعتين (السياحية والصناعية) هي أقل من الواحد. وفي وقت لاحق، كما خلص الباحثان Lanza and Pigliaru) (2000 إلى أن البلاد المتخصصة في السياحة تستفيد من وجود الموارد الطبيعية: إذ عندما تكون الزيادة في معدلات التبادل التجاري لا توازن الفجوة التكنولوجية، يمكن لمعدل استغلال الموارد السياحية أن يرتفع بشكل كاف لتصحيح الفجوة التكنولوجية وتعزيز نمو. يؤكد (Figini 2010) أن هذه النتيجة تقود إلى طرح قضية التنمية على المدى الطويل والاستدامة. في الواقع، إذا تم استغلال الموارد بمعدل أكبر من المعدل الطبيعي لإعادة تجددها، فإن النمو المعتمد على السياحة لن يكون مستداما على المدى الطويل.

4-1-3- نظرية النمو الداخلي:

تميل نظرية النمو الداخلي إلى التأكيد على فضائل قطاعات التكنولوجيا الفائقة وعلى أنها توفر أكثر الفرص الواعدة للنمو على المدى الطويل مقارنة بقطاع الخدمات غير عالي التقنية مثل السياحة[1]. ومع ذلك فالسياحة من خلال التخصص يمكن أن تكون وثيقة الصلة لزيادة العائدات التي لها تأثير على تعزيز المزايا المقارنة للأسواق والأعمال. في سياق تيار نظرية النمو الداخلي، ينشر عدد من البحوث تستخدم فرضية النمو الذي تقوده الصادرات[2] (hypothesis ELGH export-led growth) التي تفترض أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتولد ليس فقط من خلال زيادة كمية العمل ورأس المال في الاقتصاد، ولكن أيضا من خلال زيادة الصادرات. تشير "نظرية النمو الجديدة"، التي وضعها (Balassa 1978) إلى أن للصادرات مساهمة معتبرة في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين: من خلال تحسين الكفاءة في تخصيص عوامل الإنتاج وتوسيع حجمها. يتم الحصول على زيادة في الكفاءة من خلال عدة مصادر: التوسع الخارجي والداخلي للمنافسة، وتطوير الاثار الخارجية الإيجابية بالنسبة للقطاعات الأخرى من خلال تشجيع نشر المعارف والمهارات التقنية، وتسهيل استغلال وفورات الحجم في قطاع التصدير. كما تعزز الصادرات أيضا النمو الاقتصادي من خلال زيادة مستوى الاستثمار، الذي هو نتيجة لعدة أسباب مثل: تخفيف القيود على النقد الأجنبي الذي يؤدي إلى توسع الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطية.

بالقياس إلى فرضية ELGH التي تحلل العلاقة الزمنية الممكنة بين السياحة والنمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل. والسؤال الذي يشغل بال الباحثين هو ما إذا كان النشاط السياحي يؤدي إلى النمو

[1]Brau, R., Lanza, A., & Pigliaru, F. (2003). « How Fast are the Tourism Countries Growing? The Crosscountry Evidence », Paper prepared for the Conference "Tourism and Sustainable Economic Development".
[2] Brida, J. G., & Pulina, M. (2010). A literature review on the tourism-led-growth hypothesis

الاقتصادي، أو بدلا من ذلك التوسع الاقتصادي هو الذي يدفع نمو السياحة، أو في الواقع توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين. تؤكد عدة أبحاث أن هذه الأسئلة تعبر في الحقيقية عن أربعة فرضيات أساسية:

أ/ الفرضية الأولى: تقول بأن السياحة هي من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. يمكن أن نستخدم عائدات السياحة لاستراد السلع الرأسمالية، لتستعمل بدورها في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي في البلد المضيف. إذا كانت TLG صحيحة في دعم النمو الاقتصادي فان وجود سياسات ومؤسسات عامة فعالة توفر مساهمة كافية لتراكم الاستثمار في رأس المال المادي والبشري سيساعد على الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم البنية التحتية للسياحة، كما يمكن الاستثمار السياحي من تشجيع الأعمال المحلية التي يزيد إنتاجها نظرا لزيادة كفاءتها بسبب المنافسة المتزايدة. عائدات النقد الأجنبي من عائدات السياحة يمكن أن تستخدم لتمويل المزيد من الواردات التي تدخل في النشاط الاقتصادي. هذا الجانب من علاقة السياحة بالنمو يطلق عليه فرضية السياحة عامل استيراد لرأس المال الداعم للنمو Tourism Capital Imports to Growth (TKIG) أكدت فرضية TKIG أن التنمية الاقتصادية والتصنيع تحققت منذ مطلع الستينات في عدد من البلدان من خلال الواردات من السلع الرأسمالية التي وفر تمويلها أساسا من عائدات السياحة[1]. ونتيجة لذلك، فإن فرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده السياحة تعترف بأحادية اتجاه العلاقة السببية من السياحة إلى الاقتصاد ككل. وهكذا يمكن تعين تخصيص موارد حكومية إضافية إلى القطاع الأولي لتحسين الاقتصاد الكلي.

ب/ الفرضية الثانية: تعبر عن الوضعية التي تؤدي فيها سياسات واستراتيجيات التنمية المصممة بشكل جيد والمرتكزة على مؤسسات فعالة إلى جر مجمل القطاعات الاقتصادية إلى مستويات من النمو المستدام. هذه النتيجة التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة تشجع النشاط السياحي من خلال استخدام أفضل للموارد المتاحة وهذا يؤدي إلى سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي للسياحة. هذه السببية المعكوسة (reversed causality) تؤكد أن النمو في السياحة يحدث عند بذل أي جهد من النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى.[2]

ج/ الفرضية الثالثة: ترتكز على وضعية لا يكون لنمو القطاع السياحي أثر يذكر على النمو الاقتصادي. تعرف هذه الفرضية بفرضية الحيادية ((Neutrality Hypothesis (No Causal)، وتؤكد عدم وجود علاقة

[1] Svilokos, T., Šuman Tolić, M., & Pavlić, I. (2014). "**Economic Growth and Tourism Demand in Croatia: the Cyclical Component Analysis**", Zagreb International Review of Economics and Business, 17(SCI), 65-80.
[2] Lee, C. C., & Chang, C. P. (2008). « **Tourism development and economic growth: a closer look at panels** », Tourism management, 29(1), 180-192.

سببية بين النمو الاقتصادي والسياحة. وبالتالي فتنفيذ السياسات التي تحقق المكاسب الإنمائية من السياحة لا يؤثر إلا عرضيا[1]. ومن هنا قد لا تكون استراتيجيات تحسين السياحة فعالة وتفقد أولويتها.

د/ الفرضية الرابعة: فهي مزيج من الفرضية الأولى والثانية، وتؤكد تأثير النمو الاقتصادي والسياحة على بعضهما البعض. تعرف هذه الفرضية بالفرضية ثنائية الاتجاه، ووفقا لما تؤثر السياسة السياحية على أداء النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يؤثر بدوره على قطاع السياحة[2]. وبما أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه (Bi-Causal) بين النمو الاقتصادي والسياحة، فإن كان تحسن في أحدهما يفيد الطرفين، لذلك ينبغي تخصيص الموارد للسياحة ولجميع القطاعات الأخرى ذات الصلة على قدم المساواة.[3]

4-2- أهمية وأثر السياحة على الجانب الاقتصادي:

تعد السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك، لأن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج ويشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، ومن خلال كل هذا يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني نجد:

4-2-1- الآثار الاقتصادية المباشرة للسياحة في الاقتصاد القومي:

1- خلق مناصب الشغل: باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب وله علاقات عديدة ووطيدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما أنها تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من فرص العمل وعلية فإن السياحة

تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي.[4]

إضافة إلى ذلك فهي تساهم في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية عن طريق:[5]

أ- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.

ب- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة.

---

[1] Antonakakis, N., Dragouni, M., Filis, G. (2013), Time-Varying Interdependencies of Tourism and Economic Growth: Evidence from European Countries. MPRA Munich Personal Repec Archive, 4875. p1-34

[2] Antonakakis, Ibid .

[3] Lee, C. C., & Chang, C. P. (2008). Tourism development and economic growth: a closer look at panels. Tourism management, 29(1), 180-192.

[4] حميدة بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[5] د. مصطفى يوسف كافي، "**فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**"، مرجع سابق ذكره، ص75.

2- تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية: التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يؤدي إلى ظهور مشاريع أخرى جديدة تمارس نشاطات اقتصادية بحيث يزداد الطلب عليها نتيجة الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، كما ينجم عنها تحقيق عدة منافع اقتصادية مباشرة وغير مباشرة مثل:[1]

أ- جذب الاستثمارات الأجنبية.

ب- تشجيع رأس المال الوطني على الاستثمارات في مشاريع جديدة.

ت- خلق فرص عمل جديدة.

د- استغلال الموارد الطبيعية والبشرية.

هـ- زيادة إيرادات الدولة وبالتالي القدرة على تمويل المشاريع التنموية.

3- الأثر على تحسين ميزان المدفوعات:[2] تدخل السياحة ضمن **تجارة العناصر غير المنظورة** ويترتب عنها دخول رؤوس الأموال إلى الدولة، التي تدون في الحقل الأول من الميزان السياحي الذي يضم الصادرات من السلع والخدمات السياحية وتمثل القيم النقدية لهذه الصادرات "العوائد السياحية"، كما يترتب عن الأنشطة السياحية خروج رؤوس الأموال من الدولة نتيجة استراد السلع والخدمات السياحية من الخارج وتمثل القيم النقدية لهذه السلع والخدمات"الانفاق السياحي".ويتوقف تأثير السياحة على الميزان التجاري على عدة متغيرات نذكر منها:[3]

- حجم الدخل السياحي ونصيب الدولة منه.
- نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي.

وتعتبر السياحة من العوامل المهمة التي تعتمد عليها الدول في تحسين ميزان مدفوعاتها ويتحقق نتيجة تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية المحلية والإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من السائحين نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.[4]

فكلما زاد قدوم الزوار الأجانب يساهم في تنشيط ميزان المدفوعات للبلدان التي تستضيفهم لأنهم يدخلون عملات أجنبية لهذه البلدان وفي إطار السياحة كذلك ينقل المواطنين المقيمين إلى الخارج يؤدي إلى خروج العملات ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وبهذا يمثل النشاط السياحي موردا هاما للعديد من الدول.[5]

---

[1] د. خالد مقابلة، أ. فيصل الحاج ذيب "**صناعة السياحة في الأردن**" دار وائل، عمان، الأردن،2000، ص91.

[2] ميزان المدفوعات: يعرف بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

[3] آمنة أبو حجر، **الجغرافية السياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، 2011، ص251.

[4] آسيا محمد إمام الانصاري، إبراهيم خالد عواد "**إدارة المنشآت السياحية**" ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص32.

[5] نفس المرجع السابق، ص38.

ولتبيان أثر السياحة على ميزان المدفوعات رياضيا، يتم إعداد الميزان السياحي الذي يرتكز على تقييم النشاط السياحي وحساب نتيجته النهائية كخطوة أولية حسب المعادلة التالية:

$$B.T = Rt - Et \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

علما أن: $B.T$ هي نتيجة الميزان السياحي.

وRT تمثل العوائد السياحية، و ET تمثل الانفاق السياحي.

وباعتبار أن نتيجة ميزان المدفوعات هي الفرق بين اجمالي العوائد R (مجموع الصادرات) واجمالي النفقات E (مجموع الواردات)، وهو ما نعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$B.M = R - E \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ولتحديد الأثر النهائي للسياحة على ميزان المدفوعات يتم إجراء الموازنة النسبية بين نتيجة الميزان السياحي $B.T$ ونتيجة ميزان المدفوعات $B.M$، وهناك طريقتان للموازنة:[1]

الطريقة الأولى:

ويتم من خلالها إجراء مقارنة نسبية بين نتيجة الميزان السياحي ونتيجة ميزان المدفوعات بعد طرح نتيجة الميزان السياحي منه كما في المعادلة التالية:

$$\text{دور السياحة في ميزان المدفوعات} = \frac{B.T \times 100\%}{B.M - B.T}$$

الطريقة الثانية:

ويتم من خلالها إجراء مقارنة نسبية مباشرة بين نتيجة الميزان السياحي ونتيجة ميزان المدفوعات حسب المعادلة التالية:

$$\text{دور السياحة في ميزان المدفوعات} = \frac{B.T \times 100\%}{B.M}$$

وتعد الطريقة الثانية الأكثر شيوعا، حيث تستخدمها المنظمات السياحية العالمية لتقييم دور السياحية في ميزان المدفوعات. إلا أن بعض المراجع السياحية تكتفي بعرض جدول خاص بالميزان السياحي مع توضيح النتيجة سواء كانت عجزا أو فائض من دون الاستعانة بإجراء المقارنة بين الميزان السياحي وميزان المدفوعات. فرغم أن الميزان السياحي يعطي صورة عن وضعية النشاط في البلد، إلا أن هذه الطريقة تبقى ناقصة ولا توضح بالفعل

[1] مثنى طه، الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 128.

الدور الحقيقي للسياحة في ميزان المدفوعات. وبالتالي لا بد من تحديد نسبة مساهمة السياحة في ميزا المدفوعات وهذا باستخدام الأساليب الرياضية التي تعتمد على إجراء مقارنات نسبية بين الميزان السياحي وميزان المدفوعات، والتي تعطي بالضبط المقياس الكمي لمساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.

4- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تعمل السياحة من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة المتحصل عليها من خلال ما يدفعه السائح من عملات مقابل الخدمات التي حصل عليها (كالإقامة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية، وشراء السلع والتذاكر والتحف.....الخ)، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني و المحلي، وعادة ما يساهم قطاع السياحة بدرجة كبيرة في توفير العملة الأجنبية لتنفيذ خطط التنمية، وفي ما يلي بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة:[1]

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات المتعلقة بقطاع السياحة (الفنادق، المنتجعات...)
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- العوائد الأخرى للفنادق من السائحين.
- فروق تحويل العملة.

5- زيادة القيمة المضافة: تقود جميع المنافذ السابقة الذكر إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة والتي تؤدي بدورها لزيادة في الناتج الوطني للدولة، بالإضافة إلى توزيع المشاريع السياحية على مختلف المناطق السياحية يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.[2]

4-2-2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة:

1- الأثر على الرواج الاقتصادي: إن المبالغ التي تأتي من قطاع السياحة تدخل في حركة الاقتصاد الوطني، فنشهد زيادة في العمالة من خلال الاستثمار في القطاع السياحي ما يؤدي للحصول على رواتب والتي تمثل قدرة شرائية جديدة.

---

[1] موسى سعداوي، حكيم بوجلطو، "**أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**"، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة 2010، ص5.

2 د. مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ذكره، ص78.

2- الأثر على تسويق بعض السلع: تعرف المبيعات لسلع التذكارية أو السلع التي تشتهر بها تلك الدول المستقبلة للسواح زيادة ملحوظة بحيث يعد الإنفاق على هذه السلع بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج زادت الصادرات.

3- الأثر على تنمية المرافق الأساسية والبنى التحتية: إن زيادة الحركة السياحية تحتاج إلى تطوير البنى التحتية المتنوعة (كالطرق وسائل النقل ومشروعات صرف المياه ومياه الشرب بالإضافة إلى المطارات وموانئ.....الخ)، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة للمحافظة على الجذب السياحي.

4- الأثر على الاستثمار الوطني والأجنبي: تتضمن الاستثمارات السياحية مجالات مختلفة مثل الفنادق، المطاعم، شركات السياحية و وكالات السفر....الخ كما تدعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعية و الصناعية والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والاستثمارات فيها.

5- أثر السياحة على المستوى العام للأسعار: تعد السياحة عاملا من عوامل رفع الأسعار وهذا عائد لمجموعة من الأسباب منها:[1]

- الطبيعة الموسمية للطلب السياحي.
- إسراف السياح في اقتناء السلع والخدمات أثناء فترة سفرهم أكثر مما يعيشونه في أماكن إقامتهم.
- الثبات الموجود في العرض السياحي أثناء الذروة السياحية وعدم مجاراته للطلب السياحي.
- رغبة المنتجين في زيادة أرباحهم أثناء موسم الذروة السياحية لأنها الفرصة الوحيدة لتحقيق الأرباح وتعويض ما فاتهم في موسم الكساد.

وبشكل عام أنه إذا ارتفع تدفق حجم الحركة السياحية يرتفع معه الإنفاق العام السلع الاستهلاكية وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الادخار وبالتالي تنشط الصناعات والخدمات المتصلة بالسياحة، بحيث كل إنفاق في هذه الصناعات والخدمات يعمل على اتساع نطاق العمل المرتبط والمتصل بالسياحة. ومن المسلم به في نظرية الاقتصاد أن كل استثمار جديد يولد عنه إنفاق جدي فينشئ دخلا جديدا. كما يوجد نوع آخر من الإنفاق من جانب الدولة المستثمرين كالإنفاق على المشروعات السياحية حيث يعمل هذا الأخير على تنشيط الحركة الاقتصادية من خلال انتقال أموال من الدولة وأصحاب المشروعات السياحية (المستثمرين) والمقاولين وغيرهم.[2]

---

1 د. مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ذكره، ص80-81.

2 أحمد محمود مقابلة " **صناعة السياحة**" مرجع سابق ذكره، ص69.

4-3- أهمية وأثر السياحة على الجانب الاجتماعي والثقافي:

قد يؤدي التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي واحتكاك واختلاط السكان بالسائحين ذوي اللغات والثقافات والعادات والديانات المختلفة على انعكاسات على الجانب الاجتماعي والثقافي.

أولا: تأثير العملية السياحية على الجانب الاجتماعي في النقاط التالية:

- تعمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم.
- تساعد على تطوير الخدمات والأماكن العامة التي تعتبر مقصد سياحي بدولة.
- تعمل على خلق وايجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين.
- تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.
- تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه وترفع من فرص التبادل الحضاري والثقافي بين المجتمع المضيف والزائر.
- تقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانيا: تأثير العملية السياحية على الجانب الثقافي يبرز من خلال النقاط التالية:[1]

- تعمل على رفع من الوعي الثقافي لدى المواطنين.
- توفير التمويل اللازم للحفاظ على المباني والمواقع الأثرية والتاريخية.
- تنمي عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف.

وتبرز التأثيرات الإيجابية للسياحة من خلال التبادل الثقافي حيث يعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب العالم المختلفة فعن طريقها يتحقق التبادل للمعرفة والأفكار واللغة والمعتقدات والفنون ولآداب المختلفة من خلال الحركة الوافدة إليها حيث أن أبناء هذه الشعوب المضيفة يتعرفون على عادات وسلوكيات الزائرين وبذلك تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم وهذا بدوره يعمل لدعم التراث الإنساني على مستوى العالم، ولم تعد السياحة إشباعا للفضول وحسب وإنما تعمل على اكتساب الاحترام والتعاون المتبادل وتبادل المعارف والقيم الثقافية.[2]

4-4- أهمية وأثر السياحة على الجانب البيئي:

يتجلى أثر السياحة على الجانب البيئي من خلال وجهتين أحدهما إيجابية وأخرى سلبية.

---

1 أحمد محمود مقابلة مرجع سابق ذكره ص 74 -75.

2 وفاء زكي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص184.

أولا: الآثار الإيجابية

يعتمد قطاع السياحة كأي قطاع اقتصادي اخر على الموارد الطبيعية ومن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية وتتمثل السياحة في الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال انتقالهم من أماكن سكنهم الدائم ويمكن تلخيص الاثار الايجابية للسياحة على البيئة فيما يلي:[1]

- تساهم السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة والمعالم التاريخية والحياة البرية.
- يعتبر النشاط السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة ونشر التوعية بين السياح وأصحاب المشاريع والحكومة والسكان المحليين.
- التراث التاريخي والثقافي يعتبر العامل المحدد لجذب السياح لبلد ما كما يشجع الحكومات الحافظة على معالمه ولذا هناك العديد من الدول التي تسعى جاهدا لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية.
- يكون هنالك استغلال أمثل للموارد السياحية وذلك بخلق أموال تساهم في المحافظة على الطبيعة والبيئة.

ثانيا: الآثار السلبية

إن وجود الآثار الايجابية للسياحة على البيئة لا يمنع من وجود الآثار السلبية وهي:

- إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية و لبرية وتسبب بذلك أضرار لا رجعة فيها على النظم الإيكولوجية[2] الهشة في المناطق الجبلية من خلال المشي وممارسة التزلج على الجليد فهي واحدة من أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية الجبلية، بالإضافة إلى مشكلة إزالة الغابات الناجمة عن زيادة استهلاك الحطب وقتل الحيوانات بغرض التجارة بالجلود و القرون....الخ وخاصة المهددة بالانقراض فهذه النتائج في كثير من الأحيان لا تؤدي إلى تدمير النظم الإيكولوجية المحلية فقط ولكن أيضا تسريع عملية التعرية والانهيارات الأرضية.[3]

---

[1] Sounh Manivong, Souxay Sipaseuth ,**Environmental impacts of Trade liberalization in the tourism sector,** commissioned for the rapid trade and environment assessment project, December,2007,P02.

[2] الإيكولوجية: تعني علم البيئة و المقصود منها على وجه التحديد(علم الأحياء)وهي علمٌ يَدْرُسُ عَلاقَةَ الكَائِنَاتِ الحَيَّةِ من حيوانات أونباتات فيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ بِيئَتِهَا الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي تَعِيشُ فِيهَا . وَأَصْبَحَ الْمُهْتَمُّونَ بِهَذَا العِلْمِ يَعْمَلونَ عَلَى نَشْرِ الوَعْيِ بِأَثَرِ البِيئَةِ فِي حَيَاةِ الكَائِنَاتِ وَالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا مِنَ التَّلَوُّثِ.

[3] Frederico Neto, **Sustainable Tourism, Environmental protection and natural resource management: paradise on earth?** International colloquium on regional governance and sustainable development in tourismdriven economic,Mexico,20 -22 February 2002 ,p 08

- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية من أجل تطوير السياحة والبنى التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما يسبب تدهور التربة مثل تآكل التربة والكثبان الرملية وتدهور المناظر الطبيعية بسبب التوسع العمراني بالإضافة إلى سلوك السائح الغير العقلاني في استغلال الموارد المحلية مثل الطاقة، الغذاء والمواد الأولية.....الخ.[1]
- بالإضافة إلى كون السياحة يؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد المحلية الطبيعية فهي نشاط يولد أيضا النفايات السائلة والصلبة والتي أصبحت مشكلة بالنسبة للعديد من البلدان التي تفتقر إلى القدرة معالجتها، بالإضافة إلى أن النشاط السياحي يؤدي إلى تلوث المياه العذبة والمناطق الساحلية والشواطئ، كما أن استهلاك الطاقة في الفنادق المستخدمة في تكييف الهواء ولوقود المستخدم في العمليات المرتبطة بالنشاط السياحي كالنقل، التدفئة، الطهي...والتي تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء للعديد من البلدان المضيفة.[2]

II- ماهية سعر الصرف:

1- مفهوم سعر الصرف وأهميته:

1-1- مفهوم سعر الصرف:

تعددت التعاريف لسعر الصرف وسنتطرق إلى أهم التعريفات وهي كالآتي:

تعريف1: "كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية"[3]

تعريف2: "سعر عملة بعملة أخرى، يتغير في سوق الصرف وفقا لعرض والطلب على العملات"[4]

ويعرف أيضا بأنه "السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى"[5] والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على كون سعر الصرف أداة للتسوية بين المبادلات الدولية، وأهمل جانب كونه أداة للربط بين الاقتصاديات الدولية.

---

[1] Jeane-Cherles, Briquet- Laugier**, le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ;état des lieux et nouveaux cadre d'analyse** ,communication pour le cinquième colloque international « Energies ,changements climatiques et développement durable Hammamet (Tunisie),15 -17 juin 2009,p9

[2] Frederico Neto, Ibid, p09.

[3] عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني "**النقود والمصارف**" دار الأيام، الأردن، 2013، ص53-54.

[4] Serge d' Agostino,MarcMontoussé,AlainChaffel,Jean-Marc Huart, « **100 fiches pour comprendre la mondialisation** » Editions Bréal, 2006,p 172.

[5] محمد أحمد السريتي، " **التجارة الخارجية** "، الدار الجامعية مصر، 2009، ص246.

وفي تعريف آخر له " سعر إحدى العملتين بدلالة الأخرى، بمعنى قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية"[1] ويمكن إعطاء صيغة عكسية لهذا التعريف على أنه "قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية" نلاحظ أن التعريف الثاني أضاف للأول أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الدولية.

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أنهما ركزا على كون سعر الصرف أداة لتسوية المعاملات بين دول العالم، وربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات دون تحدث عن علاقته بأسعار السلع والخدمات كونه وسيلة تأثر على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة المواد المستوردة.

إضافة للتعريفات السابقة يمكن أن نقدم تعريف لسعر الصرف التالي: "هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها"[2]

وتتغير اسعار الصرف يوميا نظرا لاستجابة التي تحدث نتيجة تغيرات العرض والطلب في أسواق الصرف، كما نستنتج من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل أربعة عناصر هي:

- العملية: وهي تحويل عملة بلد إلى عملة أخرى.
- المكان: يقصد به سوق الصرف.
- الهدف: تسوية المدفوعات الدولية.
- السعر: وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية كما أن سعر الصرف يتحدد كأي سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب إلا أن له أهمية خاصة تميزه عن باقي الأسعار في الاقتصاد المحلي، إذ يترتب عن تغير هذا السعر حدوث تغيرات كل الأسعار والأجور، وكل المتغيرات الاقتصادية الأخرى الجزئية منها والكلية اتجاه العالم الخارجي، أي تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي.

1-2- أهمية سعر الصرف

تظهر أهمية سعر الصرف عند ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي على المستويين الكلي والجزئي من خلال ثلاثة أسواق وهي سوق الأصول، سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج، ويتجلى دور سعر الصرف كونه يربط سعر

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي " **سوق الصرف الأجنبي، ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره**" منشأة المعارف، مصر،2004، ص17.

[2] دوحة سلمى" **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015، ص04.

الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبهذه العملية فهو يقيس القدرة على المنافسة، ومن كل هذا يتضح أن هناك علاقة عكسية بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي كما هو موضح في الشكل:(2)

الشكل (1-2): العلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقي

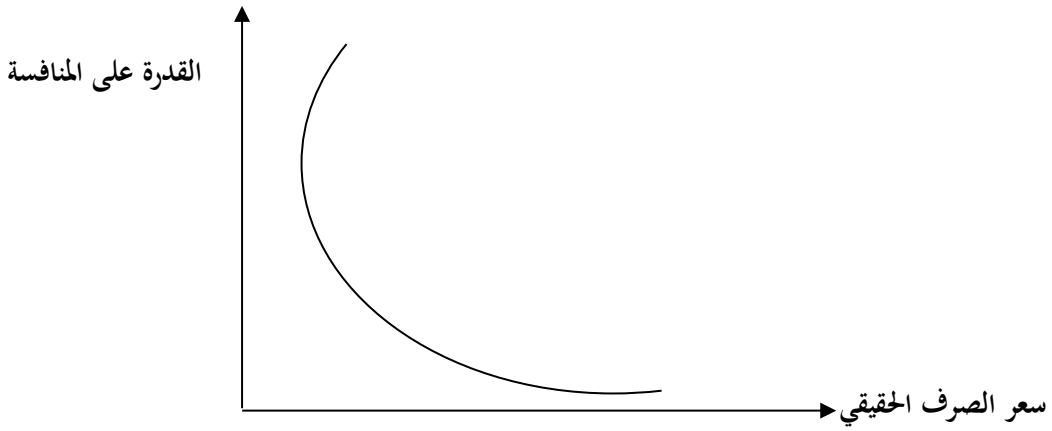

المصدر: د.سمير فخري نعمة "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات" دار اليازوري للنشر والتوزيع،الأردن،2011، ص16.

ويسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في تحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، أي التوازن بين المدفوعات والايرادات الخارجيتين.[1]

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

[1] د.سمير فخري نعمة، "**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع،الأردن،2011، ص16-17.

2- أشكال سعر الصرف:

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغاً عديدة، لكل منها مدلولها واستعمالها الخاص وأهمها:

2-1- سعر الصرف الإسمي Taux de change Nominal

يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، والمقصود بسعر الصرف الاسمي في هذا التعريف أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من السلع والخدمات بين البلدين،[1] إذا لا يعتبر معياراً ميدانياً يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية، نظراً لإهماله عنصر التضخم.

وبدوره سعر الصرف الإسمي ينقسم إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية(السوداء)، وذلك يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.[2]

وفي الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الإسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف سعر الصرف الحقيقي.

2-2- سعر الصرف الحقيقي Taux de change Réel

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعتبر سعر الصرف مؤشر جيداً لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية،[3] كما أن سعر الصرف يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض.[4]

نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

---

[1] بلقاسم عباس، " **سياسات أسعار الصرف**" المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، العدد23، ص03.

[2] عبد المجيد قدري، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص103.

[3] أمين صيد، "**سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات**"، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2013، ص24.

[4] دوحة سلمى، مرجع سابق ذكره، ص09.

ويتم تحديد صيغة سعر الصرف الحقيقي وفقاً للعلاقة التالية:[1]

$$ER = \frac{\text{En.pdz}}{\text{pus}}$$

حيث:

RE: يمثل سعر الصرف الحقيقي.

En: سعر الصرف الإسمي.

pdz: مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة المحلية.

pus : مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة الأجنبية.

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي يعكس معدلات تضخم مما يحد من القدرة التنافسية للبلد مسحوباً معه الزيادة في معدلات البطالة من قطاع التصدير وينج عنه انخفاض كل من الدخل وحجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير المتاجر بها وهذا ما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة في الاقتصاد بأكمله،[2] وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر والمتمثل في سعر الصرف الحقيقي عامل ايجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، إذن فإن اتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.

2-3- سعر الصرف الفعلي: *Taux de change Effectif*

يعبر سعر الصرف الفعلي عن مؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعينة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.[3]

وبعبارة أخرى يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات المالية....الخ. ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية

---

[1] Gregory N Mankiw," **Macroeconomir**" Ed de boeck, Paris, 2003, P156.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2011، ص28-29.

[3] Yannick Marquet **" conférence sur commerce et finance international "** université de bourdeau , 2006, p19.

حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.[1]

عند حدوث أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فمثلا قد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتنخفض قيمته بدلالة الأورو، ويبقى ثابتاً بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقيس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار.

2-4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي Taux de change Effectif Réel

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج فلابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.[2]

ويمكن أن نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، والقياس يكون على أساس فترة معينة، بحيث حركات الأسعار الإسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصديرية للبلد المعني.

2-5-سعر الصرف التوازني:

هو السعر الذي يؤدي إلى التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف، مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات.[3]

ونستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتزامن مع التوازن الكلي، في حين الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، لهذا من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير تغيراته.

---

[1] بريري محمد أمين" **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية– حالة الجزائر–**"أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص02-03.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص32.

[3] بلقاسم عباس، مرجع سابق، ص07.

3- أنظمة سعر الصرف:

3-1- التطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف:

لقد تعددت أنظمة الصرف عبر التاريخ بحيث لم يكن هناك نظام موحد بين كل الدول وإنما لجأت كل دولة إلى النظام الذي يلاءم اقتصادها ما خلق اختلافات عديدة في عالم المبادلات الخارجية التي مرت بعدة مراحل وتطورات من المقايضة(التبادل بين السلع والخدمات) ثم إلى نظام معدنين أي الفضة والذهب إلى أن جاء مؤتمر بريتن وودز " Bretton Woods " (1944) بنظام الصرف الثابت القابل للتعديل الذي يعتبر نقطة انعطاف في عالم المعاملات التجارية الدولية من خلال توحيد سعر الصرف للمعاملات الدولية بتداول نظام النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب.

وعقب إنهيار نظام "بريتن وودز" في مطلع السبعينيات التبني الواسع لنظام الصرف المرن عندما أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1977 أصبحت حركة التعويم تتسع يوما بعد اخر على حساب نظام الصرف الثابت.[1]

وعليه فإن النظام النقدي الدولي قد تضمن نوعين من نظم الصرف هما نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate System ونظام سعر الصرف المرن Flexible Exchange Rate System وبينهما توجد نظم متعددة للصرف يقترب بعضها إلى الثابت والبعض الآخر نحو المرن. وفيما يلي جدول يلخص التطور التاريخي لنظم أسعار الصرف. والجدول الموالي يوضح تطور نم سعر الصرف.

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق ذكره، ص84.

جدول رقم (1-1): تطور نظم سعر الصرف

1917-1880	قاعدة الذهب (ثنائية المعدن)، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم.
1945-1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة.
1971-1946	الربط القابل للتعديل في اطار بريتون وودز، التعويم، أسعار صرف ثنائية أسعار صرف متعددة.
2002-1971	تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثنائية، اتحادات العملة.

المصدر: على توفيق الصادق وآخرون،" نظم وسياسات سعر الصرف"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2002، ص41.

وقبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة **ما المقصود بنظام الصرف؟**

نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف، ويمثل الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف.[1]

ويمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف على أنه الطريقة التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها.

ويمكن التميز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف، ومن بين هذه التقسيمات:

- نظام سعر الصرف ثابت.
- نظام الصرف الوسيطية.
- نظام الصرف المرن.

3-2- الترتيبات المعاصرة لأنظمة سعر الصرف:

لقد تكلم الاقتصاديين على ضرورة اختيار أحسن نظام صرف ملائم للاقتصاد قبل انهيار نظام بريتون وودز بالإضافة إلى تفاصيل التي أبداها الاقتصاديين في شأن، وتصنف أنظمة سعر الصرف إلى ثلاثة نظم وهي:

[1] Michel Jura, **« Techniques Financiere Internationales »**, Dunod,Paris,2 eme Edition ,2003,p132.

نظم سعر الصرف الثابتة، نظم سعر الصرف الوسيطية ونظم سعر الصرف المرنة وسيتم عرض هذه الأنظمة بصورة موجزة وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (1-2): تصنيف أنظمة سعر الصرف

الأنظمة الثابتة Fixed Peg " "Regimes	الأنظمة الوسيطية Intermediate " "Regimes	الأنظمة المرنة Floating " "Regimes
- استخدام عملة أجنبية بدلا من عملة وطنية. - الاتحادات النقدية. - مجلس العملة.	- الربط الثابت التقليدي. - الربط الثابت ذي النطاق الأفقي. - الربط الزاحف. - النطاق الزاحف.	- التعويم المدار. - التعويم الحر.

المصدر: قليل زينب،" **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2016، ص20.

3-2-1-نظام الصرف الثابت:

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة مسكوكات ذهبية والتي هي عبارة عن قطع لها شكل معين ووزن وعيار محددان في أواخر القرن19 حتى قيام الحرب العالمية الأولى،[1] ويقوم هذا النوع من أسعار الصرف بتدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه على أساس معين، وذلك بتحديد العلاقة بين العملات بالاتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول بطريقة نظرية وإدارية من خلال الاعتماد على معطيات اقتصادية وسياسية دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار.[2]

إن ثبات سعر الصرف وعدم تغيره لا يتحقق إلا إذا توافر الشرطين التاليين:

- أن يكون سعر بيع وشراء الذهب واحد في كل دولة.
- أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة.

وبعدم تحقق هذان الشرطان فإنه سيسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا وهي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول

[1] سامر بطرس جلدة، " **النقود والبنوك**"، دار البداية، عمان،2008، ص30.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف،" **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص71.

الأجنبية، وهذا ما يطلق عليه "قواعد لعبة الذهب" ووفقا لهذه القواعد تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي.[1]

3-2-2-نظام الصرف المرن:

تم الاستغناء عن أسعار الصرف الثابتة التي جسدتها قواعد بريتن وودز، حيث قامت الدول الأوربية الرئيسية واليابان في 1 مارس 1973 بتعويم عملاتها مقابل الدولار،[2] بالخروج عن قاعدة الذهب والأخذ بقاعدة أخرى وهي قاعدة العملة الورقية الإلزامية.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن إسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار وكذلك في مستويات الدخل، أو إحداث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال.[3] فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغيرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات وكذا انتقال رؤوس الأموال.[4]

وعليه فإن هذا النظام لا يعتمد على وجود معيار لتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الصعبة، بل يتم تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بشكل حر دون أن تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة أو بمعيار دولي كالذهب، وهذا ما يميزه بالمرونة وقابليته للتعديل بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال.[5]

كما تتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف الحر مروراً بسعر الصرف المدار و انتهاءاً بسعر الصرف الزاحف.[6]

---

1 زينب حسن عون الله، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2008، ص48-49.

2 مولاي بوعلام، "**سياسات أسعار الصرف في الجزائر-دراسة قياسية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص11.

3 شقيري نوري موسى وآخرون،" **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 165.

4 Abdol S. Soofi, **China's exchange rate policy and the United States'** trade deficits, Journal of Economic Studies, Vol. 36 Iss 1, 2009, p36.

5 قليل زينب،" **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2016، ص26.

6 عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق ذكره، ص93.

3-2-3-أنظمة الصرف الوسيطية:[1]

قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "Rienhart" (1988) و"Willamson" (2000)، باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الثابتة والمرنة وأطلق عليها إسم الأنظمة الوسيطية، والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.

ويبقى السؤال المطروح ما هو أفضل نظام لسعر الصرف؟

حتى الآن لا توجد إجابة واضحة على هذا السؤال الخاصة باختيار أفضل نظام لسعر الصرف، ولكن هناك مجموعة من محددات أو المعايير لاختيار نظام سعر الصرف والمؤخوذة من المشاهدات التجريبية والملخصة في الجدول الموالي.

جدول رقم (1-3): محددات نظام سعر الصرف

1-حجم الاقتصاد	- كلما كبر حجم الاقتصاد، قوي المبرر لتطبيق سعر الصرف المرن.
2- الانفتاح	- كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً، أصبح سعر الصرف الثابت أكثر جدوى.
3- تنوع هيكل الإنتاج (الصادرات)	- كلما زاد تنوع الاقتصاد أصبح سعر الصرف المرن أكثر جدوى.
4- التركيز الجغرافي للتجارة	-كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير، قوي الحافز لربط العملة بعملة هذا البلد.
5- اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي.	-كلما زاد اختلاف معدل التضخم في بلد ما عن معدل التضخم لدى شركائه التجاريين، فقد يفرض سعر الصرف الثابت بالنسبة للبلد الذي بلغ فيه التضخم معدلات شديدة الارتفاع.
6-درجة التطور الاقتصادي المالي	-كلما زادت درجة التطور الاقتصادي المالي، أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظام سعر الصرف المرن.
7-حرية حركة العمالة	-كلما زاد مدى الحرية في حركة العمالة، حيث تكون الأجور والأسعار ثابتة عند مستوى منخفض، انخفضت تكلفة التعديل في وجه الصدمات الخارجية في ظل سعر الصرف الثابت.

[1] بريري محمد أمين، مرجع سابق ذكره، ص56.

8-حرية حركة رأس المال	-كلما زاد مدى الحرية في حركة رأس المال، رادت صعوبة الاحتفاظ بنظام أسعار الصرف المربوطة والقابلة للتعديل في نفس الوقت.
9-الصدمات الإسمية الأجنبية	-كلما شاعت الصدمات الاسمية الأجنبية، زاد الإقبال على سعر الصرف المرن.
10-الصدمات الإسمية المحلية	-كلما شاعت الصدمات الإسمية المحلية، زاد الإقبال على سعر الصرف الثابت.
11-الصدمات الحقيقية	-كلما كان الاقتصاد أكثر تعرضاً للصدمات الحقيقية كان سعر الصرف المرن أكثر نفعاً.
12-صداقية صناع السياسات	-كلما قلت مصداقية صناع السياسات من حيث مكافحة التضخم، زاد الإقبال على سعر الصرف الثابت كأداة تثبيت اسمية.

المصدر: د. سمير فخري نعمة، مرجع سابق ذكره، ص34-35.

3-3- المقارنة بين أنظمة سعر الصرف:

هناك العديد من الدراسات والأدبيات الاقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف ومدى قوة أسعار الصرف الثابتة و المرنة و الوسيطية في عزل الاقتصاد عن الصدمات الداخلية والخارجية، وسنحاول من خلال الجدول رقم (1-4) أن نلخص الأسس التي يقوم عليها كل نظام (ثابت، مرن، وسيطي) مع ذكر أهم الإيجابيات والسلبيات التي يمسها.

جدول رقم (1-4): المقارنة بين نظم الصرف

التعيين	نظام الصرف الثابت	نظام الصرف الوسيطي	نظام الصرف المرن
الأسس	- يكون البنك المركزي مستعداً لتوفير النقد الأجنبي. - يتدخل البنك المركزي من حين لآخر في سوق النقد الأجنبي للإبقاء على سعر الصرف داخل الحدود المعلنة سلفاً.	- يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين	- لا يلتزم البنك المركزي بتوفير نقد أجنبي. - قد يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي لتسهيل العمليات أو في حالة التقلبات الكبيرة.

المزايا	- انخفاض تقلبات اسعار الصرف - توفير ركيزة للأسعار الاسمية، وبالتالي تخفيف التوقعات التضخمية. - يسمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث يوفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل. - سعر الصرف الثابت يمكن أن يحدث تغيرات في اقتصاد الدولة بحيث يمكن أن يحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات. - تعتبر طريقة أحسن بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية (الأسعار، عجز الميزانية....الخ) - تعزيز الموثوقية.	- يساهم في الحفاظ على درجة من المرونة والاستقلال النقدي كما يقوم بتعديل الأسعار من خلال تثبيت التغيرات الإسمية، بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة. - تساهم أنظمة الصرف الوسيطية بالمقارنة بأنظمة الصرف المرنة في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، كما يلعب دورا مهم في استهداف الأسعار الداخلية. - تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابتة حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.	- له القدرة على عزل النظام النقدي المحلي عن الصدمات الداخلية والخارجية. - يساهم بتعزيز استقلالية السياسة النقدية. - يتيح مجالا محدودا للهجمات المضاربية. - يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائيا من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، ويعطي الحرية المطلقة للبلد في إتباع أية سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي. - لا يحتاج لتدخل البنوك المركزية للتأثير على سعر الصرف والاحتفاظ بالعملات الأجنبية، وإنما يقتصر دورها على المراقبة للتوفيق بين العرض والطلب.
السلبيات	- تسهيل الهجمات المضاربية. - عدم القدرة على تهدئة التقلبات القصيرة المدى في أسعار الفائدة. - يعمل هذا النظام على تقييد استقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه. - البنك المركزي مطالب بوضع احتياطي أجنبي كبير لصرف من أجل الحفاظ على استقرار سعر العملة الوطنية.	- إذا كانالبنك المركي يجعل سعر الصرف يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات محددة معناه نظام الصرف المطبق هو نظام الصرف الثابت، ويصبح سعر الصرف غير المعتمد في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية، أو تحقيق الإستقرار النقدي. - قصد جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري(أو معدل الصرف الحقيقي	- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية. - إن تذبذب أسعار الصرف يومياً يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص المبادلات التي تتم مستقبلاً ،وذلك بزيادة التكاليف التي تلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين. - تزايد الحاجة إلى خبرة السلطات النقدية لتطبيق ركيزة اسمية بديلة

	- لا يكون سعر صرف العملة المحلية مؤشر أو مرآة يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني. - في حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية لبلد هذه العملة.	)العاكس لواقع الإقتصاد الوطني يجب أن تكون أنظمة الصرف الوسيطية توافق بين مزايا النظامين(الثابت والمرن) من خلال معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية.	وإطار نقدي ملائم. - يؤدي ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات مما يؤدي إلى عرقلة حركة الصادارت وبالتالي زيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميازن التجاري. - تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية وهذا مايمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: أمين صيد، مرجع سابق، ص55. و بريري محمد أمين، مرجع سابق، ص53-54.

4- أهداف وأدوات سياسة سعر الصرف :

تعبر سياسة سعر الصرف عن مختلف الإجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف والتي تتبناها قصد توجيه عملتها المحلية لخدمة اقتصادها وبرامجها التنموية بالتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كنظام الأسعار، حجم التجارة الخارجية ووضع ميزان المدفوعات مما يجعلها تؤثر على الأداء الاقتصادي خاصة في ظل التحديات التي تفرضها شروط التبادل الدولي، كما تظهر سياسة سعر الصرف من يوم إلى آخر استقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأهدافها وأدوتها.

4-1- أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:[1]

4-1-1- مقاومة التضخم:

يساهم تحسن في مستوى سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية. الذي يرجع أساسا إلى انخفاض تكاليف الاستيراد وبالتالي انعكاسه بالإيجاب على المستوى العام للأسعار في المدى القصير، وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة

[1] عبد المجيد قدري،" **السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص132-134.

عالية بما يعني تحسن تنافسية المنتوج المحلي، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (Vertueuse) للعملة المحلية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983 وتتلخص هذه الظاهرة فيما يلي:

- ✓ انخفاض في مستوى التضخم المستورد بسبب انخفاض تكاليف الاستيراد.
- ✓ تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتضاعف الأرباح.
- ✓ تمكن المؤسسة من ترشيد أداء الإنتاج في المدى المتوسط وتحقيق عوائد إنتاجية.
- ✓ تتمكن المؤسسات من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

4-1-2- تخصيص الموارد:

يؤدي وصول السلطات النقدية لسعر الصرف الحقيقي إلى عدة نتائج ايجابية نذكر منها:

- ✓ جعل الاقتصاد أكثر تنافسية من خلال تحويل إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلة للتصدير.
- ✓ تقليل عدد السلع التي يتم استيرادها، وزيادة الانتاج المحلي لسلع التي كانت تستورد (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها، بزيادة استخدام لعنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير.

4-1-3- توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فتوجد حالتين له هما:

- ✓ انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي ينتج عنه ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (المواد أولية، زراعة) وبتالي يعود هذا الوضع بالربح بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال (انخفاض الدخل الحقيقي).
- ✓ انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) الذي ينتج عنه انخفاض القدرة التنافسية، فيؤدي بدوره إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فيؤدي ذلك إلى تقلص استثمارها.

4-1-4- تنمية الصناعات المحلية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية وتنشيط التجارة الخارجية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

4-2- أدوات سياسة سعر الصرف:

لتنفيذ أهداف سياسة سعر الصرف، تلجأ السلطات النقدية إلى استعمال العديد من الأدوات والوسائل أهمها:[1]

4-2-1- سياسة تعديل سعر الصرف:

إن السلطات النقدية في ظل تعديل ميزان المدفوعات تلجأ للتأثير على العملة المحلية إما بتخفيض قيمتها أو إعادة تقويمها عند تطبيقها لنظام سعر الصرف الثابت، أما في نظام سعر الصرف المرن تكون في إطار برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، فإن سياسة التخفيض قد تتسع على نطاق واسع بغرض تشجيع الصادرات نحو الخارج وتخفيض الواردات، وهذا ما يعمل على قيام الصناعات المحلية وتنميتها. وفي حالة رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية تصبح أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي إلى زيادة الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط التنافسي بين أسعار المنتجات المستوردة وأسعار المنتجات المحلية، فتميل الأسعار نحو الانخفاض أي التقليل من حدة التضخم.

4-2-2- استخدام احتياطات الصرف:

يقصد باحتياطات الصرف في بلد ما بأنها مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية، في حين تقوم السلطات النقدية باستخدامها على حسب النظام السائد:

- في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، ففي حالة انهيار سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية الموجودة بحوزتها الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من سعر صرف العملة الوطنية. وفي حالة ارتفاع سعر الصرف تقوم ببيع عملتها الوطنية مقابل الحصول على العملة الأجنبية إذا كانت رغبتها هي تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- في ظل نظام أسعار الصرف العائمة تقوم السلطات النقدية بمقاومة التقلبات الحادة في سعر صرف عملتها، إلا أن الاحتياطات قد تكون غير كافية للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال للمضاربة.

4-2-3- استخدام سعر الفائدة

قد يلجأ البنك المركزي إلى اعتماد على سياسة سعر الفائدة المرتفع وذلك عندما تكون العملة ضعيفة لمواجهة خطر انهيارها، فسعر الفائدة المرتفع يغري المستثمرين الأجانب ويجذب رؤوس الأموال الدولية هذا يؤدي

[1] أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص62-63.

إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية وبتالي يرتفع سعر صرفها، بحيث اعتمدت فرنسا هذه السياسة عندما اعتبرت النظام النقدي الأوروبي الفرنك ضعيفا بالنسبة للمارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى بالنسبة لأسعار الفائدة الألمانية.

4-2-4- مراقبة الصرف:

تشمل سياسة الرقابة على الصرف في إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخص خاصة بهدف مقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة في حالة المضاربة على العملة.

4-2-5- إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما معالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الاساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

5- النظريات المحددة لسعر الصرف:

إن سعر الصرف متغير اقتصادي جد معقد حاول العديد من الباحثين معرفة كيفية تحديده في ظل اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة على شكل نظريات اقتصادية مفسرة لتكوين سعر الصرف.

5-1- نظرية تعادل القدرة الشرائية: (Purchasing Power Parity Theory)

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تليها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف، وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.[1]

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل "Gustav Cassel"، عندما أصدر كتابه بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبية" بعد عام 1914، ويرى كاسل إن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، "**التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 167.

الشرائية على المدى الطويل لهذه العملة في السوق المحلية مقرنة بقوتها الشرائية الخارجية.[1] بمعنى سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة من السلع في الداخل والخارج.[2]

ومنه حسب النظرية فإن سعر الصرف لعملتي دوليتين يساوي العلاقة ما بين مستوى الاسعار في الدولتين وتصاغ النظرية كالتالي:[3]

$$E = Pus/Pe$$

حيث:

Pus: سلة مرجعية من السلع المباعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

Pe : نفس السلة مرجعية من السلع المباعة في أوربا.

مثال على ذلك:

سعر السلة في الولايات المتحدة الأمريكية هو 200 و160 في أوربا ومنه سعر صرف الدولار / الأورو وفقا لنظرية تعادل القوى الشرائية هو 1,25 الدولار / الأورو.

ويرى كاسل (cassel) أن التوازن يتحقق بالطريقة التالية:[4]

إذا كان معدل التضخم في البلد (أ) أعلى بكثير من معدل التضخم في البلد (ب) فإن البلد (أ) سيزيد وارداته من البلد (ب)، وذلك لأن الأسعار في هذا الأخير تكون منخفضة، في الوقت نفسه فإن صادرات البلد (أ) ستنخفض وذلك لأن أسعار منتجاته ستكون مرتفعة، الأمر الذي ينجم عنه حصول عجز في الميزان التجاري للبلد (أ) ويميل الاتجاه نحو تخفيض النقود البلد (أ) قياسا بالبلد (ب) وتحقيق التكافؤ الجديد، يعني تحقيق السعر التوازني الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين أي تساوي القوة الشرائية للعملتين.

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين هما:

---

[1] سمير فخري نعمه، مرجع سابق ذكره ص20.

[2] أمين صيد، مرجع سابق ذكره، ص43.

[3] **Paul R. krugman et Maurice obstfeld**, " économie internationale ", 3° édition de boeck université
Bruxelles 2003, P451.

[4] سعود جايد مشكور العامري، "**المالية الدولية: نظرية وتطبيق**"، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص151.

5-1-1-الصيغة المطلقة لتعادل القدرة الشرائية:

تشير هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية لقوتها في بلد آخر،[1] إضافة إلى ذلك نفترض أن السوق تامة وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إلى جانب الانتقال التام للمعلومات، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في ظل كل البلدان[2]. يمكن التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

$$C = \frac{P}{P*}$$

حيث

C : سعر الصرف.

P : مؤشر الأسعار المحلية.

P * : مؤشر الأسعار الأجنبية.

النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية تفترض أن سعر الصرف بين عملتين يساوي نسبة مستويات الأسعار في كلا البلدين.[3]

5-1-2- الصيغة النسبية لتعادل القدرة الشرائية:

تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقا من الصيغة المطلقة اذ لا يفترض في سعر الصرف تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبيا في نفس الفترة أخذا بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف.[4]

فإن الصيغة النسبية على عكس الصيغة المطلقة تبنى على أساس الفرضيات التالية.[5]

---

[1] عبد الجليل هجيرة ، " **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2012، ص 53.

[2] Kravis – Lipeey (2002), " **price behavior in the light of balance of payement theories** " journal of international economics vol 08, PP 193-246.

[3] Dominick Salvatore, « **Économie internationale** », 1er Edition, De Boek s.a, Bruxelles, 2008, p 554 .

[4] Paul R. krugman et Maurice obstfeld, " **économie internationale** ", référence déjà citée, p452.

[5] بن قدور علي، "**دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)** " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص24.

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل
- حرية انتقال المعلومات.
- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين

اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغيير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.[1]

ويمكن صياغة معادلة سعر الصرف كما يلي:[2]

$$E_1 = \frac{P_1/P_0}{P_1^*/P_0^*}$$

حيث:

E_1: سعر الصرف الجديد.

P_1 و P_1^*: المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة (محليا وأجنبيا).

P_0 و P_0^* : المستوى العام للأسعار في سنة الأساس (محليا وأجنبيا).

وبناء على المفهوم النسبي فإن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلي لا يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، أي انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، حيث أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس.

كما تبين هذه النظرية بأنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص24.

[2] نادية سحاب" **التوازن النقدي وسعر الصرف**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أم البواقي، 2008-2009، ص42.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص119.

بالرغم من منطقية نظرية القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الاقتصاديين على اعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية إلى أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات التي نلخصها فيما يلي:[1]

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في اسواق النقد.
- لا تهتم هذه النظرية بأثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.
- توجد تكاليف على التجارة الخارجية بعكس ما تفرضه النظرية والتي لا تسمح بتعادل الأسعار ما بين الدول، فقد أهملت النظرية تكاليف النقل واضافة إلى اهمالها للرسوم الجمركية وغير الجمركية.[2]
- لا تهتم النظرية بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة على مستويات الاسعار المحلية أو على السلع المستوردة ومن ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف.
- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك أن النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار.
- قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث أن الزيادة في السلع المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية.
- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الاسعار: أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات.....الخ.[3]
- كما تختص نظرية تعادل القوى الشرائية حصراً بميزان المعاملات الجارية وليس جميع مكونات ميزان المدفوعات.

---

[1] سمير فخري نعمة، مرجع سابق ذكره، ص22.

[2] Jean louis Mucchielli,Thierry moyer « **économie internationl** » dalloz, 2005 ,p 78-79.

[3] د. سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق ذكره، ص156.

- تعبر هذه النظرية أن العملات تطلب فقط لشراء السلع والخدمات غير أن الرغبة في الحصول على العملة قد يكون أحيانا لأغراض أخرى كالسياحة مثلا.

5-2- نظرية تعادل أسعار الفائدة: (Purchasing Prices Interes Theory)

قام بصياغة هذه النظرية كينز عام 1923 في كتابه (Tract on monetaey reforme)، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات.[1]

وترى هذه النظرية أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على أرباح مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية.

فهذه النظرية تعمل على إبراز وجود علاقة بين الفرق في سعر الفوائد بين بلدين والعلاوة أو الخصم بسعر صرف الآجل بين عملتين هذين البلدين[2]. ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في الأسواق المحلية لمدة سنة مثلا ويحصلون نهاية التوظيف على M(1+id) حيث أن id هو معدل الفائدة، ويجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie (يمثل ie معدل الفائدة الخارجي الاسمي) وإعادة بيعها بالأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية وتسمح هذه النظرية بربط السوق النقدي بأسواق الصرف.[3]

ترتكز نظرية تعادل أسعار الفائدة على الفرضيات التالية:[4]

1. افتراض غياب تكاليف المبادلات.
2. افتراض الحرية التامة والكاملة لانتقال لرؤوس الأموال.
3. افتراض قابلية الاحلال لرؤوس الاموال التي تحمل نفس الأخطار ونفس العائد وهذا ما يعطي تحليل حيادي لأعوان اقتصاديين اتجاه الخطر.

---

[1] حولية يحي، **"تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 99.

[2] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني **"التمويل الدولي"** دار صفاء للنشر والتوزيع –عمان– ط1، 2008، ص101.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، مرجع سبق ذكره ص121.

[4] J. P. Allégret, **« Economie monétaire internationale »**, 1er édition HARACHTTE CARLE ,1997. P 132.

كما وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية للتقليل من الأهمية التطبيقية لها وندرجها فيما يلي:[1]

– الرقابة على الصرف هي عائق من عوائق النظرية، فهناك قيود بإمكانها التأثير بطريقة غير مباشرة على حركة رؤوس الأموال.

– وجود عامل المضاربة الذي يمكن أن يحدث آثار تذبذبية، وهذا بالتأثير على عملية التحكيم إذا كانت أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير حقيقية.

– وجود عدة متغيرات نوعية لها تأثير على عملية التحكيم بين الأسواق تتمثل في السيولة وكبر حجم المتعاملين في سوق وعدم وجود احتكار وكذلك سهولة عملية الاقتراض[2].

5-3- نظرية كمية النقود: [3]

تفسر هذه النظرية التغيرات في سعر الصرف بناءا على كمية النقود، فزيادة الكتلة النقدية في بلد ما تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بالأسعار المحلية بعد ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة انخفاض كمية النقود. ويمكن استخدام معادلة التبادلية المعروفة: [4]

$$MV=PT$$

بحيث:

M: تعبر عن كمية النقود.

P:تعبر عن مستوى العام للأسعار.

V : تعبر عن سرعة دوران النقود.

T : تعبر عن المعاملات.

فالمستوى العام للأسعار في دولة ما يزيد بزيادة عرض النقود المحلية وذلك بافتراض ثبات كل من V و T

---

[1] Jacques Taulier, Patrick Torsacalian, **« finance »**, 2eme édition, Librairie Vuibert paris,1997, p 582.

[2] D'arvisent .P-petit. J.p **« échanges et finance internationale les jeux »**, paris 1996 p362.

[3] فليح حسن خلف، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 228.

[4] لحلو موسى بوخاري، **"سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010 ، ص 162.

ومنه يرتفع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) إذا زاد العرض النقدي المحلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض النقدي في الدولة الأجنبية.

سعر الصرف يتغير بسبب عدم التوازن في سوق النقود، فزيادة العرض النقدي عن الطلب على النقود يولد فائض سرعان ما ينعكس على الأسعار المحلية وبالتالي سعر الصرف، كما تجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في إحداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع والخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق ومستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد.[1]

5-4- نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الأرصدة)

ميزان المدفوعات لا يعد عامل من عوامل التأثير في أسعار الصرف، فهو مجرد مؤشر يعبر عن علاقة أي دولة بالعالم الخارجي، فالتغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات وحساباته الفرعية هي التي لها تأثير هام على أسعار الصرف في الأسواق.[2]

وتقوم هذه النظرية على أساس العلاقات التي يلخصها وضع ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة فهو الذي يحدد سعر صرف العملة، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان الرصيد سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.[3]

يؤخذ على هذه النظرية أغفلت جوانب منها:[4]

1- من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي كما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

---

1 بريري محمد أمين، مرجع سابق ذكره، ص 28.

2 بلحرش عائشة، **"سعر الصرف الحقيقي التوازني – دراسة حالة الدينار الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 53.

3 على عباس، **" إدارة الأعمال الدولية"**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص116.

4 هجير عدنان زكي أمين،" **الاقتصاد الدولي– النظرية والتطبيقات"**، دار اثراء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص280.

2- إن ادعاء النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو من المبالغة، وذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين، فكما أن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار الصرف العملات، فإن سعر الصرف نفسه يؤثر هو الاخر في هذا الميزان وذلك من خلال تأثير كل من الإستراد والصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة، فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيض القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الاستراد والصادرات.[1]

3- هناك انتقاد تطبيقي ونظري لهذه النظرية، وهو أن ميزان المدفوعات متوازن دائما من الناحية الحسابية وبالتالي فإن التحليل يجب أن يقتصر على العمليات المستقلة التي تحدث في ميزان المدفوعات.[2]

5-5- النظرية الإنتاجية (Productivity theory)

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، فالزيادة في عملية الإنتاج سواء كان إنتاجا صناعيا أو زراعيا يرفع من مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى

زيادة الصادرات وبالتالي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية والعكس صحيح.[3]

فزيادة معدلات الإنتاج دليل على قوة الاقتصاد القومي وارتفاع كفاءته الإنتاجية وتحسن قيمة عملته في سوق الصرف الأجنبي، أما إذا انخفضت معدلات الإنتاجية وكانت قيمة العملة مقيمة بأعلى من قيمتها في هذه الحالة سوف ترتفع أسعار السلع المحلية فتنخفض الصادرات وينخفض الطلب الخارجي على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها، بالمقابل تنخفض أسعار السلع الأجنبية فيزداد الطلب عليها - زيادة المستوردات — مما يعني زيادة عرض العملة المحلية وهذا سوف يؤدي حتما إلى انخفاض قيمتها، تلجأ الحكومة في مثل هذه الحالات إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية بفرض قيود على المستوردات، كنظام الحصص والتعريفة الجمركية من أجل تصحيح الاختلال في الميزان التجاري وحماية العملة الوطنية، ومن هنا فإن نظرية الإنتاجية ترى أن سعر الصرف يجب أن يسير في نفس الاتجاه مع القوى الإنتاجية من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.[4]

---

[1] سمير فخري نعمة، مرجع سابق ذكره، ص 26.

[2] حولية يحي، مرجع سابق ذكره، ص 101.

[3] موري سمية، "**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية – دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 33-34.

[4] زيرار سمية،" **أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2010**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص15.

5-6- نظرية فقاعات المضاربة:

إن الأزمة المالية التي حدثت سنة 1981 كشفت الغطاء عن مفاهيم جديدة تتعلق بسلوك سعر الصرف وكذلك المتعاملين الاقتصاديين، فالفكرة المبدئية لهذه النظرية هو إمكانية وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو أسعار الأصول المالية) الملاحظة في السوق، وقيمة التوازن المتعلق بالأساسيات الاقتصادية (التضخم، معدل الفائدة وميزان المدفوعات.....) وتأثير ميكانيزمات البورصة على النمو الاقتصادي.[1]

وهذا الفارق يسمى " **فقاع المضاربة** " ويمكن صياغته رياضيا كالتالي:[2]

$$S = +BS^{EQ}$$

حيث:

S: سعر الصرف في السوق.

S^{EQ} : سعر الصرف التوازني.

B : فقاع المضاربة.

وتحدث الفقاعات المضاربة حينما يعتقد أغلبية المتعاملين في السوق الأصلية المحددة وفق نظرية معينة (تغيير معلومة في السوق)، وهي معرضة للانفجار في أي وقت ويعود اسم كلمة المضاربة لكونها موافقة للتنظيم وبسيكولوجية الأسواق المالية.

وحسب بلانشار وواتسن[3] Blanchard et watsan (1984) إن وجود فقاعات مضاربية يتماسى مع عقلانية المتعاملين فهم مستعدون لدفع السعر إلى ارتفاع دائم للاستحواذ على عملة أجنبية، علما أنهم قادرون على إعادة بيعها بسعر أعلى في تاريخ لاحق، وهذه الفقاعات العقلانية غير محددة ولامتناهية حول قيمة أساسية معطاة.

وبذلك فإن الفقاعات المضاربة تكون عقلانية عندما يكون كل متعامل من المتعاملين في سوق يعلم أن العملة محل الصفقة فيها مغالاة، ويعتقد أنها ستنخفض بحيث يقوم بالمضاربة على الانخفاض، أما إذا كانت

1 Plihon , D. « les taux de change » édition la découverte, paris, août ; 2001. P. 65.
2 Mondher chérif, **« le taux de change »,** édition Economica,1999,P48 .
3 Mussolino, M : « **fluctuation et crises économiques** », ellipses, édition marketing, paris, 1997,p 22.

قرارات المتعاملين تتجاهل المحددات الأساسية وبالتالي وجود حالة كبيرة من عدم التأكد، فإن الفقاعات المضاربة تكون غير عقلانية[1].

5-7- نظرية كفاءة الأسواق:

جاء الاقتصادي" Eujéne Fama "(G. Bernard , 1981) بمفهوم السوق الكفء في بداية السبعينات، فالسوق الكفء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، فالسوق الكفء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية[2]. حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم الميتقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل.

5-8- نظرية الاستجابة الزائدة أو التعديل الزائد لسعر الصرف:

جاء بهذه النظرية الاقتصادي R. Dornbusch سنة 1976 وقدم هذه النظرية على أساس الفكرة التالية:[3]

- تختلف سرعة التعديل في السوق المالي عنه في السوق الحقيقي للسلع والخدمات ففرضية Dornbusch على أن أسعار الأصول المالية تتعادل في نفس اللحظة أي أن استجابة الأصول المالية لقوى العرض والطلب تكون سريعة.

ويبين Dornbusch أنه في المدى الطويل لابد أن يحدد سعر الصرف وفقا لنظرية تعادل أسعار الفائدة، وذلك نظرا للحركة السريعة لرؤوس الأموال في المدى القصير.

5-9- نماذج محفظة الأصول والأوراق المالية (نموذج توازن المحفظة):

تعود نظرية المحفظة لنموذج Bronson، وتفسر تكوين سعر الصرف عن طريق الحركة الدولية لرأسمال الناجمة عن العمليات المحفظة في الدول المعنية في صيغة أكثر بساطة هذه الطريقة ترتكز على سلوكيات التقسيم الأمثل للمحفظة بين: النقود، أسهم محلية وأسهم أجنبية، فإنها مثل نظرية اختيار المحفظة، المتعاملون يقومون بالتحكيم بدلالة و بالأخذ بعين الاعتبار (العائد والخطر) مع افتراض حرية انتقال رؤوس الأموال.

---

[1] موري سمية، مرجع سابق ذكره، ص34-35.

[2] حمدي عبد العظيم، "**الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة**"، دار الزهراء للنشر، القاهرة، مصر، 1998.

[3] Miotti, Luis, and Dominique Plihon. "**Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires**" *Économie internationale* 1 (2001): 3-36.

III- أثر أسعار الصرف على السياحة :

بالنسبة للاقتصاديات الكبرى يلاحظ أن نظام تعويم سعر الصرف هو المبدأ أو المعيار، وهذا يعني أن قيمة العملة تتقلب وفقا لسوق الصرف الأجنبي. وتتأثر أسعار العملات بالعديد من العوامل الأساسية والفنية، والتي تكون عادة في حالة تغير مستمر، وهي تشمل الفروق في أسعار الفائدة، والأداء الاقتصادي، والعرض والطلب (على العملتين)، التضخم.

ويلاحظ أن شركات السياحة والسفر تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار صرف العملة، وسوف يملي على هذه الشركات كيفية القيام بمعاملاتها التجارية. إن عائدات النقد الأجنبي من السياحة والسفر يمثل المقبوضات من العملة الغير المحلية التي تم الحصول عليها عن طريق بيع السلع والخدمات للسياح الأجانب، ويمكن تصنيف هذه العائدات على شكل عائدات (عملات) صعبة قابلة للتحويل (Had convertibale currencies) وعائدات (عملات) ضعيفة غير قابلة للتحويل (Soft non-convertibale currencies).

ويقصد بالعملات الصعبة القابلة للتحويل مثل الدولار الأمريكي، اليورو الأوربي والين الياباني...الخ، وهي عملات مقبولة دوليا ويمكن تبادلها بحرية تامة دون قيود، وبما أن العملات تصدر من الدول الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، في تستخدم على نطاق أوسع في التجارة الدولية، في حين أن العملات الضعيفة غير قابلة للتحويل هنالك قيود مفروضة عليها خارج بلادها. ولكن في جميع الأحوال هناك اتجاه واضح من قبل كل الدول بالسعي إلى جعل عملاتهم قابلة للتحويل. وكلما كان الوضع الاقتصادي غير مستقر في الدولة كلما زاد ذلك في احتمال تقلب أسعار العملات. وتكون النتيجة خسائر على الاحتفاظ بالعملات، وخسائر على العقود التجارية.

بالنسبة لمنظمي الرحلات السياحية الذين عليهم دفع الحسابات المستقبلية بالعملات الصعبة، فإن سوق الصرف الآجل (سعر الصرف الذي يتم الاتفاق على الدفع مسبقا) هو الوسيلة الأهم التي من خلالها التحوط من تقلبات أسعار صرف العملات، والحد من الخسائر المحتملة من خلال انخفاض قيمة العملة. مما لا شك فيه أن إجازات معظم الناس تكون في وقت واحد يميل إلى الموسمية، ويكون هذا بالتزامن مع عطلة المدارس، وبالتالي فإن أسعار الصرف الغير المناسبة التي تغطي هذه الفترة يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أنماط السفر وجدولة الاجازات، مما يؤدي إلى مواسم سياحية لا يمكن التنبؤ بها من قبل هذه الشركات. إن معظم حكومات الدول النامية تشجع على السياحة الدولية، وذلك لأن السياحة الدولية والسائح الدولي مصدر رئيسي من مصادر العملة الصعبة.[1]

[1] أسامة الفاعوري "أسعار صرف العملات وصناعة الساحة والسفر" صحيفة الرأي الأردنية، تاريخ النشر الأربعاء 10/12/ 2016.

خاتمة الفصل:

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على جانبين حيث يتمثل الجانب الأول في الأدبيات النظرية المتعلقة بالنشاط السياحي، باعتبار السياحة صناعة متكاملة، لها القدرة على تنشيط الاقتصاد عبر تحسين المؤشرات الكلية الملخصة في مربع كالدور، كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية من الناحية الاجتماعية عبر تخفيض معدلات البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة للأفراد... دون إغفال الآثار الإيجابية على المستوى البيئي وحتى السياسي والثقافي، باعتبارها الوصفة الأنجع لعلاج اقتصاد ما، ودحر سمة الاقتصاد الريعي الهش، عبر تنويع اقتصادي يستهدف رفع الوزن النسبي لقطاع السياحة ضمن البيئة الاقتصادية، أما في الجانب الثاني فقد تم فيه التركيز على سعر الصرف مع الإشارة إلى مفهومه وأهميته وأهم النظريات المحددة له، والعوامل المؤثرة فيه، وعلاقته بالسياحة بإعتبار أن السياحة تدخل ضمن تجارة العناصر غير المنظورة فإنها تؤثر على ميزان المدفوعات، من خلال أرصدة الميزان السياحي المحققة، فهي تعد مصدرا مهما لجلب النقد الأجنبي والذي يستعمل في تمويل واردات الدولة من الخارج، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- السياحة ظاهرة عالمية يعود تاريخ ظهورها لعدة قرون، فهي نشاط مرتبط بالأشخاص المسافرين وإقامتهم في مناطق أخرى غير التي يقيمون فيها، لفترة معينة لا تتعدى السنة، من أجل الاستجمام أو الاعمال أو لأغراض أخرى.
- يقوم النشاط السياحي على مجموعة من الأسس هي العرض السياحي، التسويق السياحي، الإيرادات السياحية، الاستثمار السياحي، الانفاق السياحي، بالإضافة إلى الطلب السياحي.
- يترتب على النشاط السياحي مجموعة من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- يعمل سعر الصرف بربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.
- يكسب سعر الصرف صيغاً عديدة لكل منها مدلولها واستعمالها الخاص.
- المقارنة بين أنظمة سعر الصرف.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة حول العلاقة بين السياحة وسعر الصرف وأثرهما على النمو الاقتصادي.

المقدمة الفصل:

قبل عشرين عاما كان هناك عدد قليل من المجلات العلمية التي تهتم بالبحوث السياحية، أما الآن فأصبحت السياحة محور رئيسي للباحثين وصانعي السياسات لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وخلصوا واتفقوا على أن تنمية السياحة لعبت دورًا مهيمنًا في زيادة أرباح النقد الأجنبي، وتوفير فرص العمل، وتنشيط نمو السياحة. علاوة على ذلك، في الاقتصادات النامية، السياحة هي بوابة التوظيف، وبالتالي لها تأثير ديناميكي على مستويات معيشة الناس و ميزان المدفوعات..

في حين هناك بعض نتائج الدراسات التجريبية السابقة التي برهنت أن السياحة تخلق المنتجات المحلية وتلعب دورًا مهمًا في توفير الأدوات المالية اللازمة لإنتاج البنية التحتية لتسريع النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم (2017) De Vita & Kyaw[1]، لمالها من مساهمة حاسمة في اقتصاد كل دولة ويتم قياسها بشكل عام بناءً على مساهماتها في التنمية الاقتصادية. كما تكمن إمكانية استفادة الاقتصاد من السياحة على ما إذا كان هناك استثمار رأسمالي لتطوير البنية التحتية بما في ذلك النقل. لذا تقدم السياحة مجموعة من حوافز العمل للباحثين لاستكشاف ارتباطها بالتنمية الاقتصادية بدراسة العديد من الوجهات السياحية التي سنتطرق لبعض منها.

وعلى ضوء هذا، تم في هذا الفصل محاولة اجراء مراجعة لكل من الأدبيات النظرية و التجريبية (التي استعملت نماذج الاقتصاد القياسي) لدراسة العلاقة بين السياحة وسعر الصرف ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي، سواءا من خلال المتغيرات المستعملة في تحديد اثر كل من السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي وما نوع العلاقة بين السياحة وسعر الصرف أو من خلال الطريقة و أسلوب المعالجة، ومن بين الدراسات السابقة التي استندت عليها الدراسة ما يلي:

[1] De Vita, Glauco, and Khine S. Kyaw. (2017) "**Tourism specialization, absorptive capacity, and economic growth**" Journal of Travel Research 56.4 PP: 423-435.

I- الدراسات للدول العربية:

1- دراسات لدول المغرب العربي:

الدراسة الأولى: Mounir Belloumi (2010)[1]

The Relationship between Tourism Receipts, real Effective Exchange Rate and Economic growth in Tunisia

تهدف هذه الورقة إلى تحليل دور السياحة في دعم النمو الاقتصادي التونسي باستخدام تقنية Johansen لتكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة 1970-2007 من خلال النموذج التالي:

$$lnGDP=f(lnTOUR , lnRECR)$$

بحيث:

lnGDP: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي.

lnTOUR: اللوغاريتم الطبيعي للايرادات السياحية.

lnRECR: اللوغاريتم الطبيعي الفعلي الحقيقي.

كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين السياحة والنمو الاقتصادي بالإضافة لذلك تشير نتائج اختبار جرانجر للسببية على ان السياحة لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فان الفرضية "السياحة تقود النمو" محققة في الاقتصاد التونسي. وينعكس التأثير الكبير لقطاع السياحة على النمو الاقتصادي التونسي في تطوير البنية التحتية والمنتجعات السياحية.

[1] Belloumi, Mounir. (2010) « **The relationship between tourism receipts, real effective exchange rate and economic growth in Tunisia**. » International journal of tourism research 12.5 PP : 550-560.

الدراسة الثانية: Mohamed Bouzahzah and Youness El Menyari (2013)[1]

The Relationship between international tourism and economic growth : The case of Morocco and Tunisia.

تقترح هذه الدراسة دراسة أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي للمغرب وتونس للتأكد من فرضية "السياحة تقود النمو" (TLG)، من خلال استعمال نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) واختبار التكامل المتزامن واختبار السببية لجرانجر بين عائدات السياحة الحقيقية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والنمو الاقتصادي في المغرب وتونس للفترة 1980-2010، بالاستخدام النموذج التالي:

$$LGDP_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 LRTR_t + \emptyset_2 LER_t + \varepsilon_t$$

LGDP : الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية.

LRTR : الإيرادات السياحية الحقيقية بالعملة المحلية.

LER : سعر الصرف الفعلي الحقيقي (كمقياس للمنافسة الخارجية).

ε: معامل حد الخطأ.

أعطت نتائج التحليل بأنه على المدى القصير هناك سببية تتجه من إيرادات السياحة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في حالة المغرب وتونس، في حين وجود سببية غير معنوية على المدى الطويل عند 5% لذا لا ينبغي اعتبار السياحة كمحرك فعال للنمو الاقتصادي على المدى الطويل في هذه البلدان، وتم ارجاع هذه النتيجة لأسباب منها طبيعة المنتج السياحي المغربي والتونسي، زيادة المنافسة في الأسعار بين الوجهات والاعتماد على منظمي الرحلات السياحية الدولية. بالإضافة إلى هذا أظهرت نتائج أن هناك سببية قوية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي الى عائدات السياحة الدولية إذن فرضية النمو الاقتصادي يحفز السياحة هي الأنسب للاقتصاديين المدروسين.

[1] Mohamed Bouzahzah, and Younesse El Menyari. (2013) « **The relationship between international tourism and economic growth: the case of Morocco and Tunisia.** » MPRA Paper,N° 44102, PP: 1-13.

الدراسة الثالثة: د. محمد الناصر حميداتو، نصر حميداتو (2015)[1]

أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة (1997-2013)

يهدف هذا العمل إلى دراسة أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1997-2013) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، إعتمادا على المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتم صياغة ثلاثة نماذج: تمثل النموذج الأول بأثر الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد في الناتج المحلي الإجمالي حيث أخذ النموذج الشكل التالي:

$$Lny_1 = B_0 + B_1 Lnx_1 + B_2 Lny_{t-1} + E$$

وتم تفسير نتائجه لوجود تأثير إيجابي كبير للإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود فترة إبطاء عام واحد للناتج المحلي الإجمالي. وتمثل النموذج الثاني بمصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع) والمتغيرات المفسرة المتمثلة في اجمالي الاستثمارات، وصافي الميزان التجاري الذي يمثل درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والذي يقاس بالفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد، كما هو موضح في النموذج التالي:

Y=F (TOUR, BC, INV)

حيث أن:

Y : تعبر عن الناتج المحلي الاجمالي

TOUR : تعبر عن الإيرادات السياحيةx_1.

BC : تعبر عن الانفتاح على العالم الخارجي الذي تم التعبير عنه بصافي الميزان التجاريx_2.

INV : تعبر عن مقدار الاستثمار في رأس المال المادي الذي تم التعبير عنه بإجمالي الاستثماراتx_3.

والدالة التالية تعبر عن تلك العلاقة احصائيا:

$$Lny = B_0 + B_1 Lnx_1 + B_2 Lnx_2 + B_3 Lnx_3 + E$$

[1] د.محمد الناصر حميداتو، نصر حميداتو (2015)، "أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1997-2013"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر2015، ص 73-86.

تفسر نتائج هذا النموذج أن جميع المتغيرات المستقلة لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، في حين يظهر تأثير الايراد السياحي ضعيف عند مستوى 10%، وتم تفسير هذا لتركيبة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة تفوق 95%.

أما النموذج الثالث اقترح تقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات بالاعتماد على دالة كوب دوغلاس وذلك للحد من المشاكل التي تنشأ عادة عن استعمال المتغيرات في صورتها المطلقة، حيث تم كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$X_{1(t)} = e^{B0}.e^{B1}$$

وتم التنبؤ بتزايد قيمة الإيرادات السياحية التي حسبت قيمتها بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الثابتة خلال فترة مستقبلية تبلغ خمس سنوات أي خلال الفترة (2014-2018)، وفيه توقع زيادات متتالية للإيرادات السياحية من عام لآخر حيث توقعت الزيادة من 429.7 مليون دولار عام 2014، حتى وصلت إلى 686.1 مليون دولار عام 2018، مع وجود إمكانية مضاعفة هذه الإيرادات إذا اهتم أكثر بالسياحة في الجزائر.

الدراسة الرابعة: د. بن زعرور شكري، د. ساطور رشيد (2016)[1]

السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية

تبحث هذه الورقة عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية السياحية في الجزائر، وتهدف إلى التحقق تجريبيا من العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتنمية السياحية على بيانات سنوية تغطي الفترة 1995-2014. تستخدم هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك وسببية جرانجر حيث أخذ النموذج ثلاثة أشكال:

$$LOG(GDP)=C+LOG(TNA)+LOG(EX)+\varepsilon$$

$$LOG(GDP)=C+LOG(RECT)+LOG(EX)+\varepsilon$$

$$LOG(GDP)=C+LOG(TPB)+LOG(EX)+\varepsilon$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

TNA: عدد السياح الوافدين من الخارج سنويا (بالمليون).

[1] د. بن زعرور شكري، د. ساطور رشيد (2016)." السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية"، MPRA Paper No. 78731

RECT: مداخيل إنفاق السياح الوافدين من الخارج (بالمليون دينار).

TPB: الإنتاج الخام لقطاع السياحة (مليون دينار).

EX: سعر الصرف.

ε: حد الخطأ.

أظهرت نتائج الاختبارات على وجود تكامل مشترك في النموذج الأول بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السياح الوافدين من الخارج، في حين اختلفت الاختبارات في اثبات التكامل بين متغيرات النموذجين الثاني والثالث. وبالتالي تم الاعتماد على النموذج الأول في تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاقتصاد السياحي المعبر عنه بعدد السياح الوافدين من الخارج، وأشارت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل أن الزيادة بـ 10% في عدد السياح الوافدين من الخارج يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الخام للاقتصاد السياحي بـ 12.8% وهذا ما يثبت أثر وقوة العلاقة بين توافد السياح الأجانب والنمو الاقتصادي، كما يتضح من اختبار العلاقة السببية أن هناك اتجاه واحد بين المتغيرين أي متغير عدد السياح الوافدين من الخارج تسبب في النم الاقتصادي في حين الفرضية العكسية غير صحيحة وبالتالي تم استنتاج أن السياحة تقود النمو الاقتصادي.

الدراسة الخامسة: د.خلوط عواطف، د. عيسي نبوية (2017)[1]

أثر السياحة على النمو الاقتصادي بالجزائر، والمغرب، وتونس

تناولت هذه الدراسة تقييم أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 1995-2015، وذلك بدراسة أثر الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي للدول الثلاث، بالإضافة إلى أثرها على ميزان المدفوعات والعمالة. خلصت الدراسة إلى المساهمة الإيجابية للايرادات السياحية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المغرب وتونس، أما بالنسبة للجزائر فلم تصل إلى تأييد الأثر الإيجابي للسياحة كمصدر رئيسي ومهم للدخل.

[1] خلوط عواطف وعيسى نبوية (2017)، " **أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي) الجزائر، المغرب، تونس)** "، مجلة 25 دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (15) العدد (1)، ص ص 33-56.

الدراسة السادسة: د. عبد الرحمان عبد القادر، د. المومن عبد الكريم، أ.حساني بن عودة (2019)[1]

دراسة قياسية لدور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في تونس للمدة (1995-2017)

يدرس هذا البحث العلاقة بين عدد السياح الوافدين إلى تونس والناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1995-2017، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ، واعتمدت الدراسة على النموذج التالي: $LGDP_T = B_0 + B_1 LTRS_T + \varepsilon_T$

حيث:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي.

TRS : عدد السياح الوافدين إلى تونس.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن ما بين لوغاريتم عدد السياح الوافدين إلى تونس ولوغاريتم الناتج المحلي بتونس، كما توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من عدد السياح الى الناتج المحلي الإجمالي أي عدد السياح الوافدين إلى تونس يسبب في زيادة النمو الاقتصادي. وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ وجد أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 18% في كل سنة.

2- دراسات لدول الشرق الأوسط:

الدراسة الأولى: [2]DAVOUD, EHSAN,& FARSHID (2011)

ECONOMIC GROWTH, TOURISM RECEIPTS AND EXCHANGE RATE IN MENA ZONE : USING PANEL CAUSALITY TECHNIQUE

استخدمت الدراسة بيانات للعينات المقطعية لـ 17 دولة مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، خلال الفترة ما بين سنتي 1995-2007، وقد تم استعمال بانل للتكامل المشترك على المتغيرات المستخدمة في النموذج والمتمثلة في (LGDP) الناتج المحلي الإجمالي، (TOUR) الإيرادات السياحية و (LEXC) سعر الصرف الفعلي.

[1] د. عبد الرحمان عبد القادر، د. المومن عبد الكريم، أ. حساني بن عودة (2019)، "**دراسة قياسية لدور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في تونس للمدة 1995-2017**"، Journal of Economices and Administrative Sciences 25(110)، ص ص311-331.

[2] Davoud M, Ehsan S. S, Farshid P. (2011), **Economic Growth, Tourism Receipts and Exchange Rate in MENA zone: Using Panel Causality Technique**, Iranian Economic Review, 15(29), PP: 129-146.

وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، مع وجود علاقة أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي و الإيرادات السياحية، وأشارت النتائج أن اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن أن تزيد من نموها الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل من خلال تعزيز صناعتها السياحية، وتقديم الحوافز للمستثمرين من القطاع الخاص في هذا الاطار، تحسين البنى التحتية، تحسين مهارات التسويق والعمل على استقطاب السياح.

الدراسة الثانية: ALI, A. GEORGE, RANJITIH, & SIDNEY (2013)[1]

A PANEL COINTEGRATION ANALSIS OF THE IMPACT OF TOURISM ON ECONOMIC GROWTH : EVIDENCE FROM THE MIDDLE EAST REGION

سعت هذه الدراسة على إبراز مدى مساهمة الصناعة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي لثلاث وجهات مختارة من منطقة السرق الأوسط وهي: البحرين، الأردن والمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين 1981-2008، باستعمال منهجية التكامل المشترك للبانل PANEL COINTEGRATION، واستعملت الدراسة العديد من المتغيرات على غرار الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات على التعليم وإجمالي تكوين رأس المال، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التنمية السياحية والناتج المحلي الإجمالي، كما وجدت أن مساهمة الإيرادات السياحية للبلدان الثلاثة المتساوية في النمو الاقتصادي، وتزداد بازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأوضحت النتائج أنه يمكن لكل من هذه الدول تعزيز نموها الاقتصادي وآفاقها من خلال الصناعة السياحية، وذلك من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال الاستثمار في قطاع السياحة كبديل عن المصادر التقليدية المعروفة للنمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: زينب توفيق السيد عليوة (2014)[2]

تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر

استهدفت الدراسة تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي لمصر من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1983-2009، حيث تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

---

[1] Ali S. S. et al, (2013), **A Panel Co-integration Analysis of Impact of Tourism on Economic Growth : Evidence from the Middle East Region,** International Journal of Tourism Research, 17(3), PP: 209-220.

[2] زينب توفيق السيد عليوة، (2014) "**تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر**" *Arab Economic Journal* 8.2768 PP: 1-28.

وتحقيقا لهدف الدراسة في تقييم أثر النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تم صياغة ثلاثة نماذج:

النموذج الأول بأثر الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد في الناتج المحلي الإجمالي.

$$Lny_t = \beta_0 + \beta_1 lnx_1 + \beta_2 Lny_{t-1} + \varepsilon$$

وتمثل النموذج الثاني بمصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية السابقة، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء سنة واحدة.

$$Y = F(TOUR, IVTGDP, EDU, OPEN, EF)$$

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

TOUR: يعبر عن الإيرادات السياحية.

IVTGDP: تعبر عن مقدار الاستثمار في راس المال المادي تم التعبير عنه بإجمالي الاستثمارات.

EDU: تعبر عن رأس المال البشري الذي تم التعبير عنه بإجمالي عدد العاملين.

OPEN: تعبر عن الانفتاح على العالم الخارجي الذي تم التعبير عنه بصافي الميزان التجاري.

EF: تعبر عن مقدار الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني (Dummy Variables)

وتمثل النموذج الثالث بتقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات:

$$Y = \beta_0 e^{\beta t}$$

أظهرت نتائج النموذج الأول لوجود علاقة طردية بين نمو القطاع السياحي وزيادة فرص العمل المتاحة في العديد من المجالات المرتبطة بالنشاط السياحي.

كما أشار النموذج الثاني وجود علاقة طردية قوية ذات أثر معنوي بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، في حين ظهر وجود ارتباط عكسي متوسط بين كل من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، والتي تم التعبير عنها برصيد الميزان التجاري الذي حقق عجزا في فترات الدراسة، كما ظهر وجود ارتباط طردي ضعيف وغير معنوي بين معامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال النموذج الثالث تشير تقديرات القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات من نهاية فترة الدراسة، إلى زيادة متتالية في قيم الإيرادات السياحية، وهو ما يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي

الدراسة الرابعة: إيمان شقاليل، هشام عياد، محمد راتول (2020)[1]

تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995-2017.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة والأثر لكل من الإيرادات السياحية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي على النمو الاقتصادي لبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال بين 1995- 2017، وذلك من خلال الاعتماد على منهجية التكامل المشترك للبانل باستعمال المتغيرات التالية:

GDP_{it}: الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t.

$TOUR_{it}$: الإيرادات السياحية للدولة i في الفترة t.

$REER_{it}$: سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولة i في الفترة t.

ودلت نتائج الدراسة من خلال تقدير مرونات المدى القصير (نموذج تصحيح الخطا VECM) أن الإيرادات السياحية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي لا يؤثران على النمو الاقتصادي في المدى القصير، في حين أسفرت نتائج تقدير المرونات في المدى الطويل التي اعتمدت على طريقتين للتقدير، طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS، وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، أن الإيرادات السياحية تؤثر على النمو الاقتصادي طرديا بالنسبة لكلا طريقتي التقدير، كما وجدت أن زيادة السياحة بـ 1% تؤدي إلى زيادة بـ 7.02% في النمو الاقتصادي على المدى الطويل هذا يدل على الأثر الإيجابي والفعال للسياحة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. مع الإشارة إلى عينة الدراسة المكونة من ثمانية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن أربع دول منها فقط يمكن اعتبار السياحة لديها متطورة نسبيا مقارنة بالدول الأربعة الأخرى (مصر، تونس، المغرب، تركيا) في حين الدول الأربعة الأخرى (الجزائر، الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة) ليست دول سياحية بأتم معنى الكلمة حيث أن السياحة في هذه الدول تعد قطاعا ثانويا لإعتمادها على تجارة المحروقات.

[1] إيمان شقاليل، هشام عياد، محمد راتول. (2020) "**تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995-2017**" مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي 14(1) ص ص: 113-123.

الدراسة الخامسة: محمد إسماعيل، جمال قاسم (2020)[1]

أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية

الهدف من هذه الدراسة تقدير نموذج يقيس أثر القطاع السياحي على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة (1995-2018)، شملت البيانات ستة عشر دولة عربية: الأردن، الامارات، البحرين، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، العراق، عمان، القمر المتحدة، قطر، الكويت، لبنان، مصر، موريتانيا واليمن. حيث تم تطبيق منهجية الأثر الثابت (Fixed Effect) والاثر العشوائي (Random Effect) في قياس أثر مؤشرات القطاع السياحي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث توضح المعادلة التالية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات السياحة المدرجة في النموذج:

$$gdp_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 receipt_{i,t} + \alpha_2 t_exp_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

gdp: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

receipt: المتحصلات السياحية.

t_exp:الانفاق على السياحة في الدول العربية.

وأظهرت النتائج أن العائدات السياحية لها أثر إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، يعني أن ارتفاع العائدات السياحية بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.36%.

كما أن متغير الانفاق على السياحة له أثر إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث عند ارتفاع الانفاق السياحي بنحو 1% سيؤدي إلى ارتفاع النمو حوالي 0.28 %.

[1] محمد إسماعيل، جمال قاسم (2020)، "**أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، ص 1-31.

II– دراسات لدول غير العربية

1– دراسات لدول من أوروبا:

الدراسة الأولى: Nikolaos Dritsakis (2004)[1]

Tourism as a long -run economic growth factor : An empirical investigation for Greece using causality analysis

تبحث هذه الورقة بشكل تجريبي في تأثير السياحة على النمو الاقتصادي طويل المدى لليونان باستخدام تحليل العلاقة السببية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي وأرباح السياحة الدولية، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموجه (VAR) متعدد المتغيرات خلال الفترة من الثلاثي الأول من سنة 1960إلى الثلاثي الرابع لسنة 2000، وأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\ln GDP_t = \beta_1 \ln ITR_t + \beta_2 \ln EXR_t$$

ونموذج تصحيح الخطأ: $EC_t = lnGDP_t - \beta_1 lnITR_t - \beta_2 lnEXR_t$

حيث:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ITR : عائدات السياحة الدولية بالقيمة الحقيقة.

EXR : سعر الصرف الفعلي الحقيقي (متغير يمثل القدرة التنافسية الخارجية).

شكل المعادلة بعد التقدير: $LGDP = 0.31290LITR + 4.8690LEXR$

وأشارت النتائج التكامل المشترك إلى وجود شعاع واحد للتكامل بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي وأرباح السياحة الدولية، كما أشارت نتائج اختبارات لسببية لجرانجر استنادا على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) إلى وجود علاقة سببية قوية بين عائدات السياحة الدولية والنمو الاقتصادي، كما أن هناك علاقة سببية قوية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي، كما أن هناك علاقة سببية عادية بين النمو الاقتصادي وعائدات السياحة وبين سعر الصرف الحقيقي وعائدات السياحة.

[1] Nikolaos Dritsakis (2004), Tourism as a long -run economic growth factor : An empirical investigation for Greece using causality analysis, Tourism Economics, 10 (3), pp 305–316.

وفي الأخير تم استنتاج أن التأثير الكبير للسياحة على الاقتصاد اليوناني يبرر ضرورة التدخل العام الذي يهدف من ناحية إلى تعزيز وزيادة الطلب على السياحة، ومن ناحية أخرى توفير وتعزيز تنمية العرض السياحي من خلال تدخل الدولة المكثف للنمو السياحي وخاصة بالنسبة للاقتصاد السياحي إما بشكل مباشرة في تطوير البنية التحتية السياحية أو بشكل غير مباشر من آلية الأموال والحوافز، هذا دليل واقعي على الدولة أن تحاول تطوير السياحة والتي تعتبر واحدة من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي.

الدراسة الثانية: Guillaume chevillon, Xavier Timbeau (2006)[1]

L'ampact du Taux de change sur le Tourism en France

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح التدهور في الميزان التجاري الفرنسي بأكثر من 20 مليار أورو بين عامي 2001 و2004 بانخفاض قدره 4 مليار أورو في الفائض السياحي. ومن بين التفسيرات المحتملة لهذا الانخفاض ارتفاع العملة الأوروبية، صدمة 11سبتمبر 2001 وفقدان جاذبية الأراضي الفرنسية. وتمت هذه الدراسة لفترة 1980-2004 باستعمال تحليل الاقتصاد القياسي لعدد السياح الذين يدخلون ويغادرون فرنسا، وكذلك نفقاتهم، حيث أن التغيرات في سعر الصرف تفسر أكثر من 60% التدهور الحاصل في ميزان السياح وبالتالي فإن العجز الذي يسببه قيمة اليورو في صناعة السياحة الفرنسية هو4.2 مليار يورو بين عامي 2001، 2005. بحيث تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

PIB: مستوى نشاط البلد (الناتج المحلي الإجمالي).

(ter),(ten): تطور سعر الصرف (سعر الصرف الاسمي، وسعر الصرف الحقيقي).

(pr): الأسعار النسبية.

(Visit): عدد السياح.

(Sold): ميزان السياحة.

(deptot): مجموع نفقات السياح في فرنسا.

(dephad): متوسط الانفاق لكل سائح.

تم تقدير ثلاث معادلات كالتالي (باستعمال منهجية التكامل المشترك):

[1] Guillaume chevillon, Xavier Timbeau (2006), « L'ampact du Taux de change sur le Tourism en France », Revue de l'OFCE 2006/3 (no 98), p. 167-181.

- الأولى تدرس تأثير عدد السياح الوافدين بسعر الصرف وPIB

- الثانية تدرس مجموع نفقات السياح بسعر الصرف وPIB

- الثالثة تدرس تأثر ميزان السياحة بسعر الصرف والأسعار النسبية وPIB

وعلى ضوء التقديرات تبين أن سعر الصرف تأثير كبير وهام على ميزان السياحة، فارتفاع قدره 10% للأورو مقابل الدولار ينتج عنه ارتفاع سعر الصرف الإسمي قدره 4%، وهذا يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري بنسبة 0.06% من PIB على المدى الطويل أي 0.9 مليار أورو.

الدراسة الثالثة: Bruno Eeckels, George fillis, costas Leon (2012)[1]

Tourism income and economic grouth in greece : empirical evidence from their cyclical compoments

تبحث هذه الو رقة في العلاقة بين المكونات الدورية للناتج المحلي الإجمالي اليوناني والإيرادات السياحية خلال الفترة 1976-2004 باستخدام التحليل الطيفي Spectral Analysis، وجد المؤلفون أن التقلبات الدورية للناتج المحلي الإجمالي يبلغ طولها تسع سنوات وأن الإيرادات السياحية لها دورة تبلغ حوالي سبع سنوات.

يوضح تحليل VAR إن المكون الدوري للإيرادات السياحية يؤثر بشكل كبير على المكون الدوري للناتج المحلي الإجمالي في اليونان.

تدعم النتائج فرضية السياحة تقود النمو الاقتصادي وهي ذات أهمية خاصة لصانعي السياسات والمحللين الماليين والمستثمرين الذين يتعاملون مع الصناعة السياحية اليونانية.

الدراسة الرابعة: Jorge Riddrestaat, Robertico croes, Peter Nijkamp (2013)[2]

Modelling Tourism Development and Lang-run Economic Growth in Aruba

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد دور السياحة في اقتصاد أوروبا وبشكل أكثر تحديدا يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل هناك علاقة توازن طويلة المدى بين التنمية السياحية والنمو الاقتصادي في أوروبا؟

[1] Bruno Eeckels, George fillis, costas Leon « **Tourism income and economic grouth in greece : empirical evidence from their cyclical compoments »** Tourism Economics, 18(4), pp817–834.

[2] Ridderstaat, Jorge, Robertico Croes and Peter Nijkamp, (2013) « **Modelling Tourism Development and Long-run Economic Growth in Aruba** », Tinbergen Institute Discussion Paper, No. 13-145/VIII.

- وإذا كان الامر كذلك، فما هو الاتجاه السببية بين التنمية السياحية والنمو؟

تم في هذه الورقة تطبيق منهجية اقتصادية قياسية تتكون من اختبار جذر الوحدة، تحليل التكامل المتزامن، ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) واختبار السببية لـ Granger. للفترة 1972-2011 وتم صياغة العلاقة التالية:

$$\Delta LGDPR_t = \beta_{11} + \beta_{12}t + \delta_1 \Delta LGDPR_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{1i}\, \Delta LGDPR_{t-1}\varepsilon_{1t}$$

$$\Delta LTOURRECR_t = \beta_{21} + \beta_{22}t + \delta_2 \Delta LTOURRECR_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{2i}\, \Delta LTOURRECR_{t-1}\varepsilon_{2t}$$

LGDPR : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

LTOURREC : عائدات السياحية الحقيقية.

t: متغير زمني أو اتجاه.

ε_{1t}،ε_{2t} : الخطأ الابيض

أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل واحدة بين هذين المتغيرين، بينما تشتمل VECM على علاقة قصيرة المدى وطويلة المدى. تشير ديناميكيات النموذج على المدى القصير إلى سرعة تصحيح تبلغ 0.25٪، مما يعني أن الأمر سيستغرق حوالي 10.5 سنوات لتصحيح الاضطرابات والعودة للتوازن. تشير العلاقة طويلة المدى إلى أن التغيير بنسبة 1٪ في عائدات السياحة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.49٪ مع ثبات العوامل الأخرى،

كما أثبتت النتائج بشكل تجريبي أن فرضية "السياحة تقود النمو" صالحة في أوربا، وأن السياحة هي جزء من عملية النمو الداخلي تتطلب تخصيصا منهجيا للموارد (على سبيل المثال الوسائل المالية والقيادة والابداع والابتكار وزيادة الأعمال.....) للحفاظ على تنميتها للاقتصاد المحلي والإقليمي.

الدراسة الخامسة:[1] Nasir, Muhammad Ali, Junjie Wu, José Calderón. (2015) Guerror

Economic growth, Exchange rate and constrained competiveness of the Tourism Sector in Andalucia

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي من خلال تحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر على دخل السياحة في الاندلس (منطقة في اسبانيا التي تعتبر الوجهة الأكثر جاذبية للسياح الدوليين)، استنادا على بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة 2005-2012 وتم تقدير بطريقة OLS المربعات الصغرى العادية النموذج التالي:

$$Y = \alpha + \beta X_{1t} + \beta X_{2t} + \beta X_{3t} + \beta X_{4t} + \beta X_{5t} + \beta X_{6t} + \varepsilon_t$$

X_{1t}: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاندلس.

X_{2t}: عدد السياح الأجنبيين الوافدين (بالملايين).

X_{3t}: عدد الفنادق المميزة بنجمة واحدة في الأندلس.

X_{4t}: متوسط الراتب في الصناعة السياحية في الأندلس.

X_{5t}: مؤشر متوسط سعر الصرف.

X_{6t}: مؤشر أسعار الفنادق.

وأشارت النتائج بعد تحليل الانحدارات المتعددة إلى أنه عندما يزيد عدد السائحين الدوليين يزداد الانفاق السياحي وفقا لذلك أكدت الدراسة على أهمية السعر كمحدد للتنافسية السياحية، وأظهرت النتائج أيضا أن عدد الفنادق المميزة بنجمة يزيد بشكل إيجابي من إنفاق السياح، بالإضافة إلى ذلك فإن الزيادة في مؤشر سعر الصرف (باستخدام ارتفاع الجنيه الإسترليني مقابل اليورو) أمر مهم والانفاق السياحي يستجيب بشكل إيجابي لضعف العملة. وكخلاصة يمكن القول بأن مؤشر أسعار الصرف وعدد السياح الدوليين وعدد الفنادق ذات النجوم ومؤشر أسعار الفنادق هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على الدخل السياحي في الأندلس.

[1] Nasir, Muhammad Ali, Junjie Wu, and José Calderón Guerrero. (2015)"**Economic growth, exchange rate and constrained competiveness of the tourism sector in Andalucía**." International journal of management and economics 48.1 PP : 84-100.

الدراسة السادسة: [1] Evangelia Kasimati (2016)

Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى تحليل مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي لليونان، باعتبارها واحدة من القطاعات الخدمية المتنامية في اليونان بحيث عام 2014 بلغت المساهمة المباشرة وغير المباشرة لصناعة السياحة اليونانية في اجمالي الناتج المحلي والعمالة 17.3% و19.2% على التوالي.

بحيث تم استخدام في هذه الدراسة منهجية Engal-Granger على خطوتين لقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونفقات السياحية الدولية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي الفعلي، من أجل حساب مضاعف الناتج السياحي لقياس أهمية السياحة في توليد الإنتاج، باستخدام البيانات الفصلية للفترة 2000-2013 وذلك بصياغة العلاقة التالية:

$$lnGDPR_T = \alpha + \alpha_1 lnTRR_t + \alpha_2 lnREXR_t + \varepsilon_t$$

Ln GDPR : اللوغاريتم للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2005.

Ln TRR : اللوغاريتم للإنفاق السياحي الحقيقي بأسعار الثابتة لعام 2005.

Ln REXR : اللوغاريتم لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

ε : حد الخطأ.

حيث أكدت هذه الدراسة إلى إدراج سعر الصرف الفعلي الحقيقي في دراسة السياحة الدولية من أجل التعامل مع المشاكل المتغيرة المحتملة التي تم تجاهلها ومراعاة القدرة التنافسية الخارجية، وأظهرت النتائج أن زيادة إيرادات السياحية الحقيقية بنسبة 10% تأدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.661%، المعامل (0.661%) هو مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الإيرادات السياحية الحقيقية.

وأعطت نتائج التقدير أيضا أن صناعة السياحة أنتجت زيادة قدرها 1.0% في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 نتيجة 1.21 لمضاعف السياحة وله العديد من التفسيرات منها:

أولا: لا تلعب صناعة السياحة اليونانية دورا مهما فقط من خلال توليد الإنتاج والدخل والقيمة المضافة ولكنها أيضا تخلق تأثيرات غير مباشرة على قطاعات أخرى من الاقتصاد المرتبطة بالسياحة.

[1] Kasimati Evangelia(2016), «**Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis** »European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, 7(1), pp55-62.

وثانيا: تم اعتبار النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة بمثابة توجهات لصانعي سياسة صناعة السياحة، مما يسمح لهم باتخاذ الإجراءات المناسبة في تطوير وتنفيذ السياسات لان التحليل المضاعف هو أفضل عنصر في صنع السياسة والذي يجب أخذه بعين الاعتبار قبل اتخاذ الإجراءات.

الدراسة السابعة: João Paulo Cerdeira Bento (2016)[1]

Tourism and economic growth in Portugal: an empirical investigation of causal links

تستخدم هذه الدراسة بيانات سلاسل زمنية فصلية (ربع سنوية) للفترة1995-2015 لتقييم العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي بناءا على فرضية التطور السياحي يسبق النمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة على نهج مفصل لدراسة آثار السياح المحليين والأجانب على النمو الاقتصادي، حيث تم استخدام عدد السياح الوافدين المعدل موسميا لتمثيل النشاط السياحي، وتوظف هذه الدراسة منهجية التكامل المتزامن القادرة على مراعاة التغيرات (الصدمات) الهيكلية. وتم استخدام كمتغيرات للدراسة (GDP) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2011، عدد السياح المحليين وعدد السياح الأجانب.

أظهرت النتائج أن في حالة البرتغال يتم دعم الفرضية القائلة بأن "السياحة تقود النمو" كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدد السياح الوافدين المحليين والأجانب.

كما أوضح اختبار Toda Yamamoto أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه على المدى الطويل تتجه من السياح المحليين إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وليس العكس، كما تشير النتائج أيضا إلى أن السياحة الداخلية تعزز النمو الاقتصادي. خلصت الدراسة إلى أنه ينبغي لصانعي السياسات المساهمة في التنمية السياحية وتشجيع الفرص السياحية في الأسواق المحلية ليس فقط من أجل استهداف الأجانب بل أيضا السياح المحليين لضمان النجاح على المدى الطويل والتخطيط الاستراتيجي لقطاع السياحة في البرتغال.

على الرغم من الإضافة التي قدمتها هذه الدراسة ففي الواقع لكي تتمكن السياحة من قيادة وتحفيز النمو يجب توفير العوامل التي تساعد على تنمية وتطوير النشاط السياحي المحلي (مثل شركات الطيران والفنادق والمطاعم ووكالات السفر ....)، كما تم الإشارة إلى الاهتمام بموضوع البحوث في المستقبل بدراسة أو اختبار فرضية

[1] Bento João Paulo (2016), « **Tourism and economic growth in Portugal: an empirical investigation of causal links. »** Tourism & Management Studies,12 (1), PP 164-171.

السياحة التي تقود النمو على الصعيديين المحلي والإقليمي، علاوة على ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار البحوث التي تحدد العوامل التي تؤثر على قطاع السياحة المحلية بربط الظروف الاقتصادية العامة بالتوقعات السياحية.

2- دراسات لدول من آسيا:

الدراسة الأولى: Yildirim, Jülide & Nadir ÖCAL (2004)[1]

Tourism and economic growth in Turkey

تبحث هذه الورقة بشكل تجريبي بين عائدات السياحية على النمو الاقتصادي في تركيا للفترة الزمنية 1962-2002 وذلك في إطار نموذج VAR أشعة الانحدار الذاتي باستعمال المتغيرات التالية:

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

(T) : الإيرادات السياحية الحقيقية

(S) : الادخار الحقيقي (كمتغير يمثل الاستثمار)

(L) : اليد العاملة

أظهرت نتائج التقدير النموذج التالي حيث شعاع التكامل المتزامن (CI):

$$CI = y_t_O,O58T_t_0{,}131S_t_0{,}376L_t_0{,}0163trend$$

أشارت النتائج التجريبية إلى ضآلة تأثير إيرادات السياحة والمدخرات والعمالة على الدخل في المدى الطويل، لذلك يمكن اعتبار الدخل متغير خارجي في المدى الطويل أي أن جميع المتغيرات المستقلة مرتبطة إيجابيا بالنمو الاقتصادي، ويبدو أن عائدات السياحة تعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل ولكن لا توجد أي علاقة في المدي القصير.

ظهر معامل التعديل بقيمة 0.41 مما يشير إلى أن 41% من اختلال التوازن في الدخل يتم تصحيحه كل سنة، بالإضافة إلى ذلك فإن عائدات السياحية تؤثر إيجابيا على الادخار التي تمثل حجم الاستثمار وبالتالي فإن الحجة القائلة بأن عائدات النقد الأجنبي من السياحة يمكن أن تستخدم لاستيراد السلع الرأسمالية قد تكون صالحة لتركيا، الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث والتحقيق.

[1] Yildirim, Jülide & ÖCAL Nadir, (2004) « Tourism and Economic Growth in Turkey », Ekonomik Yaklasim. 15(52-53), PP 131-141.

الدراسة الثانية: Iihan Ozturk, Ali Acaravci (2009)[1]

On The Causality Between Tourism Growth and Economic growth: Empirical Evidence From Turkey

تبحث هذه الدراسة في العلاقة الطويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسياحة الدولية في تركيا خلال الفترة 1987-2007، ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار فرضية "السياحة تقود النمو" (TLG) باستخدام طريقتين مختلفتين: نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VEC) ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL). تظهر نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك اختبار الحدود Bound test لـ ARDL أنه لا توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسياحة الدولية. لذلك لا يمكن استنتاج فرضية TLG بالنسبة للاقتصاد التركي لأنه لا يوجد ترابط بين السياحة الدولية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الدراسة الثالثة: Malik.S – Imran Sharif - Muhammad. R - Fareed Shareef (2010) [2]

Tourism, Economic Growth and Current Account Deficit in Pakistan : Evidence from Co-integration and Causal Analysis.

تهدف هذه الورقة البحثية إلا دراسة العلاقة التكاملية والعلاقات السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي والعجز في الحساب الجاري في باكستان باعتبارها تتمتع بإمكانيات كبيرة للسياحة بسبب ثقافتها وتقاليدها المتنوعة، وذلك للفترة الممتدة ما بين 1972-2007 باستخدام نموذج التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ECM لتحليل العلاقة على المدى القصير والمدى الطويل من خلال صياغة المعادلة التالية:

$$\Delta GGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta Tour_t + \alpha_2 \Delta CAD_t + \alpha_3 u_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$u_{t-1} = GGDP_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 Tour_{t-1} - \beta_2 CAD_{t-1}$$

GGDP : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Tour : عدد السياح الوافدين.

CAD : عجز الحساب الجاري.

ε: الخطأ العشوائي.

[1] Ozturk, I., & Acaravci, A. (2009). « **On the causality between tourism growth and economic growth: Empirical evidence from Turkey** ». Transylvanian Review of Administrative Sciences, 5(25), pp73-81.

[2]Malik, S., Chaudhry, I. S., Sheikh, M. R., & Farooqi, F. S. (2010). **" Tourism, economic growth and current account deficit in Pakistan: Evidence from co-integration and causal analysis"**. European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 22,pp 21-31.

تؤكد نتائج هذه الدراسة فرضية أن السياحة لها تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي في باكستان. كما تؤكد هذه الدراسة على وجود علاقة مستقرة طويلة المدى بين عدد السياح ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الحساب الجاري، هذا يعني أنه إذا زادت أنشطة السياح فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتحسين عبر تخفيض عجز الحساب الجاري. ومن خلال اختبار السببية لـ Granger للتحقق من العلاقة الثنائية فأعطت نتائج هذا الاختبار أن هناك علاقات سببية أحادية الاتجاه والمتمثلة في: من عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، والسياح إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن السياح إلى عجز الحساب الجاري.

إن العلاقة المهمة التي وجدت في هذه الدراسة بين عدد السياح ومعدل الناتج المحلي الإجمالي والتي تعتبر الأساس المنطقي لدور الحكومة في توفير وتوليد المرافق السياحية في باكستان. وبما أن صادرات باكستان شديدة التقلب في حين أن الطلب على الواردات أقل مرونة مما تسبب في استمرار عجز الحساب الجاري، لذا فإن أفضل طريقة للخروج من هذه المعضلة هي إعطاء أهمية قصوى لجانب السياحة، ولحس حظ باكستان لدبها العديد من الفرص الفريدة لأنواع مختلفة من السياحة.

الدراسة الرابعة: Savaş, Bilal, Ahmet Beşkaya, and Famil Şamiloğlu (2010)[1]

Analyzing The impact of international Tourism on Economic growth in Turkey

تهدف هذه الورقة إلى التحقق مما إذا كانت السياحة وسيلة للنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 1985-2008 ومؤشرين مختلفين لقياس حجم السياحة الدولية وهما النفقات السياحية الدولية وإجمالي عدد السياح الدوليين الوافدين بالاعتماد على منهجية ARDL للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ باستعمال المتغيرات التالية:

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$TOUR_t$: النفقات السياحية الحقيقية.

$N\ TOUR_t$: عدد السياح الدوليين الوافدين.

RER_t : أسعار الصرف الحقيقية.

[1]Savaş, Bilal, Ahmet Beşkaya, and Famil Şamiloğlu. (2010) "**Analyzing the impact of international tourism on economic growth in Turkey**", *Uluslararası Yönetim İktisat ve İşletme Dergisi* 6.12. PP121-136.

تم تقدير نموذجين:

النموذج الأول: باستعمال $(TOUR_t)$ كمتغير يمثل السياحة (1985-2008)

$$lnY_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_1 \, lnY_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_2 \, lnTOUR_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} \alpha_3 \, lnRER_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني: باستعمال $(N\ TOUR_t)$ كمتغير يمثل السياحة للفترة (1984-2008)

$$lnY_t = \pi_0 + \sum_{i=1}^{p} \pi_1 \, lnY_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \pi_2 \, lnN\ TOUR_{t-1} + \sum_{i=0}^{w} \pi_3 lnRER_{t-1} + \theta_t$$

أظهرت نتائج الدراسة ان هناك سببية أحادية الاتجاه على المدى الطويل تتجه من حجم السياحة الدولية (النفقات السياحية والسياح الوافدين) وأسعار الصرف الحقيقية إلى النمو الاقتصادي ولكن ليس العكس، في حين كلا من السياح الدوليين والنفقات السياحية الدولية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أي أن الحالة التركية تدعم فرضية "السياحة تقود النمو" مما يشير إلى أن السياحة محدد هام للنمو على المدى الطويل، لذلك أصبح تعزيز وتطوير صناعة السياحة في تركيا استراتيجية أساسية مهمة، لأن عائدات السياحة وعائدات التصدير تسعى جنبا إلى جنب لتعويض عجز الحساب الجاري بشكل جيد، لذلك فان صناعة السياحة مهمة في تركيا.

الدراسة الخامسة: [1](2011) Li-hua He and Xun- gang Zheng)

Empirical analysis on the Relationship between Tourism Development and economic Growth in Sichwan

أكدت هذه الدراسة بأن صناعة السياحة تعتبر من الصناعات الأساسية لمقاطعة "سيتشوان" والتي تتمتع بموارد سياحية وفيرة، حيث أكدت الحكومة أن صناعة السياحة تعتبر من الصناعات الأساسية في القرن 21. وتمت هذه الدراسة بالاستناد إلى اختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR باستخدام البيانات الاقتصادية للفترة 1990-2009 باختيار الناتج المحلي إجمالي (GDP) كمؤشر لقياس إجمالي النمو الاقتصادي، واستخدام الدخل الإجمالي للسياحة (Tour)كمؤشر لقياس التنمية السياحية.

[1] He, Li-hua, and Xun-gang Zheng. (2011) " Empirical analysis on the relationship between tourism development and economic growth in Sichuan." Journal of Agricultural Science 3.1: 212.

وأظهرت نتائج الدراسة أن دور تنمية السياحة في تعزيز النمو الاقتصادي غير واضحة، في حين أن دور النمو الاقتصادي في تعزيز التنمية السياحية كبير، إلا أن ومع مرور الوقت سيتم تعزيز دور تنمية السياحية في تعزيز النمو الاقتصادي وذلك بزيادة الاهتمام بالتنمية السياحية من قبل الحكومة من خلال تنظيم بعض الخطط التسويقية الموحدة.

الدراسة السادسة: Tang Chor Foon (2011)[1]

Tourism, real outpet and real effective exchange rate in Malysia :a view from rolling sub-samples

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة الديناميكية بين السياحة والنمو في ماليزيا من خلال اختبارات السببة لجرانجر ومنهجية التكامل المشترك. استعملت هذه الدراسة بيانات شهرية للفترة جانفي 1989 الى ماي 2010 والاعتماد على النموذج التالي:

$$lnVA_t = a_0 + a_1 lnY_t + a_3 lnREER_t + e_t$$

حيث:

VA : إجمالي عدد السائحين الدوليين.

Y : مؤشر الإنتاج الصناعي الحقيقي كمتغير يمثل نمو الإنتاج.

REER : سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

استخدمت هذه الدراسة عدة اختبارات لجذر الوحدة هي (ADF),(KPSS), Zivot Andrews (ZA)(1992) و Lumsdaine papell (LP) حيث أن هذه الاختبارات تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية (الفواصل الهيكلية)، وأظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر على المدي القصير أن الناتج الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي يسببان في السياح الوافدين، كما أن عدد السياح الوافدين يسبب الناتج الحقيقي ويسبب أيضا في سعر الصرف الحقيقي. وعلى الطويل تظهر هذه الدراسة أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين جميع المتغيرات. قامت الدراسة أيضا بتحليل العلاقة بين السياحة والناتج الحقيقي باستخدام اختبار السببية المتداول rolling granger causality وأظهرت نتائج الاختبار أن فرضية النمو تقود السياحة صحيحة ومستقرة في حين أن فرضية السياحة تقود النمو أيضا صحيحة ولكنها غير مستقرة على وجه الخصوص بعد عام 2005.

[1] Tang, Chor Foon. (2011) "**Tourism, real output and real effective exchange rate in Malaysia: a view from rolling sub-samples**.".

وفي الأخير تم استنتاج أنه على الرغم من أن السياحة تساهم في النمو الاقتصادي إلا أنها ليست مصدرا ثابتا للنمو الاقتصادي الطويل الأجل في ماليزيا، وانطلاقا من هذا تم تقديم اقتراحات من أجل التمتع بفائدة السياحة على النمو الاقتصادي يجب على صانعي السياسات تثبيت الأسعار، سعر الصرف وتحسين مستويات الأمن العام مثل خفض معدلات الجريمة من خلال القيام بذلك قد تجذب ماليزيا المزيد من السياح وفي النهاية يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تطوير صناعة السياحة.

الدراسة السابعة: Maryam Lashkariazadeh (2012)[1]

Evaluation of the relationship between tourism industry and economic growth in Iran.

أجريت هذه الورقة لتقييم العلاقة بين صناعة السياحة والنمو الاقتصادي في إيران بالنظر الى أنها من بين الدول العشر الأولى في العالم من حيث عوامل الجدب السياحي خلال الفترة 1980 – 2009 باستخدام اختبار السببية لجرانجر ونموذج تصحيح الخطأ، وتم استخدام متغير (LGDP) الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وتم تطبيق (LTOUR)عدد السياح كمتغير يمثل صناعة السياحة.

وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار جرانجر للسببية الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين صناعة سياحة والنمو الاقتصادي في إيران، وكشف أيضا النتائج التي تم الحصول عليها من تقديم نموذج تصحيح الخطأ أنه ليست هناك سببية من صناعة السياحة الى النمو الاقتصادي على المدى القصير كما لا توجد سببية من النمو الاقتصادي الى صناعة السياحة على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل تصبح العلاقة السببية متبادلة بين صناعة السياحة والنمو في إيران.

بالنظر إلى العلاقة السببية لجرانجر بين النمو الاقتصادي وصناعة السياحة يمكننا القول أنه مهما كانت الدولة تتمتع بنمو اقتصادي أكبر فان لديها عدد أكبر من السياح، وبالمثل مهما كانت السياحة الدولية للبلاد تتمتع بدرجة أعلى من التنمية فان البلد ستكتسب المزيد من النمو الاقتصادي.

تنصح هذه الدراسة السلطات بالاهتمام اللازم لنمو هذه الصناعة السياحية من خلال التخطيط لزيادة جذب السياح الأجانب.

[1] Lashkarizadeh, Maryam, et al. (2012) « **Evaluation of the relationship between tourism industry and economic growth in Iran**. » *Asian Journal of Business and Management Sciences* 1.9. PP: 88-97.

الدراسة الثامنة: Harvey, Hanafiah, Fumitaka Furuoka, and Qaiser Munir [1] (2013)

The role of Tourism and exchange rate on economic growth : Evidence from the BIMP-EAGA contries.

من خلال هذه الورقة تم دراسة إمكانية تسريع التنمية الاقتصادية في BIMP-EAGA و تمثل الدول التالية (بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، فيليبين، دول جنوب شرق أسيا) واستعملت هذه الورقة البيانات السنوية للفترة 1995-2010 كما استخدمت اختبار الجذور و نمذجة التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ لتقييم ما اذا كانت السياحة و أسعار الصرف تعزز النمو الاقتصادي في BIMP-EAGA.و أخذ النموذج الشكل التالي

$$lnY_j = a + blnTRM_j + clnREX_j + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_j: متغير يقيس النمو الاقتصادي في كل دولة j.

TRM_j: عدد السياح الوافدين للدولة j.

REX_j: سعر الصرف الحقيقي للدولة J.

كشفت النتائج أن الفلبين هي الدولة الوحيدة التي لها تأثير إيجابي قصير وطويل المدى لصناعة السياحة وأسعار الصرف.

الدراسة التاسعة: Bandula Jayathilake (2013)[2]

Tourism and Economic Growth in Sri Lanka Evidence from cointegration and causality analysis

الهدف من هذه الدراسة هو اكتشاف دور السياحة الدولية في النمو الاقتصادي لسريلانكا، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة الممتدة من 1967 إلى 2011 للبحث عن ديناميكيات العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، والنموذج المقترح كالتالي:

$$GDP_t = \alpha + \alpha_1 TRV_t + \alpha_2 REER_t + \varepsilon_t$$

[1] Harvey, Hanafiah, Fumitaka Furuoka, and Qaiser Munir. (2013) "**The role of tourism and exchange rate on economic growth: Evidence from the BIMP-EAGA countries**." Economics Bulletin 33(4), PP : 2756-2762.
[2]Jayathilake Bandula (2013), « **Tourism and Economic Growth in Sri Lanka Evidence from cointegration and causality analysis** », International Journal of Business, Economics and Law, 2.2 pp 22-27.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).

TRV: عدد السياح الوافدين.

REEP: سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

ε_t: حد الخطأ.

أظهرت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وعلى وجه الخصوص تؤكد النتيجة فرضية السياحة تقود النمو الاقتصادي أي أن السياحة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية ومع ذلك يكشف اختبار العلاقة السببية لجرانجر أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من عدد السياح الوافدين إلى النمو الاقتصادي وليس العكس، وتؤكد هذه النتيجة على ضرورة مشاركة الحكومة في تعزيز وزيادة الطلب على السياحة الدولية لتحقيق النمو والتنمية المستدامة في هذه الصناعة.

الدراسة العاشرة: Dr. Ekrem Erdem, Dr. Can Tansel Tuğcu (2013)[1]

Investigating Existence of Tourism - Led growth hypothesis in Central Asian Repuplics : A Bootstrap panel causality Analysis.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من وجود فرضية السياحة تقود النمو في الجمهورية التركية خلال الفترة 1995-2011- وتحقيقا لهذه الغاية تم استخدام اختبار جرانجر للسببية وكذا استعمال بيانات البانل بالاتخاذ كمتغيرات لدراسة الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحالية للدولار الأمريكي (GDP) والايرادات السياحية الدولية بالقيم الحالية للدولار(RCPT) ، فأظهرت النتائج أن فرضية السياحة تقود النمو صالحة في الجمهوريات التركية ومع ذلك فإن صحة هذه الفرضية تبقى خلاصة بكل بلد.

كما أشارت نتائج اختبار السببية إلى أن الاستثمار في السياحة يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، ولهذا المعنى يجب على واضعي السياسات تنفيذ تدعم سياسات تدعم السياحة من أجل الاستفادة منها على نمو الدخل.

[1] Erdem, Ekrem, and Can Tansel Tuğcu. « **Investigating Existence of Tourism-Led Growth Hypothesis in Cental Asian Republics: A Bootstrap Panel Causality Analysis** ».

الدراسة الحادي عشر: Ms. Jeyapraba Suresh, Dr Samithamby Senthilnathan (2014)[1]

Relationship between tourism and Economic Growth in Sri lanka

هدف هذه الدراسة هو التحقق تجريبيا من العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والايرادات السياحية في سيريلانكا خلال 1977-2012، وتستخدم هذه الدراسة اختبارات جرانجر للسببية باستعمال السلاسل الزمنية السنوية لتحليل وجود واتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وعائدات السياحة. وتم إجراء اختبار جذر الوحدة كاختبار مسبق لمنهجية التكامل المتزامن التي تستخدم لتحليل العلاقة الطويلة الأجل بين متغيري الدراسة من خلال تقدير المعادلة التالية للتكامل المشترك: $GDPt=\beta0+\beta1TEt+Ut$

GDP : الناتج المحل الاجمالي الحقيق.

TE: اجمالي الايرادات السياحية.

t : الزمن. $\beta1$: معامل الارادات السياحية.

$\beta0$: الثابت. Ut: حد الخطأ.

ونموذج تصحيح الخطأ أخذ الشكل التالي:

$$\Delta GDP_t=\beta_0+\beta_1\Delta TE_t+\beta_2U_{t-1}+\varepsilon_t$$

Δ: الفروق الأولى.

Ut-1: سلسلة البواقي مؤخر بفترة واحدة.

تكشف نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والايرادات السياحية وليس العكس.

الدراسة الثاني عشر: Lean, HooI H, SIO HING .C, CHEE-WOOI HOOY (2014)[2]

Tourism and Economic Growth : Comparing Malysia and Singapore

[1] Ms. Jeyapraba Suresh, Dr Samithamby Senthilnathan, « **Relationship between tourism and Economic Growth in Sri lanka », Published as the 7th chapter of a book entitled** "Economic Issues in Sri Lanka" compiled by Dr. S. Vijayakumar, pp. 115-132.

[2] Lean, HooI HooI, SIO HING CHONG, and CHEE-WOOI HOOY. (2014) "**Tourism and economic growth: Comparing Malaysia and Singapore**." International Journal of Economics & Management 8.1

تبحث هذه الورقة في أثر السياحة على النمو الاقتصادي في ماليزيا وسنغافورة. تم إضافة متغيرين للرقابة في النموذج هما التجارة الدولية وسعر الصرف وذلك لتحسين النموذج، باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ للفترة 1980-2009، واستعملت الدراسة المتغيرات التالية:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ARV : عدد السياح الاجنبيين الوافدين.

RCPT : إجمالي الإيرادات السياحية.

REER : سعر الصرف الإجمالي الحقيقي.

TRADE : التجارة الدولية الاجمالية (تجارة السلع والخدمات، الانفتاح التجاري).

تم تقدير نموذجين بالنسبة لكل دولة الأول باستعمال (ARV) كمتغير يمثل السياحة والثانية باستعمال (RCPT) لتمثيل السياحة، والنموذجيين أخذ الشكل التالي:

$$lnGDP_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 lnARV_{j,t} + \beta_2 lnREER_{j,t} + \beta_3 lnTRADE_{j,t} + u_{1j,t}$$

$$lnGDP_{j,t} = \beta_4 + \beta_5 lnRCPT_{j,t} + \beta_6 lnREER_{j,t} + \beta_7 lnTRADE_{j,t} + u_{2j,t}$$

(j) تمثل الدولة (ماليزيا أو سنغافورة)

أظهرت النتائج أن هناك علاقة توازن طويلة المدى بين السياحة والنمو الاقتصادي في ماليزيا وسنغافورة، كما أشارت نتائج جرانجر للسببية إلى أن فرضية "الاقتصاد يدفع نمو السياحة" صالحة في ماليزيا في حين فرضية "السياحة تقود النمو الاقتصادي" صالحة في سنغافورة على المدي الطويل، إضافة الى ذلك فان الحفاظ على سعر صرف تنافسي أمر حيوي لتحسين السياحة والنمو الاقتصادي. بما ان النتائج أظهرت أن الاقتصاد يقود النمو السياحي في ماليزيا يجب على الحكومة تخصيص الأموال والموارد لتطوير الصناعات الرائدة في البلاد حتى يتم تحسين الاقتصاد الكلي، وعلى العكس من ذلك فنظرا لان النشاط السياحي يقود النمو الاقتصادي في سنغافورة فيجب النظر الى تخصيص الموارد والجهود المبذولة لتعزيز السياحة أو استراتيجيات التوسع الاقتصادي القائمة على السياحة.

الدراسة الثالث عشر: Agiomirgianakis, George, Dimitris, S, Nicholas Tsounis [1] (2014)

Exchange Rate Volatility and Tourist Flows into TURKEY

تبحث هذه الورقة في آثار تقلبات أسعار الصرف على التدفقات السياحية على تركيا باستعمال نموذج ARDL على بيانات ربع سنوية للفترة 1994-2012 بصياغة النموذج التالي:

$$X_t = \mathrm{f}(P_t, GDP_t, V_t)$$

X : عدد السياح الوافدين.

P : مؤشر أسعار الاستهلاك

GDP : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

V : مقياسين مختلفين لتقلبات أسعار الصرف هما

V_1: يمثل الانحراف المعياري لمتوسط لوغاريتمات سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

V_2: يمثل متغير يلتقط الذروة العالية والمنخفضة لسعر الصرف الفعلي (الاسمي) الحقيقي.

تظهر نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين تقلبات أسعار الصرف والتدفقات السياحية إلى تركيا حيث تغيير بـ 1% في سعر الصرف يقلل من تدفق السياح إلى تركيا بأكثر من 6%، ويوجد أيضا تأثير سلبي لنسبة (معدل) الأسعار النسبية على التدفقات السياحية، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي ومعنوي على عدد السياح حيث أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى زيادة عدد السياح الوافدين إلى تركيا بـ 11%، وبالنسبة لمؤشر أسعار المستهلكين في تركيا تؤدي زيادته مقارنة ببقية العالم إلى تقليل وصول السياح بغض النظر عن مقاييس التقلب المستخدمة، هذه النتيجة متوقعة تظهر أن التضخم يؤثر سلبا على جاذبية الدولة كوجهة سياحية.

الدراسة الرابع عشر: Chor Foon Tang – Eu Chye Tan (2015) [2]

Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth?

[1] Agiomirgianakis, George, Dimitris Serenis, and Nicholas Tsounis. (2014) « **Exchange rate volatility and tourist flows into Turkey**. » Journal of Economic Integration PP : 700-725.

[2] Chor Foon Tang- Eu Chye Tan (2015) «**Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth?** » Elsevier, vol. 46(C), pp 158-163.

تحاول هذه الدراسة التحقق من صحة فرضية النمو التي تقودها السياحة في ماليزيا باستخدام نموذج متعدد المتغيرات مستمد من نظرية نمو سولو SOLOW (1956) المشتق من دالة الإنتاج Cobb-Douglasباستخدام بيانات سنوية من عام 1975-2011. وتم صياغة نموذج هذه الدراسة على النحو التالي:

$$lnGNP_t = \beta_0 + \theta_1 lnTOUR_t + \theta_2 lnPS_t + \beta_1 lnGNS_t + \beta_2 ln(n + g + \delta)_t + \varepsilon_t$$

GNP : نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

TOUR : نصيب الفرد من الإيرادات السياحية الحقيقية.

PS : مقياس عام للاستقرار السياسي

GNS : نصيب الفرد من اجمالي المدخرات الوطنية الحقيقية.

n : معدل نمو السكان.

g : معدل النمو من التقدم التقني.

ε_t: مصطلح الاضطراب.

وأشارت النتائج بأن للسياحة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في مليزيا على المدى القصير وعلى المدى الطويل. كما أشار كذلك اختبار السببية لـ Granger أن السياحة تسبب النمو الاقتصادي، وكل هذا يدعم لفرضية النمو التي تقودها السياحة في ماليزيا.

وعلى ضوء هذا فإن أي مبادرة سياسية تعزز السياحة يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي الماليزي.

الدراسة الخامسة عشر: Harum TERZI (2015)[1]

Is The Tourism -LED growth Hypothesis (TLGH) Valid For Turkey ?

تركز هذه الدراسة على العلاقة السببية بين عائدات السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد التركي خلال الفترة 1963-2013 وتم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية السنوية حيث تم استخدام ثلاث منهجيات لاختبار السببية: السببية الزوجية لجرانجر، نموذجVAR الغير مقيد، تحليل TODA-Yamamoto للسببية على النموذج التالي: $Y=f(T)$

T: عائدات السياحة.

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

أسفرت جميع الاختبارات على وجود سببية ايجابية أحادية الاتجاه تتجه من عائدات السياحة الى النمو الاقتصادي. بالإضافة أظهرت تحليلات IR (تحليل رد الفعل) وVD (تحليل التباين) أيضا أن المتغيرين يؤثران على بعضهما البعض. تدعم هذه الدراسة فرضية السياحة تقود النمو وتعتبرها صالحة في الاقتصاد التركي.

الدراسة السادسة عشر: Wurong Shih, Ninh T. H. Do (2016)[2]

Impact of Tourism on Long-Run Economic Growth of Vietnam.

تبحث هذه الدراسة لمعرفة دور السياحة في دفع النمو الاقتصادي للفترة 1995-2013 باختبار فرضية النمو الذي تقوده السياحة، باستخدام تقنية الانحدار المتعدد من خلال اختبار المربعات الصغرى العادية المعمة، واختبار جذر الوحدة، وتحليل التكامل المشترك واختبار سببية Granger لمعرفة العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والسياحة من خلال العلاقة التالية:

$$lnGDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 lnTOUR_{it} + \beta_2 lnEXR_{it} + \varepsilon_{it}$$

lnGDP : الناتج المحلي الإجمالي.

lnTOUR: عدد السياح الوافدين.

lnEXR : سعر الصرف الحقيقي.

ε : الخطأ الأبيض (الضوضاء).

[1] Terzi, Harun. (2015) « **Is the tourism-led growth hypothesis (TLGH) valid for Turkey?**. » Doğuş Üniversitesi Dergisi 16.2 PP: 165-178.

[2] Wurong Shih, Ninh T. H. Do (Marche 2016) « **Impact of Tourism on Long-Run Economic Growth of Vietnam** »Scientific Reseach Publishing, Modern Economy, 7(3), pp 371-376.

وحددت حكومة الفيتنام صناعة السياحة كقطاع رئيسي في الاقتصاد الوطني باعتماد عليها في تأمين نموها على المدى الطويل. وأعطت نتائج الاختبار للنموذج أن هناك تكامل بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي وعدد الوافدين.

كما بينت النتائج أيضا أن صناعة السياحة لعبت دورا فعالا في دفع النمو الاقتصادي في الفيتنام في السنوات الأخيرة، رغم أن السياحة لديها تاريخ قصير نسبيا في فيتنام. ومع ذلك تشير الزيادة الأخيرة في عدد السياح الوافدين إلى وجود إمكانيات هائلة للتنمية في قطاع السياحة. لذا يجب على حكومة فيتنام أن تعمل على تعزيز السياحة من خلال تبني سياسات استثمارية وتنموية قوية، ويجب أن تصوغ وتصدر سياسات وممارسات تهدف إلى ترويج فيتنام كوجهة سياحية في جميع انحاء العالم.

الدراسة السابعة عشر: Muhammad Ahad (2016)[1]

Does Tourism -led Growth Hypothesis Exist in Pakistan ? A Fresh look from combine cointegration and causality Approoch with Structural Breaks.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقق من فرضية النمو التي تقودها السياحة من خلال الفترة 1988-2014 لباكستان، حيث تم استخدام في هذه الدراسة نموذج التكامل المشترك (اختبار Johanson)، وكذا استخدام سببية Granger لتحديد اتجاه السببية. وتم الاعتماد على نموذجين الأول يعتمد على السياح الوافدين والثاني النفقات السياحية للفرد كمقياس للتنمية السياحية كما يلي:

$$lny_t = \beta_0 + \beta_{ts} lnts_t + \beta_{pc} lnpc_t + \beta_{hc} lnhc_t + \beta_{reer} lnreer_t + \mu_t$$

$$lny_t = \beta_0 + \beta_{ta} lnta_t + \beta_{pc} lnp_t + \beta_{hc} lnhc_t + \beta_{reer} lnreer_t + \mu_t$$

y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

pc : إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفرد بالدولار الأمريكي.

hc: الالتحاق بالتعليم الثانوي للفرد باعتباره رأسمال بشري.

reer : سعر الصرف الفعلي الحقيقي لقياس التنافسية الخارجية.

ta : الوافدين السياحيين.

[1] Muhammad Ahad (2016) « **Does Tourism -led Growth Hypothesis Exist in Pakistan ? A Fresh look from combine cointegration and causality Approoch with Structural Breaks** » Intarnational Journal of Economics and Empirical Research, 4(2), 94-111.

ts: النفقات السياحية.

وتشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وتنمية السياحة ورأس المال البشري والمادي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي. في حين جميع المتغيرات لها تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث تصل مرونة السياح ونفقات السياحية بنسبة 0.75% و0.16% على التوالي، مما يحدد أن زيادة السياحة 1% ستدفع بالنمو الاقتصادي في حدود 0.16% -0.75% على المدى الطويل كما أعطت نتائج اختبار السببية Granger (VECM) سببية أحادية الاتجاه التي تمتد من التنمية السياحية (أي عدد السياح) إلى النمو الاقتصادي على المدى القصير وكذلك المدى الطويل، كما وجدت علاقة ثنائية الاتجاه التنمية السياحية (الانفاق السياحي) والنمو الاقتصادي، هذا ما يؤكد أن السياحة تدفع النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يحفز أيضا السياحة. لذا يجب على الحكومة تطوير قطاع السياحة من خلال توفير المرافق الأساسية مثل الطرق وتطوير البنية التحتية ومصادر الاتصال ونظام النقل الجيد، لأن السياحة تساهم في الحد من الفقر عن طريق توليد مصادر العمالة. كما يجب أيضا على الحكومة تقديم إعانات لصناعة السياحة من خلال تخفيض نسبة الضرائب ونفقات السفر، القانون والنظام والأمن ونقاط أخرى يجب على الحكومة التركيز عليها. لذا يجب على واضعي السياسات الحكومية اتخاذ بعض الخطوات لتحسين مهارات الناس من خلال التعليم والتدريب لأنه يسبب الاستثمار المحلي والأجنبي لتطوير صناعة السياحة لتعزيز النمو الاقتصادي لباكستان.

الدراسة الثامنة عشر: Semra BOĞA & Kemal ERKİŞİ (2019)[1]

The relationship between international tourism receipts and economic growth in ASIA pacific countries : A Panel Data Analysis

تبحث هذه الدراسة عن العلاقات الطويلة والقصيرة المدى بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي في 21 دولة مختارة من آسيا والمحيط الهادي، وبيانات المجموعة تغطي 384 مشاهدة لمدة 23 سنة من 1995-2017. باتخاذ مؤشر لنمو الاقتصادي هو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر عائدات السياحة هي عائدات السياحة الدولية، وتم صياغة النموذج التالي:

$$TR_{it} = a + \beta_1 EG_{it} + u_{it}$$

حيث:

TR : عائدات السياحة الدولية (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي).

[1] Semra, B. O. Ğ. A., and Kemal ERKİŞİ. (2019) « **the relationship between international tourism receipts and economic growth in asia pacific countries : a panel data analysis** » Akademik Hassasiyetler 6.11. PP : 31-46.

EG : الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي).

a : الثابت.

β: المعامل الذي يحدد العلاقة بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي.

u: حد الخطأ

وتم الاعتماد على اختبار بانل VAR لتحليل السببية بحيث أعطت النتائج أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي.

كما تم اجراء اختبار بانل للتكامل المشترك ECM للكشف عن العلاقة طويلة الأجل، وأشارت النتائج إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة عائدات السياحة بنسبة 1.95%، كما أشارت أيضا إلى زيادة 1%في عائدات السياحة تودي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.49%. هذه النتائج تدعم فرضية التغذية العكسية التي تدعي وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين عائدات السياحة الدولية والنمو الاقتصادي، وتم تفسير هذه النتيجة جزئيا من خلال المستوى العالي للبنية التحتية والانفاق والاستثمار في النقل والتقدم التكنولوجي في المنطقة هذا ما يجعل اقتصاد المنطقة سريع النمو ومحركا رئيسيا للسياحة والتي بدورها تؤدي إلى دفع النمو الاقتصادي.

الدراسة التاسعة عشر: Le Thanh Tunga (2019)[1]

Does exchange rate affect the foreign tourist arrivals? Evidence in an emerging tourist market

الغرض من هذه الورقة هو دراسة تأثير سياسة سعر الصرف على عدد العملات الأجنبية وعدد السائحين الوافدين إلى الفيتنام خلال الفترة 2006-2018 بالاعتماد على بيانات شهرية تتضمن 150 مشاهدة، وتمت استراتيجية البحث على خطوتين رئيسيتين تتمثل الأولى في استخدام تقدير المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل تأثير سعر الصرف على عدد السياح الأجانب في الفيتنام وفي الخطوة الثانية تم تطبيق اختبار سببية جرانجر لتحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف وعدد السياح الاجانب الوافدين للفيتنام في فترة البحث لاستكشاف تأثير أسعار الصرف على الطلب السياحي للزوار الأجانب للفيتنام وتمت الدراسة من خلال النموذج التالي:

[1] Tung, L. (2019) "**Does exchange rate affect the foreign tourist arrivals? Evidence in an emerging tourist market**" Management Science Letters 9.8 PP: 1141-1152.

$$LFTA_t = \beta_0 + \alpha_1 LEXCH_T + \alpha_2 WTO_t + \beta_1 LFTA_{t-1} + \beta_2 LFTA_{t-2} + \cdots + \varphi_n LFTA_{t-1} + \varepsilon_t$$

LFTA : اللوغاريتم الطبيعي للسائحين الأجانب الوافدين حيث يتضمن متغيرات التأخر لـ LFTA في النموذج الاقتصادي القياسي لتحليل تأثير الزوار السابقين على عدد الزوار الحاليين.

LEXCH : اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف.

WTO : متغير وهمي لاكتشاف تأثير انضمام فيتنام لمنظمة التجارة العالمية.

وتظهر نتائج أن تخفيض قيمة العملة لها تأثير إيجابي على عدد السياح الأجانب إلى الفيتنام كما تشير النتيجة الكمية أن عدد السياح الأجانب الوافدين لها تأثير إيجابي على نفسها في الفترة الحالية، علاوة على ذلك يظهر اختبار جرانجر وجود تأثير سببي في اتجاه واحد من سعر الصرف إلى وصول السائح الأجنبي دون الاتجاه المعاكس. كما تبين أن هناك متغير وحيد للتأخر في LFTA له تأثير إيجابي على LFTA ويشير هذا الى أن هناك تأثير غير مباشر إيجابيا مثل (تأثير الكلام الشفهي) للزوار الأجانب الذين ذهبوا إلى الوجهة السياحية.

يمكن تفسير نتيجة اختبار جرانجر السببية على أن تقلب في سعر الصرف يؤدي إلى تغيير في عدد السياح الأجانب ومع ذلك فان تغيير في عدد السياح الأجانب لا يمكن ان يؤدي على تذبذب سعر الصرف في الفيتنام خلال فترة الدراسة .

الدراسة العشرون: Rahman Abdul, Irfan .M, Ahmad .M, Traore .O (2020)[1]

Investigating the Influence of International Tourism in Pakistan and Its Linkage to Economic Growth: Evidence From ARDL Approach

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو اظهار عواقب العلاقة طويلة المدى والقصيرة المدى على السياحة الدولية في باكستان وتأثيرها على النمو الاقتصادي للفترة (1995-2015) من خلال تطبيق منهجية (ARDL)، بالاعتماد على النموذج التالي:

$$GDPPC_t = \vartheta_0 + \vartheta_1 ITEFPI_t + \vartheta_2 ITEFTI_t + \vartheta_3 ITE_t + \vartheta_4 ITRFPTI_4 + \vartheta_5 ITRFTI_t + \mu_t$$

GDPPC : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.

IFEFPI : نفقات السياحة الدولية لبنود نقل الركاب بالدولار الامريكي.

[1] Rehman, Abdul, et al. (2020) "**Investigating the Influence of International Tourism in Pakistan and Its Linkage to Economic Growth: Evidence From ARDL Approach**" SAGE Open 10.2.

ITEFTI : نفقات السياحة الدولية لبنود السفر بالدولار الأمريكي.

IFE : نفقات السياحة الدولية بالدولار الأمريكي.

ITRFPTI : الإيرادات السياحة الدولية لبنود نقل الركاب.

ITRFTI : إيرادات السياحة الدولية لبنود السفر.

μ_t: مصطلح الخطأ.

وتظهر النتائج أن هناك تأثير إيجابي لنفقات السياحة الدولية لبنود نقل الركاب على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحيث زيادة بنسبة 1% في النفقات السياحة الدولية لنقل الركاب تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.066% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالمثل كشفت الديناميكيات طويلة المدى أيضا أن هناك تأثير إيجابي لكل من معامل نفقات السياحة الدولية لبنود السفر ونفقات السياحة الدولية وايرادات السياحة الدولية لبنود نقل الركاب وايرادات السياحة الدولية لبنود السفر تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

3-دراسات لدول من أمريكا:

الدراسة الأولى: Stefania Lionetti and Oscar Gonzalez (2012)[1]

On the relationship between tourism and growth inlatin America

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين السياحة والتجارة من أجل تحديد مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي بالاستخدام تقنية التكامل المشترك وانحدار الذاتي لاختبار العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين السياحة والتجارة. تم اختبار ستة دول وتحليلها على وجه التحديد: الأرجنتين، الجمهورية الدومنيكية، المكسيك ونيكاراغوا، التشيلي وفينزويلا، علاوة على دلك تستخدم هذه الدراسة البيانات الموسمية (الربع سنوية) للفترة 2001-2008 الغير معدلة، وتم التحقق من علاقة التكامل بين السياحة والنمو بالاستعمال المتغيرات التالية:

- عدد السياح الأجانب الوافدين.
- التدفقات التجارية (بما فيها الصادرات والواردات).
- اجمالي التجارة (التجارة الاجمالية).

[1] Lionetti, Stefania, and Oscar Gonzalez. (2012) "**On the relationship between tourism and growth in Latin America**." Tourism and Hospitality Research 12.1 PP: 15-24.

توضح نتائج الدراسة بشكل عام أنه لا توجد سببية جرانجر على المدى الطويل ولا توجد علاقة سببية إيجابية بين السياحة والتجارة في المجال الجغرافي المدروس، ولكن على المدى القصير وجدت سببية ثنائية الاتجاه في العديد من البلدان مثل نيكاراغوا وشيلي وفينزويلا وجمهورية الدومينيكان ويعني هذا أن معدل نمو الوافدين يؤثر بشكل إيجابي على معدل نمو التجارة والعكس صحيح.

وفي الأخير تم استنتاج أنه لا يسمح نظام السياحة في المنطقة المدروسة بعوائد عالية على الاستثمارات من حيث زيادة التجارة الدولية وكون التجارة الدولية أحد محركات النمو الاقتصادي، فهذا يعني أن السياحة في هذه المنطقة الجغرافية ليست كافية في حد ذاتها لتعزيز النمو.

الدراسة الثانية: Mahalia Jackman, Troy Lord (2012)[1]

Examination of Economic growth and Tourism In BARBADOS : Testing the supplyside hypothesis

الهدف من هذه الدراسة هو فحص فرضية جانب العرض للطلب السياحي أي هل النمو الاقتصادي في بربادوس يحفز السياحة باستعمال تحليل التباين ودوال الاستجابة لردة الفعل لسلاسل ربع سنوية للفترة 1975-2010، بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- عدد الوافدين إلى بربادوس لتمثيل النشاط السياحي.
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتمثيل النمو الاقتصادي.
- أسعار الصرف الاسمية.
- مؤشرات أسعار المستهلكين.

وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بربادوس والسياح الوافدين، بحيث أن الزيادة بـ 1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي على زيادة 1.2% في السياح الوافدين، علاوة على ذلك يشير اختبار السببية لجرانجر إلى أن الفرضية المتعلقة بالعرض صالحة في بربادوس.

[1] Jackman, Mahalia, and Troy Lorde. (2012) "**Examination of economic growth and tourism in barbados: testing the supply-side hypothesis**" *Tourismos*: An International Multidisciplinary Journal of Tourism 7.2 PP : 203-215.

الدراسة الثالثة: Maria chharet M. Ruane (2014)[1]

Exchange Rates and Tourism : Evidence Fromte Island of Guam

تبحث هذه الورقة في دراسة اقتصاد جزيرة صغيرة "غوام" هي ارض أمريكية تقع في منطقة غرب المحيط الهادي مثلها مثل العديد من اقتصادات الجزر حول العالم تفتقر على التنويع وتعتمد في الغالب على عدد قليل من الانشطة الاقتصادية وخاصة السياحة، والأسوأ من ذلك أن اسواق السياحة في غوام تفتقر أيضا إلى التنويع حيث 70% تقريبا من السياح من اليابان، ومع قوة الدولار الأمريكي (USD) وضعف الين الياباني(JPY) منذ سنة2012، وزادت التكلفة التي قد يكلفها السياح اليابانيون نتيجة زيادة غوام بـ 33%. وبالنظر إلى اعتماد اقتصاد غوام الشديد على السياحة اليابانية جاءت هذه الدراسة لتحديد تأثير قوة الدولار الأمريكي على ضعف الين الياباني باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الشهرية ونماذج الانحدار باستعمال المربعات الصغرى العادية للفترة 2003-2013 أي ما يعادل 115 شهرا، باتخاذ المتغير التابع هو عدد السياح اليابانيين الذين يزورون غوام في الشهر، والمتغيرات المستقلة متمثلة في:

- سعر الصرف الاسمي بين الين الياباني والدولار الأمريكي (عدد الين الياباني المطلوب لشراء 1 دولار أمريكي).
- نمو الدخل الحقيقي للسائحين اليابانيين مقارنا بمؤشر الإنتاج الصناعي الشهري في اليابان.
- DUMMY متغير أصم يمثل كارثة تسونامي التي وقعت في مارس 2011 في شمال شرق اليابان (مما قلل بشكل ملحوظ عدد الزوار اليابانيين إلى غوام في الأشهر الثلاثة الموالية للكارثة أي أفريل، ماي، جوان 2011).

والواضح أن الدولار الأمريكي كان أكبر بكثير من الين وهذا ما أثر بشكل كبير على اقتصاد غوام البالغ 4 مليار دولار أمريكي من حيث انخفاض الدخل الإجمالي والانفاق والتوظيف وتحصيل الضرائب من قبل الحكومات المحلية، على الرغم من أن سعر الصرف يبدو أنه استقر حول 100 ين ياباني مقبل كل دولار امريكي وهو ما يمثل هدفا أوليا لبنك اليابان، إلا أن الأسوأ قد لا يكون قد انتهى حيث يعتقد أن هذا الهدف الأولي سيجعل معدل التضخم في اليابان 2%. مع استمرار معدل التضخم في اليابان إلى أقل من 2% يعكس استمرار ربط الاقتصاد واتجاهات، ولا يزال هناك احتمال لجولة أخرى من انخفاض الين الياباني من أجل تشجيع الصادرات

[1] Ruane, Maria Claret M. (2014) "**Exchange rates and tourism: evidence from the island of Guam**." Journal of Economics and Economic Education Research 15.2, PP: 165.

من اليابان على أمل أن يعزز ذلك الاقتصاد الياباني المتباطئ، في هذا السيناريو سيعين المزيد من ضعف الين الياباني وزيادة قوة الدولار الأمريكي مما سيزيد من تكاليف السياح اليابانيين لزيارة غوام.

III– دراسات لمجموعة من الدول لمناطق مختلفة:

الدراسة الأولى: Ummuhan Gokovali, Ozan Bahar (2006)[1]

Contribution of Tourism to Economic Growth : A Panel Data Approach

تبحث هذه الورقة بشكل تجريبي فيما إذا كانت فرضية "السياحة تقود النمو" تسري على دول البحر المتوسط (المانيا، الجزائر، مصر، فرنسا، كرواتيا، قبرص، جبل طارق، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، ليبيا، مالطا، المغرب، موناكو، إسبانيا، سوريا، تونس، تركيا، البرتغال) للفترة 1987–2002، تم استخدام بيانات البانل وتم الحصول على تقديرات المعاملات باستخدام نماذج التأثيرات الثابت والتأثير العشوائي من خلال النموذج التالي:

$$GGDP = \beta_0 + \beta_1(GFCFGDP) + \beta_2(TOUEX) + \beta_3(GLF) + \mu$$

GGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

GFCFGDP: اجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

TOUEX: الإيرادات السياحية كنسبة مئوية من الصادرات.

GLF: نمو القوى العاملة (العمل)

تشير نتائج التقدير إلى أن العمالة ورأس المال والسياحة يؤثرون على معدل النمو الاقتصادي بشكل إيجابي فإن قبول فرضية السياحة التي تقود النمو لها أثر على صياغة سياسات التنمية القائمة على السياحة.

[1] Ummuhan Gokovali, Ozan Bahar (2006), « **Contribution of Tourism to Economic Growth : A Panel Data Approach** », An International Journal of Tourism and Hospitality Research, Vol 17, N 2.

الدراسة الثانية: Bichaka Fayissa, Christian Nsiah, Badassa Tadasse (2008)[1]

The Impact of Tourism on Economic Growth and Development in Africa

تبحث هذه الدراسة التجريبية المساهمة المحتملة للسياحة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الافريقية باستخدام بيانات البانل لـ 42 دولة افريقية خلال الفترة 1995- 2004 ضمن الإطار النيوكلاسيكي الحديث بحيث أخذ النموذج الشكل التالي:

$$\boldsymbol{ln\ PCI} = \beta_0 + \beta_1 lnTRP_{it} + \beta_2 lnGCF_{it} + \beta_3 lnEFI_{it} + \beta_4 lnSCH_{it} + \beta_5 lnFDI_{it} + \beta_6 lnTOT_{it} + \beta_7 lnHHC_{it} + \varepsilon_{it}$$

$ln\ PCI$: اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$lnTRP_{it}$: لوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الإيرادات السياحية.

$lnGCF_{it}$: لوغاريتم اجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من GDP (يمثل الاستثمار في رأس المال المادي).

$lnEFI_{it}$: لوغاريتم لمؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعتبر شرط ضروري للنمو الاقتصادي والتنمية.

$lnSCH_{it}$: لوغاريتم معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعية (كمتغير يمثل حجم للاستثمار في رأس المال البشري).

$lnFDI_{it}$: لوغاريتم الاستثمار لأجنبي المباشر للتعرف على تأثير مصادر الاستثمار الخارجية على النمو.

$lnTOT_{it}$: لوغاريتم معدلات التبادل التجاري (الانفتاح التجاري) لكل بلد قيد الدراسة (تقاس بقسمة مؤشر أسعار التصدير على مؤشر أسعار الاستيراد).

$lnHHC_{it}$: أثر الانفاق الاستهلاكي الأسري على النمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات السياحية(TRP) تؤثر إيجابيا ومعنويا على (GDP) في البلدان الافريقية، حيث أن زيادة بـ 10% في إيرادات السياحة ستؤدي إلى زيادة بـ 0.3% لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالمثل زيادة رأس المال البشري (SCH) بـ 10% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.6%، كما نجد أيضا أن الاستثمار في رأس المال المادي (GCF) والانفاق الاستهلاكي الاسري (HHC) لها تأثيـر إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي لعينة الاقتصادات الافريقية المدروسة (زيادة الانفـاق

[1] Fayissa, Bichaka, Christian Nsiah, and Badassa Tadasse.(2008) "**Impact of tourism on economic growth and development in Africa**", *Tourism Economics* 14.4, pp 807-818.

الاستهلاكـي بـ 10% يؤدي إلى زيادة النمو بـ 3.51%) وهو أثر كبير مقارنة بمصادر النمو الأخرى، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي (FDI) والانفتاح التجاري(TOT) لهما تأثير إيجابي لكن غير معنوي على GDP، ومن جهة أخرى المتغير المؤسساتي (EFI) المستخدم لقياس تأثير الحرية الاقتصادية والسياسية يظهر أن سوء الإدارة يمثل اختناقا مهما لأداء النمو الاقتصادي الملحوظ في الاقتصاديات الافريقية.

وتبين كل هذه النتائج أن الإيرادات السياحية تساهم كثيرا في المستوى الحالي للناتج المحلي الإجمالي وفي النمو الاقتصادي لبلدان جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا شأنها في ذلك شأن الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري.

الدراسة الثالثة: Ahmad Jafari samimi, Somaye Sadeghi, Soraya sadeghi(2011)[1]

Tourism and Economic growth in Developing Countries : P-VAR Approach

تبحث هذه الورقة في العلاقة السببية والعلاقة الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتنمية السياحية في البلدان النامية باستخدام منهجية P-VAR خلال الفترة 1995-2009 ،حث تم تقدير نموذجين:

$$LGDP = f(LTOUR)$$

$$LTOUR = f(LGDP)$$

GDP : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2000 .

TOUR: عدد السياح الوافدين.

تم إجراء الاختبار على 20 دولة نامية وكشفت نتائج البحث الأثر الكبير للتوسع السياحي في اقتصاد البلدان النامية يبرر ضرورة تدخل الحكومات بهدف زيادة وتعزيز الطلب السياحي وذلك بتوفير المرافق السياحية، كذلك يؤثر التوسع الاقتصادي في البلدان النامية على النمو السياحي الذي ينعكس من خلال تطوير البنية التحتية والمنتجعات السياحية علاوة على ذلك يبدو التوسع السياحي بمثابة محرك للنمو الاقتصادي في البلدان النامية. ومن كل هذا تم التوصل أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغيري الدراسة كما أن هناك علاقة ايجابية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والتنمية السياحية، كما تم التأكد من فرضية النمو يقود السياحة كما أن مستوى الانتاج الذي يقود للرفاه الاقتصادي ومستوى التنمية أمور هامة لاجتذاب السياح.

[1] Ahmad Jafari samimi, Somaye Sadeghi, Soraya sadeghi(2011), **« Tourism and Economic growth in Developing Countries : P-VAR Approach »,** Middle-East Journal of Scientific Research 10 (1): 28-32.

كما أشارت النتائج أيضا أن المرونة الطويلة الأجل موجبة بين متغيرات الدراسة، فاذا زاد الناتج المحلي الاجمال بـ 1% سيؤدي ذلك الى زيادة TOUR بـ 1.46%، وإذا زاد TOUR بـ 1% سيؤدي ذلك الى زيادة الناتج المحلي الاجمال بـ 0.68%.

الدراسة الرابعة: Mahmoudinia, D, Ehsan S S, and Farshid Pourshahhabi (2011)[1]

Economic growth, Tourism Receipts and Exachang Rate in MENA zone : Using Panal CausalityTechnique

قامت هذه الدراسة بالتحقيق في العلاقة طويلة الأمد والعلاقة السببية بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي في 17 دولة مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1995-2007 تم ادراج سعر الصرف كمتغير يفرق بين المتغيرين ارادات السياحة والنمو الاقتصادي، حيث تم استخدام اختبارات تقنية التكامل المتزامن على بيانات البانل وتم التقدير المعادلتين التاليتين باستعمال FMOLS طريقة المربعات الصغرى المعدلة تماما:

$$LGDP = f(LTOUR, LEXC)$$
$$LTOUR = f(LGDP, LEXC)$$

LGDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

LTOUR : عائدات السياحة الدولية.

LEXC : سعر الصرف الحقيقي.

أظهرت النتائج أنه في دول MENA هناك سببية ثنائية الاتجاه بين إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، كما نجد أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف الى النمو الاقتصادي وعائدات السياحة. تشير النتائج التي تم التوصل اليها أن اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يمكن أن تزيد من نموها الاقتصادي على المدى القصير والطويل من خلال تعزيز صناعة سياحتها استراتيجيا.

[1] Mahmoudinia, D, Salimi Soderjani, E, and Pourshahabi ,F.(2011) « **Economic growth, tourism receipts and exchange rate in MENA zone: Using panel causality technique**. » Iranian economic review 15.29 PP : 129-146.

الدراسة الخامسة: Nikolaos Dritsakis (2012)[1]

Tourism Development And Economic Growth in seven Mediterranean Countries : A panel data Approach

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين النمو الاقتصادي وتنمية السياحة في سبع دول (فرنسا، إسبانيا، اليونان، قبرص، تونس، تركيا، إيطاليا)، الغرض من هذا البحث هو التحقيق التجريبي في العلاقات الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتنمية السياحية في نموذج متعدد المتغيرات كما يلي:

$$GDP_{it} = \beta_{0i} + \beta_{1t}TOUR_{it} + \beta_{2t}EXR_{it} + e_{it}$$

GDP_{it} : الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

$TOUR_{1it}$: نصيب الفرد من الإيرادات السياحية.

EXR_{1it}: سعر الصرف الفعلي الحقيقي (يقيس سعر الصرف الأسعار الفعلية للسلع والخدمات في بلدان المقصد السياحي المتنافسة).

e_{it}: حد الخطأ.

تم استعمال تقنية التكامل المشترك الغير متجانس لبيانات البانل. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (FMOLS) المعدلة تماما على بيانات البانل وتغطي الفترة 1980-2007.

أظهرت نتائج التقدير أن العلمة B1 هي أكبر من 1 هذا تشير إلى أن الإيرادات السياحية لها أثر على GDP في جميع بلدان البحر المتوسط، كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الصر الحقيقي عموما يظهر زيادة في اقتصاديات عينة الدراسة وله تأثيرات كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي، وعلى ضوء هذه النتائج يجب على جميع الحكومات الالتزام بمساعدة الصناعة السياحية والتوسع قدر الإمكان وفي الوقت نفسه ينبغي أن تركز قدر الإمكان على السياسات الطويلة الأجل.

[1] Nikolaos Dritsakis (2012), « **Tourism Development And Economic Growth in seven Mediterranean Countris : A panel data Aproach** »

الدراسة السادسة: Ekanayake, E.M., Aubreuy E. long (2012)[1]

Tourism Development and Economic Growth In Devloping Countries

الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف العلاقات بين التنمية السياحية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية باستخدام التكامل المشترك لبيانات البانل وتقنية البانل الغير متجانسة المطور حديثا، وكذا استخدام اختبارات السببية لجرانجر في نموذج متعدد المتغيرات وباستعمال بيانات سنوية للفترة 1995-2009 بحيث تم اجراء الدراسة على 140 دولة نامية، واتخذ النموذج الشكل التالي:

$$lnY_{it} = \alpha_i + \delta_i t + \beta_{1i} lnL_{it} + \beta_{2i} lnK_{it} + \beta_{3i} inTR_{it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار لسنة 2000.

L: اليد العاملة (بالمليون).

K: إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للدولار لسنة 2000 .

TR: العائدات الحقيقية السياحية بالأسعار الثابتة للدولار لسنة 2000.

T: الاتجاه العام.

لم تجد الدراسة أي دليل يدعم فرضية "السياحة تقود النمو"، حيث أظهر نتائج التقدير باستعمال FMOLS طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة تماما أن مرونة عائدات السياحية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليست ذات دلالة إحصائية لجميع المناطق، كما تشير الإشارة الموجبة إلى أن عائدات السياحية تقدم مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وأشارت أيضا نتائج الدراسة بالنسبة للعينة ككل أن زيادة 1% في عائدات السياحة يؤدي إلى GDP بـ 0.04% كما أن زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بـ 1% سيؤدي إلى زيادة GDP بـ 0.87%، وزيادة 1% في قوة العمل تزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 0.09%.

وعند مقارنة المناطق الستة* المختارة فإن مرونة عائدات السياحة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتراوح من 0.1383 (عالية) لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي إلى 0.0048 (أدنى) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[1] Ekanayake, E. M., and Aubrey E. Long , (2012). "**Tourism development and economic growth in developing countries**", *The International Journal of Business and Finance Research* 6.1, pp 61-63.

وفي الأخير تم الإشارة إلى أن حكومات الدول النامية يجب أن تركيز على السياسات الاقتصادية لتعزيز(لتشجيع) السياحة كمصدر محتمل للنمو الاقتصادي.

الدراسة السابعة: Ming Che Chou (2013)[1]

Does tourism development promote economic growth in transition contries ? A panel data analysis.

تبحث هذه الدراسة عن العلاقات السببية بين الانفاق السياحي والنمو الاقتصادي في 10 دول* تمر بمرحلة انتقالية للفترة 1988-2011. وتم استخدام تحليل السببية لبيانات البانل الذي يفسر التبعية وعدم التجانس بين البلدان وفق النموذج التالي:

$$PRGDP_{it} = \alpha_i + \beta_i DS_{it} + u_{it}$$

PRGDP : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

DS : الانفاق السياحي المحلي.

تدعم النتائج التجريبية الدليل على اتجاه السببية بحيث تتوافق مع الفرضية الحيادية في 3 من 10بلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (هي بلغاريا، رومانيا، سلوفينيا)، في حين تظهر سببية جرانجر ذات اتجاه واحد من الانفاق السياحي المحلي إلى النمو الاقتصادي في قبرص، لاتيفيا وسلوفاكيا، بينما تم العثور على علاقات عكسية بين النمو والانفاق السياحي في جمهورية التشيك وبولندا مما يشير إلى أن النمو يمكن أن يزيد الطلب على السياحة ويؤدي على تطوير السياحة في هذين البلدين، كما تنطبق فرضية التغذية الرجعية على استونيا والمجر وهذا يعني أن التنمية السياحية والنمو الاقتصادي هي عوامل داخلية

[1] Chou, Ming Che. (2013) « **Does tourism development promote economic growth in transition countries ? A panel data analysis** » Economic Modelling 33 PP : 226-232.

* الدول العشر: بلغاريا، قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، هنغاريا، لاتيفيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا.

الدراسة الثامنة: Chor Foon Tang, Salah Abosedra (2014)[1]

The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in MENA countries.

هدفت التجربة الى دراسة اثار السياحة واستهلاك الطاقة وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في إطار النمو النيوكلاسيكي باستخدام بيانات الباتل لـ 24 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2001 – 2009، ولمعالجة هدف الدراسة تم استخدام نموذج التأثيرات الفردية الثابتة وكذلك التقدير بالطريقة المعممة الديناميكية للحظات Generalised Method of Moments (GMM) باستعمال النموذج التالي:

$$LnGDP_{i,t}=\beta_0+\beta_1 lnK_{i,t}+\beta_2 lnTR_{i,t}+\beta_3 lnEC_{i,t}+\beta_4 lnPOL_{i,t}+\varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$LnGDP_{i,t}$: يمثل لوغاريتم الناتج المحل الاجمالي الحقيقي.

$lnK_{i,t}$: يمثل لوغاريتم نصيب الفرد الحقيقي من تكوين راس المال الثابت .

$lnTR_{i,t}$: لوغاريتم نصيب الفرد من الايرادات السياحية الحقيقة.

$lnEC_{i,t}$: لوغاريتم نصيب الفرد من استهلاك الطاقة.

$lnPOL_{i,t}$: لوغاريتم مؤشر عدم الاستقرار السياسي الذي يستخدم لالتقاط تأثير العوامل المؤسسة في النمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج تقدير النموذج أن جميع المتغيرات المفسرة معنوية كما وجدت أن رأس المال والإيرادات السياحية واستهلاك الطاقة لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ولذا تدعم نتائج الدراسة الفرضيتين "السياحة تقود النمو" و "الطاقة تقود النمو"، في حين أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي يعيق عملية النمو الاقتصادي والتنمية في بلدان MENA، فعند زيادة كل من استهلاك الطاقة ورأس المال والايرادات السياحية بـ 10 % سيؤدي ذلك الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 5.9%، 3%، 0.8% على التوالي ومن ناحية أخرى فان

(*) المناطق الستة هي: شرق آسيا والمحيط الهادي، أوربا وآسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية والكاريبي، الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، جنوب آسيا، جنوب الصحراء الافريقية.

[1] Tang, Chor Foon & Abosedra, Salah, 2014. "**The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries**", Energy Policy, Elsevier, vol. 68(C), pp 458-464.

زيادة عدم الاستقرار السياسي بـ 10% تقلل النمو الاقتصاد لبلدان MENA بـ 2.8% بسبب العنف وعدم الاستقرار السياسي لعدة سنوات الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الدراسة التاسعة: Hakem Kun, Alper Aslam, Merve Gungor (2015)[1]

Tourism and Economic Growth : the case of Next 11contries

الهدف من هذه الورقة هو تحليل العلاقة بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي لعينة من 11بلد* خلال الفترة 1995-2013 لأول مرة باستخدام تقنيات التكامل المتزامن المطور حديثا على بيانات البانل بالاعتماد على المتغيرات التالية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي المثبت 2005.

ARRV: عدد السياح الأجنبيين الوافدين.

LAB: القوة العاملة.

CAP: إجمالي تكوين رأس المال.

بحيث تم استعمال اختبارات الوحدة واختبارات التكامل المشترك ذو مرحلتين، في حين تم تقدير النموذج باستعمال طريقتين:

الطريقة الأولى:(FMOLS) طريقة المربعات الصغرى المعدلة تماما.

الطريقة الثانية: (DOLS) طريقة المربعات الصغرى الديناميكية.

توصلت الدراسة عند التقدير بـ FMOLS إلى أن هناك علاقة إيجابية بين عدد الوافدين وGDP فعند زيادة عدد السياح بـ 1 %سيؤدي إلى زيادة GDP بـ 0.06% أما عند التقدير بـ DOLS فعند زيادة عدد السياح بـ 1% سيؤدي إلى زيادة GDP بـ 0.08%. علاوة على ذلك تظهر النتائج سببية أحادية الاتجاه من النمو إلى السياحة وهذا يؤكد فرضية النمو يقود السياحة (السياحة تتبع النمو)، هذه النتائج تدل على أن مستوى الإنتاج الذي يتعلق بالرفاهية الاقتصادية ومستوى التنمية أمر حيوي في جذب السياح. تخلص الورقة إلى

[1] Kum, Hakan, Alper Aslan, and Merve Gungor. (2015) "**Tourism and economic growth: The case of next 11 countries**." International Journal of Economics and Financial Issues 5.4, PP: 1075-1081.

البلدان 11*: بنغلاديش، مصر، أندونسيا، الإيران، مكسيك، نيجريا، بكستان، فلبين، تركيا، كوريا الجنوبية، الفيتنام (حددت هذه الدول على أساس أنها تعتبر من أكبر الاقتصادات في العالم في القرن 21).

أنه يجب تدخل الحكومات لتشجيع زيادة الطلب السياحي من خلال توفير الخدمات السياحية في 11 دولة المدروسة.

الدراسة العاشرة: van der Schyff, T., Daniel Meyer, and Lorainne Ferreira(2019)[1]

Analysis of the impact of tourism sector as a viable response to South Africa's growth and development challenges

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل تأثير السياحة على كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لجنوب افريقيا، وتتبع هذه الدراسة منهجية البحث الكمي من خلال التحقيق في العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 2005-2017، وكما تحلل العلاقة بين السياحة والتنمية الاقتصادية باستخدام بيانات سنوية للفترة 1996-2016، وتم تحليل هذه العلاقات عن طريق نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

ولاختبار العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي وبين السياحة والتنمية الاقتصادية بتطبيق النموذجين التاليين:

النموذج (1):$$LGDP= f(LIA, LIHR, LER)$$

النموذج (2): $$LDEVI= f(LIA,LIHR, LER)$$

حيث:

LGDP: الناتج المحلي الإجمالي.

LIA: الوافدين الدوليين.

LIHR: الدخل من الفنادق والمطاعم.

LER: سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي.

LDEVI: مؤشر التنمية.

أظهرت نتائج تقدير لنموذج (1) أن هناك علاقة إيجابية بين المتغيرات بحيث تؤدي زيادة بنسبة 1% في عدد الوافدين الدوليين(LIA) إلى زيادة بنسبة 0.85% في الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على ذلك زيادة بنسبة

[1] Van der Schyff, T., Meyer, D. & Ferreira, L. (2019). "**An analysis of impact of the tourism sector as a viable response to South Africa's growth and development challenges**". Journal of International Studies, 12(1), 168-183.

1% في الدخل الناتج عن الفنادق والمطاعم (LIHR) يسبب زيادة بنسبة 0.15% في (LGDP)، كما تؤدي زيادة بنسبة 1% في سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة 0.85% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يظهر اختبار جرانجر أن السياحة لا تسبب النمو الاقتصادي. وبالنسبة للنموذج (2) توجد علاقة أحادية الاتجاه قصيرة المدى بين الدخل من الفنادق والمطاعم والوافدين الدوليين، بالإضافة إلى ذلك يسبب الوافدين الدوليين في سعر الصرف الحقيقي على المدى القصير، عندما يزداد عدد الوافدين الدوليين من الخارج سيزداد سعر الصرف أيضا وهذا يعني أن التطور في السياحة يمكن أن يساهم في نمو الدخل الناتج عن الفنادق والمطاعم يمكن أن يؤدي إلى تنمية قطاع السياحة

وعموما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين السياحة والنمو الاقتصادي للفترة 2005-2017، وكذلك السياحة والتنمية الاقتصادية بين الفترة 1996-2016 ولا توجد علاقة على المدى القصير.

الدراسة الحادية عشر: Taizeng Ren, Muhlis Can, Sudharshan Reddy Paramati, Jianchun Fang, and Wanshan Wu (2019)[1]

The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries

جاءت الدراسة حول أثر مستوى جودة السياحة على التنمية الاقتصادية والبيئية لعدد من دول البحر الأبيض المتوسط (مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، المغرب، اسبانيا وتونس، تركيا)، تم التركيز على قياس مستوى الإيرادات منذ وصول السائحين إلى الدولة المعنية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي والتلوث البيئي. استخدمت الورقة بيانات سنوية للفترة (1995-2014) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، واختبار السببية غير المتجانسة. حيث أخذ النموذج الشكل التالي:

$$EO_{it} = f\,(CAP_{it}, LBR_{it}, NREC_{it}, REC_{it}, ILTA_{it}, v_i) \ldots\ldots (1)$$

$$EP_{it} = f\,(POP_{it}, PI_{it}, NREC_{it}, REC_{it}, ILTA_{it}, v_i) \ldots\ldots (2)$$

حيث:

EO : الناتج المحلي الإجمالي.

CAP : رأس المال.

LBR : العمالة (اجمالي القوى العاملة).

[1]Taizeng Ren, Muhlis Can, Sudharshan Reddy Paramati, Jianchun Fang, and Wanshan Wu, (2019) "**The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries**", MDPI.

NREC : استهلاك الطاقة غير المتجددة (هو مجموع الفحم والغاز والبترول).

REC : استهلاك الطاقة المتجددة.

ILTA : الإيرادات السياحية.

POP : اجمالي عدد السكان.

PI : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.

أظهرت النتائج أن الإيرادات السياحية تلعب دورا مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أن لها تأثيرا إيجابيا على زيادة مستوى التلوث البيئي وخاصة مستوى الانبعاثات الغازية. وتؤكد النتائج الخاصة بتلك الدراسة على أهمية التنمية المستدامة للسياحة، أي تطوير قطاع صناعة السياحة دون الاضرار بالبيئة.

IV- المذكرات:

من بين الأطروحات التي تناولت موضوع السياحة تمكنا من الاطلاع على مجموعة منها ما يلي:

- الأطروحة الأولى **لخالد كواش** بعنوان "أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر"[1] لنيل الدكتوراه من جامعة الجزائر (2003-3004)، تطرق إلى تاريخ ومفهوم السياحة والسائح كنشاط اقتصادي أهميتها ومؤشراتها ومقومات تنظيم وأداء السياحة في الجزائر وفي الفصل الأخير تناول آفاق ومستقبل السياحة في الجزائر وذلك بالنظر إلى النتائج المحققة على المستوى العالمي بالرجوع إلى تجارب بعض الدول العربية، وقد توصل في الآخر إلى ضعف أداء القطاع السياحي مقارنة مع مؤشرات المغرب وتونس.
- في (2006) ناقشت الباحثة **بوعقلين بديعة** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر، حيث تناولت الباحثة فيها موضوع "الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر"[2] ركزت من خلالها الباحثة على أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر وأثره على تسويق المنتج السياحي الجزائري.
- أطروحة دكتوراه لـ **عامر عيساوي** "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر"[3] بجامعة باتنة (2009-2010)، تناولت الدراسة المفاهيم السياحية ومدى أهمية السياحة اقتصاديا وتعريف

---

[1] خالد كواش، "**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

[2] بوعقلين بديعة، "**الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

[3] عامر عيساوي، "**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2010.

التنمية السياحية المستدامة والسياحة الدولية وتطورها كما تطرق إلى واقع السياحة في الجزائر أما الفصل الأخير وما قبل الأخير فتطرق إلى التنمية السياحية لكل من مصر وتونس وتقييم هذه التجارب، وقد توصل إلى ضعف الآداء الاقتصادي للقطاع السياحي مع كل من مصر وتونس.

- في (2010) قدمت **قويدر لويزة** مذكرة بعنوان "إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها"[1]، تناولت من خلالها الباحثة عرض عناصر النشاط السياحي والآثار الاقتصادية للسياحة مع التعرض لبرنامج ترقية السياحة في الجزائر.
- في (2011) ناقشت **صليحة عشي** مذكرة دكتوراه بعنوان " الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"[2]، وسلطت الضوء على جوانب متعددة لواقع السياحة في الجزائر وتونس والمغرب، وعلى أهم التطورات التي طرأت على هذا القطاع خلال الفترة التي شملتها الدراسة (1990-2008) في الدول الثلاثة، وتوصلت من خلال دراستها أن تطور السياحة يؤثر بشكل إيجابي على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان السياحية، بحيث حققت تونس والمغرب نتائج هامة على مستوى مؤشر القدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي في حين كانت نسبة هذا المؤشر في الجزائر دون المتوسط العالمي، وهذا ما يعكس واقع حجم الإيرادات السياحية بحيث كان أداء هذا القطاع ضعيفا في الجزائر إذا ما قورن مع تونس والمغرب.
- في (2012) قدم **محمدي عز الدين** أطروحة دكتوراه تحت عنوان "أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لحالة الجزائر"[3]، تناول الباحث من خلالها أهداف السياسة الاقتصادية المتعلقة بها مع التطرق إلى مختلف السياسات السياحية في الجزائر ومكانة السياحة في الاقتصاد الوطني مع عرض تجارب الدول السياحية المشابهة للجزائر من حيث المقومات السياحية مع عرض خطة التهيئة السياحية آفاق 2025.
- دراسة للباحث **عوينات عبد القادر** في سنة (2013) لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان "السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025"[4]، تناول من خلالها الباحث تعريف السياحة في مختلف آثارها

---

[1] قويدر لويزة، "**إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009-2010.

[2] صليحة عشي، "**الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011.

[3] محمدي عز الدين، "**أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

[4] عوينات عبد القادر، "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2025**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

بالإضافة على دافع السياحة الجزائرية و مقارنتها بتجارب دول شقيقة وهي مصر، تونس والمغرب مع تشخيص إمكانيات السياحة في الجزائر ومعوقاتها.

- في سنة (2015) ناقشت الباحثة **ملال ربيعة** مذكرة دكتوراه بعنوان " النمذجة الإحصائية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–"[1] بجامعة تلمسان، بحيث سعت الباحثة إلى تبيان مدى مساهمة الانفاق السياحي باعتباره أساس من أسس السياحة في النمو الاقتصادي والذي يعتبر مؤشرا من المؤشرات الاقتصادية في التنمية المستدامة في الجزائر، وتوصلت ان السياحة في الجزائر تؤثر بطريقة شبه معدومة في النمو الاقتصادي. كما قامت أيضا بالتأكد من فرضية السياحة تقود النمو الاقتصادي (TLG) لكل من الجزائر و المغرب و تونس، وتم إثبات صحة هذه الفرضية للبلدان الثلاث خاصة منها المغرب وتونس و بمستوى اقل بكثير في الجزائر نظرا للسياسات المتبعة في هذه البلدان فيما يتعلق بقطاع السياحة.
- أطروحة دكتوراه لـ **شرفاوي عائشة** تحت عنوان "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية"[2] بجامعة الجزائر 03 لسنة (2014-2015)، وتوصلت أن السياحة نسيج صناعي متكامل يؤثر في مجمل القطاعات الاقتصادية وعلى المتغيرات الكلية من خلال أثرها على الدخل وميزان المدفوعات والتشغيل وبالتالي تؤدي إلى تنشيط الحركة التجارية بصفة خاصة وتنمية الاقتصاد ككل بصفة عامة.

✓ يلخص الجدول التالي الدراسات المرجعية حسب المنطقة وفترة الدراسة ونوع المنهج المستعمل وأهم النتائج المتوصل إليها:

[1] ملال ربيعة، "**النمذجة الإحصائية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

[2] شرفاوي عائشة، " **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجائر 03، 2014-2015.

الجدول رقم (2-1): ملخص الدراسات السابقة

الباحث	الدراسة	المنطقة	فترة الدراسة	نموذج المستخدم	النتائج
Nikolaos Dritsakis (2004)	Tourism as a long - run economic growth factor : An empirical investigation for Greece using causality analysis	اليونان	1960-2000	VAR	السياحة<=> النمو الاقتصادي سعر الصرف <=> النمو السياحة<=>سعر الصرف
Yildirim, Jülide & Nadir ÖCAL (2004)	Tourism and economic growth in Turkey	تركيا	1962-2002	VAR	السياحة => النمو الاقتصادي
Ummuhan Gokovali, Ozan Bahar (2006)	Contribution of Tourism to Economic Growth : A Panel Data Approach	دول البحر المتوسط	1987-2002	Panel	السياحة => النمو الاقتصادي
Guillaume chevillon, Xavier Timbeau (2006)	L'ampact du Taux de change sur le Tourism en France	فرنسا	1980-2004	التكامل المشترك	سعر الصرف=> السياحة سعر الصرف=>النمو الاقتصادي
Bichaka Fayissa, Christian Nsiah, Badassa Tadasse (2008)	The Impact of Tourism on Economic Growth and Development in Africa	42 دولة افريقية	1995-2004	panel data	السياحة => النمو الاقتصادي
Iihan Ozturk, Ali Acaravci (2009)	On The Causality Between Tourism Growth and Economic growth: Empirical Evidence From Turkey	تركيا	1987-2007	VEC and ARDL	السياحة # النمو الاقتصادي
Malik.S, Imaran Sharif, Muhammad.R, Fareed Shareef (2010)	Tourism, Economic Growth and Current Account Deficit in Pakistan : Evidence from Co-integration	بكستان	1972-2007	Cointegration And ECM	السياحة => النمو الاقتصادي

				and Causal Analysis.	
السياحة => النمو الاقتصادي	Johansen Granger	1970- 2007	تونس	The Relationship between Tourism Receipts, real Effective Exchange Rate and Economic growth in Tunisia	Mounir Belloumi (2010)
السياحة => النمو الاقتصادي سعر الصرف=> النمو الاقتصادي	ARDL And ECM	1985- 2008	تركيا	Analyzing The impact of international Tourism on Economic growth in Turkey	Savaş, Bilal, Ahmet Beşkaya, and Famil Şamiloğlu (2010)
السياحة => النمو الاقتصادي. أسعار الصرف => النمو الاقتصادي.	التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	1995- 2010	BIMP-EAGA	The role of Tourism and exchange rate on economic growth : Evidence from the BIMP-EAGA contries	Harvey, Hanafiah, Fumitaka Furuoka, and Qaiser Munir (2010)
النمو الاقتصادي => السياحة	VAR	1990- 2009	مقاطعة سيتشوا ن	Empirical analysis on the Relationship between Tourism Development and economic Growth in Sichwan	Li-hua He and Xun- gang Zheng (2011)
النمو <=> سعر الصرف. النمو <=> السياحة. السياحة <=> سعر الصرف	Granger Causality	1989- 2010	ماليزيا	Tourism, real outpet and real effective exchange rate in Malysia :a view from rolling sub-samples	Tang Chor Foon (2011)
النمو الاقتصادي<=> السياحة	P-VAR	1995- 2009	20 دولة النامية	Tourism and Economic growth in Developing Countries : P-VAR Approach	Ahmad Jafari samimi, Somaye Sadeghi, Soraya sadeghi (2011)

Mahmoudinia, Davood, Ehsan Salimi Soderjani, and Farshid Pourshahabi (2011)	Economic growth, Tourism Receipts and Exachang Rate in MENA zone : Using Panal CausalityTechnique	MENA	1995- 2007	التكامل المتزامن على بيانات البانل باستعمال FMOLS	النمو الاقتصادي<=> السياحة. سعر الصرف => النمو الاقتصادي. سعر الصرف=> السياحة
Nikolaos Dritsakis (2012)	Tourism Development And Economic Growth in seven Mediterranean Countries : A panel data Approach	7دول من أوروبا وإفريقيا	1980- 2007	التكامل المشترك الغير متجانس لبيانات البانل باستعمال FMOLS	السياحة => النمو الاقتصادي. سعر الصرف=> النمو الاقتصادي.
Maryam Lashkariazadeh (2012)	Evaluation of the relationship between tourism industry and economic growth in Iran	ايران	1980- 2009	Granger Causality And ECM	السياحة <=> النمو الاقتصادي
Ekanayake, E.M., Aubreuy E. long (2012)	Tourism Development and Economic Growth In Devloping Countries	140 دولة نامية	1995- 2009	Cointegration Panal Granger Causality	السياحة => النمو الاقتصادي (زيادة ضئيلة جدا)
Stefania Lionetti and Oscar Gonzalez (2012)	On the relationship between tourism and growth inlatin America	أمريكا اللاتينية	2001- 2008	التكامل المشترك وانحدار الذاتي	السياحة # النمو الاقتصادي
Mahalia Jackman, Troy Lord (2012)	Examination of Economic growth and Tourism In BARBADOS : Testing the supplyside hypothesis	بربادوس	1975- 2010	تحليل التباين ودوال الاستجابة لردة الفعل	النمو الاقتصادي > = السياحة
Bruno Eeckels, George fillis, costas Leon (2012)	Tourism income and economic grouth in greece : empirical evidence from their cyclical compoments	اليونان	1976- 2004	VAR	السياحة => النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي =>السياحة	VECM and Granger	1980- 2010	المغرب وتونس	The Relationship between international tourism and economic growth : The case of Morocco and Tunisia.	Mohamed Bouzahzah and Youness El Menyari (2013)
السياحة => النمو. السياحة <=> النمو الاقتصادي. النمو=> السياحة. السياحة# النمو.	بيانات البانل	1988- 2011	10 دول تمر بمرحلة انتقالية	Does tourism development promote economic growth in transition contries ? A panel data analysis.	Ming Che Chou (2013)
السياحة => النمو الاقتصادي.	Johanson	1967- 2011	سيريلانكا	Tourism and Economic Growth in Sri Lanka Evidence from cointegration and causality analysis	Bandula Jayathilake (2013)
السياحة => النمو الاقتصادي.	Granger Causality	1995- 2011	تركيا	Investigating Existence of Tourism - Led growth hypothesis in Central Asian Repuplics : A Bootstrap panel causality Analysis.	Dr. Ekrem Erdem, Dr. Can Tansel Tuğcu (2013)
السياحة =>النمو الاقتصادي. سعر الصرف=> النمو الاقتصادي.	Cointegration And ECM	1995- 2010	BIMP-EAGA	The role of Tourism and exchange rate on economic growth : Evidence from the BIMP-EAGA contries.	Harvey, Hanafiah, Fumitaka Furuoka, and Qaiser Munir (2013)
السياحة => النمو الاقتصادي	Cointegration And VECM	1972- 2011	أوروبا	Modelling Tourism Development and Lang-run Economic Growth in Aruba	Jorge Riddrestaat, Robertico croes, Peter Nijkamp (2013)
السياحة => النمو.	OLS	1983- 2009	مصر	تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر	زينب توفيق السيدة عليوة (2014)

النمو # السياحة					
السياحة => النمو الاقتصادي	نموذج التأثيرات الفردية الثابتة باستعمال GMM	2001-2009	MENA	The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth .in MENA countries	Chor Foon Tang, Salah Abosedra (2014
النمو => السياحة (ماليزيا).السياحة => النمو(سنغافورة). سعر الصرف => النمو والسياحة.	التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ	1980-2009	ماليزيا وسنغافورة	Tourism and Economic Growth : Comparing Malysia and Singapore	Lean, Hooi H, Sio Hing .C, Chee-Wooi Hooy (2014)
سعر الصرف (−) => السياحة. نصيب الفرد من GDP => السياحة	ARDL	1994-2012	تركيا	Exchange Rate Volatility and Tourist Flows into TURKEY	Agiomirgianakis, George, Dimitris, S, Nicholas Tsounis (2014)
النمو=> السياحة	Cointegration And Granger Causality	1977-2012	سيريلانكا	Relationship between tourism and Economic Growth in Sri lanka	Ms. Jeyapraba Suresh, Dr Samithamby Senthilnathan (2014)
السياحة=> سعر الصرف	MCO	2003-2013	غوام	Exchange Rates and Tourism : Evidence Fromte Island of Guam	Maria chharet M. Ruane (2014)
السياحة => النمو الاقتصادي.	سببية Granger	1975-2011	ماليزيا	Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth?	Chor Foon Tang – Eu Chye Tan (2015)
النمو<=> السياحة	التكامل المتزامن المطور حديثا	1995-2013	11 دولة	Tourism and Economic Growth : the case of Next 11contries	Hakem Kun, Alper Aslam, Merve Gungor (2015)

	على بيانات البانل				
سعر الصرف > = السياحة	OLS	2005- 2012	اسبانيا	Economic growth, Exchange rate and constrained competiveness of the Tourism Sector in Andalucia	Nasir, Muhammad Ali, Junjie Wu, José Calderón Guerror (2015)
السياحة =< النمو الاقتصادي	السببية الزوجية لجرانجر VAR TODA Yamamoto	1963- 2013	تركيا	Is The Tourism - LED growth Hypothesis (TLGH) Valid For Turkey ?	Harum TERZI (2015)
السياحة =< النمو الاقتصادي	أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (OLS)	1997- 2013	الجزائر	أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية	د. محمد الناصر حميداتو، نصر حميداتو (2015)
السياحة =< النمو الاقتصادي	المربعات الصغرى العادية المعممة وسببية جرانجر	1995- 2013	الفيتنام	Impact of Tourism on Long-Run Economic Growth of Vietnam.	Wurong Shih, Ninh T. H. Do (2016)
سعر الصرف=< النمو الاقتصادي السياحة <=> النمو الاقتصادي.	اختبار Johanson و سببية Granger	1988- 2014	باكستان	Does Tourism -led Growth Hypothesis Exist in Pakistan ? A Fresh look from combine cointegration and causality Approoch with Structural Breaks	Muhammad Ahad (2016)
السياحة =< النمو الاقتصادي	التكامل المشترك وسببية جرانجر	1995- 2014	الجزائر	السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية	بن زعرور شكري وساطور رشيد (2016)
السياحة=<النمو	Engal-	2000-	اليونان	Does tourism	Evangelia

الاقتصادي	Granger	2013		contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis	Kasimati (2016)
السياحة=>النمو الاقتصادي	Cointegration And Toda Yamamoto	1995- 2015	البرتغال	Tourism and economic growth in Portugal: an empirical investigation of causal links	João Paulo Cerdeira Bento (2016)
السياحة <=> النمو الاقتصادي	بانل VAR وبانل للتكامل المشترك ECM	1995- 2017	ASIA pacific countries	The relationship between international tourism receipts and economic growth in ASIA pacific countries : A Panel Data Analysis	Semra BOĞA & Kemal ERKİŞİ (2019)
السياحة=> النمو. السياحة=> سعر الصرف. سعر الصرف > = النمو الاقتصادي.	نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ	(2005- 2017) و (1996- 2016)	جنوب افريقيا	Analysis of the impact of tourism sector as a viable response to South Africa's growth and development challenges	van der Schyff, T., Daniel Meyer, and Lorainne Ferreira (2019)
السياحة=> النمو الاقتصادي.	التكامل المشترك وسببية جرانجر و ECM	1995- 2017	تونس	دراسة قياسية لدور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في تونس	د. عبد الرحمان عبد القادر، د. المومن عبد الكريم، أ. حساني بن عودة (2019)
سعر الصرف >	OLS	2006-	الفيتنام	Does exchange	Le Thanh

Tunga (2019)	rate affect the foreign tourist arrivals? Evidence in an emerging tourist market		2018	AND Granger Causality	= السياحة
Taizeng Ren, Muhlis Can, Sudharshan Reddy Paramati, Jianchun Fang, and Wanshan Wu (2019)	The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries	08دول من البحر الأبيض المتوسط	1995- 2014	ARDL	السياحة =< النمو الاقتصادي
Rahman Abdul, Irfan .M, Ahmad .M, Traore .O (2020)	Investigating the Influence of International Tourism in Pakistan and Its Linkage to Economic Growth: Evidence From ARDL Approach	ياكستان	1995- 2015	ARDL	السياحة =< النمو الاقتصادي
إيمان شقاليل، هشام عياد، محمد راتول (2020)	تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995- 2017.	الجزائر، مصر، تونس، المغرب، تركيا، الكويت، البحرين، الإمارات	1995- 2017	منهجية التكامل المشترك للبانل و FMOLS و DOLS	السياحة =< النموالاقتصادي سعر الصرف# النمو الاقتصادي

محمد إسماعيل، جمال قاسم (2020)	أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية	ستة عشر دولة عربية	1995-2020	Fixed Effect And Random Effect	السياحة => النموالاقتصادي

ملاحظة:

« السياحة=> النمو الإقتصادي » تدل على العلاقة السببية تمتد من السياحة إلى النمو الاقتصادي.

«النمو الاقتصادي => السياحة» تدل على العلاقة السببية تمتد من النمو الاقتصادي إلى التنمية السياحية.

«السياحة=> سعر الصرف » تدل على العلاقة السببية تمتد من ت السياحة إلى النمو الاقتصادي.

« سعر الصرف=> السياحة » تدل على العلاقة السببية تمتد من السياحة إلى النمو الاقتصادي.

« سعر الصرف => النمو الاقتصادي » تدل على العلاقة السببية تمتد من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي.

«السياحة <=> النمو الاقتصادي» تدل على العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين تنمية السياحة والنمو الاقتصادي.

« سعر الصرف <=> النمو الاقتصادي» تدل على العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي.

« السياحة <=> سعر الصرف » تدل على العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين السياحة سعر الصرف.

«السياحة # النمو الاقتصادي» يعنى لا توجد العلاقة السببية تمتد من السياحة إلى النمو الاقتصادي.

«سعر الصرف # النمو الاقتصادي» يعنى لا توجد العلاقة السببية تمتد من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي.

« سعر الصرف(−) => السياحة » يعني وجود تأثير سلبي لتقلبات أسعار الصرف على السياحة.

خاتمة الفصل:

تم في هذا الفصل التطرق إلى أهم الدراسات السابقة في الموضوع، حيث تم تحليل ثلاثة وأربعون دراسة منها دراسات بالدول العربية وأخرى بآسيا و أوربا و افريقيا وحتى امريكا، حيث أنها دراسات حديثة من مجلات علمية دولية، وتم تحليل كل دراسة من ناحية:

- الهدف من الدراسة
- طريقة التحليل المستعملة
- نموذج الدراسة والمحددات المستعملة في بناءه
- نقاط التشابه والاختلاف مع الدراسة
- أهم النتائج المتوصل إليها

إذ أن كل دراسة قامت بإدراج متغير الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مفسر وعائدات السياحة وسعر الصرف الحقيقي كمتغيرات تفسيرية لمدى مساهمة كل من السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي لبلد ما، بالإضافة إلى استعمال بعض الدراسات لمتغير النفقات السياحية وعدد السياح ومتغير القدرة على الايواء، بحيث جاءت النتائج مختلفة حسب كل دراسة.

بعد التطرق إلى الدراسات السابقة للموضوع وإلى المفاهيم الأساسية حول السياحة وسعر الصرف، يعرج الفصل الثالث لمفهوم النمو الاقتصادي ونظرياته وكذا الدراسة التطبيقية لمدى تأثير السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر والعلاقة بينمها من خلال تطبيق دراسة قياسية.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية ومفهوم النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تحسن مستويات المعيشة في البلدان النامية، لأنه مطلب لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية من بين عوامل أخرى. ومن المتوقع أن يكون للسياحة تأثير كبير على التنمية الاقتصادية طويلة المدى عبر قنوات مختلفة، لذا اتخذت السياحة على مدى العقود الماضية بأنها نشاط أساسي لتسريع النمو بحيث أضحت السياحة الخارجية مجالا جديدا نسبيا في التجارة الاقتصادية الدولية وذات أهمية متزايدة. ويُنظر إليها على أنها تكثيف للنمو الاقتصادي الكلي،

على الرغم من أن الجزائر وكغيرها من الدول النفطية حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة في قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفته السوق إلا أن هذه العوائد لم توظف بالشكل الجيد الذي يسمح لها بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب ضعف وجود إستراتيجية واضحة لاستغلال هذه العوائد، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نضوب تلك الثروة في الأجلين المتوسط والطويل فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لخلق تنمية مستدامة من خلال توظيف هذه العوائد أمر أكثر من ضروري.

لذلك، كثيرا ما نلاحظ أنه قد تبنى فكرة تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير صناعة السياحة باعتبارها استراتيجية التنمية الاقتصادية الرئيسية لغالبية البلدان النامية لا سيما الجزائر لما تملكه من معالم طبيعية وثقافية ... وعلى إثر هذه الأهمية المتزايدة لصناعة السياحة لاقتصاد أي بلد، نجد العديد من الاهتمامات انصبت على محاولة اكتشاف العلاقة السببية بين القطاع السياحي والنمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة.

تهدف الدراسة من خلال هذا الفصل لعرض مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى النمذجة القياسية للعلاقة بين السياحة وسعر الصرف ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2019)، بحيث تم اختيار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير اقتصادية لبناء نموذج اقتصاد قياسي، وحددت هذه المتغيرات بالاستناد إلى الدراسات المرجعية السابقة وعلى مدى توفر البيانات من ناحية أخرى. ورغم تنوع المناهج القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية، وقع اختيار الباحثة على منهجية حديثة و المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة غير خطي (NARDL).

I- قراءة حول مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أيا كان نظامها الاقتصادي وأيا كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، بحيث أنه يمثل الهاجس الاقتصادي الأساسي للحكومات من جهة والأفراد من جهة أخرى، فلماذا كل هذا الاهتمام بالنمو الاقتصادي؟ وما هو موقعه بالنسبة لعملية تطور المجتمعات؟

يتجسد هدف النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية ذلك لكونه أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي ومن تم يبرز الوضعية الاقتصادية، الامر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية وإبراز اتجاه سير الاقتصاد هذا من جهة ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، لدلك اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراساتهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي ومدى فاعلية العوامل المكونة له، من خلال قياس معدلاته في السنوات المختلفة من أجل تحسينه ودعمه، هذا ما يتطلب تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو ومعرفة أهم المحددات التي يمكن أن تؤثر في أهم مصادر النمو ومساره.

ونبرز في هذا الصدد بعض المفاهيم والأساسيات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي من حيث تعريفه، أنواعه، مصادره ومختلف النماذج والنظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي.

1- مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

على الرغم من التداخل بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلا أن الاختلاف بينهما كبير، فمفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، إذ ترتكز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، في حين ترتكز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا. فالتنمية الاقتصادية تعتبر المحرك الأساسي لكافة أنماط التنمية الأخرى، حيث تعرف التنمية الاقتصادية على أنها زيادة سريعة، مستمرة ومتراكمة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[1]. أما النمو الاقتصادي فهو يعني الزيادة النسبية في الناتج القومي. وبذلك يعتبر النمو الاقتصادي جزءا من التنمية الاقتصادية، لذا سوف نتطرق إلى مختلف التعريفات لهذين الأخيرين.

[1] Matouk Belattaf, Economie du developpemment, office des publications universiares, 2010, p33.

1-1- النمو الاقتصادي :

توجد عدة تعريفات للنمو الاقتصادي فهو "زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج ويقاس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي المطلق أو النسبي أو بدخل الفرد الواحد خلال فترة من الزمن"[1]، ويعرف كذلك " الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين".[2]

يعني بالنمو الاقتصادي "العملية المستمرة التي من خلالها تزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي".[3]

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل القومي، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[4]

كما يعرف أيضا "بأنه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو".[5]

في حين يعرفه الاقتصادي F.Perroux على أنه يعبر عن "مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر الإنتاج بالكمية أو الحجم، أما على المدى القصير يستخدم الاقتصاديون مصطلح التوسع المناقض لمصطلح الركود أو الجمود".[6]

كما يرى الاقتصادي S.Kuznet في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" بأن النمو الاقتصادي يعتبر أساسا ظاهرة كمية متعلقة بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي" وبصيغة أخرى هو "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكييف المؤسساتي والايديولوجي المطلوب لها".[7]

---

[1] دومنيك سالقاتور، يوجين ديوليو، ترجمة فؤاد صالح، " **مبادئ الاقتصاد**"، أكاديمية إنترتاشيونال، بيروت، لبنان، 2001، ص228.

[2] Jean Arrons, Les théories de la croissance, Paris édition du seuil, 1999, P9.

[3] توادرو ميشيل، ترجمة محمود حسين حسن، محمود حامد محمود، "**التنمية الاقتصادية**"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص31.

[4] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص73.

[5] Charles Jones, Introduction to economic growth, Libarary of Congress, 1998, P3.

[6] Lawrence Schembri, « **Les taux de change flottants: une nouvelle analyse** », revue de la banque du Canada, Automne, 2001, p 38.

[7] Todaro and Smith, « **Economic Development** », Addison Wesley, 8ème edition, 2003, p 85.

* PIB: Produit Interieur Brut / GDP: Gross Domestic Product.

ومن خلال دراسات عدة، يعبر عن النمو الاقتصادي "بتلك القوة الهائلة التي تسمح بتحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل مجتمعاتهم فالدولة تتقدم من خلال تحقيقها لمعدلات مرتفعة من الناتج المحلي الخام PIB/GDP

بالنسبة لكل فرد، وبالقدرة على الحفاظ على هذه المستويات لفترة طويلة".[1]

إن فهم النمو الاقتصادي على أنه ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فتقديم إعانة من دولة متقدمة غنية إلى دولة فقيرة لمدة سنة أو سنتين قد تزيد الدخل الحقيقي في هذه الدولة الفقيرة خلال هذه المدة، ولكن هذه الزيادة المؤقتة لا تعتبر نموا اقتصاديا حيث أن الزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى الإنتاج الداخلية مع القوى الخارجية بطريقة تضمن لها الاستمرارية بفعل قوة دفع ذاتية لفترة طويلة نسبيا حتى يعتبر نموا اقتصاديا. [2]

من التعاريف السابقة يمكن إستنتاج ما يلي:[3]

1- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في اجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب على ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وعليه فإن:
   - معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني- معدل النمو السكاني.
   - متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني/عدد السكان.
2- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية إي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:
   - معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد الحقيقي- معدل التضخم.
3- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (إستبعاد ما يعرف بالنمو العابر[4] الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).

---

[1] Cohen. A. J, King. H, Chapleau. P, « **Introduction A La Macro Economie** », ERPI 3ème édition, Paris, 2005, p201.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**إتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص 12-13.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق ذكره، ص73-74.

[4] النمو العابر: يحدث نتيجة أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول النمو بزوالها مثل حصول الدولة على اعانة من الخارج لفترة معينة أو ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج لا تلبث أن تزول كما حصل في حالة ارتفاع أسعار النفط 1973.

1-1-1- عناصر النمو الاقتصادي:

إن تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع يشترط توافر ثلاث مكونات أساسية هي[1]:

- **تراكم رأس المال:** يشمل الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من ناحية، إذ يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الادخار والاستثمار) والموارد البشرية من ناحية أخرى، فتحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير على الطاقة الانتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.
- **النمو السكاني:** يمثل النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكوّن بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتصاص البطالين.
- **التقدم التكنولوجي:** ينتج التقدم التكنولوجي عن زيادة الاستثمار في رأس البشري، يعتبر من أهم عناصر النمو الاقتصادي، يؤدي هذا العنصر إلى أمكانية خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال وهذا مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

1-1-2-أنواع النمو الاقتصادي:

يتمثل النمو الاقتصادي في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو[2]:

1- **النمو الطبيعي:** هو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الانتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

---

1 كبداني سيدي أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص30.

2 محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "**النماذج الرياضية**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999، ص50 بتصرف.

2- **النمو العابر أو غير المستقر**: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، بمجرد أن تزول يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل و يؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3- **النمو المخطط**: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

1-2- التنمية الاقتصادية :

كان لابد من إعطاء فكرة حول التنمية الاقتصادية من أجل تحديد الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي، فعرفت بأنها "العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية إلى وضعية تقدم"[1]، كما عرفها نيركس "بأنها ترتبط إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية"[2].

التنمية الاقتصادية هي "تقدم المجتمع عن طريق ابتكار أساليب إنتاجية جديدة أفضل، وبالتالي زيادة الانتاج وخلق تنظيمات وطاقات ومهارات بشرية أفضل مما يؤدي إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن"[3].

أما كندلبرجر فيعرفها بأنها "الزيادة في الناتج الوطني وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية، فهي تعني تغيرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بصفة مثلى بين القطاعات الاقتصادية"[4]، وتعرف كذلك على أنها "تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"[5]، وعرفها أيضا الدكتور مدحت

---

[1] Jaque Brasseul, Introduction à l'économie du développement, édition Armoud Colin, Paris, 1993,P13.

[2] د. حسين عمر، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1994، ص 31.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية : مفهومها ، نضرياتها، سياساتها**"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2001، ص20.

[4] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، "**الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، الأردن،2009، ص302.

[5] أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 65.

العقاد هي "العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه".[1]

وفيما يلي جملة الخصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية:[2]

- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن وإعادة توزيع الدخل وإدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.
- تغيرات في البنيان الاقتصادي (اكتشاف موارد جديدة وتراكم رأس المال، استعمال طرق فنية حديثة للإنتاج وتحسين المهارات).

ولتوضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي	- تتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنويعه .
- يتم بدون اتخاذ اية قرارت من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع	- عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
- يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار ويدفع المجتمع نحو التقدم	- تكون ايرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الانسان كمقرر ومنتج.
- تراكم كمي للسلع والخدمات فقط	- ترام كمي ونوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع.
- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	- تهتم بتوزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
- يتمثل في الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي	- حدوث زيادة سريعة تراكمية ودائمة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.
- مفهوم النمو يطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا التي تستغل مواردها استغلال كامل أو شبه كامل.	- مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المختلفة التي تمتلك امكانيات ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب: عادل زقرير "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1998-2012)"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص9.

[1] د. خبابة عبد الله، "**تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014، ص 22.

[2] Bernard Bret, Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, collection Histege, 2002, p7.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو، فالنمو هو جزء من التنمية الاقتصادية، فلا يمكن إحداث تنمية بدون نمو، كما لا يمكن احداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى من التنمية وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

2- محدادت ومقاييس النمو الاقتصادي:

2-1- محددات النمو الاقتصادي:

يعتبر البحث في محددات النمو الاقتصادي من أهم قضايا البحوث النظرية والتطبيقية وعلى رأسها النموذج النيوكلاسيكي لـ Solow (1956) بالإضافة إلى نماذج النمو الداخلي، فمن خلالها يمكن للنمو أن يكون ثمرة تحرير الاقتصاد على العالم الخارجي وتتسع الهوة بين مختلف الدول فيما يخص مستوى النمو الاقتصادي على حسب الانفتاح على العالم الخارجي، رأس المال البشري والمادي، مستوى التضخم، ومنهم من يرجعه إلى الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي، والبعض الآخر يرجعه للاستثمار العام أو الخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي، وغيرها من المحددات والعوامل الكبرى التي تؤثر في عملية النمو.[1]

يمكن تقسيم محددات النمو الاقتصادي إلى نوعين محددات تقليدية للنمو ومحددات حديثة للنمو وفيما يلي عرض لمختلف عناصرها كالتالي:

2-1-1المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي:

1-كمية ونوعية الموارد الطبيعية: وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يعتمد اقتصاد أي بلد وكذا إنتاجه على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه.....الخ، كما أن هذه الموارد لا تحقق الأهداف الإقتصادية إلا إذا إستغلها الإنسان، فيمكن أن يكتشف الإنسان ويطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.[2]

---

[1] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، "**إختبار فرضية- كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، العدد الثاني(2005) ص1.

[2] حربي محمد موسى عريقات، "مبادىء الاقتصاد – التحليل الكي"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2006، عمان، الأردن، ص 278.

2- كمية ونوعية رأس المال البشري: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفرد الحقيقي مع العلم أن:[1] معدل الدخل الحقيقي للفرد= الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي÷ عدد السكان.

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فأن الدخل الحقيقي لا يتغير. كما أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم اليد العاملة، وتستخدم إنتاجية العمل عادة كمؤشر لقياس قدرة الاقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات أي أن إنتاجية العمل تؤثر على النمو الاقتصادي[2]، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل نجد:

- ✓ كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
- ✓ مقدار الوقت المخصص للعمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).
- ✓ نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.
- ✓ درجة التنظيم والادارة والعلاقات الانسانية في العمل.

3- التخصص والإنتاج الواسع: وهو الذي دعى إليه Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم" (1776)، فقد أوضح بأن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل وبالتالي زيادة الكمية المنتجة وهذا يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي كما أكد Adam Smith بأن العمل يحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم البلدان النامية فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية والعكس صحيح.[3]

4- تراكم رأس المال: تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار الذي يمثل التضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل زيادة الإستثمار في المستقبل وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار بنوعيه المادي (مصانع، آلات، وسائل نقل) والبشري (التعليم، التأهيل، الصحة) وهي:

أ- توقعات الأرباح.

---

1 عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، " **مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكمي والجزئي**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 278.

2 **حربي محمد موسى عريقات "مبادىء الاقتصاد – التحليل الكي"** دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، **عمان، الأردن، 2006**، ص270.

3 محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك "**أساسيات علم الإقتصاد**" الدار الجامعية، بيروت، دون تاريخ النشر، ص406.

ب- السياسة الحكومية تجاه الاستثمار.[1]

5- معدل التقدم التقني: ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات واستحداث طرق جديدة تكون أكثر كفاءة من القديمة للقيام بالعملية الإنتاجية.[2] لذلك يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم محددات النمو فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني و رأس المال البشري وذلك لمسايرة العولمة.

6- العوامل البيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسة اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية كما يتطلب وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي وتجدر الملاحظة أن معظم العوامل البيئية هي نوعية وليست كمية وبالتالي فمن الصعب تحديد مدى تأثير تلك العوامل في تحديد النمو الاقتصادي لذا معظم الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على ثلاثة عوامل هي: زيادة رأس المال، زيادة القوة العاملة، التقدم التكنولوجي.

2-1-2- المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي:

سنقوم فيما يلي بالتطرق إلى أهم محددات النمو الاقتصادي الكيفية والكمية التي نتجت عن النماذج والنظريات الاقتصادية كالتالي:

أولا: المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي:

1- الاستقرار السياسي والأمني:

غالبا ما تؤدي حالة عدم الإستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي، أي أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من إستثمار رؤوس أموالهم وذلك كلما كان البلد أكثر إستقرار وأمانا كلما كان تكوين رأس المال أكبر والعكس صحيح.[3]

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، "**مبادىء الاقتصاد – التحليل الكي**"، مرجع سابق ذكره ص 272.

[2] ريان مختار، " **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، منشورات الحياة، الطبعة 1، الجزائر، 2009، ص50.

[3] سالم توفيق النجفي، "**أساسيات علم الإقتصاد**"، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص307.

2-الحلقة المفرغة للفقر (the vicions circle of poverty):

الشكل رقم (3-1): الحلقة المفرغة للفقر

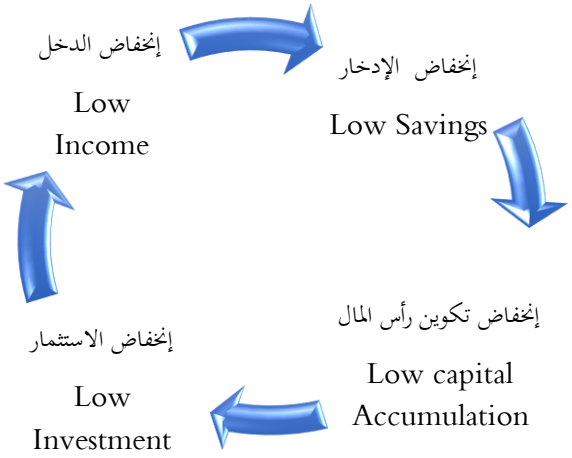

Source : Siti Rohima and al (2013) « Vicious Circle Analysis of Poverty and Entrepreneurship », IOSR Journal of Business and Management,Vol 7, No 1,p 35.

إن المستوى المنخفض لمعدلات الإدخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر أو الحلقة المفرغة للتخلف في تلك البلدان، ذلك لأن تكوين رأس المال يعتبر من أهم العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي فعند إنخفاض تكوين راس المال ستنخفض الإستثمارات وستنخفض الكفاءة الإنتاجية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الذي يؤدي إلى انخفاض الإدخار ومن ثم العودة من حيث بدأنا.[1]

3-سياسات البلدان النامية والبلدان المتقدمة:

تعتبر سياسات البلدان النامية غير ملائمة وتشكل عائق يواجه التنمية الاقتصادية لأن هذه البلدان تحاول في سياساتها تقليد التركيب الاقتصادي للبلدان التقدمة دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان والمتطلبات التي عرفتها عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة.

كما أن السياسات التي تتبناها البلدان المتقدمة تقوم على أسباب وأهداف اقتصادية محلية دون أن تأخذ بعين الإعتبار تأثير تلك السياسات على مسألة إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ومن أمثلة تلك السياسات "سياسة الحماية" حيث أن البلدان المتقدمة لا ترغب بفتح أسواقها للمنتجات الصناعية القادمة من البلدان الأقل تطورا وسياسة تشجيع هجرة الأدمغة واستنزافها حيث أن البلدان المتقدمة تشجع هجرة المتعلمين من أبناء البلدان النامية لاسيما حملة الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه في مختلف العلوم) وبالتالي فإنها تعرقل

[1] سالم توفيق النجفي نفس المرجع السابق، ص303.

تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي وهذا يشكل عائقا كبيرا أمام تنمية إقتصاديات البلدان النامية أو الأقل تطورا.[1]

ثانيا: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي:

في الواقع لا يمكن حصر أو تحديد بالضبط المحددات الكمية للنمو الإقتصادي لكن من الممكن الإحاطة بأهميتها استنادا على بحوث ودراسات أقيمت في هذا المجال ولعل أهم هذه المحددات ما يلي:

1-الادخار ورأس المال المادي والبشري: أغلب البحوث والأدلة التجريبية الحديثة تلك المقدمة من قبل Renett (1992) و Eusterly و Levine Loayza و Montie (1997) تشير إلى أن الادخار والاستثمار المادي يرتبطان ايجابيا ومعنويا بمعدل النمو. في حين القليل من البحوث من حاولت الأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستثمار في الدراسة، ما أظهرته الأزمة الأسيوية بوضوح أن معدل الاستثمار المرتفع لا يقود بالضرورة إلى نمو مستمر. وفيما يخص رأس المال البشري يلعب دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي، يوضح Lee and Barro (1993) بدراسة التي قام بها على 129 بلدا خلال الفترة ما بين 1960- 1985 حول مستوى الرأسمال البشري، والذي يقاس بمعدلات التحصيل التعليمي للسكان (مستويات التعليم) أحدثت آثار إيجابية مباشرة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.[2]

منذ بداية القرن الحالي انتشرت في الدول النامية جهود كبيرة تعمل على تحسين مستوى رأس المال البشري وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري هو كل إنفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم وبالتالي زيادة دخله ورفع مستوى معيشته[3].

لذلك يمكن القول بأن التعليم يتميز بثلاثة آثار إيجابية في التنمية وهي:[4]

- نشر جيد للمعرفة.
- تحسين المعارف عن طريق إحداث المزيد من الحركة الاجتماعية.

---

[1] نفس المرجع السابق ص309-312.

[2] Barro. R, Lee. J. W, « **International Comparisons of Educational Attainment** », Journal of Monetary Economics, 32, p 36.

[3] مدحت القرشي، "***اقتصاديات العمل***"، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 137.

[4] بلقاسم العباس، وشاح رزاق، "**رأسمال البشري والنمو في الدول العربية**"، ورقة بحثية منشورة على الموقع العربي للتخطيط، العدد رقم 43، يوليو 2011، ص12-13.

- اكتساب الخبرات والمؤهلات.

وفي دراسة قياسية للاقتصاد الأمريكي روبرت بارو (Robert.J.Bqrro)حول محددات النمو الاقتصادي توصل أن هناك أثر كبير للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة سنة دراسة واحدة في التعلم الثانوي أو الجامعي تزيد معدل النمو بـ 1.2%.[1]

بالإضافة إلى دراسة أخرى لـ "Benhabib and Spiegel "، حيث أشارا إلى أن مستويات رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين هما:[2]

- يؤثر رأس المال البشري بشكل مباشر على الابتكارات التكنولوجية المحلية.
- يؤثر رأس المال البشري على سرعة التنمية الاقتصادية للبلد الذي يستورد تقنيات تكنولوجية من بلد متطور.

2- الانفاق الاستثماري والاستهلاكي: تناولت العديد من الدراسات التجريبية موضوع الإنفاق العام الحكومي وانعكاسه على النمو الاقتصادي، وفي دراسة لـ (1996) Zou, Swaroop and Devarajan توصلوا إلى وجود علاقة إيجابية بين نفقات الاستهلاك العمومي والتي تقاس من خلال نسبة النفقات الجارية إلى معدل الإنفاق الكلي للفرد وبين النمو الاقتصادي،[3] وعلى عكس ذلك أثبت (1997) Barro بأن هناك علاقة نسبية بين الإنفاق العام للاستهلاك والناتج الداخلي الخام بحيث توصل بأن هذا الانفاق له أثر سلبي على النمو.

في حين أبرزت بعض الدراسات الحديثة وجود علاقة إيجابية بين مستوى الاستثمار العمومي في البنى التحتية والنقل والاتصال وبين النمو الاقتصادي وعلى رأسها (1993) Villanueva, Loayza and Kright و Singht and Nelson(1994) و Kumar and Khan (1997).

3-الإنفتاح التجاري (trade openness): تلعب التجارة الدولية والسياسة التجارية دورا هاما في تطوير إقتصاديات الدول النامية من خلال الانفتاح الاقتصادي، والذي يقصد به إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية (الصادرات أم الواردات) وحركة رؤوس الأموال، وأثبتت الدراسات والبحوث التي

1 Robert.J.Bqrro(2003), « **Determinants of Economic growth in a panal of contries** », Annals of economics and finance,P 245.

2 Benhabib. J, Spiegel. M, 1994, « **The role of human capital in economic development evidence from aggregate cross-country data** », Journal of monetary economics, vol. 34, p 14.

3 Devarajan. S, Swaroop. V, Zou. H, 1996, « **The composition of public expenditure and economicgrowth**», Journal of Monetary Economics, 37, p 33.

تخصصت في هذا المجال بأنه كلما زاد الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وبالتالي تسارع النمو. وهذا ما أكدته دراسة لصندوق النقد الدولي (FMI) وجد أن الدول الأكثر إنفتاحا على العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة حسب مؤشر الإنفتاح التجاري الذي يسمى بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني بموجب القانون التالي[1]:

$$\text{(e) مؤشر الإنفتاح التجاري} = \frac{(\text{الوارددات} + \text{الصادرات})}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وفي دراسة أخرى لـ Werner and Sachs(1997) والتي أجريت على 117 دولة استنتج بأن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو بنسبة 2 إلى 2.5% وهذا مقارنة بالدول الأخرى التي يكون اقتصادها أقل انفتاحا[2]. بالإضافة إلى دراسة Wright و Greenaway،Morgan (1998) والذين أكدوا وجود علاقة إيجابية واضحة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي. وضح Romer و Frankel(1999) كذلك على وجود أثر موجب عالي المعنوية للانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الفردي.[3]

ونستنتج من كل هذا أن الاقتصاد المفتوح هو توجه عالمي كفيل بدفع عجلة النمو الاقتصادي بخلق المنافسة الدولية، وتدعيم الصناعات المحلية[4].

4-التضخم (Inflation): يعرف التضخم على أنه "ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار (CPI)* في المجتمع كما يشير إلى زيادة مقدار النقود في الاقتصاد الوطني التي تؤدي إلى تناقص القدرة الشرائية"[5]. ولقد أثبتت معظم الدراسات التي تناولت تأثير التضخم على النمو بوجود علاقة عكسية بينهما، منها دراسة Fisher(1993) أوضح بأن التضخم يعكس فقدان الحكومة لمتابعة ومراقبة وضعية الاقتصاد الكلي الأمر الذي يحد من الاستثمار ويخفض النمو الاقتصادي.[6] كما توصل Sarel (1996) أن هناك علاقة غير خطية بين التضخم والنمو. في الحالة التي يكون فيها التضخم ضعيفا، لا يكون له أثر معنوي على

---

[1] عبد العزيز عبدوس "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الانتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل" جامعة بشار، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (3)، 2013، ص 182.

[2] Sachs J, Warner A, « Fundamental sources of long-run growth », American Economic Review, n° 87, 1997,p.08.

[3] Frankel J, Romer D, « Does trade cause growth », American Economic Review, 89, 1999, p.98.

[4] حشيش أحمد عادل "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص 218.

[5] د. محمد رمضان شنبيش "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي(1992-2008)"، مجلة جامعة الزوايا، ليبيا، العدد15، المجلد الأول، 2003، ص240

* CPI : consumer price Index.

[6] Fisher. S, 1993, « The role of macroeconomic factors in growth », Journal of Monetaryeconomics, 32, p 48.

النمو، وعندما يكون التضخم مرتفعا (أكثر من 8% سنويا) يكون له أثر سلبي ومعنوي على النمو.[1] في حين استنتج Barro في دراسته سنة 1997 بأن انخفاض مستوى التضخم هو في الواقع متغير مساعد للوصول إلى مردودية افضل للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.[2]

ويمكن حساب معدل التضخم كالتالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام لأسعار السنة الحالية} - \text{المستوى العام لأسعار السنة الماضية}}{\text{المستوى العام لأسعار السنة الماضية}} \times 100$$

5- البطالة:[3] هي وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات بحيث يجب أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية:

- أن يكون قادر على العمل (بكامل قواه البدنية والذهنية).
- أن يكون العامل راغبا في العمل.
- أن يبحث عن العمل.

ينتج عن البطالة آثار عديدة من بينها الهدر الكبير في الموارد البشرية الانتاجية الغير المستغلة ونجد أيضا انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد فكل هذه الاثار تعود بالسلب على معدلات نمو مختلف القطاعات التي تؤثر على مستوى النمو الاقتصادي.

يحسب معدل البطالة بموجب القانون التالي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

6- التطور المالي: خلال سنوات التسعينيات قام العديد من الاقتصاديين التطرق للعلاقة بين التطور المالي والنمو أهمها أعمال King(1993) وLevine وأعمال Beck, Loayza وLevine (1999)، بحيث استنتجوا وجود علاقة قوية جدا بين التطور المالي ونمو الإنتاج الكلي للعوامل، وأيضا مع

[1] Sarel M, « Nonlinear effects of inflation on economic growth », IMF Staff Paper, 43, 1996, p.19.
[2] Barro. R, 2000, « Les facteurs de la croissance économique: une analyse transversale par pays », Economica, p 129.
[3] نزار سعد الدين العريسي، سليمان قطف "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، عمان، 2006، ص243.

معدل الادخار ومعدل تراكم رأس المال (التحرير المالي) وهذا ما يؤثر بدوره في النمو الاقتصادي،[1] وفي نظرهم فإن هذا التأثير يتم من خلال ثلاثة قنوات وهي:[2]

- يسمح التطور المالي بتخصيص الأموال بطريقة أكثر كفاءة وتحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا ما يؤثر إيجابيا على النمو.
- يعمل التطور المالي على توجيه جزء من المدخرات إلى الاستثمارات، وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي.
- تقوم الأسر بتنويع محافظهم الاستثمارية عن طريق تطور أسواق رأس المال بسبب تحسين شروط الحصول على القروض الاستهلاكية وانخفاض تكلفتها، وبالتالي العمل على الحد من الحوافز التي تشجع على الادخار.

بالإضافة إلى أن هناك عدة بحوث عالجت إتجاه السببية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، منها دراسة Demetriades و Hussein (1996) لعينة مكونة من 16 بلدا، فتوصل في بلدين فقط أن التطور المالي كان سببا في النمو الاقتصادي، وأثر متبادل بين التطور المالي و النمو في سبعة دول من العينة، بينما هناك علاقة السببية تتجه من النمو نحو التطور المالي في أربعة دول أخرى.[3]

ومما سبق نستنتج أن الكثير من هذه الدراسات التجريبية أجمعت على أنه من خلال التطور المالي يتم التحرير المالي اللذان يساهمان في الرفع من درجة الأداء الاقتصادي للبلاد.

7- مفهوم التقارب: "Convergence"

نموذج Solow-Swan المشار إليه سابقا، ينطوي التقارب بين دول العالم فيما يخص معدل النمو الاقتصادي ومستويات الدخل إذا كانت كل المحددات الهيكلية خاصة تكنولوجيا الإنتاج ومعدل الادخار ومعدل التقدم التقني متماثلة، بحيث تكون نسبة رأس المال / العمل في البلدان الفقيرة ضعيفة مقارنة بالبلدان المتطورة والغنية، مما يعطي نتيجة حدية في رأس المال أكثر ارتفاعا وهذا على أساس تساوي معدلات التقدم التقني، نمو اليد العاملة ومعدلات الادخار الداخلية، ما يؤدي إلى حصول على نموا في مخزون رأس المال الذي يتجاوز المعدلات المسجل في الدول الغنية خلال الفترة الانتقالية ولكن يجب في النهاية أن يتقارب نحو نسبة رأس المال / العمل ونسبة رأس المال / الإنتاج في الدول الغنية. وإذا كانت محددات السابقة (تكنولوجيا الإنتاج ومعدل

[1] Beck T, Levine R and Loayza N, « Finance and the sources of growth », Word Bank, memeo, 1999, p.09.
[2] King. R and Levine. R, 1993, « Finance and Growth Schumpeter Might be Right? », Quarterly Journal of economic 108, p 717 - 718.
[3] Demetriades P, Hussein K, « Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries », Journal of Development Economics, 51, 387, 1996, p.32.

الادخار ومعدل التقدم التقني) مختلفة فلا يحدث التقارب بدون أي شك، فيبقى باستمرار معدل النمو الفردي في البلدان الفقيرة أكثر ضعفا مقارنة بالمعدلات المسجلة في الدول الغنية والذي ينطوي على الاختلاف والتباين المستمر والمتنامي في مستويات المعيشة.[1]

إن مختلف الدراسات التي عالجت موضوع "التقارب" ميزت بين نوعين من التقارب:

- تقارب في المستويات.
- تقارب في المعدلات.

ففي الحالة الأولى يتم العمل على توحيد وتكافؤ مستويات الدخول الفردية على المستوى العالمي، أما في الحالة الثانية فيقصد بها المساهمة في تعديل مستوى النمو الاقتصادي على جميع دول العالم. وبصفة عامة فإن التقارب يعني أن الاقتصاديات المنخفضة الدخل يجب أن تنمو باتجاه تلك المرتفعة لدى الدول الأخرى.[2]

8-الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التحليل الاقتصادي الكلي يربط بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر من عدة وجهات، أهمها اعتبار هذا الأخير كجزء من الاستثمار الاجمالي الذي ينظر إليه على أنه أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الاجمالي، وعليه فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي[3] .

ومن وجهة نظر علمية بحثة فقد أثبتت دراسات قياسية كثيرة وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2014، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر 2016، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2015) جميع الدراسات السابقة توصلت إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا ومعنويا على

[1] Bourguignon. F, 1997, « **Pour une approche individuelle de la convergence** », revue économie internationale N° 71-3ème trimestre, p 09.

[2] بدراوي شهيناز، مرجع سابق ذكره، ص 68-69.

[3] وعيل ميلود، "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص66.

النمو الاقتصادي ولذلك يتوجب تنويع الاستثمارات الأجنبية المحلية كونها تحفز النشاط الاقتصادي وتحسن رأس المال البشري[1] وتزيد في الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

9- أسعار المحروقات:

لقد تميزت أسعار المحروقات خلال التسعينيات بالاتجاه نحو الارتفاع مما أدى إلى زيادة الإيرادات البترولية الجزائرية وكانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، ونظرا لإستحواذ البترول على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي فقد تبين أن هذه السلعة لها دور كبير في تحسين معدل النمو الاقتصادي، وهذه الوضعية استدعت ضرورة إنتهاج الدولة برامج البحث عن الميزة النسبية انطلاقا من الوفرات المالية الناتجة عنه.[2]

10- الحكم الراشد (مكافحة الفساد):[3]

لم يتمكن علماء الاقتصاد من إيجاد الأسباب المباشرة في تفسير البواقي الموجودة في النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، فالبعض يفسرها بعوامل اليد العاملة ورأس المال والبعض الآخر يفسرها بعامل التطور التكنولوجي وغيرها من العوامل الأخرى.

ومن بين الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين أن هذه البواقي ترجع في الأساس إلى دور مؤسسات الحكم الراشد والحكومة وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد وصياغة السياسات المالية والاقتصادية وتنفيذها، ومن هنا برزت أهمية دور مؤسسات الحكم الراشد في تأمين بيئة قانونية وإدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار والاستثمار ومن ثم دعم النمو الاقتصادي. فالفساد يؤثر سلبا في استقرار البيئة الاستثمارية العامة ويؤدي لزيادة تكلفة المشروع ويحد من امكانية نقل التكنولوجيا والمهارات ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ويؤدي لهروب الأموال واستثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف.[4] ومن هنا بدأ الاقتصاديون يدركون أهمية الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية وكذلك مؤسسات التنظيم والرقابة، الأمر الذي يؤدي بالطبع لتدني معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] - أمين حواس وآخرون "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد16، العدد2، 2014، ص26.

[2] أ. بن زيدان حاج "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2010)" مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، جويلة 2011، ص01.

[3] وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص94-95

[4] - د. حسن أبو حمود، "**الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد(01)، 2002، ص451.

2-2- مقاييس النمو الاقتصادي:

2-2-1-الدخل الوطني الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الحقيقي)

كان لابد من البحث عن الوسيلة التي يمكن من خلالها قياس درجة التقدم في دولة ما، لذا عالجت البحوث الحديثة هذا الموضوع وقامت بتوضيح المتغيرات المفسرة للنمو من خلال الناتج المحلي الخام باعتباره المؤشر الأكثر انتشارا لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما. ويعرف على أنه "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، بإستخدام الموارد الاقتصادية للبلد، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"[1]، بحيث يعبر عنه محاسبيا على الشكل التالي:[2]

الناتج المحلي الخام= مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

الناتج المحلي الخام= مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغيير المخزون + مجموع الصادرات – مجموع الواردات.

كما يجب الإشارة إلى أن هناك فرق بين الناتج المحلي الخام الحقيقي والاسمي فحسب تعريف P. A. Samuelson فإن قياس ناتج اقتصاد بلد ما يكون بمعرفة الناتج المحلي الخام والذي يحتسب من خلال أسعار السوق لكل من السلع والخدمات النهائية، ففي نظره يعبر الناتج المحلي الخام الاسمي بالأسعار الجارية في السوق أما أما الحقيقي فيحسب من خلال الأسعار الثابتة فهو لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغيرات في الكميات، وبالتالي يبقى الناتج المحلي الخام الحقيقي من أحسن القياسات الممكنة لمستوى الناتج، ويتم تفسيره من خلال المعادلة التالية:[3] الناتج المحلي الخام الحقيقي ($PIB_{Réel}$) = الناتج المحلي الخام الاسمي (PIB Nominal) / مؤشر الأسعار.

إلا أنه تم رفض بعض الاقتصاديون فكرة قياس النمو الاقتصادي باستعمال الدخل الوطني الإجمالي ذلك لأن زيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة

---

[1] هوشيار معروف، "**تحليل الاقتصاد الكلي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005، ص77.

[2] ربيع نصر، مرجع سبق ذكره، ص152.

[3] Stighitz. J. E, « **Principes d'économie moderne** », édition De Boeck université, 2ème édition, p 16.

الدخل الوطني لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، وفي المقابل نقص الدخل الوطني لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر[1] (الهجرة من وإلى الدولة).

2-2-2- متوسط الدخل الفردي:

بالإضافة إلى انه يمكن قياس النمو الاقتصادي عن طريق ما يسمى بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي الأكثر استخدام وصدقا لقياس معدل النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، فهناك طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي فهما:

أ. **معدل النمو البسيط**: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى[2]، حيث يمكن الحصول عليه كالتالي:[3]

$$CMs = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث CM: معدل النمو البسيط.

Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t (الحالية).

Y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$ (السابقة).

ب. **معدل النمو المركب**: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتين لحسابها، طريقة النقطتين وطريقة الإنحدار.[4]

يحسب معدل النمو المركب باستعمال طريقة النقطتين كالتالي:

$$Yn = (1 + CMc)^N$$

$$CMc = N\sqrt{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث:

---

[1] محمد عبد عجمية عبد الرحمن يسرى،، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 58.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، كلية الاقتصاد، الإسكندرية، 2005، ص279.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص67.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص280.

CM_C: معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر فترة (N).

يحسب معدل النمو المركب بإستعمال طريقة الانحدار كالتالي:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = lnY_t - A$$

حيث:

$\ln Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A: ثابت.

CM_{ct} : المعدل النمو المركب في السنة (t).

t: الزمن.

3- نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

شهد القرن السادس عشر تحولات في الحياة الاقتصادية، حيث تغيرت من الشكل الزراعي ومقايضة المنتجات إلى اقتصاد جديد، الذي يكتسب طابع التطور التكنولوجي والرقميات وحساسيته للمستجدات العالمية بما في ذلك الأزمات المالية المفاجئة والتي تحدث في أي وقت و في أي مكان.

وبالرغم من أن المشكلة الاقتصادية وجدت منذ بدأ الخليقة حيث كانت هناك أفكار اقتصادية يبثها رجال الدين والفلاسفة والسياسيون أما الاقتصاديون فلم يكن لهم وجود، إلا أن النظريات العلمية الاقتصادية لم تبدأ بالظهور سوى مع خروج كتلب آدم سميث "ثورة الأمم" عام 1776، لذلك كان لابد من الانتظار حتى يولد نظام السوق الذي تباع وتشتري فيه السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والذي بدأ في القرن الثالث عشر وتبلور في القرن العشرين.

اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بموضوع النمو الاقتصادي ولفترات طويلة، وكان صلب اهتمامهم بالنظريات الاقتصادية. لهذا اجتهد العديد من الاقتصاديين في التطوير النظري والقياسي والاحصائي لموضوع النمو في البحث وتبرير مساره، فقد كانت الآراء الأولى المقدمة في هذا المجال من قبل الكلاسيك الذين واكبوا التوازن الثورات الفكرية والصناعية وحاولوا تقديم تفسيرا للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية، ثم جاء بعد

ذلك المدرسة النيوكلاسيكية والحديثة التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي أهمها نموذج Harrod-Domar والنموذج المقدم من قبل Solow بالإضافة إلى نظرية النمو الداخلي، بحيث أن هؤلاء يعتبرون قلة في قائمة طويلة وحديثة وقد تنوعت أفكارهم فمنهم من انتقد الآخر ولكن يبقى تاريخ الفكر الاقتصادي يجمع إسهاماتهم المهتمة بتوضيح الظاهرة.[1]

3-1- النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي:

لهذا سنتطرق في هذا الجزء إلى دراسة النظريات المختلفة التي عالجت النمو الاقتصادي حسب تطورها الزمني والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية وبعدها النظرية النيوكلاسيكية من أجل تمهيد الطريق لوضع السياسات المعالجة والأساليب المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويرها بما يخدم صالح هذه الدول.

أولا: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك

يعتبر رواد المدرسة الكلاسيكية من الأوائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع، حيث استند التفكير الكلاسيكي على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، بالإضافة إلى الإستخدام الأمثل والكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي. فبالرغم من الاتفاق حول عدة مبادئ إلا أن تعدد وجهات نظر كل مفكر خلق بعض الاختلافات بينهم لذلك سنقوم بعرض أبرز أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية: Adem Karl Max - Tomas Malthus – David Recardo- Smith

1-تحليل "آدم سميث Adem Smith" للنمو الاقتصادي:

يعد "آدم سميث" أبا لعلم الاقتصاد الحديث من خلال كتابه الشهير "ثورة الأمم" « Welth of Nations » عام 1776 الذي ترجم إلى عشرات اللغات، حيث يرى أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، فقد ركز على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص وتقسيم العمل وزيادة

[1] بدراوي شهيناز، "**تاثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)**"، مذكرة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص54.

الكفاءة، واعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تساهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر[1].

ويوضح "آدم سميث" بأن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأس المال والذي يأتي أساسا من الادخار، وهذا الأخير يعتبر نواة النمو الاقتصادي[2]. وبالتالي تصبح عملية النمو تلقائية في ظل تراكم رأس المال الذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام بالتعليم والاشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفير هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق رفع تقسيم العمل الذي يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية مما ينعكس بالإيجاب على الدخل والربح[3].

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الاقتصادي " آدم سميث" استخلص أن إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني الذي يعد حافزا لزيادة السكان كما أن هذا الأخير يعتبر بدوره وسيلة لزيادة الطلب[4].

ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): أفكار آدم سميث حول النمو الاقتصادي

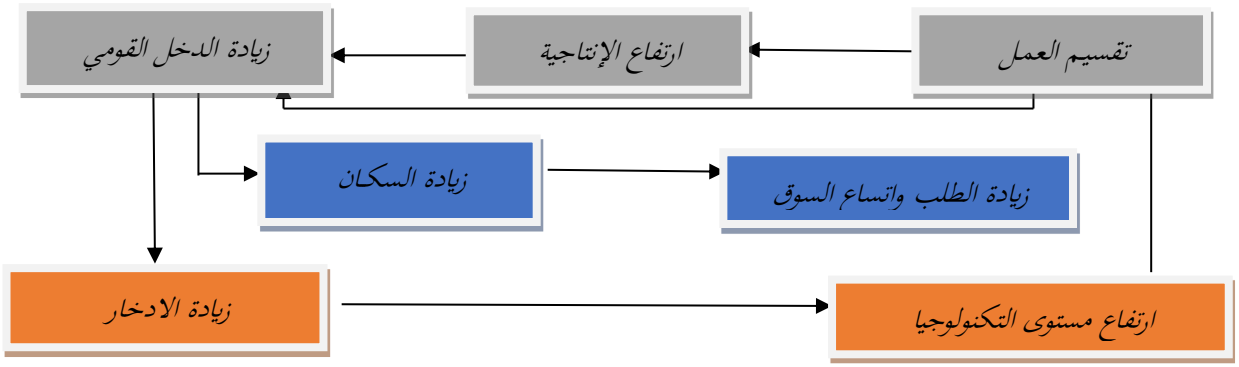

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد طالح تركي القريشي "مقدمة في اقتصاد التنمية" دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص61.

[1] Thirlwall. A, 2003, « **Growth and Development** », 8th edition, Addison Wesley, p 85.
[2] Neri Salvadori, the theory of economic growth :A classical perspective, Pisa university, p3.
[3] أشواق بن قدور، مرجع سابق ذكره ص71.
[4] Combemal. P et Piriou. J. P, 2003, « **Sciences économiques et Sociales: Nouveau manuel** », Edition la découverte, P 629.

حسب "آدم سميث" فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية هي: الأرض، العمل، رأس المال، وحسب رأيه تكون دالة الإنتاج كما يلي[1]:

$$Y = f(L, K, N)$$

حيث أن Y: الإنتاج ، L:العمل، K:رأس المال،N:الأرض ويرى "آدم سميث" أن الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل دالة الإنتاج بالنسبة للزمن (t) كمايلي:

$$\frac{dY}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dk}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt}$$

حيث $\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض.

2- تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي (1772-1823):

ارتبط اسم "دافيد ريكاردو"[2]بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية، ركز ريكاردو إهتمامه على القطاع الزراعي فحسب رأيه "الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي"[3] نظرا للدور الهام الذي تلعبه الزراعة في توفير موارد العيش للسكان[4]، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة، في حين لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تصل إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة[5].وفسر ذلك من خلال تطويره لنظرية الريع التي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، مما يؤدي إلى تناقص الدخل

---

1 ضيفد أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر-3- تخصص نقود ومالية 2014-2015 ص16.

2 دافيد ريكاردو (1772-1823): اقتصادي إنجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية، وأهم مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817).

3 إسماعيل شعباني، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار الهومة الجزائر العاصمة، 1997، ص63.

4 رمزي علي إبراهيم سلامة، "**اقتصاديات التنمية**"، الإسكندرية، 1991، ص326.

5 مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر،2007، الأردن، ص58

المتضمن للربح والأجر والريع، وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد عند الكلاسيك[1].

يعتبر "دافيد ريكاردو" توزيع الدخل العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي لذلك قام بتقسيم المجتمع لثلاثة فئات هي: الرأسماليون، العمال، وملاك الأراضي، فالطبقة الرأسمالية تسعى لتحقيق أقصى الأرباح ومن ثم العمل على تكوين رأس المال والتوسع فيه من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح لذا يرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين، أما طبقة العمال فيحصلون على دخولهم عن طريق الأجور التي يقدمها لهم الرأسماليون، وفي المقابل طبقة ملاك الأراضي يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، لهذا يعتبر الربح والريع مصدران أساسيان لتكوين رأس المال ومن ثم النمو الاقتصادي.

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي. كذلك يركز على حرية التجارة كعامل محفز للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يساعد على نجاح التخصص وتقسيم العمل[2].

3- النمو عند "روبرت مالتوس " Robert Malthus " (1766-1834)

وضع "توماس مالتوس"[3] نظريته المعرفة "**بنظرية مالتوس للسكان**" ومفادها أن زيادة النمو السكاني له تأثير على النمو الاقتصادي بالسلب، ودعى إلى ضرورة زيادة نمو معدل الناتج المحلي على معدل نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري[4]، فهو يقول من خلال نظريته حول السكان بأن عدد السكان إن لم يضبط سيزداد بمتتالية هندسية والإنتاج يزداد بمتتالية حسابية، هذا يعني أن معدل زيادة السكان

---

1 إسماعيل سابق شعباني، مرجع ذكره، ص 64.

2 صوايلي صدر الدين، "**النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص33.

3 توماس مالتوس(1766-1834): ولد بانجلترا وأشهر مؤلفاته "مبادئ السكان" (1798) و "مبادئ الاقتصاد السياسي" (1820).

4 أنيسة بن رمضان، "**دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**"، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2014 ص91.

يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج عنه مجاعات وآفات اقتصادية وتناقص لعوائد الزراعة[1]، لهذا يعتبر مالتوس زعيم المدرسة التشاؤمية.

تتمثل نظرية "مالتوس" للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الصناعي و الزراعي، مقترحا اتباع أساليب الصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه الجزء المتبقى من رأس المال للقطاع الصناعي، كما أنه ندد بأهمية تقدم القطاعين معا، أي عدم التركيز على قطاع أحدها دون الآخر[2]. ويرى "مالتوس" أن التنمية لا تخضع لعوامل اقتصادية فقط بل تخضع لعوامل أخرى كالأخلاق والدين والسياسة كما يرى أن النواحي الأخلاقية تلعب دورا مهما في التنمية، فتمسك المواطنين بتعاليم الدين يدفعهم للعمل الجيد. وبهذا يعتبر مالتوس من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي، إذ أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى خفض الأجور، الأمر الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي.[3]

ويمكن شرح هذه العلاقات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تحليل روبرت مالتوس حول النمو الاقتصادي

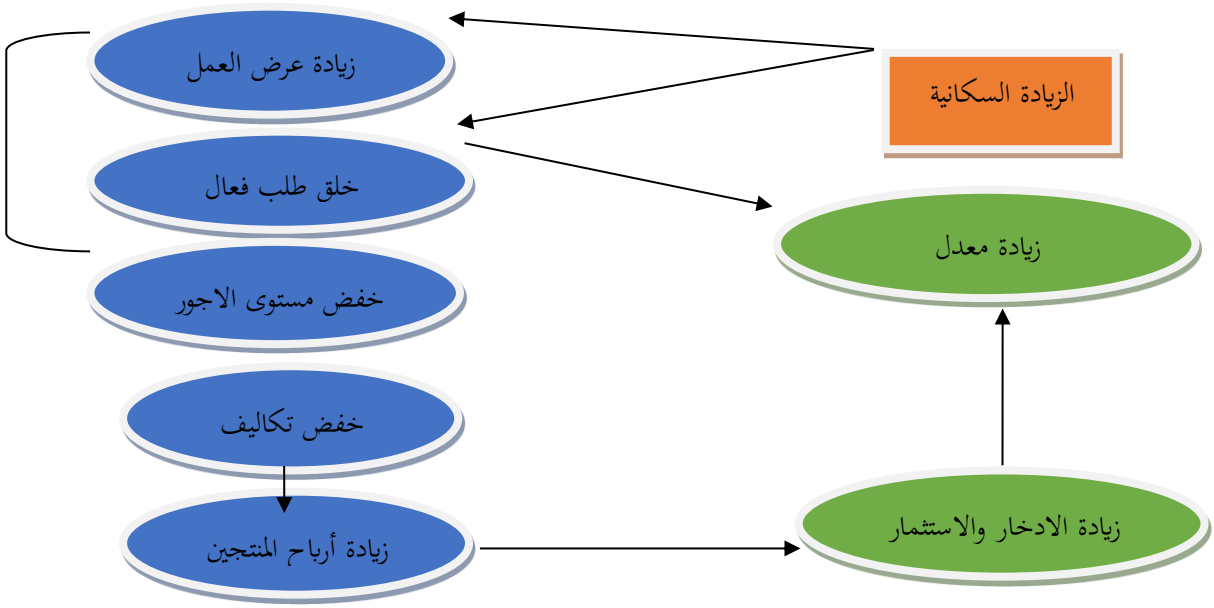

Source: Malthus. T, 1999, « Essai sur le principe de la production », Edition Seghers, p67.

[1] Clerc. D, « De l'état stationnaire à la décroissance », revue de l'économie politique, N°22,Avril - Mai - Juin, p 79.

[2] د.عبلة عبد الحميد بخاري، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**"، جامعة بعد الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة،-قسم الاقتصاد-، التنمية والتخطيط، ص 32.

[3] أنيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره ص 91.

4- تحليل "كارل ماكس" للنمو الاقتصادي (1717-1783):

انتقد "كارل ماكس"[1] في كتابه "رأس المال" (1867) النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج ان القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورا وبين بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وتبذير الثروات وزيادة حدة الصراع الطبيعي.

يمكن توضيح تحليل "ماركس" لعملية التنمية الرأسمالية بتواجد طبقتان في هذا النظام هما النظام الرأسماليون والعمال، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يعرضونها للبيع، وبالتالي يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول إلى بأرباحه إلى أقصى حد ممكن، ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الراسمالي لتحقيق ذلك ادخال التكنولوجيا لخفض نفقات الإنتاج، لكن النموذج الماركسي يعاني من عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، ولهذا السبب سينهار النظام الرأسمالي الماركسي حيث أن التقدم التكنولوجي يصبح منافسا للعمل وبذلك تظهر بطالة جديدة سماها "كارل ماكس" بالبطالة التكنولوجية وهذا ما يحدث أزمات اقتصادية.

إن تحليلات "كارل ماكس" بخصوص آداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بانهيار ذاك النظام لم تكن صحيحة، حيث أن زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، فأي زيادة في الأجور يمكن أن يعوضها الرأسماليون بالزيادة في إنتاجية العامل، ويمكن تحقيق ذلك باستخدام التقدم التكنولوجي الذي يمكن أن يؤثر على إنتاجية العامل وهذا ما أهمله "كارل ماكس".

➢ الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

تمثلت في عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث أنها كزت وبصفة كبيرة على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على هذه النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من جهة وتناقص الغلة من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك توجه الانتقادات التالية للنظرية الاقتصادية.[2]

[1] كارل ماس (1783-1818): فيلسوف وإقتصادي اشتراكي ألماني، أشهر مؤلفاته "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي والرأسمالية" (1859) و "رأس المال" (1867).

[2] أشواق بن قدور، مرجع سابق ذكره، ص 73.

- تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) والعمال وتتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.
- اهمال القطاع العام: اهملت الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تعجيل وتفعيل التراكم الرأسمالي خاصة فب البلدان النامية.
- القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو ومالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد، بينما أثبت الواقع أن النمو الرأسمالي يمر عبر مراحل الانتعاش والانكماش.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: في الواقع لم تتجه الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

ثانيا: النمو الاقتصادي عند الكينزين:

كان النمو الاقتصادي سريعا ومنظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي الذي يسمى "بالكساد العظيم" خلال الفترة (1930-1939)، حيث ساهم في ظهور فكر جديد كان بمثابة ثورة في علم الاقتصاد بقيادة الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز[1] J.M.Keynes" بحيث أهم ما جاء به التحليل الكينزي هو التحليل على المستوى الكلي عكس التحليل التقليدي الذي كان قائما على المستوى الجزئي.

1- النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

تتميز نظرية كينز بكونها نظرية عامة تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في الاقتصاد، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ الطلب الفعال، وبالتالي فإن المشكلة الاقتصادية تقوم على جانب الطلب وليس العرض، وفي هذا الاطار أكد كينز على أن الطلب الفعال في السوق هو أساس عملية النمو الاقتصادي[2]، كما أكد أيضا أن الاستثمار هو عامل حاسم في تحديد حجم الإنتاج والاستخدام فهو عامل إستراتيجي مهم في

[1] جون مينارد كينز(1883-1946): إقتصادي إنجليزي أشهر مؤلفاته "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود" (1936).

[2] د. محمد صالح تركي القريشي، "**علم الاقتصاد والتنمية**"، مكتبة الجامعة الشارقة، إثرا للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 91.

مواجهة أي نقص في الطلب الفعال وأبرز كذلك دور التوقعات في التأثير على حجم الاستخدام والإنتاج والدخل[1]. وقدم كينز عدة فرضيات أهمها:

- ✓ يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة(منتقد بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساى).
- ✓ وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- ✓ لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا وإن حدث فسيكون في المدى البعيد وبتكلفة إجتماعية عالية.
- ✓ الطلب الفعال الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.
- ✓ الاستثمار هو دالة لسعر الفئدة والادخار هو دالة للدخل، كما أن تغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكينزي: التغير في الدخل=المضاعف×الزيادة في الاستثمار

$$\Delta Y = M \times (\Delta I)$$

- ✓ يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد أدخل "كينز" في تحليله مقارنة بالكلاسيك متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي، ولكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود والصيغ العامة. وبالتالي فإن التحليل الكينزي ركز إهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من إهتمامه بالنمو الاقتصادي.

2-نموذج هارود-دومار (Harrod-Domar) للنمو الاقتصادي: يعتبر هارود[2] ودومار[3] من الاقتصاديين الذين تبنوا مزيجا من الأفكار الكينزية وأفكار الكلاسيك[4]، محاولين معالجة النقائص التي أغفل عنها "كينز" خاصة فيما يخص النمو الاقتصادي[5]. وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، حيث أكدا "هارود-دومار" في نموذجهما أن الاستثمار هو المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، والاستثمار يتحدد بمعدل الادخار الأنسب، في حين أن الاستثمار يلعب دورا

---

[1] ضياء مجيد، "**النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص100-101.

[2] هارود روي فوبر (1900-1978): إقتصادي وكاتب إنجليزي إعتمد في اعماله على أفكار نظرية "كينز" من مقالاته "النظرية الديناميكية"

[3] دومار إقسلي دافيد (1914-1997) : غقتصادي أمريكي إشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود حول النمو الاقتصادي.

[4] Richard Grabowski, Micheal Shields, « **A dunamic Keynesian mode of development** » Journal of Economic Development, volume n° 25, 2000, p01.

[5] Olivier Grandville « **Théorie de la croissance Economique** » Maison, Paris, 1977, p169.

هاما في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي تراكم رأس المال كما أنه يمثل جزء من الطلب الكلي أي الطلب على الموارد الاقتصادية.[1]

وقد وضع كلا من هارود ودومار نموذجه في إطار مجموعة من الفرضيات والتي يمكن حصرها في:[2]

- أن الاقتصاد مغلق، ولاتوجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- افتراض تحقيق كفاءة إنتاجية كاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق عمالة كاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط لادخار.
- ثبات كل من المستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة المصرفية، ومعامل رأس المال، نسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.
- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية أي افتراض عمر لا نهائي لها.
- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

ويمكن صياغة نموذج "هارود-دومار" الذي أدخلا الرياضيات في حساب معدلات النمو الاقتصادي كالتالي:

- يمثل الادخار الإجمالي S كدالة للدخل الوطني $S = sY$
- الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال ومنه المعامل المتوسط لرأس المال k هو ثابت

$$k = {}^{K}/_{Y} = {}^{\Delta K}/_{\Delta Y} \rightarrow \Delta K = k \times \Delta Y$$

- وباعتبار المساواة التالية I=S و $I=\Delta K$ تحصل على: $I = \Delta K = k\Delta Y = sY = S$

وانطلاقا من العلاقة $k\Delta Y = sY$ وبعد قسمة طرفي المعادلة على kY نجد بعد الاختزال على المعادلة التالية: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{Y}$ وبوضع $g = \frac{\Delta Y}{Y}$ وهو يمثل معدل النمو الناتج الوطني، لنحصل في الأخير على الشكل النهائي التالي:

$$g = \frac{s}{k}$$

[1] Ghatak.S « Introduction to development economics », Routeledage Edition, 4éme edition, U.S.A, p5.

[2] فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006، ص131.

تشير المعادلة الأخيرة إلى أن معدل النمو الاقتصادي(g) يرتبط طرديا بمعدل الادخار(s) (الميل المتوسط للادخار) وعكسيا بمعامل رأس المال(k). وعليه يوضح نموذج "هارود-دومار" أنه يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقتين:

- إما بتخفيض معامل رأس المال $(k = \frac{K}{y})$
- وإما بزيادة نسبة الادخار(s) وبالتالي زيادة الاستثمار.

ومن هنا يمكن القول أن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي أهمها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام الحوافز المختلفة[1].

ويميز الاقتصاديين "هارود ودومار" بين ثلاثة أنواع لمعدلات النمو الاقتصادي وهي:

أ- معدل النمو الفعلي: وهو يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة، ويساوى التغير في الناتج القومي.

ب- معدل النمو الطبيعي: وهي معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى كذلك بمعدل النمو الممكن.

ج- معدل النمو المضمون: هو معدل النمو المرغوب فيه وهو معدل نمو السنوات السابقة الذي تم ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع ثبات الميل الحدي للإدخار بنفس السنة.[2]

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:**

بالرغم من الاسهام الكبير الذي جاء به المفكر "كينز" ومن تبعوه "كهارود ودومار" في تحليل ومعالجة النمو الاقتصادي إلا أن أعمالهم لقيت بعض الانتقادات منها:[3]

- افتراض النموذج عدم تدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلا أن "هاروت" توصل إلى نتيجة مفادها وجوب تدخل الحكومة بسياساتها حتى يتم تحقيق تساوي معدلات النمو الثلاثة عند مستوى التشغيل الكامل.

---

[1] رفيق نزاري "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزاري، تونس والمغرب"

[2] ربيع نصر، "**رؤية للنمو الاقتصادي في سوريا**"، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، (2009)، سوريا، ص06.

[3] مدحت القريشي "**التنمية الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص76-77.

- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال غير واقعية حيث يمكن أن يتغير في المدى الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الاحلال فيما بينها وتأثيرات التقدم التقني.
- فرضية المساواة بين بين معامل رأس المال (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال$(\Delta K/\Delta Y)$ غير واقعية، خصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- لم يهتم النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي.
- عدم ملائمة تطبيق النموذج على البلدان النامية من خلال الأسباب التالية:
  - الدول المتقدمة تسعى إلى عدم الدخول في حالة الركود أما النامية تهدف على تطبيق برامج التصنيع.
  - مثل هذه النماذج تتصف بإرتفاع معدلات الادخار ورأس المال بينما في الدول النامية فالمعدلات تتميز بالانخفاض.
  - يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتميز بعدم الثبات في الدول النامية.
- التأكيد بان الاستثمار لا يؤثر على النمو الطويل الاجل (لأنه يفترض أن الزيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل راس المال) هذه الفكرة رفضتها نظريات النمو الحديثة التي سوف نتعرض لها في العناصر الموالية.

ثالثا: النمو الاقتصادي لدى النيو كلاسيك:

نشأت هذه النظرية خلال النصف الثاني من الخمسينيات القرن العشرين، حيث تميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

1-النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد سيطر منطق المدرسة النيوكلاسيكية على الاقتصاد الحديث، في حين أصبحت مشكلة التراكم الرأسمالي تشكل إهتمام الحكومات والاقتصاديين وسارت أبحاث مفكري هذه المدرسة (من أبرزهم "ألفريد مارشال" و "فيكسل" و "كلارك") وفق أفكار عارضت المدرسة الكينزية، حيث تم إستبدال الاتجاه الفكري السابق(نموذج "هارود-دومار") الذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، بإتجاه فكري جديد يعتمد على العرض كعامل حاسم لعملية النمو، وتتلخص أهم فرضيات وأفكار النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي:

- يعتبر النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة ذات تأثير إيجابي متبادل، بحث يؤدي نمو قطاع معين إلىدفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة "مارشال" المعروفة "بالوفرات الخارجية" " External Economies"، كما أن الناتج المحلي الإجمالي الخام الحقيقي يرتفع لكل فرد بسبب التطور التكنولوجي هذا من شأنه أن يرفع رأس المال حسب كل فرد.[1]
- أن حجم السكان لا يتغير بتغير الدخل الفردي.
- إن معدل النمو الديمغرافي مستقل عن النمو الاقتصادي،[2] بحيث أن هذا الأخير يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الانتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم +التكنولوجيا).
- يرى أنصار النظرية بأن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في التطور التكنولوجي وتنافسه مع رأس المال المتراكم بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.[3]
- إن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار تجعل المستثمرين يستجيبون بإدخال تغيرات في الأسلوب الإنتاجي.
- مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابا مع الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل نمو السكان.
- إفتراض أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني.[4]

2-نموذج "سولو-سوان" Solow-Swan:

يعتبر نموذج "سولو[5]- سوان[6]" إسهاما طور النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، فقد رد على الفكر التشاؤمي السابق الذكر من خلال بعض الفرضيات بأن معدل النمو يتحدد عن طريق معدل نمو السكان

---

[1] De Bornier. J. M, 1992, « **La croissance économique** », Revue la collection science économique, n° 24, Mars, p 12.

[2] Cohen. A. J, King. H, Chapleau. P, 2005, « **Introduction A La MacroEconomie** », ERPI 3ème édition, Paris, p202.

[3] Darreau. P, 2003, « Croissance et Politique Economique », 1ère édition de Boeck, Bruxelles, p 25.

[4] فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص127-131.

[5] روبرت سوولو: إقتصاددي أمريكي ولد بنيويورك 1924 من أشهر مؤلفاته مقاله الشهير "مساهمة في نظرية النمو" (1956)، حاز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1987.

[6] تريفور سوان(1918-1989): إقتصادي أسترالي، من أشهر مؤلفاته كتابه "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" 1956.

والتقدم التقني أو التكنولوجي وكلاهما عامل خارجي بالنسبة لتابع النمو، فوفقا لهذا النموذج يمكن تفسير الانتاج والنمو انطلاق من دالة الانتاج لـ "كوب دوغلاس"[1] كما يلي:

$$\mathbf{Y=A.F\ (K\ ,L)}$$

بحيث تمثل "Y" الإنتاج، "A" معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التكنولوجي، "K" مستوى رأس المال و"L" مستوى العمل. وهكذا فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوما إلى نمو أضعف، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتحقيق نمو طويل الأجل.

ونقول عن دالة الإنتاج أنها نيوكلاسيكية إذا توفرت فيها الشروط الثلاثة التالية:[2]

- تكون الإنتاجية الحدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل عنصر إنتاجي.
- ثبات عوائد عوامل الإنتاج
- الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى مالا نهاية عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى الصفر، وتؤول

إلى الصفر عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى مالا نهاية[3] ما يسمى بشرط INADA[4] (1963).

يبين نموذج سولو بأن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو محرك النمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الحقيقي للنمو فهو يحتل مكانة هامة في عملية دفع عجلة النمو الاقتصادي[5] .كما توضح أيضا نتائج النموذج أن لدينا التقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس الحالة النظامية، أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل ما كان بعيد عن وضعيته النظامية، فإذا كان معدل الادخار في

1 محمد مسعي، "**سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث عدد 2012/10، ص150.

2 Robert J.Barro, Xavier Sala-i- Marti «**la croissance économique** », édition international, Paris, 1996, P25.

3 Jean Arrons, op.cit, p65.

4 هي شروط مفروضة على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية والتي تمثل العلاقة بين الناتج الفردي ورأس مال الفرد.

5 Murat Yildizoglu, 2003, « **Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002)** », Octobre, p 03.

الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.[1]

ويمكن توضيح النمو عند "سولو–سوان" في الشكل التالي:

الشكل (3–4): التمثيل البياني لنموذج "سولو–سوان" في النمو الاقتصادي.

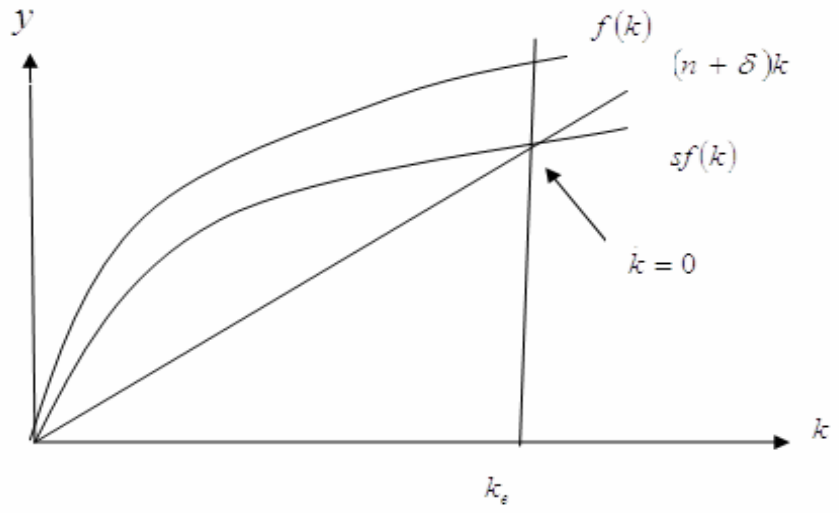

Source : Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindarauer « traduction de la 6e édition américaine par Bruno Baron- Renault », Economie du développement, 3e édition, nouveaux horizons groupe de boeck, bruxelles, 2011, p 157.

يرى "سولو–سوان" أنه حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد فإنه لا بد من ثبات النسبة بين العمل ورأس المال (k)، ويعود ذلك الى اتجاه المعدل (s) الذي يسمح بتحقيق المساواة $k=k_e$، أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن حيث تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان(n).

3–نموذج "إدوارد جيمس ميد" " Edwared james Meade":

يعتبر "جيمس ميد"[2] من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية حيث قام بتوضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النموذج الاقتصادي الكلاسيكي، وتتمثل الفرضيات التي قام عليها هذا النموذج فيما يلي:[3]

---

1 Robert. Barro et Xavier Sala-I-Martin , La croissance « économique, traduit par Fabrice Mageolle », édition Ediscience internationl, 1996, p30-37.

2 إدوارد جيمس ميد (1907– 1995): إقتصادي بريطاني فاز سنة 1977 بجائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد من أشهر كتبه "مدخل إلى التحليل الاقتصادي والسياسة"

3 محمد الناصر حميداتو، "**نماذج النمو**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع المجلد الثاني، 2014، ص11.

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ولا وجود للتجارة الخارجية.
- ثبات العوائد، كما أن كل السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم انتاجها محليا.
- إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.
- إستخدام كامل للأرض والعمل، كما أن نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في المدى القصير والطويل.
- ثبات نسبة الاهتلاك السنوية وثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- إعتبر "جيمس ميد" في نموذجه أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة التالية: المخزون الصافي لرأس المال(K)، القدر المتاح من قوة العمل (L)، الأرض والموارد الأخرى(N)، الزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي وهو يأخذ الشكل التالي:[1] $Y=F(K,L,N,T)$.

وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد[2] من عام لآخر بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى.

وتوضح نتائج نموذج "جيمس ميد" أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج الصافي هو محصلة لثلاث معدلات للنمو هي: معدل نمو مخزون رأس المال مرجح بالناتج الحدي لراس المال، ومعدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي، وبما أن "جيمس ميد" اعتبر معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي كثوابت فإن التغير في معدل النمو يتحقق عند تغير كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار والإنتاجية الحدية لقوة العمل عبر الزمن أي أنه عند زيادة معدل الادخار فهذا يؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل العمل أو الموارد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي ملموسا فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلا من الانخفاض.[3]

---

1 محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر،1999، ص198-203.

2 "جيمس ميد" يستبعد فرضية تناقص الغلة.

3 وعيل ميلود، "**محدات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر– مصر– سعودية**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية– جامعة الجزائر–3– 2014/2013 ص26.

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية:** لقد ساهمت النظرية النيوكلاسيكية بقدر كبير في نظريات النمو الاقتصادي، إلا أنها تعرضت لبعض الإنتقادات خاصة من قبل النظريات الجديدة (الداخلية) للنمو التي سنتطرق لها في العنصر الموالي، ومنه تمثلت الانتقادات فيما يلي:[1]

- إفتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة أمر بعيد عن الواقع خاصة في البلدان المتخلفة.
- إهمال تأثير الاستثمار على النمو والتركيز فقط على نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل غير الواقعي.
- إغفال دور السياسات الاقتصادية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي من خلال الانفاق الحكومي، الضرائب.
- إهمال "سولو- سوان" لمدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقائه خارج النموذج غير منطقي، خاصة في ظل ما يحدث حاليا في البلدان المتقدمة.
- تجاهل النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية في تحقيق التنمية والنمو، كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية وتركيزها فقط على النواحي الاقتصادية.

3-2- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث:

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لم تفلح النظريات النيوكلاسيكية في تفسير الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين مختلف البلدان، هذا ما دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الحديثة (الداخلية).

أولا: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نظرية النمو الداخلي):

يعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته ولا تزال تعرفه معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان. وتهدف النظريات الحديثة إلى تفسير النمو عن طريق التراكم، دون إعتبار العوامل الخارجية حيث تبنت فكرة أن العامل التكنولوجي هو عامل داخلي مساهم في عملية النمو الاقتصادي[2]. كما ترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فتركز هذه النظرية على عنصر العمل ومدى قدرة العمالة في زيادة الإنتاجية وبالتالي الاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتكوين يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة.

[1] ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2] Philip Arestis et al « **Economic growth : new directions in theory and policy** » Edward Elgar publishing limited, UK, 2007, p15 .

تركز نظرية النمو الداخلي على العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي الطويل الاجل والتنمية من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث و التطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تفاوت الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسيطية وإنتاج منتجات وتقديم خدمات جديدة.[1]

يمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص النظرية النيوكلاسيكية:[2]

- النماذج الحديثة للنمو تخلصت من الفرض النيوكلاسيكي القائل بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج وفي أكثر الأحيان كان التركيز على دور العوائد الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر.
- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الاجل بين الدول.
- أن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو الطويل الأجل.

ثانيا: نماذج النمو الداخلي: (Endogenous Growth Modél)

تعتمد نماذج النمو الداخلي على العوامل المؤثرة في عملية النمو الاقتصادي والمتمثلة في تراكم المعارف وأهمية البحث والتطوير حسب P.Romer، وكذا رأس المال البشري حسب lucas، وكذا البنى التحتية و المنشآت العمومية حسب R.Barro [3]. كما ركزت بعض النماذج الأخرى على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، لذلك سنتطرق لبعض نماذج النمو الداخلي.

1-نموذج "بول رومر" " Paul Romer":

يدخل نموذج " رومر Romer" ضمن نماذج النمو الداخلي، حيث يعتبر أب النمو الداخلي لأنه أول من جاء بهذه الفكرة، ففي **نموذجه الأول سنة (1986)** إعتبر رأس المال المادي هو المحرك الأساسي لعملية النمو

---

1 خالد محمد السواعي، "**التجارة والتنمية**"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص45.

2 مشيل توارو، "**التنمية الاقتصادية**"، مرجع سابق ذكره، ص 115.

3 Domimque Guellec, Pierre Ralle « **les nouvelle Théories de la coissonce** » 5éme edition la découvert-Paris, 2003, p39 .

الاقتصادي الداخلي ويقصد برأس المال المادي بأنه مخزون المعرفة التي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج، وبالتالي تسمح هذه المعرفة بأن يتم الإنتاج في صورة أكثر فاعلية[1].

فقد افترض "Romer" أن هناك فرضيتان أساسيتان هما:

- **التعلم بالتمرن:** أي أن المعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في راس المال البشري بحيث أن الزيادة في راس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج.
- **المعرفة المكتشبة تنتشر آنيا في الاقتصاد:** أي أن المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى.

أما في **النموذج الثاني لـ "P.Romer" 1990** (تراكم رأس المال التكنولوجي، تنوع المنتوج) يرتكز النمو من خلال هذا النموذج على الابتكارات التي تؤدي إلى تقديم أنواع جديدة من المدخلات، حيث يكون نمو الإنتاجية مدعوما من جهة بتخصص عنصر العمل، ومن جهة أخرى بالآثار الغير مباشرة للأبحاث والابتكارات.

يشير هذا النموذج إلى أن التكنولوجيا (الابتكار) تؤدي إلى نمو الإنتاجية من خلال خلق منتجات جديدة أو إكتشاف مواد خام أو تحسين إستخدام المستخدم منها، أو تنظيم الإنتاج بطرق أكثر كفاءة.

يتكون نموذج " Romer " من ثلاث قطاعات أساسية وهي: قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطية، وقطاع البحث والتطوير، وحيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطية الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج هذا الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي:[2]

أ) **قطاع الانتاج النهائي** يعرض سلعا متجانسة (Y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (Y) بواسطة العمل (L) وكذلك بعدد (α) من السلع الوسيطية (X_j)، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وحيث تستخدم المؤسسات برامج تعظيم الربح بشكل تنافسي: $Y = L_Y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^{A} X_j^{\alpha}$

ب) **قطاع البحث والتطوير** الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطية.

---

[1] عبد الباسط وفا، "**النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي (دراسة تحليلة نقدية)**"، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2000، ص33.

[2] كبداني سيدي أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص58-59.

ج) **قطاع السلع الوسيطية** وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطية، وحيث يأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل ($max\pi_j = P_j(x_j) - rx_j$)

يواجه صناع القرار في المؤسسات الاختيار بين نوعين من الاستثمارات التي ينتظر منها تحقيق الربح، فأما الأولى فهي التوجه إلى سوق المالي واستثمار رأس المال بسعر فائدة معين، وأما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية، مع مراعاة أن يتساوى الربحان أثناء التوازن، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك(rP_A) تساوي إلى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون(π) والربح أو الخسارة ($\dot{P}$) في رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة ($rP_A = \pi + \dot{P} \rightarrow r = \frac{\dot{\pi}}{P_A} + \frac{\dot{P}}{P_A}$).

في حالة التوازن وعندما يكون (r) ثابت فإن ($\frac{\pi}{P_A}$) يجب أن يكون ثابتا، أي يتزايد (π) و(P_A) بنفس المعدل (n). وبما أن النظرية الاقتصادية تستلزم أن يتساوى السعر مع التكلفة الحدية (C_m)، فإن الشروط التي وضعها "Romer" لعمل السوق تصبح غير فعالة وذلك لأن:

- ✓ تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل.
- ✓ وجود آثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب حماية حقوق الملكية، وهو ما تعجز عنه الكثير من حكومات البلدان النامية، بالرغم من الحرص الشديد الذي تقدمه منظمة التجارة العالمية.
- ✓ الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الاجتماعية، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها الخواص إلى استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

2- نموذج روبرت لوكاس "*Robert Lucas*" (تراكم رأس المال البشري 1988):

إنطلق "روبرت لوكاس"[1] لإعداد نموذجه من الفرضيات التالية:

* الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، الأول لإنتاج السلع والثاني لتكوين رأس المال البشري.

[1] "روبرت لوكاس" (1937): اقتصادي امريكي حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1995 من أهم مؤلفاته "محاضرات في النمو الاقتصادي".

* عدد الأعوان N وكلها أحادية، بمعنى لا يوجد تباين في المردود الفردي المبذول، أي أن جميع أفراد المجتمع متماثلي المستوى التعلمي.

* رأس المال البشري منتج إنطلاقا من نفسه، أي أنه يتعلم بنفسه، كما أن الفرد يكرس جل وقته بين العمل أو تراكم رأس المال البشري(التكوين).

وبهذا يأخذ رأس المال البشري للفرد دالة متزايدة للزمن المخصص للتعليم، والتي تعطى بالشكل التالي:[1]

$$\dot{h}_i = \beta(1-\mu)h_i$$

$\dot{h}_i$: مقدار التغير في مخزون رأس المال البشري للفرد (i).

h_i: مخزون رأس المال البشري للفرد (i).

β :معلمة رأس موجبة تعبر عن فعالية تراكم رأس المال البشري.

$(1-\mu)$: الوقت المخصص من طرف الفرد للتكوين والتعليم بهدف إكتساب معارف جديدة.

وتم الاستنتاج من الدالة السابقة أنه كلما خصص جزء كبير من الوقت للتعلم و التكوين، كلما حقق الإقتصاد بذلك نموا كبيرا في رأس المال البشري عبر الزمن. كما أدمج "لوكاس" في نموذجه الخاص بقطاع إنتاج البضائع تأثيرات الوفورات الخارجية[2] الناتجة عن مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي، وهذا من أجل دعم الوصول إلى ضمان نمو داخلي، وكما أبرزت هذه الفرضية بأن كل فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري فسيكون أكثر فاعلية إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين.

في هذا النموذج نلتمس أن سبب وجود إختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى إختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم وعليه فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت أو مدة التكوين بشكل دائم (تفضيل المعارف) سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

3- نموذج "روبرت بارو" "*Robert Barro*" (تراكم رأس المال العام 1990):

يعتبر نموذج "بارو"[3] 1990 هو الأخير من نماذج النمو الداخلي (الحديثة) حيث أشار فيه إلى مصدر آخر للنمو الداخلي يتمثل في تدفق النفقات العامة (G) أو ما يسمى بالنشاطات الحكومية، يفترض "بارو" أن

[1] Domimque Guellec et Pierre Ralle, op.cit, p53.

[2] الوفورات الخارجية هي ما ينتج عن التفاعل المشترك لأنشطة الأطراف الاقتصادية والتي يتحقق منها إفادة مجانية لكل طرف.

[3] روبرت جوزيف بارو: اقتصادي أمريكي ولد سنة 1944 وعمل كأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية، من أبرز مؤلفاته "النمو الاقتصادي" 1995 و "الاتحادات النقدية" 2001.

الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، كما يفترض أيضا أن المشتريات ليس لها منافسين وليس ليست وحيدة، كما أن المؤسسة في حال استخدامها لهذه السلع لا تلجأ إلى تخفيض الكميات الأخرى من السلع التي تستخدمها، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد "بارو" أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي:[1]

$$y_i = AL_i^{1-\alpha}.K_i^{\alpha}\ .G^{1-\alpha}$$

حيث: $L_i\ ,\ K_i\ ,y_i$ على التوالي: الإنتاج، رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة (i).

A: مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت عبر الزمن).

(1-α): مرونة الإنتاج.

G: النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية.

والإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، و رأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم. كما يعتمد نموذج "بارو" على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات التالية:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G$$

حيث أن: G,C,I على التوالي الاستثمار، الاستهلاك، الانفاق الحكومي، و$\dot{K}$ التراكم في رأس المال، وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانياتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت (t) فإن:

$$T = G = tY$$

وبالتالي يكون الدخل المتاح للعائلات (1-t)Y وبناءا على ذلك يمكن تمثيل دالة الاستهلاك كالتالي:

$$C = (1-s)(1-t)\mathrm{Y}$$

وفي نموذجه تبين أن الدولة ملزمة بتثبيت جزء ثابت من النفقات العمومية للمنشآت القاعدية في الاقتصاد والذي يساوي:

$$\left[\frac{\dot{G}}{\mathrm{Y}}\right] = \mathrm{t} = 1-\alpha$$

[1] Bec Frédérique "Analyse Macroéconomique" Edition la Découverte, France, 2000, p402.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات العامة تأخذ جانبا مهما في نموذج "بارو" حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع عملية الاستثمار، هذا الوضع يتلائم مع الدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التمويل، لكن إعتبار الضريبة كموردا أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها، فهذا يؤثر على الدخل الفردي وبالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر عكسيا.

4- نموذج "ريبيلو"[1] "*Rebelo*" (**1991 AK**):

يعتبر نموذج AK من أبسط نمادج النمو الداخلي[2]، وإن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض "Rebrlo,1991" في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال (فرضية تناقص الغلة) أي (α=1)، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:[3]

$$Y = AK \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث Y الإنتاج، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال ثابتة الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفورات الخارجية و التحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف. باعتبار حجم السكان ثابت فإن تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل التالي:[4]

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

ومن المعادلة (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

---

[1] سارجيو ريبيلو (1959): إقتصادي برتغالي، إهتم بالبحث في المالية الدولية والاقتصاد الكلي، من أشهر مؤلفاته "تحليل السياسات والنمو على المدى الطويل" 1991.

[2] Philippe Aghion "Les Défis d'une nouvelle Théorie de la Croissance" Revue Analyse économique, Vol 78, n° 4 décembre 2002, p461.

[3] Gregory. N.Mankiw "Macroéconomie ", 3eme édition, De boeck, Paris, France 2003, p264 .

[4] كبداني سيدي أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**"، مرجع سابق ذكره، ص53-54.

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث Y هي حجم الإنتاج، بينما s هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج "AK" ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لـ (A).

انطلاقا من العلاقتين (3) و(4) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (gY) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على النمو الاقتصادي، لأن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = gY$$

بالإضافة إلى أن الدراسات التطبيقية للبحث في محددات النمو لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا فعلى سبيل المثال يرى "هيلبمان و قروسمان" (Heplaman & Grossman) 1991 أن النمو يتحقق من خلال إنتاج أنواع متزايدة من السلع الوسيطية وأن التطور التكنولوجي يسمح بزيادة أنواع السلع الاستهلاكية وعليه إستمرار إبتكار أنواع حديثة للسلع الاستهلاكية سيؤدي إلى إستمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ويرى "هويت وأجيون" (Howitt & Aghion) 1992 أن النمو يأتي من زيادة كفاءة المدخلات الجديدة التي تحل محل المدخلات القديمة، ويتحقق ذلك عند الأخذ بعين الإعتبار لمساهمة عامل التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، وعليه فإن معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة للبحث والتطوير ومدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير (مثل دعم الموارد الموجهة لأنشطة البحث والتطوير، تخفيض الضرائب.....) مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد.

الشكل(3-5):مخطط توضيحي لمختلف نظريات النمو الاقتصادي

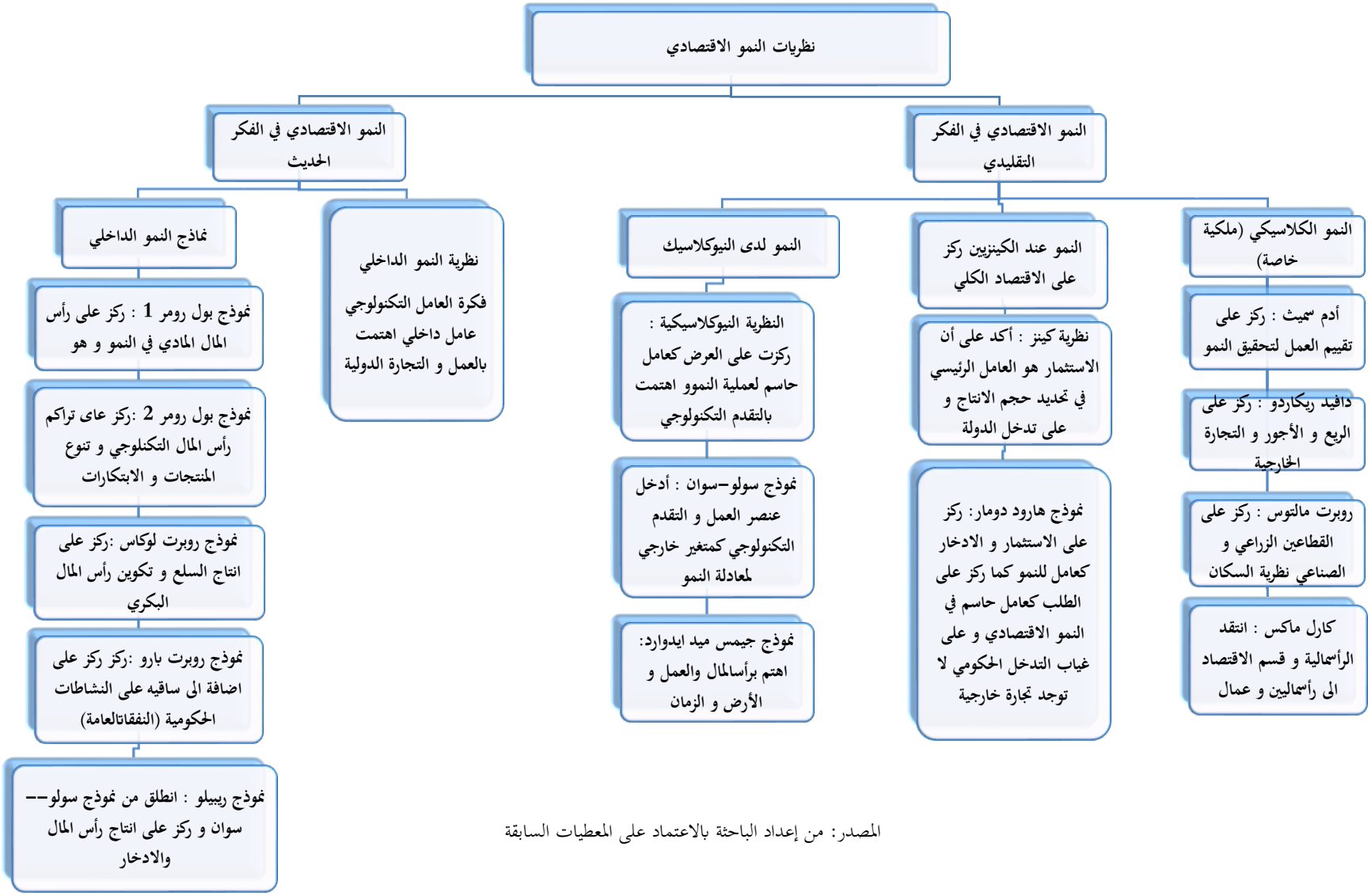

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة

4- العلاقة بين متغيرات التحكم (أو أثر السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي):

4-1- أثر السياحة على النمو الاقتصادي:

يقول الخبراء من الصعب حساب تأثير السياحة على الاقتصاد العالمي ويقول المجلس الأعلى للسياحة إن المقاييس التقليدية لا تعطي صورة كاملة لمساهمة السياحة لأن الحسابات المبنية على الإنفاق المباشر فقط تتجاهل تأثير السياحة على القطاعات الأخرى، مثل المطاعم ومحلات التجزئة، وفي حالة إضافتهما، بمكن القول بأن الدخل العالمي من السياحة يصل نحو 3200 مليون دولار سنويا أي نحو 11 % من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم.[1]

في حين شهد النشاط الاقتصادي نموا سريعا على الصعيد العالمي بإعتباره أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الجديرة بالاهتمام، فصناعة السياحة أضحت من بين أهم وأنشط القطاعات الاقتصادية الدولية من حيث الحجم والأهمية لذا تعتبر الآن صناعة المستقبل لكثير من الدول.

وتمت معالجة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي من خلال دراسات تحليلية، تنبثق أولا من "نظرية المضاعف الكينزي"، وفي إطار هذه النظرية يمكن اعتبار السياحة مكونا خارجيا من اجمالي الطلب لها تأثير إيجابي على الدخل والعمالة من خلال المضاعف، كما استكشاف مقاربات مختلفة، والتي تعتبر الأكثر بحثا في الأدبيات، "نظرية النمو الذاتية" و "نظرية التجارة الجديدة" المطبقة على قطاع السياحة، كما هو الحال في فرضية النمو الذي تقوده الصادرات، بالمعنى التقليدي، تمت مناقشة أن السياحة تجلب العملات الأجنبية، والتي يمكن استخدامها لاستيراد وإنتاج السلع والخدمات، مع المساهمة في النمو ويمكن للسياحة لعب دور تمويلي للتنمية الاقتصادية، وتستفيد المناطق غير السياحية أيضا من خلال توزيع ثروة البلد.[2]

و كما هو مبين في الشكل فان النمو الاقتصادي يؤثر على العرض السياحي من جهة و على الطلب السياحي من جهة أخرى كما يلي:

---

[1] بن شني عبد القادر، ملاحي رقية، ورقة بحثية بعنوان، "**أهمية التهيئة الحضرية في تفعيل القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، جامعة مستغانم.

[2] Mohamed Bouzahzah, and Younesse El Menyari. (2013) « **The relationship between international tourism and economic growth: the case of Morocco and Tunisia.** » MPRA Paper, N° 44102, PP: 1-13

الشكل رقم (3–6): العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي

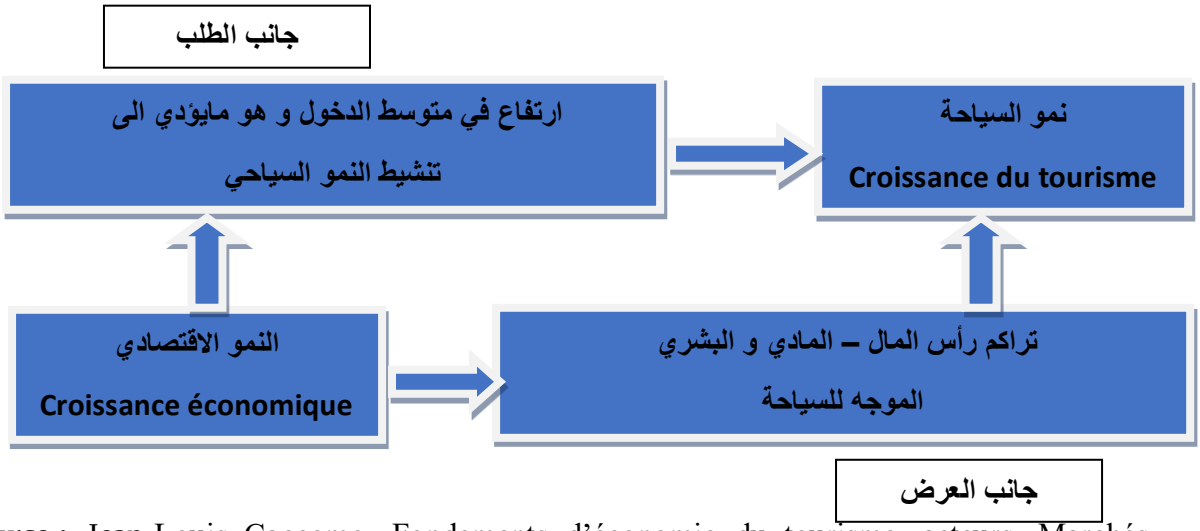

Source : Jean-Louis Caccomo. Fondements d'économie du tourisme, acteurs, Marchés Stratégies, 1 er édition, Boeck Université, 2007,bruxelles, p156.

- **من جانب العرض السياحي :**

ان الدول التي يعرف بها النمو الاقتصادي انتعاشا و ما يصاحبه من ارتفاع في الدخل القومي، و هو ما يزيد من مخصصات القطاعات العاملة بها، و التي يعد القطاع السياحي أحدها، و ان الجزء المخصص من الدخل للسياحة "تراكم رأس مال السياحي" يساهم في دفع عجلة القطاع السياحي نحو الأمام من خلال تزويده بكافة الاحتياجات من تمويل – رأس مال مادي – بشري، و هو ما يؤدي الى تثمين العرض السياحي و يساهم في تنافسية الوجهة السياحية.

- **من جانب الطلب السياحي:**

ان الدول ذات نمو اقتصادي هي الوحيدة القادرة على إصابة عتبة الدخل (أي أن دخل معظم الأفراد يفوق الدخل الأدنى) فبارتفاع الدخل القومي سيرتفع معه الدخل الفردي, و هكذا فان جزء من هذه الدخول الفردية يساهم في تمويل و تقوية الاستهلاك السياحي, و ما حدث من جراء الأزمة المالية العالمية من انخفاض لمعدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة التي مستها الأزمة، و التي تشكل بالأساس الوجهات السياحية الرئيسية، حيث أثر هذا الوضع على تدفقات السياح الدوليين خاصة خلال سنوات الذروة 2008-2009 و هو ما أكدته الاحصائيات التي صدرت عن المنظمة العالمية للسياحة، و المتعلقة بأعداد السياح الدوليين و العائدات من السياحة العالمية خلال فترات الأزمة، و هو ما يؤكد العلاقة القوية بين السياحة و النمو الاقتصادي.

وتشير معظم الاحصائيات والتقارير المأخوذة من مختلف الدول إلى التزايد الملحوظ للدور الذي تلعبه السياحة عامة في التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل، حيث تم تقدير عدد السياح في العالم بـ 1.34 مليار سائح سنة 2017 ليصل 1.5 مليار سائح سنة 2019، و ما تتوقعه منظمة السياحة العالمية أن يبلغ عدد السياح في عام 2020 حول العالم إلى 1.6 مليار سائح.[1]

كما تشير الإحصائيات العالمية إلى ارتفاع معدل نمو العائدات السياحية بما يفوق معدلات النمو في المكونات الأخرى للاقتصاد العالمي، مما سيجعل السياحة الدولية أكبر مجالات التجارة الدولية مستقبلا، إذ بلغت مساهمة قطاع السياحة والسفر الاجمالية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2018 حوالي 8.8 تريليون دولار بنسبة 10.4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، على أن تنمو بنسبة 3.6% سنة 2019 ليصل إلى 9.1 تريليون دولار حسب التقرير الاقتصادي لمجلس السفر والسياحة العالمي، ومن المتوقع أن تحقق زيادة سنوية في حدود 3.8% حتة سنة 2028 لتصل مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي العالمي إلى 11.7%.[2]

وعلى صعيد أسواق العمل بلغت المساهمة الاجمالية لقطاع السياحة في اجمالي سوق العمل بالعالم 9.9% أي ما يقدر بـ 345 مليون فرصة عمل لسنة 2019، ومن المتوقع أن تزيد مساهمة قطاع بنسبة 3 % خلال سنة 2021 ليصل عدد الفرص التي يوفرها القطاع إلى 328 مليون فرصة عمل.[3]

وأشارت البيانات إلى أن إجمالي حجم إنفاق السياح حول العالم على السفر والسياحة "صادرات السياحية" بلغ سنة 2018 إلى 1.6 تريليون دولار، على أن ينمو بنسبة 4% سنة 2019.[4]

وسجل إجمالي الاستثمارات في قطاع السفر والسياحة بالعالم سنة 2018 إلى 941 مليار دولار، أي بحصة 4.4% من إجمالي الاستثمارات في العالم، ومن المتوقع أن تصل إلى 1408.3 مليار دولار بحلول سنة 2028، بما يعادل 5.1% من إجمالي الاستثمارات حول العالم.[5]

4-2- أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي:

يعد سعر الصرف في مقدمة الأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة المشاكل الاقتصادية الخارجية والداخلية، ومن ثم تأثيراتها على مجمل معدلات النمو، في حين أن اعتقاد الاقتصادي المؤسسات الدولية حول

[1] www.banquemondiale.org

[2] موقع الأسواق العربية: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2018/04/17/

[3] نفس المرجع السابق.

[4] https://www.alittihad.ae/article/14768/2019/9-1

[5] https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2018/04/17/

الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات النامية، كان أساسها التشوهات الحاصلة في الأسعار الكلية، وفي مقدمتها أسعار الصرف، بحيث هذا الأخير تأثيرات كبيرة في اتجاه تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، من خلال الانحرافات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازني، فسعر الصرف الحقيقي الذي يحقق القدرة التنافسية للاقتصاد في السوق الدولية، يؤدي إلى جذب الموارد الاقتصادية نحو السلع المتاجر بها، فضلا عن زيادة الإنتاج المحلي بدلا من السلع المستوردة، مما يترتب عليه تأثيرات موجبة باتجاه رفع مستوى معيشة الأفراد في الأمد الطويل، وذلك من خلال اتجاهين:[1]

الأول يتمثل بالزيادة الحاصلة في النمو الاقتصادي (كون الصادرات دالة في النمو الاقتصادي) في المدى القصير، والتأثيرات المتبادلة فيما بينهما في الأمد الطويل.

ويتمثل الثاني بإعادة تخصيص الموارد في أسواق عناصر الإنتاج وزيادة كفاءة الاستخدام، ومن ثم تحقيق التوازن في سوق الموارد، المؤدية إلى عوائد حقيقية لتلك الموارد، مما له تأثيرات في مستوى فقر العناصر المستخدمة.

أما في ظل اعتماد أسعار الصرف مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية، فإنها سوف تؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في السوق العالمية، من خلال إعادة نمط السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها، مما قد يؤدي إلى إنحراف جزء كبير من الموارد الاقتصادية عن تكاليف الفرص البديلة. وقد تتجه الموارد إلى إنتاج سلع غير متاجر بها، مما يترتب عليه من تأثيرات سالبة باتجاه مستوى المعيشة باتجاهين رئيسيين: [2]

- ✓ التراجع في الصادرات، نتيجة لإعادة نمط العلاقات السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها، وما يترتب عليها من آثار سلبية في النمو الاقتصادي.
- ✓ ارتفاع القدرة التنافسية للسلع المستوردة، مما قد ينعكس باتجاه انخفاض مستوى الإنتاج المحلي، وتراجع دخول المنتجين، فضلا عن تزايد معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ولا سيما إذا تمحورت معدلات البطالة المتزايدة في إطار العمالة غير الماهرة، لتؤدي إلى زيادة تباين الدخل، وتزايد فجوة الفقر في هذه البلدان.

لذا غالبا ما يتم تعزيز الصادرات عن طريق الوصول بسعر الصرف إلى توازنه، لغرض زيادة الربحية النسبية لقطاع السلع التجارية، لتؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات لهذه السلع، ومنه زيادة عوائد المنتجين. وبناء على

---

[1] سمية زيرار، "**أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-201، ص 27.

[2] نفس المرجع السابق، ص28.

ذلك، فإن سياسة أسعار الصرف ترتبط أساسا ببرامج الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تحقيق أهداف سياستها الاقتصادية الكلية باتجاه التأثير في خفض التباين، إلا ان تحديد سعر الصرف الذي يحقق هذه الأهداف، معرض للعديد من التأثيرات والصدمات أو القيود الاقتصادية، وفي مقدمتها الصدمات النقدية، فضلا عن التغيرات الهيكلية، وتدهور شروط التبادل التجاري في الأمد القصير، كما أن ضيق السوق المالي ولاسيما في البلدان النامية، والقيود الموضوعية على حركة رأس المال، يشكلان عائقا إضافيا في طريق تكييف أسواق الصرف، بالشكل الذي يعكس سعر التوازن.

5-تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2019):

لقد مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تتماشى وتطور الاقتصاد الجزائري، من اقتصاد في ظل وصاية الهيئات المالية الدولية إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي، وسوف نستعرض تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هاتين المرحلتين. و توضح الأشكال التالية تطور كل من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي و معدل نموه خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019.

الشكل (3-7): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2019)

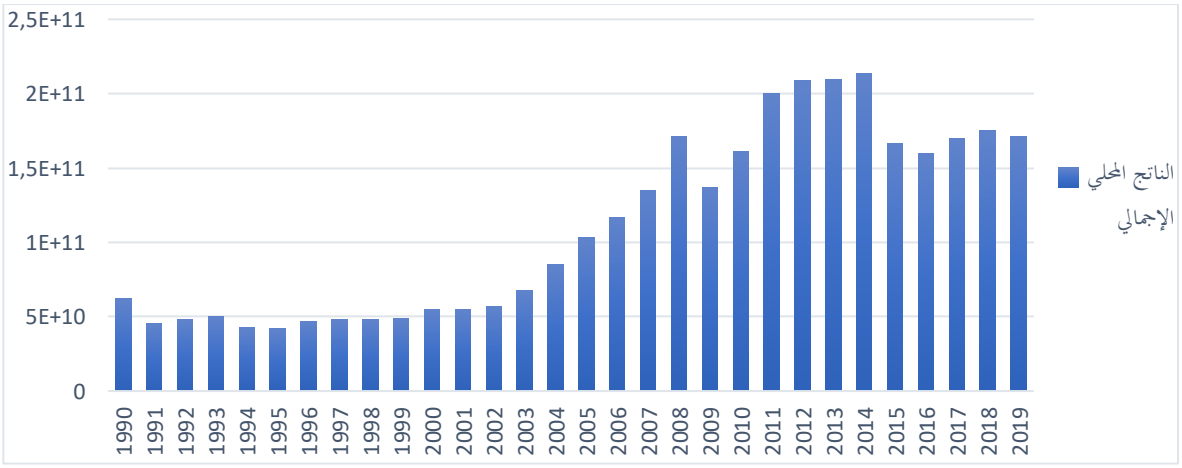

Source : Banque mondial http://donnees.banquemondiale.org

الشكل رقم (3-8): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2019)

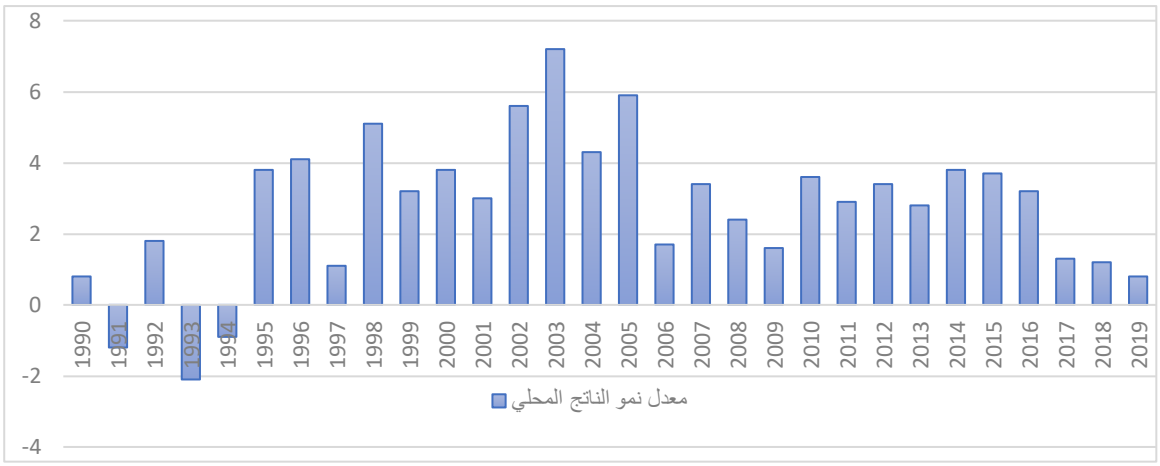

Source : Banque mondial http://donnees.banquemondiale.org

5-1- النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000):

تعتبر فترة التسعينات مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق لذا فقد تميزت هذه الفترة بتدني معدلات النمو الاقتصادي، بسبب الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية من جهة، والأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الصدمة البترولية لسنة 1986 من جهة أخرى.

ومن الشكل رقم (3-8) لوحظ في الفترة (1990-1994) قد تراوحت معدلات النمو في الجزائر بين الزيادة والتناقص حسب تذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية، فنجد هذه المعدلات موجبة في السنوت 1989، 1990 و1992، إلا أنها شهدت معدلات سالبة خلال سنوات 1991، 1993، 1994 بمعدلات -1.2، -2.1، -0.9 على التوالي، ويعود هذا إلى مخلفات الازمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد ازمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، والظروف الأمنية بالإضافة إلى التأثر الكبير بالعوامل الطبيعية كجفاف، مما جعل الجزائر تلجأ إلى الصندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض، كما يمكن ارجاع هذا الأداء الضعيف في معدلات النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي، بالإضافة على تعثر البلد في الإصلاحات السياسية وعدم شفافية مسار الخوصصة مع ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو والاستثمار وضعف تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري.[1]

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل رقم (3-8) أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000) قد عرفت تحسنا تدريجيا حيث بدأت في تسجيل معدلات موجبة بعد سنوات من المعدلات

[1] مليك محمودي، يوسف بركان، (2016)، "**محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 07.

السلبية، الامر الذي يعكس تحسن الأداء الاقتصادي في هذه الفترة كنتيجة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي، ويقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 3.2% وهو معدل لا يتماشى مع الإمكانيات والموارد المتاحة أنذاك، وقد حقق معدل النمو الاقتصادي خلال سنة1997 أدنى مستوى له والذي قدر بـ 1.1%، ليرتفع سنة 1998 محققا أحسن مستوى له والذي قدر بـ 5.1%، وفي الفترة التي عقبت تنفيذ برامج التعديل الهيكلي رجعت معدلات النمو للانخفاض إلى مستوى 3.2% و2.2%، وعلى رغم من النتائج الإيجابية المحققة إلا أنه بالتعمق في التحليل نجد أن العوامل الخارجية قد أدت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- تحرير معدلات الفائدة المدينة في 1995 مع تأسيس سوق الصرف بين البنوك في نفس السنة.
- التحسن في كمية البترول وأسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث تجاوزت حصة الجزائر 800ألف برميل يوميا سنة 1996، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما سمح للجزائر تحقيق عوائد مالية معتبرة.
- الظروف المناخية السائدة خلال تلك الفترة أدت بتحسن المردود الفلاحي وبالتالي ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وكل هذا أثبت أن النمو الاقتصادي المحقق أثناء هذه الفترة ناتج عن عوامل خارجية لا تتعلق بهيكل العالم للاقتصاد، وهذا ما أثبتته الاحصائيات حيث أن متوسط معدل النمو خارج قطاع المحروقات وخارج قطاع الفلاحة أثناء هذه الفترة لا يتجاوز1 %.[2]

5-2- النمو الاقتصادي في ظل انتعاش الاقتصاد الجزائري (2001-2019):

عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة وفقا لسياسة الانتعاش الاقتصادي والتي تعتبر ذات توجه كينزي بعد إصلاحات النقدية مدعمة بذلك سياساتها الاقتصادية العامة حيث ركزت على تدعيم الانفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي لأجل زيادة الناتج المحلي والذي بدوره ينعكس إيجابيا على باقي أهداف السياسة

[1] محمد بوهزة، "أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2009)، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزء الثاني، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، دار الهدى للنشر والتوزيع، ميلة، الجزائر، 2013، ص08-07.

[2] C. N. E. S : Rapport sur la conjoncture économique et sociale de l année 1998, 12éme – 13éme plénieres, N04, P155.

الاقتصادية أو ما يسمى بأقطاب مربع كالدور السحري، وعليه سيتم تقسيم هذه الفترة إلى فترات فرعية تحاكي البرامج المطبقة ضمن هذه السياسة[1].

5-2-1- مضمون برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004): بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 3.2% كمتوسط لمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2000) كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة، لذا تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه بحيث تم تحقيق نمو للناتج المحلي الخام لا يقل عن 5% سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة (2001-2004)، حيث يرتكز برنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية[2]:

- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات.
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.
- سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدره حوالي 525 مليار دج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية[3].

---

[1] بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، (2018)، "**تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، عدد 07، ص ص210-224.

[2] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، (2012)، "**واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد3، ص ص: 169-170.

[3] نبيل بوفليح، (2012)، "**دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص: 251-252.

5-2-2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 4203.2 مليار دج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة (2005-2009)، تكمن أهمية سياسة دعم النمو للبرنامج التكميلي في أنها آلية مكملة لسياسة الانتعاش الاقتصادي و الهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو و بتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق فتح مناصب الشغل في قطاعات مختلفة، بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيم المضاعفة من خلال الناتج و الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة من خلال الانفراج المالي بحيث اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية[1].

كما نلاحظ من الشكل السابق رقم (3-8) أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضا رهيبا سنتي 2006 و2008 حيث بلغ 1.7% و 2.4% على التوالي، ناجما عن سياسة الدولة في مجال تثمين المحروقات حيث تم تسجيل انخفاضات هامة على مستوى فرعي تمييع الغاز الطبيعي وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي الذي عرف انخفاضا بـ 10.5% و 1.5% في سنة 2008 كل هذه الأسباب تضافرت حتى لا يشهد معدل النمو تحسنا بعد سنة 2008 [2].

5-2-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)[3]:

جاء هذا البرنامج مع الفترة الخاصة بتجسيد برنامج التنمية الخماسي أين بلغ متوسط النمو الاقتصادي فيها ما يقارب 3.3%. ويهدف البرنامج إلى تحديث الاقتصاد وخلق التوازن بحيث رصدت ضمن هذا البرنامج (2010-2014) مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار و هو ما يمثل 21214 مليار دينار حيث تم تخصيص قيمة 1566 مليار دينار موجه للتنمية الاقتصادية و 360 مليار دينار للحد من البطالة. في حين تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج المحلي الخام التي بلغت 3.47% كأقصى قيمة لها سنة2014، ومعدل

---

[1] زكرياء مسعودي، (2017)، "**تقييم أداء برامج، تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري كالدور دراسة للفترة 2000-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد06، ص220.

[2] FMI, Algérie : consultation de 2010 au titre de l article IV, rapport du FMI N° 11/39, Washington,2011, P 04.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010-2014، أكتوبر2010 ،ص: 38متوفر على الموقع الالكتروني التالي

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf (12/08/2015)

2.7% كأدنى قيمة لها لسنة 2013، وهذا حصيلة من طرف أغلب القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع المحروقات الذي شهد ركودا للسنة التاسعة على التوالي[1].

5-2-4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) [2]:

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية 2015 وتم فتح حساب رقم 143-302 تحت عنوان صندوق تسيير العمليات الاستثمارات المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019 وتتمحور أهداف البرنامج كالتالي:

- منح الأولوية للمنتوج الوطني من أجل التخلص تدريجيا من تبعية المحروقات، ترقية وعصرنة الاستثمار والفلاحة والسياحة وتوسيع النسيج الصناعي، ترقية النمو والتشغيل وتعزيز النشاطات المالية وعصرنتها.
- استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج والمحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة لتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد العاملة المؤهلة.

وتزامن هذا البرنامج مع الازمة الحالية التي تعيشها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول على أدنى مستوياته حيث بادرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات في إطار ترشيد النفقات العامة ضمن قانون المالية 2017 و2018.

بحيث بلغ النمو الاقتصادي الجزائري 0,8 % في 2019، مقابل 1,2 % في 2018، حسبما أشارت إليه المعطيات المجمعة للديوان الوطني للإحصائيات، فيما بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات، 2.4 % عام 2019، مقابل 3 % عام 2018، وهو معدل يشكل بحسب الديوان " أداء ملموسا". و أضاف المصدر في آخر نشراته حول الحسابات الاقتصادية من 2016 إلى 2019 أن النمو في عام 2019 كان" إيجابيا على الرغم من ظرف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وكذلك تراجع النمو في قطاع المحروقات"، حيث كان معدل النمو مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية، و الصناعة والخدمات[3].

---

[1] مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سابق ذكره، ص267.

[2] مخطط عمل الحكومة لتنفيذ، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014، ص 10-16.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات https://:www.ons.dz/spip.php?rubrique327

كما انتقل الناتج الداخلي الخام العام الاسمي من 20452.3 مليار دينار جزائري في 2018إلى 20428.3 مليار دينار في 2019، مسجلاً بالتالي انخفاضا طفيفًا بنسبة 0.1% من القيمة الجارية. أما خلال 2019، فقد انخفض مُعامل انكماش الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.9% في أعقاب الانخفاضات الحادة في أسعار قطاع المحروقات. في حين انتقل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات من + 31.4% في 2018 إلى- 7.8 % في 2019. في ذات السياق، انخفضت، القيم الاسمية لصادرات المحروقات في سنة 2019، حيث بلغت قيمة الصادرات 33,2مليار دولار مقابل 39مليار دولار في 2018، بانخفاض قدره 14.9%.

أما بالنسبة لمتوسط سعر الخام الجزائري تراجع من 70,9 دولار في 2018 إلى 64,7 دولار في 2019، أي بتراجع سعر البرميل 8.7%. وبخصوص نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فقد ارتفع هذا الأخير من 4119.6 دولارًا في 2018 إلى 3940 دولارًا في 2019، حسب معطيات الديون الوطني للإحصائيات.

كما أكد ذات المصدر أن نمو إجمالي الاستهلاك النهائي (الذي يتكون من الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية) بلغ 2 % في 2019مقابل 2.7% في سنة 2018. وراجع أن ذلك كان بتحفيز من استهلاك الأسر الذي ارتفع بـ 2.1%، بينما ارتفع استهلاك الإدارات العمومية بنسبة 1.9%.

وفيما يتعلق بالاستثمار فقد أشار الديوان إلى أن التطور في حجم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بلغ 1% في عام 2019مقابل 3.1% في عام 2018. و انخفض بنسبة 3.7% ليبلغ 7904.6 مليار دج في 2019مقابل 8211,3مليار دج في العام السابق.

وظل معدل التراكم الاقتصادي مرتفعا في عام 2019، لأن حجم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الناتج الداخلي الخام بلغ 38,7 بالمائة، مما يكشف عن "جهد استثماري كبير، لكنه لا يزال استثمارًا في البنية التحتية والذي يبقى من عمل الدولة".

أما بالنسبة للتجارة الخارجية في السلع والخدمات، فقد تميزت أيضًا بانخفاض حجم الواردات بنسبة 6.9 % و6.1 % للصادرات في عام 2019 مقارنة بعام 2018[1].

[1] نفس المرجع السابق.

II- واقع السياحة في الجزائر

تتوفر الجزائر على طاقات سياحية لا نظيرة لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تزخر بإمكانيات سياحية تتزاوج فيها المكونات الجغرافية والتاريخية للبلاد، لتشكل مقاصد جذابة في الساحل، والوسط وفي الجنوب الكبير، وتعد الجزائر ثاني أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد السودان اذ تتربع على مساحة 2381471كم2 وهي تقع شمال الافريقي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ 1200كم، وشرقا تونس وليبيا وغربا كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية وجنوبا النيجر والمالي، ويبلغ عدد سكانها حوالي 39مليون نسمة (حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات 2016). يوكد **"عبد الله ركيبي"** في مؤلفه الجزائر في عيون الرحالة الانجليز، أن العديد من الرحالة الذين زارو الجزائر وكتبوا عنها، أمثال Simon Hilton في كتابه رحلة في ربوع الأوراس (1912-1920)، وكذلك R .U.C.Bodlley في كتابه ريح الصحراء، و MD.Stot في كتابه الجزائر على حقيقتها، وغيرهم من الكتاب الغرب الذين وصفو الجزائر بأنها فسيفساء حضاري وثقافي وتحفة ناذرة[1].غير أن القطاع السياحي في الجزائر لايزال من المكونات الاقتصادية التي تستدعي إعادة النظر من قبل السلطات، ليكون مصدر دخل للجزائر قادر على خلافه للمنبع الوحيد لمداخيل البترول، وهذا يتطلب مجهودات أكثر لتنمية والنهوض بهذا القطاع.

قبل التطرق إلى واقع السياحة في الجزائر من الضروري التطرق إلى السياحة الدولية، شهدت صناعة السياحة تطورا هائلا في السنوات الأخيرة و ذلك للاهتمام المتزايد بهذا النشاط من قبل الدول النامية و المتطورة، حيث بلغ عدد السياح في العالم لسنة 2019 حسب بيانات البنك الدولي حوالي 1.98 مليار سائح بزيادة قدرها 4.2% مقارنة بسنة 2018 التي بلغ عدد السياح 1.93مليار سائح أي قدرت الزيادة بـ 60 مليون سائح. وتزايد عدد السياح الدوليين أدى إلى تضاعف الإيرادات السياحية العالمية بنحو 3 مرات خلال الفترة (2000-2019) فقد بلغ إجمالي الإيرادات السياحية سنة 2019 بقدر1.81 تريليون دولار بزيادة قدرها 4% عن سنة 2018 اين قدرت الإيرادات السياحية بـ 1.77 تريليون، و الاشكال الموالية توضح ذلك.

[1] عبد الله ركيبي، " **الجزائر في عيون الرحالة الانجليز**"، دار الحكمة، الجزء الأول، الجزائر، 1999، ص 133.

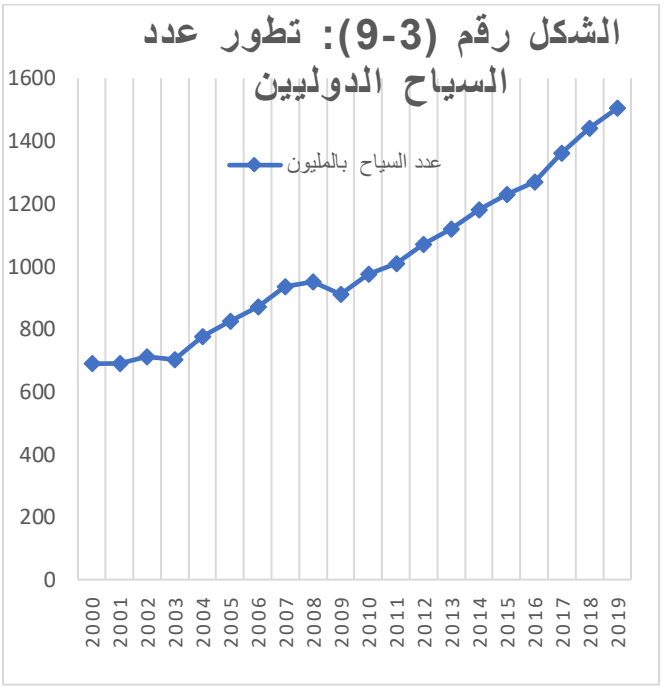

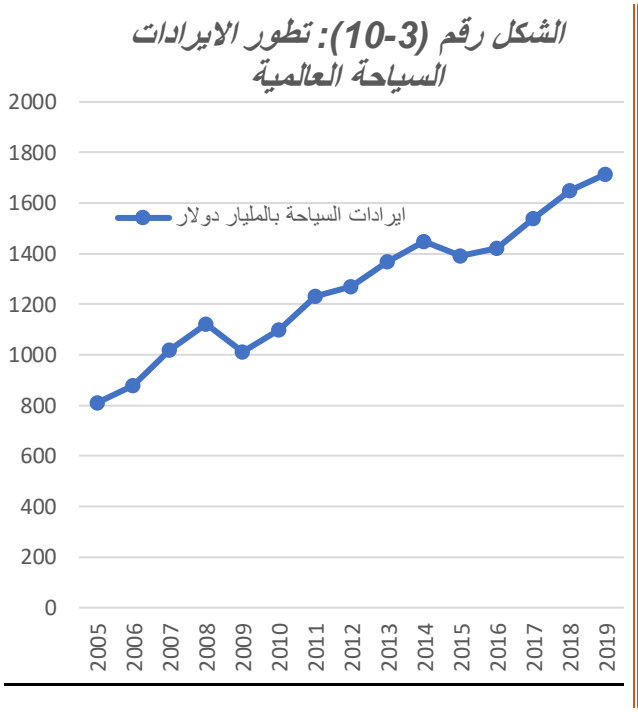

Source :http://www2.unwto.org/fr

Source : Banque mondial http://donnees.banquemondiale.org

كما يتسم هذا القطاع في السنوات الأخيرة بزيادة نسبة نموه في الاقتصادات المتقدمة عنه من الاقتصادات الناشئة، حيث بلغت نسبة النمو في آسيا والمحيط الهادي 8%، في حين بلغت في جنوب آسيا و شمال إفريقيا 10%، ويوضح الشكل التالي نسبت التدفق السياحي في كل من أوروبا، أمريكا، آسيا، المحيط الهادي، إفريقيا والشرق الأوسط:

الشكل رقم (3-11): التدفق السياحي في كل من أوروبا، أمريكا، آسيا والمحيط الهادي، إفريقيا والشرق الأوسط لسنة 2019

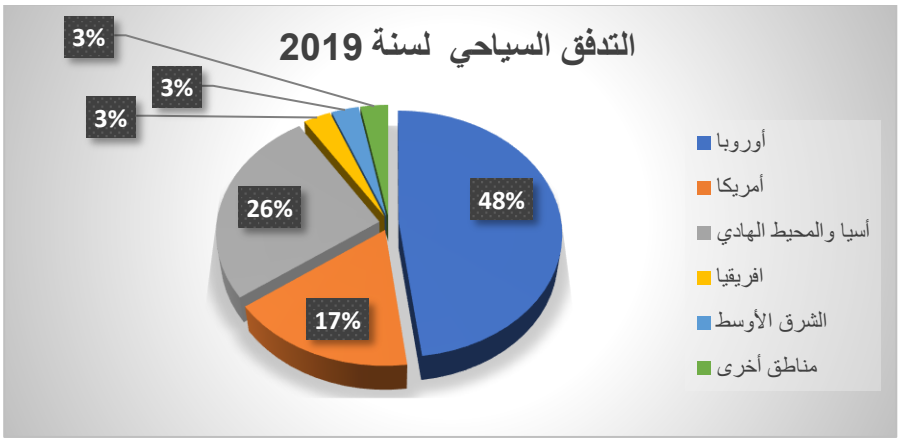

Source : Annual report, world tourism organization, 2019, p15

كما تشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت 9.8% خلال الفترة (2005-2019) ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10.8% بحلول سنة 2026[1]. وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة (2005-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي%	**9.2**	**9.4**	**9.3**	**9.5**	**9.8**	**10.2**	**10.7**	**10.9**	**11.1**	**11.3**

Source : http://www.wttc.org/

1- التدفق السياحي:

شهدت الجزائر تطورا في عدد السياح الأجانب في السنوات الأخيرة، كما كشف مدير الاستثمار السياحي بوزارة السياحة، عن دخول أكثر من مليونين ونصف سائح لأرض الوطن خلال سنة 2018، مؤكدا أن قطاع السياحة بدأ يعرف ديناميكية إيجابية من خلال الاستراتيجية العملية التي باشرتها الوزارة والتي تعتمد على التنظيم والإنجازات، حيث حققت قفزة نوعية في امتصاص اليد العاملة بارتفاع من أكثر من 256 ألف منصب شغل سنة 2013 إلى 320 ألف منصب في2019 [2].

ويوضح الشكل رقم (3-12) تطور عدد السياح الأجانب الوافدين للجزائر للفترة (2004-2019):

[1] (WTTC), The World Travel & tourism Council, economic impact world, (2016), P 03.

[2] www.mtatf.gov.dz (وزارة السياحة)

الشكل رقم (3-12): تطور عدد السياح الوافدين للجزائر

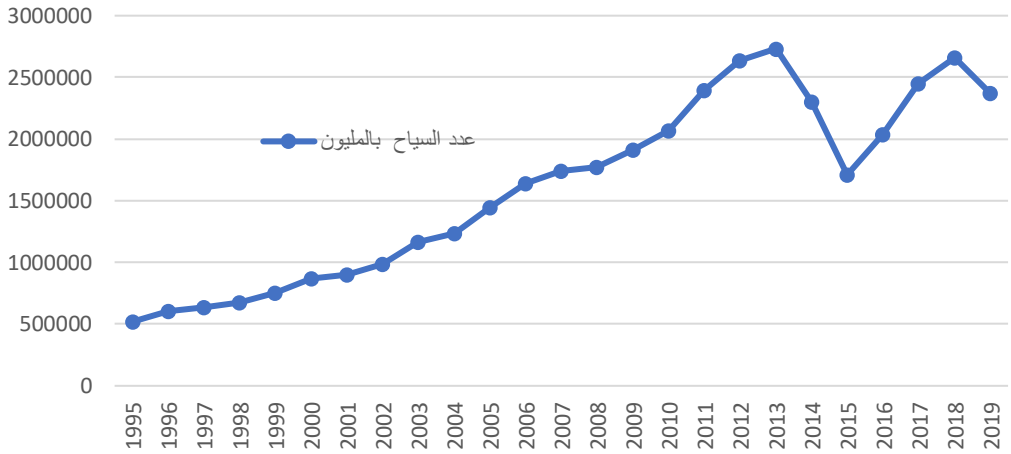

Source : Ministère de tourisme en Algérie http://www.mta.gov.dz

يوضح المنحنى أنه هناك تدهور كبير سنة 2015 حيث بلغ عدد السياح 1710 مليون سائح بعد ما كان 2733 مليون سائح سنة 2013 بحيث تعتبر كأقصى قيمة وصل إليها خلال هذه الفترة، أما سنة 2016 هناك تطور ملحوظ في عدد السياح الوافدين الذي بلغ 2039 مليون سائح، و واصل هذا التطور إلى سنة2018 ليصل إلى 2657 مليون سائح ليعود الانخفاض في 2019 ليصل 2371 مليون سائح، ويمكن تفسير ذلك إلى الأحداث التي شهدتها العالم بداية انتشار جائحة كورونا.

ورغم هذا التطور في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر إلا أنة يبقى ضئيل جدا بالمقارنة مع الدول المجاورة تونس والمغرب رغم المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-13): التدفق السياحي لدول شمال افريقيا

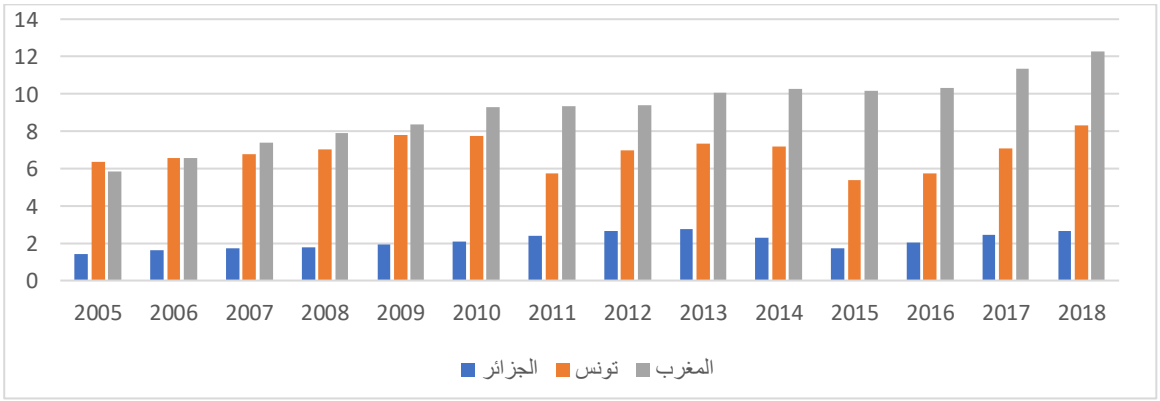

Source : Banque mondial http://donnees.banquemondiale.org

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك نموا في عدد السياح من سنة 2005 إلى سنة 2010 في كل من الدول الثلاثة، إلا أن النمو الكبير كان في المغرب حيث إرتفع عدد السياح من 5.843.000 سائح سنة 2005 ليصل إلى 9.288.000 سائح سنة 2010 أي بنسبة 58.95 %، وذلك للاستراتيجية التي تتبها المغرب في المجال السياحي، كما سجلت المغرب زيادة مستمرة في عدد السياح لتصل إلى 12.289.000 سائح سنة 2018.

أما بالنسبة لتونس فهناك نمو ضعيف في عدد السياح الوافدين، حيث بلغ 6.378 مليون سائح سنة 2005 ليصل إلى 6.903 مليون سائح سنة 2010، أي بنسبة نمو 0.12%، وذلك لتراجع الاهتمام بالقطاع السياحي و خاصة من ناحية الرأس مال المستثمر،[1] حيث انخفض عدد السياح لسنة 2015 ليصل 5.359 مليون سائح ليعاود الإرتفاع ارتفاعا طفيف كحد أقصى له 8.299 مليون سائح سنة 2018 وتفسر هذه النتائج بالظروف الأمنية التي شهدتها المنطقة في هذه الفترة. أما بالنسبة للجزائر فيعتبر عدد السياح قليل جدا مقارنة بالمغرب وتونس حيث بلغ عدد السياح 1.443 مليون سائح سنة 2005 ليصل إلى 2.070 مليون سائح سنة 2010 بنسبة نمو تقدر بـ 43.45%، حيث شهد زيادة مستمرة وبلغ 2.657 مليون سائح سنة 2018، وذلك لزيادة توافد الأفراد من الدول المجاورة نظرا للأحداث التي مرت بها كل من تونس وليبيا والمالي وحتى سوريا.

الشكل رقم (3-14): التدفق السياحي الأجنبي للجزائر حسب جنسيات السياح لسنة 2019

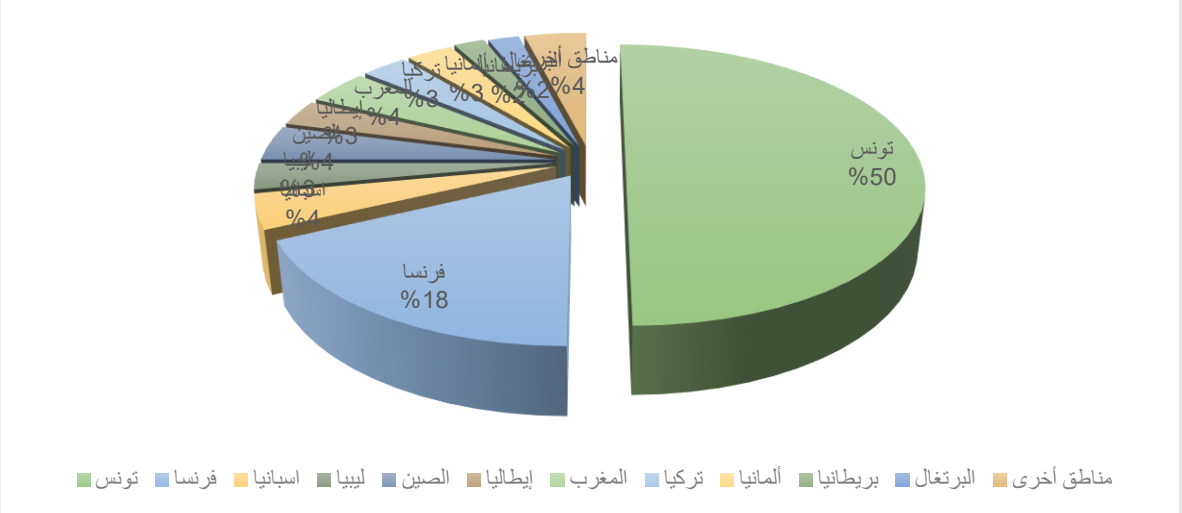

Source : Office national des stastiques sur : http://www.one.dz/-tourisme- html

[1] إبراهيم ببختي، نارمان بن عبد الرحمان "أثر الاقتصادي للسياحة في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)، الملتقى الدولي الثالث للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية الأبعاد والآفاق، 04/03 ديسمبر 2013، ص10.

2- الإيراد السياحي:

تشكل السياحة مصدرا مهما لتدفق النقد الأجنبي و ذلك من خلال الإيرادات المحققة من القطاع السياحي، و لقد أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية على أهمية العوائد السياحية و التي تدخل ضمن الصادرات غير المنظورة، وقصد تقييم مساهمة السياحة في جلب العملة الأجنبية لدول المقارنة بشكل فردي، قمنا بمقارنة بين الإيرادات السياحية كنسبة مؤونة من اجمالي الصادرات لكل دولة،كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-3): إيرادات السياحة الدولية كنسبة مؤوية من اجمالي الصادرات (%)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	0.58	0.75	0.53	0.39	0.39	0.48	0.50	0.92	0.75	0.45	0.44	0.37

Source : la Banque mondiale

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة وهذا ما يظهره الشكل الموالي.

الشكل (3-15): تطور الإيرادات السياحية للجزائر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

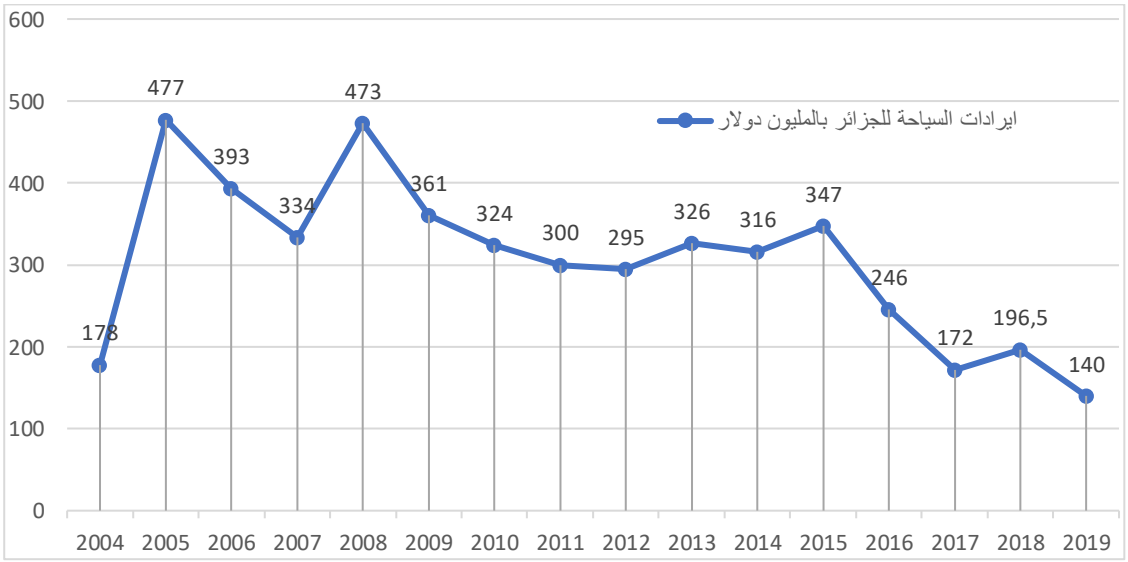

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

3- مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي للجزائر:

يهدف هذا الجزء إلى البحث عن أثر السياحة على النمو الاقتصادي للجزائر من خلال قياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في:

أولا: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

ثانيا: مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية: ميزان المدفوعات، ميزان السياحة الدولية كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي، حجم التشغيل

3-1- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر PIB)

يمثل الناتج المحلي لصناعة السفر والسياحة القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات موجهة للسياح كالفنادق والشركات الطيران والنقل، أما الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد السفر والسياحة فهو يمثل الناتج السابق بالإضافة إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة بإنفاق السياح[1].وقصد إعطاء صورة واضحة عن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الاجمالي (PIB)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي%	0.33	0.33	0.40	0.43	0.29	0.28	0.24	0.30	0.45	0.47	0.52	0.58	0.61

المصدر: قاعدة بيانات العالم أطلس Kanoema على الموقع الالكتروني: http://ar.Knoema.com/atlas

من خلال الجدول السابق يتبين أن مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تتواح بين 0.61 % و 0.47% خلال 2005 إلى2016 وهو ما يعني ان نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ضئيل جدا.

3-2- أثر السياحة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية:

قصد تقييم الدور الاقتصادي لقطاع السياحة الجزائرية سنقوم بدراسة صافي مساهمة قطاع السياحة من خلال ما يلي:

- حساب الإيرادات السياحية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات للتعرف على مساهمة القطاع السياحي في جلب النقد الأجنبي.
- حساب ميزان السياحة الدولية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد.

[1] جلوط عواطف، عيسي نبوية، "**أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب (الجزائر، المغرب، تونس)**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 15، العدد1، ص44.

- مساهمة السياحة في التوظيف.

3-2-1- تقييم أثر قطاع السياحة على ميزان المدفوعات:

تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تحفيز الطلب على السلع والخدمات الترفيهية والتي تعتبر منتجا سياحيا جديدا منافسا، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلع والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من الحصول على وفرات اقتصادية، والشكل الموالي يبرز ميزان السياحة والسفر في الجزائر خلال الفترة (1999-2010)

الشكل رقم (3-16): تطور مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات الجزائري

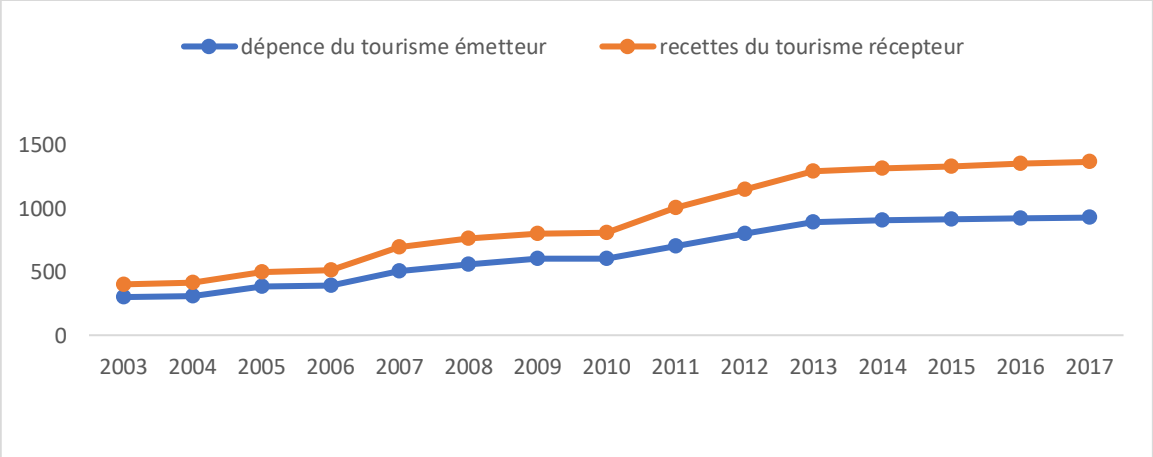

Source : www.ons.dz

3-2-2- ميزان السياحة الدولية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

والذي يستخدم كمؤشر لقياس صافي مساهمة قطاع السياحة الدولية في اقتصاد أي بلد ما بحساب ميزان السياحة الدولية (الميزان السياحي) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الميزان السياحي في حالة الجزائر يعاني من عجز مستمر، وهذا نظرا لانخفاض الإيرادات السياحية المحققة مقارنة بالنفقات، كما نلاحظ أيضا أن القطاع السياحي بالجزائر له أثر سلبي، حيث بلغ ميزان السياحة الدولية للناتج المحلي الإجمالي -20% خلال سنة 2017.

3-2-3 - مساهمة السياحة في التوظيف:

إن مساهمة السياحة في التشغيل يعد مؤشر هام في قطاع السياحة باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب وله علاقات عديدة و وطيدة مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وبهذا فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من فرص العمل في: (الفنادق، المطاعم، وكالات السفر ....الخ) وعلية فإن السياحة

تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي كما تعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية وكذا زيادة في المداخيل الفردية، وتنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة.[1]

تشير تقديرات حجم الوظائف المتاحة في الشكل السابق إلى أنه بلغت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في التوظيف في الجزائر حوالي 353.7 ألف عامل أي بنسبة 3.2% من إجمالي العمالة خلال سنة 2015، من هنا نلاحظ أن مساهمة القطاع السياحي في التوظيف قليلة جدا (تتراوح بين 2% و هنا نلاحظ أن مساهمة القطاع السياحي في التوظيف قليلة جدا (تتراوح بين 2% و% 3.4 خلال فترة الدراسة) فرغم الاستثمارات الكبيرة التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلا أن نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي من اجمالي الوظائف لا تزال ضعيفة.

4- ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمية للسياحة:

يشكل موضوع فهم جوانب القدرة التنافسية لبلد ما في قطاع السياحة تحديا كبيرا تواجهه الحكومات والجهات الفاعلة في السياحة، إذ يمكن للعوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية تتغير بسرعة مما يجعل البحث والتطوير أكثر تعقيدا. وتعرف تنافسية قطاع السياحة على أنها قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، مما يؤدي بهذه الدول إلى امتلاك ميزة تنافسية في هذا القطاع[2]. ويصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا عن تنافسية قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي، وفي سنة 2019 تم اصدار هذا التقرير حيث تحتل الجزائر المرتبة 12 عربيا والمرتبة 123 عالميا وهذا ما يتنافى مع المؤهلات المعتبرة والفرص المتاحة أمام القطاع السياحي بالجزائر، ومن خلال ما يلي سنحاول التعرف على ترتيب بالجزائر وفق المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة، وهذا حسب ما جاء في تقرير سنة2019.

[1] بوجمعة شهرزاد، بلمقدم مصطفى، "**تقييم النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1995-2016)**، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 6، العدد2، 2020، ص 4.

[2] خلوط عواطف، عيسي نبوية، مرجع سبق ذكره، ص41.

الجدول رقم (3-5): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الجزئية المكونة لتنافسية قطاع الأسفار والسياحة حسب تقرير 2019.

المؤشر	الترتيب العام للجزائر
1. المؤشر الرئيسي الأول: البيئة التمكينية (نتيجة المؤشر ككل)	**100**
- بيئة قطاع السياحة والسفر	120
- الامن والأمان	98
- الصحة والنظافة العامة	80
- الموارد البشرية وسوق العمل	105
- جاهزية تكنولوجيا المعلومات	112
2. المؤشر الرئيسي الثاني: مؤشر السياسات والظروف الملائمة في قطاع السفر والسياحة	**130**
- أولوية السفر والسياحة	135
- الانفتاح الدولي	137
- تنافسية الأسعار	13
- الاستدامة البيئية	113
3. المؤشر الرئيسي الثالث: البنية التحتية	**129**
- البنية التحتية للنقل الجوي	113
- البنية التحتية للنقل البري والبحري	120
- البنية التحتية للخدمات السياحية	132
4. المؤشر الرئيسي الرابع: الموارد الطبيعية	**87**

والثقافية	
- الموارد الطبيعية	125
- الموارد الثقافية	52

Source: The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019, World Economic Forum.

III- دراسة قياسية للعلاقة بين السياحة و سعر الصرف ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2019)

أضحت السياحة الخارجية مجالا جديدا نسبيا في التجارة الاقتصادية الدولية وذات أهمية متزايدة، ففي الوقت الحالي فهي تساهم في مصادر الدخل الاجنبي للعديد من الدول كما أنها تلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للعديد من البلدان. ويُنظر إلى السياحة على أنها تكثيف للنمو الاقتصادي الكلي، ومن المتوقع أن يكون للسياحة تأثير كبير على التنمية الاقتصادية طويلة المدى عبر قنوات مختلفة، ويشكل هذا دافعا لإيجاد العلاقة بين السياحة وسعر الصرف في الجزائر ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي، والذي يدعمه تعدد الدراسات التي أجريت في هذا المجال والمتعلقة بحالة دولة واحدة أو مجموعة من الدول، ورغم تنوع المناهج القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية. وقع اختيار الباحثة على منهجية حديثة، تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الزمني الموزعة غير الخطي ،(NARDL)، و في هذا المجال يشهد نذرة لدراسات قامت باستخدام هذه المنهجية، لذا ستحاول الباحثة من خلاله فحص أثر كل من السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

1- منهجية الدراسة القياسية لأثر السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2019):

حسب الاقتصاد الكلي، فإن النظرية الاقتصادية تشير في الغالب إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، حتى في حالة انحراف هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية، فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن مما يضمن تحقق العلاقة في المدى الطويل. تصطدم دراسة العلاقة التوازنية في المدى الطويل بمشكلة عدم الاستقرار الموجود في أغلب السلاسل الزمنية(خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية)، صحيح أن المفاضلة (التكامل) تسمح بإعادة الاستقرار للسلاسل الزمنية الغير مستقرة، غير أنها في هذه الحالة قد تفقد جزءاً كبيرا من المعلومات المرتبطة بسلوكها في المدى الطويل ،و بالتالي فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير الانحدار بين

متغيرات السلاسل الزمنية غير المستقرة يؤدي إلى علاقة زائفة بين هذه المتغيرات Lim and Mcaleer[1]. في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن (Co-integration test) الذي طور من طرف بيسران و اخرون Pesaran and All(2001) في شكل نموذج انحدار ذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل و القصير بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من الدرجة الاولى أو السلاسل المستقرة أو خليط بين سلاسل مستقرة و سلاسل متكاملة من الدرجة الاولى، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف. وفي حالة دراسة علاقات التكامل غير الخطية والمتماثلة بين المتغيرات يستعمل منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي Auto Regressive Distributive Lags (NARDL) (المنهجية المتبعة في الدراسة) وهو امتداد لنموذج ARDL و الذي طور حديثا من طرف Shin et Al (2014)[2] بحيث يأخذ بعين الاعتبار احتمالية اللاخطية لتأثير المتغير المستقل في المتغير التابع سواء في الاجل القصير أو الطويل[3].

1-1- مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة:

يمكن تكوين النموذج القياسي بالاعتماد على نوعين من المعطيات الأولية:

- معطيات خاصة بمجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلفة في فترة زمنية معينة .
- معطيات خاصة بظاهرة (مؤشر) واحد خلال سلسلة من الفترات الزمنية المتتالية.

النماذج المكونة بالاعتماد على النوع الثاني من المعطيات تسمى بنماذج السلاسل الزمنية.

1-1-1- تعريف السلاسل الزمنية:

تعتبر السلسلة الزمنية سلسلة معطيات إحصائية لها علاقة بالزمن أو هي عبارة عن سلسلة قيم ، والغاية منها هو التنبؤ بالمستقبل من خلال استعمال البيانات الإحصائية. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو (الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضيا كالآتي: $Y=F(t)$، أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن فنستخدم

[1] -Lim C, And Mcaleer M (2001). « **Cointegration Analysis Of Quarterly Tourism Demand By Hong Kong And Singapore For Australia** », Applied Economics,Vol 33,pp 1599–1619.

[2] Shin, Y., Y, B., & Greenwood-Nimmo, M. (2014). **" Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework**". In Festschrift in honor of Peter Schmidt (pp. 281-314).

[3] منصوري حاج موسى، طيبي عبد اللطيف (2018)، "**أثر عدم تماثل التضخم على عوائد مؤشر الأسهم باستخدام منهجية NARDL دراسة حالة سوق الأسهم السعودي**"، مجلة أفاق علمية، المجلد 10، العدد 2، ص243.

العلاقة الرياضية التالية:[1] $Y=f(t,x_1,x_2,x_3,\ldots,x_k)$. و الهدف من تحليل السلاسل الزمنية هو الحصول على وصف دقيق للسلسلة الزمنية و بناء نموذج لتفسير سلوكها و استخدام النتائج لعرض التنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل.[2]

1-1-2- استقرارية السلاسل الزمنية (Stationary time series):

أغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الاقتصادية تعاني من عدم الاستقرار – أي تحتوي على جذر وحدة الذي يتمثل في كون متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن – مما يؤدي إلى وجود ارتباط زائف و مشكلات في التحليل و الاستدلال القياسي يسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية.

يقصد باستقرار السلاسل الزمنية عدم وجود اتجاه عام للظاهرة صعودا ونزولا في المسار الزمني للسلسلة إضافة إلى وجود تقلبات موسمية، أي أن خصائصها لا تتغير عبر الزمن، مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، لهذا يجب التحقق من استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير في النموذج، لكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب أن تمتلك الخصائص التالية [3]:

- ثبات متوسط قيم السلسلة عبر الزمن $(Y_t) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن $Var(Yt) = (Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$
- امتلاك السلسلتين ارتباط مشترك (COV) معتمد على الإزاحة (K) فقط (ثبات التغاير).

$$COV(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma_k$$

حيث أن :

μ: الوسط الحسابي؛

σ^2 : التباين؛

γ_k: معامل التباين المشترك (التغاير).

توجد عدة مؤشرات تدل على أن تقدير النموذج يكون زائف بسبب عدم استقرار السلاسل الزمنية منها:

---

[1] علي عبد الزهرة حسن – عبد اللطيف حسن شومان (2013)، " **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL** "، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9 ، العدد 34 ، ص 177 .

[2] آلاء عبد الستار حمودات (2013)، " **مقارنة بين نموذج التمهيد الأسي ونموذج اثر التداخل على الأسعار العالمية للشعير** "، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، العدد 18، المجلد 1، ص 255.

[3] Greene,W.H, « **Econometric Analysis** », 7th Edition, International Edition, New York, 2012, p 907.

- قيمة معامل التحديد R^2 أكبر من إحصائية دربن واتسن (DW) أي أن $(R^2 > DW)$.
- وجود ارتباط تسلسلي ذاتي يظهر في قيمة دربن واتسون.
- زيادة المعنوية الاحصائية بدرجة كبيرة للمعلمات المقدرة.

يحدد استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى الأصلي أو عند الفرق الأول نوع النموذج الاحصائي المستخدم في القياس والتقدير وهو ما يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-17): مخطط هيكل الاختبارات القياسية

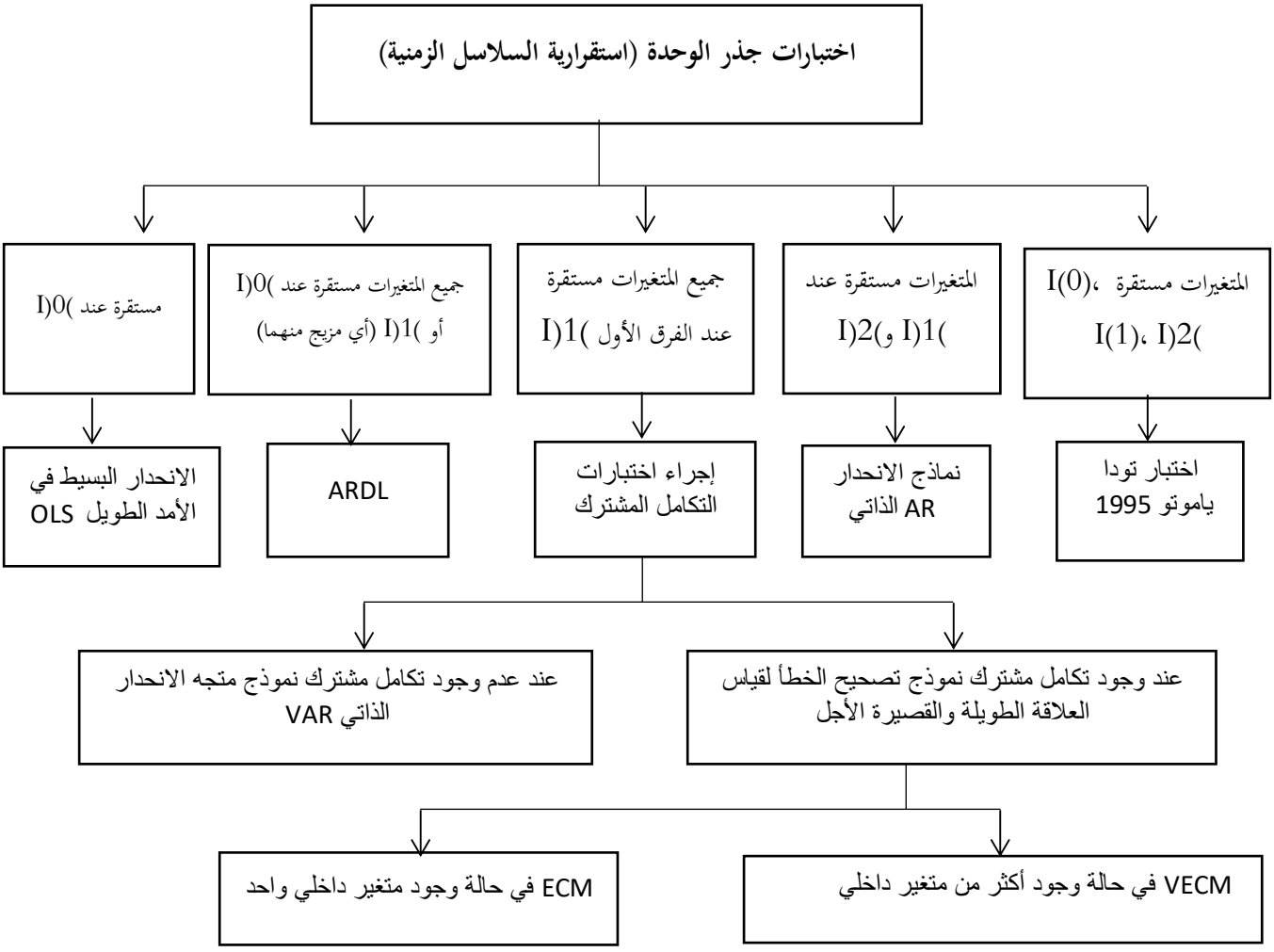

Source : Muhammad Saeed Ass Meo, Superior University Lahore, Pakistan.

1-1-3-اختبارات الجذور الوحدية Unit Root Test:

تهدف اختبارات جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات النموذج المدروس خلال المدة الزمنية للمشاهدات، وهذا من أجل التأكد من استقراريتها وتحديد درجة الاستقرارية (رتبة التكامل) بهدف تحديد المنهجية المستخدمة للدراسة، بالإضافة إلى تحديد نوع السلاسل الزمنية الغير المستقرة وهما نوعين[1]:

- سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (TS) (*Trend Stationary*): تبرز هذه السلاسل عدم استقرارية تحديدية (*Determinist*) وتستخدم غالبا طريقة المربعات الصغرى من أجل إعادتها مستقرة.
- سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (DS) (*Difference Stationary*): تبرز هذه السلاسل عدم استقرارية عشوائية (*Random*) في مركبة الاتجاه العام، تستخدم عادة معادلة الفروق الأولى من أجل إعادتها مستقرة.

وتتمثل الأعمال الأولى الخاصة باختبار الجذور الوحدوية في أعمال Fuller (1976) و أعمال Dickey - Fuller (1979-1981) و هي الأكثر استعمالا نظرا لسهولتها، و بالإضافة عن هذه الأعمال هنالك عدة اختبارات للجذور الوحدوية ظهرت فيما بعد من طرف اقتصاديين آخرين مثل Perron – Phillips.

سنكتفي بذكر اختبار ديكي فولار المطور(ADF) *Augmented* Dickey-Fuller Test و اختبار فيليبس بيرون (PP) على النحو التالي:

اختبار ديكي فولار المطور Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) :

قدم ديكي فولار سنة 1979 اختبار أطلق عليه اسم اختبار ديكي فولار البسيط افترض فيه أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها، لكن نتيجة للانتقادات التي وجهت له، قام ديكي فولار بتعديله و تطويره سنة 1981 مع الاخذ بعين الاعتبار فرضية الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية ولتفادي ذلك يتم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (*ADF*) عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع [2]، و قد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\phi_1| < 1$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى (*MCO*) من خلال تقدير نموذج أو أكثر من النماذج التالية[3]:

---

[1] شيخي محمد، "**طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**"، الطبعة 1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012، ص 207.

[2] Dickey D.A, Fuller W.A, "**Likelihood Ratio Statistical For Autoregressive Time Series With a Unit Root**", Econometrical. 1981, p 1057

[3] Enders, Walter, "**Applied Econometric Time Series**", 4th Edition, Hoboken, NJ Wiley, USA, 2015, p 221.

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + b\ t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

حيث Δ : الفرق الأول؛ p: تمثل درجة التأخير.

ويمكن تحديد القيمة p من خلال معيار $Akaike$ أو معيار$Schwarz$ أو Hannan-Quinn وبعد ذلك، انطلاقا من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة p يتم تقدير نموذج $p-1$ فترة تأخير، إضافة إلى $p-2$ فترة تأخير، إلى غاية أن يكون معامل p معنويا.

إن النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الأول والثاني في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني.

عند القيام بتقدير المعادلات (1) و (2) و (3) نكون أمام ثلاث حالات حسب قيم المقدرة[1]:

- $|\phi| < 1$: السلسلة x_t مستقرة، و المشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.
- $|\phi| = 1$: السلسلة x_t غير مستقرة، و للمشاهدات الحالية نفس وزن المشاهدات الماضية، و بالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة الزمنية.
- $|\phi| > 1$: السلسلة xt غير مستقرة، و تباينها يتزايد بشكل أسي مع t و المشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

بعد تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى نجد $t_{\hat{Q}}$و التي تكون مناظرة لإحصائية ستودنت (نسبة المعامل الى الانحراف المعياري). اذا كانت $t_{\hat{Q}} > t_{tabulé}$ نقبل بالفرضية H_0 أي وجود جذر وحدوي، وبالتالي فإن النموذج غير مستقر. واذا كانت $t_{\hat{Q}} < t_{tabulé}$ نقبل الفرضية

[1] - محاظرات د. فريد بختي، " **السلاسل الزمنية الخطية باستعمال ايفيوز** "، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج بالبويرة، 2014-2015، ص 115.

$H1$ أي عدم وجود جذر وحدوي وبالتالي النموذج مستقر. لهذا نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول للمعادلات السابقة وإذا كانت غير مستقرة نكرر الاختبار للفرق الثاني وهكذا [1].

ملاحظة: عند تقدير المعادلة (3) و قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر الوحدة ، وكان المعامل b يختلف عن الصفر بشكل كبير، حينئذ فإن النموذج هو نموذج الاتجاه القطعي التحديدي – عملية TS – و يمكن جعل السلسلة الزمنية مستقرة من خلال حساب البواقي بالمقارنة مع الاتجاه المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

- ***اختبار فيليبس بيرون Perron– Phillips*** :

ظهر هذا الاختبار عام 1988 ومكّن من التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة من خلال إجراء تعديل معلمي لتباين النموذج، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي، وأيضا من أجل أن يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، و يختلف اختبار فيليبس – بيرون (PP)عن اختبار (ADF) كونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق خصوصا في العينات صغيرة الحجم، ويأخذ في الحسبان الارتباط في الفروق الأولى و عدم تجانس تباين الأخطاء (Hétéroscédastique) في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي ، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن. للقيام باختبار فيليبس – بيرون (PP) نتبع المراحل التالية[2] :

$$\Delta Y_t = a + \beta y_{t-1} + u_t$$

يتم اتخاذ القرار بطريقة مشابهة لخطوات (ADF)، فالاختبارين لهما نفس التوزيع في العينات الكبيرة فقط ، علما أن القيم الحرجة ل (t) لاختبار فرضية العدم تعتمد على قيم ماكينون $(Machinnon)$ أيضا.

- في حالة رفض فرضية العدم $(H_0: B = 0)$، فإن السلسلة الزمنية تكون مستقرة، وخلاف ذلك يدل على أن بيانات السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة و تحتوي على جذر الوحدة.

- **اختبار *KPSS***:

اقترح هذا الاختبار عام 1992 من قبل *Kwiatkowski-Phillips-Schmidt & Shin* ومن مميزاته ما يلي:

---

[1] Dickey D.A, Fuller W.A, op.cit, p 251.

[2] القدير خالد، "**العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي في قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك**"، مجلة الدراسات الاقتصادية جامعة الملك سعود، المجلد (4)، العدد (8)، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 210.

- يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاكرانج (LM).
- يرتكز على فرضية العدم التي تنص على سكون السلسلة الزمنية خلافا للاختبارين (ADF) و (PP) السابقين.
- يعالج بعض أوجه الضعف في فاعلية الاختبارين (ADF) و (PP)في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
- نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض إضافة إلى اتفاقها على نتيجة واحدة وبهذا تصبح النتيجة أكثر دقة.

يقوم اختبار $KPSS$ على المراحل التالية[1]:

1- احتساب المجموع الجزئي للبواقي بعد تقدير النماذج في الاختبارين (ADF) و(PP).

2- تقدير التباين طويل الأجل S_t^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس بيرون (PP) .

3- تحتسب إحصائية اختبار $(KPSS)$ من العلاقة التالية:

$$LM = \frac{1}{S_1^2} . \frac{\sum_{t=1}^{n} S_t^2}{n^2}$$

تعتمد القيم الحرجة لهذا الاختبار على قيم $(LM\ Statistic)$ مقارنة بقيم $(KPSS)$:

- ترفض فرضية السكون (العدم) إذا كانت الاحصائية (LM) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعدل من قبل $(KPSS)$ عام 1992.
- تقبل فرضية السكون (الاستقرارية) إذا كانت الاحصائية (LM) المحتسبة أصغر من القيمة الحرجة

حيث أن فرضية العدم تعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عكس اختبار(ADF) الذي تكون فيه السلسلة غير مستقرة في فرضية العدم

1-2- اختبار التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه يمثل حالة تصاحب بين سلسلتين (X_t, Y_t) أو أكثر، إذ تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، أي أن بيانات السلسلة قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. يستخدم هذا

[1] Bourbonnais Régis,**"Econometric : cours et exercices corrigés**", 9eme, Edition, Dunod, Paris, 2015, p 233.

الأسلوب في حالة وجود انحدار زائف، يرجع أصل هذه الفكرة إلى *Granger* (1981)، وقد تم توضيح هذه الفكرة وإجراء الاختبارات والأمثلة التجريبية من قبل *Engle & Granger* عام (1987).

حتى يقبل التفسير الاقتصادي للفرضية التي تنص على وجود العلاقة السببية بين متغيرين، يجب أن تكون البيانات لهذه المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى **I(1)**، وهذا يعني أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين (X_t, Y_t) تكون معنوية في الحالة التي يكون فيها حد الخطأ المقدر متكاملة من الرتبة صفر I(0)[1].

يمكن الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بفكرة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل حيث:

- ينص نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفرض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض ويميل إلى التوازن بشكل كبير في الأجل الطويل مع إمكانية أن تتباعد هذه المتغيرات في الأجل القصير.
- التكامل المشترك يحاكي فكرة وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي.

من الاختبارات المستخدمة لتحليل التكامل المشترك للسلاسل الزمنية يوجد:

1-2-1- اختبار أنجل- جرانجر (Engle & Granger Test)[2]

اقترح انجل و جرانجر (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين:

- ✓ تقوم المرحلة الأولى على اختبار درجة تكامل المتغيرين، وهنا يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الرتبة (الدرجة)، واذا ما لم يتحقق هذا الشرط، فهذا يعني أن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.
- ✓ تقوم المرحلة الثانية على تقدير العلاقة طويلة المدى، فإذا كان الشرط الضروري محققا، عندئذ ينبغي تقدير العلاقة الطويلة المدى $y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t$ بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى (OLS)

---

1 العمر حسين، "**محددات التضخم بدولة الكويت**"، مجلة جامعة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (23)، العدد (2)، الكويت، 2007، ص9.

2 - Engle, R. F. and Granger, C. W. J., (1987). « **Co-integration and error-correction: Representation, estimation and testing** », Econometrica 55, pp251-276.

ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين X و Y ، ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير $e_t = y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_t$ لمعادلة الانحدار السابقة مستقرة عند المستوى أي I(0). و يتم التأكد من ذلك باستعمال اختبار (ADF) و (PP).

1-2-1- اختبار جوهانسون (Johansen[1]) و جوهانسون –جيزليوس (Johansen et Juselius[2]):

ان طريقة جوهانسون تقدم أسلوب آخر لاختبار التكامل المشترك حيث تعتبر أعم و اشمل من الطريقة السابقة و يمكن استخدامها و الاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة و المتعددة لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح (*Johansen* ,1988) اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة والذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن. يتم حساب مصفوفة التكامل المتزامن من خلال القيام بالخطوتين التاليتين:

الخطوة الأولى: حساب اثنين من البواقي $\hat{\mu}_t$ و $\hat{v}_t$ من خلال تنفيذ انحدارين.

الخطوة الثانية: حساب المصفوفة التي تسمح بحساب القيم الذاتية، وذلك من خلال حساب أربعة مصفوفات للتباين المشترك ذات البعد (k,k) انطلاقا من البواقي $\hat{\mu}_t$ و $\hat{v}_t$.

كما يتم إجراء اختبارين، وهما:

أ- اختبار الأثر (λ_{trace}) Test de la Trace: يتم حساب الإحصائية:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} log\, \hat{\lambda}_i$$

مع n: عدد المشاهدات، λ_i : القيم الذاتية لمصفوفة التباين والتباين المشترك ، r : القيم الذاتية لمصفوفة التباين والتباين المشترك. وتتبع هذه الإحصائية قانون احتمال (مشابه لـ χ^2)، مجدولا بمساعدة عملية محاكاة مقدمة من قبل Johansen et Juselius (1990).

---

1 Johansen, S. (1988). « **Statistical Analysis of Cointegration Vectors** », Journal ofEconomic Dynamics and Control 12(3), pp 231-254.

2 Johansen.S,Juselius.K(1990), «**maximum likelihood estimation and inference on cointegration- with applications to the demand for money** », oxford bulletin of economics and statistics,N° 52,Vol 2, pp169-210.

يتم اختبار فرضية العدم (r =0) مقابل الفرضية البديلة (r =1)[1]:

- إذا كانت قيمة اختبار الأثر المحتسبة أصغر من القيمة الحرجة تقبل فرضية العدم، التي تعني أن متجهات التكامل المشترك تساوي 0.
- إذا كانت قيمة الاختبار المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة، تقبل الفرضية البديلة والتي تعني أن عدد المتجهات أكبر من الصفر. مما يعني مجود التكامل المشترك بين متغيرات العلاقة.

ب- اختبار القيمة الذاتية العظمى (λ_{Max}): ويعطى من خلال الإحصائية:

$$\lambda_{max} = -nlog(1 - \lambda_{r+1}) \quad , \quad r = 1,2, \dots$$

يجري اختبار فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة بمقارنة قيمة (t) المحتسبة مع القيمة الحرجة الواردة في جداول (Johansen- Juselius) عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت قيمة (t) لمعدل الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، مما يعني وجود تكامل مشترك ومعرفة عدد متجهات هذا التكامل، و العكس صحيح في حالة قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة[2].

1-3- نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL):

بعد عرض اختبارات التكامل المشترك المشار إليها أعلاه، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينها متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) المطور من قبل Pesaran and al[3] (2001)، و يعتبر هذا النموذج كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة (Engle and Granger (1987), Johansen (1988), Johansen- Juselius (1990)) بحيث يمتاز هذا النموذج عن باقي النماذج بما يلي:

- هو لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة I(0) أو I(1) فالشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج أو هذه المنهجية هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات من الدرجة الثانية I(2).

---

1 الجنابي، نبيل مهدي، " **نماذج السياسة المالية والنقدية: مع تطبيق معادلة (St. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)**" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، المجلد (8)، العدد (2)، العراق، 2012، ص 65.

2 Asterion. D, Stephen G.H,"**Applied Econometrics: A Modern Approach Using Eviews and Mycroft Revised**", First Edition, Palgrave Macmillan, London, 2011, p 374

3 - Pesaran, M. H. Y. Shin, and R.J. Smith (2001) " **Bounds testing approaches to the analysis of level relationship**". Journal of Applied Econometrics , Vol 16, No 3, pp 289 – 326. https://doi.org/10.1002/jae.616

– يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30–80 مشاهدة فقد لاحظ (Kremers& al,1992) أنه في حالة صغر حجم العينة، فانه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الغير مستقرة.

– يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم وk هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل: معيار *Akaike* أو معيار*Schwarz* أو *Hannan-Quinn*.

– تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين يستطيع نموذج (ARDL) التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد أي في معادلة واحدة، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة. والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج (ARDL) هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.[1]

قدم بيسران و اخرون Pesaran and al منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECM) و تعرف هذه الطريقة باختبار الحدود أي (Bounds testing approach) و تتضمن هذه الطريقة تقدير المعادلة لتصحيح الخطأ الشرطي ضمن نموذج الارتباط الذاتي لفترات الابطاء الموزعة و ذلك باتباع الاختبارات التالية:

أول اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test)حيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين[2]:

---

[1] - Muhammad Afzal et al (2013), « **openness, inflation and growth relationships in pakistan an Application of ARDL Bounds Testing Approach** », Pakistan Economic and Social Review,Vol 51, N°01, P 25.

[2] - علي عبد الزهرة حسن ، عبد اللطيف حسن شومان، "**تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9 ، العدد 34 ، ، ص 188.

H_0 : فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات.

H_1 : الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات.

عند القيام باختبار (Wald test)،نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al(2001)، حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود الدنيا الحدود و العليا للحدود حرجة عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I (1)، والمتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0)، أو تكون عند نفس درجة التكامل.

– فإذا كانت قيمة (F)المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

– و إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحّد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

– أما أذا كانت القيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة. ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ملاحظة: إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، أي I(1) فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم علي أساس مقارنة قيم إحصائية (F) المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى. وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي I(0) ، فإن هذا القرار يتم اتخاذه علي أساس مقارنة قيمة إحصائية (F) المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

1-3-1-خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

و للقيام بالنمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على خطوات، وهي[1]:

1- التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية I(2)، فهذا يبطل منهجية نموذج *ARDL*.

[1] عادل زقرير، " **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980–2012)**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، Diss. University of Biskra جامعة بسكرة, 2015.، ص 251-252.

2- صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM)، والذي يكون نوع خاص من نموذج.ARDL

3- تحديد فترات الإبطاء الكافية و المناسبة للنموذج.

4- تنفيذ اختبار الحدود "Bounds Test" لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

5- و إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 4، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل "مستويات النموذج"، فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction Model) (UECM.

6- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 5 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

7- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.

8- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.

4-1- عرض أساسيات النمذجة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (NARDL):

يعتبر أسلوب NARDL للتكامل المشترك توسعا أو تعميما للتقدير الخطي لأسلوب الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطئة للتكامل المشترك ARDL[1] والذي يسمح بدراسة عدم التماثل في العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. علاوة على ذلك، يمثل نموذج NARDL أداة قوية لاختبار التكامل بين مجموعة من متغيرات السلسلة الزمنية في معادلة واحدة. على عكس نماذج التكامل المشترك الأخرى حيث يجب أن يكون ترتيب التكامل للسلسلة الزمنية المذكورة هو نفسه كذلك، كما يساعد نموذج NARDL على حل مشكلة عدم التجانس باختبار فترات الابطاء المناسبة للمتغيرات[2].

كما يستعمل يشكل أفضل لتحديد علاقات التكامل في العينات الصغيرة ويمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهما. غير أنه لا يمكن تطبيقها في حالة ما إذا كانت السلسلة مستقرة من الفرق الثاني. كما أنه يسمح بكشف التكامل المشترك الخفي. حيث على سبيل

[1] Yongcheol Shin, Byungchul Yu, Matthew Greenwood-Nimmo, Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, October 2013, P(1-44)

[2] دقيش جمال، جعفر هني محمد، "**أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذجNARDL** " ، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد9 ،العدد4 ،أوت 2019 ، ص122.

المثال قد يكون للصدمة الإيجابية تأثير مطلق كبير على المدى القصير في حين الصدمة السلبية يكون لها تأثير مطلق كبير على المدى الطويل. او العكس [1].

وتعتمد الصيغة الرياضية لنموذجNARDL على تقسيم المتغير المستقل ما بين قيم سالبة X_t^- وأخرى موجبة X_t^+ . وانطلاقا من هذا التقسيم، فإن إدخال كلا المتغيرين في نموذج ARDL سوف ينتج لدينا نموذج NARDL، لذا تتشابه الاختبارات التشخيصية للنموذجين، اذ يتم اختبار التكامل المشترك وفق فرضية العدم، فضلا عن اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ واستقرار النموذج بالإضافة إلى اختبارات اختلاف التباين واستقلالية حد الخطأ.

بحيث يتميز أسلوب NARDL باختبار إضافي هو اختبار التماثل Symmetry في الاجل الطويل، حيث يتم اختبار فرضية العدم H_0 باستخدام اختبار Wald Test مقابل الفرضية البديلة التي تنص على عدم التماثل (Asymmetry)[2].

من الاختبارات المهمة في نموذج NARDL اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل (Asymmetric Cumulative Dynamic Multiplier Effect) في المتغير التابع الناجم عن التغير المستقل الموجب (X^+) والمتغير المستقل السالب (X^-) بوحدة واحدة. والذي يعكس تأثير الصدمات قصيرة الأجل في سلوك المتغير التابع، كما يبين الأثر التناظري لهذه الصدمات في الاجل القصير.

1-4-1- خطوات بناء نموذج NARDL:

يكون بناء نموذج NARDL وفق المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى**: تحديد درجة تكامل المتغيرات حيث يتطلب إجراء اختبار ardl أن تكون متغيرات النموذج مزيج في التكامل بين I(0) و I(1) وألا تكون إحداهما متكاملة من الدرجة 2 I(2) لان وجود متغير I(2) يجعل من إحصائية F-statistic لقياس التكامل غير صالحة في هده الحالة. وللقيام بذلك نقوم بإجراء اختبارات ADF، PP، KPSS لتحديد درجة تكامل المتغيرات.

---

[1] بن عمرة عبد الرزاق، (2021)، "**خطوات تطبيق NARDL باستخدام برنامج Eviews10**"
https://www.researchgate.net/publication/348477805

[2] خشيبة الزهرة، جديدي روضة، "أثر عدم تماثل الإصلاحات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع غير الخطي) NARDL) لحالة الجزائر للفترة (1970-2017)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13 العدد1 ،جوان 2020 ،ص1023.

- **المرحلة الثانية:** نقوم بتقدير نموذج ARDL الأساسي بالتأخرات المثلى وفق معيار Akaike وSchwarz، ثم تقدير النموذج غير الخطي NARDL.
- **الخطوة الثالثة:** اختبار وجود تكامل المشترك تبعا لمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds testing approach المقدم من طرف (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) وتم تطويره مؤخرا من طرف (Shin et al 2014) تختبر على وجه التحديد فرضية العدم (وجود تكامل مسترك) باستخدام اختبار Wald.
- **الخطوة الرابعة:** بعد التأكيد وجود علاقة تكامل مشترك، نفحص في الخطوة التالية عدم التماثل في العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل، استخراج مضاعف الأثر الديناميكي لارتفاع 1% وانخفاض 1% في كل متغير مستقل على المتغير التابع، بالإضافة للاختبارات التشخيصية لنموذج nardl.
- **الخطوة الخامسة والأخيرة:** تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج NARDL.

2 – توصيف النموذج القياسي والمتغيرات المستعملة لدراسة العلاقة بين السياحة وسعر الصرف وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1995–2019):

سيتم دراسة العلاقة بين السياحة وسعر الصرف في الجزائر وتوضيح أثرهما على النمو الاقتصادي، من خلال دراسة قياسية تضم متغيرات تفسيرية منها متغيرات اقتصادية وأخرى غير اقتصادية التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال بيانات سنوية للفترة الممتدة (1995-2019)

2–1– وصف المتغيرات المستعملة والنموذج القياسي:

2–1–1– البيانات والمتغيرات المستعملة:

قمنا باختيار متغيرات الدراسة القياسية بالاعتماد على عدد من الدراسات في هذا المجال أهمها دراسة Le Thanh Tunga (2019)، دراسة Rahman Abdul et all (2020)، ودراسة Mohamed Bouzahzah and Youness El Menyari (2013) ، وجاءت متغيرات الدراسة على النحو التالي:

المتغير التابع: يتمثل في النمو الاقتصادي ويقاس عموما باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وهو الكميات الفعلية المنتجة من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة.

المتغيرات المستقلة: حسب الدراسات المرجعية في الموضوع ومدى توفر البيانات من جهة أخرى تم اختيار المتغيرات التالية كمتغيرات تفسيرية للنمو الاقتصادي بالجزائر:

- **الإيرادات السياحية:** والتي تقيس حجم النشاط السياحي.
- **عدد السياح:** فزيادة عدد السياح القادمين لأي بلد تزيد الدخل السياحي لذلك البلد، ولذلك فانه من المتوقع أن تكون العلاقة بين الإيراد السياحي وبين عدد السياح القادمين علاقة طردية.
- **الإنفاق السياحي(الحكومي):** ومن المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين الإنفاق السياحي والدخل أو الإيراد السياحي، فزيادة ما تخصصه الدولة للإنفاق على السياحة ستؤدي إلى زيادة الدخل السياحي.
- **متغير سعر الصرف:** يؤثر هذا العامل على السياحة الخارجية فقط، إذ أن السائح داخل البلد الواحد يمارس عملية الإنفاق السياحي بنفس العملة الوطنية المتداولة. أما بالنسبة للسياحة الخارجية فيجب على السائح أن يستبدل عملته الوطنية بعملة البلد المتوجه إليه أو بعملة عالمية مقبولة للتداول من قبل البلد الذي سيتجه إليه السائح، لذا يلعب متغير سعر الصرف دورا في الطلب على الصادرات السياحية، فارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية، يؤدي إلى انخفاض الصادرات المحلية منها السياحة لان أسعارها تصبح مرتفعة مقابل الأسعار الخارجية التنافسية، أما في حال انخفض سعر صرف العملة المحلية للبلدان المستضيفة بالنسبة للسياح زادت القوة الشرائية للسياح الوافدين إليها، وبالتالي يزيد الطلب السياحي عليها وهذا ما يؤدي إلى تنشيط دور السياحة في دعم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. إن سعر الصرف الفعلي الحقيقي لعملة هو سعر الصرف الاسمي الفعلي نسبة إلى السعر النسبي بين بلدين[1].
- **الاستقرار الحكومي:** يمثل هذا المؤشر تقييم كل من قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها المعلنة وقدرتها على البقاء في الحكم، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية (الوحدة الحكومية، القوة التشريعية، الدعم الشعبي) تنحصر قيمة كل واحدة منها بين (0 و4)،أما القيمة الكلية فمحصورة بين(0 و12) . يعبر0 عن نقطة مخاطر جد عالية.

وتم جمع البيانات المستعملة في الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات منظمة الأونتاد UVCTAD وبالاعتماد أيضا على بيانات الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG، وكذا قاعدة البيانات الاقتصادية "صندوق النقد العربي 2020". وذلك خلال الفترة 1995_2019. من أجل تحديد أثر السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي، قمنا بتحويل جميع سلاسل البيانات إلى الصيغة اللوغاريتمية حيث أخذ الانحدار النحو التالي:

[1] Hidane, A. (2003)." **Calcul du taux de change effectif nominal et réel du dirham**". *Document du travail n 86. Ministère de l'économie et des finances, Maroc*.

lngdp= f (lnit, lnet, lnnt, lnrex, govt)

حيث:

lngdp: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي.

lnit: الوغاريتم الطبيعي للإيرادات السياحية.

lnet: اللوغاريتم الطبيعي للنفقات السياحية.

lnnt: اللوغاريتم الطبيعي لعدد الوافدين .

lnrex: اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

govt: متغير الاستقرار الحكومي

2-1-2- النموذج القياسي المستعمل في الدراسة (NARDL):

بناء على ما سبق، فإننا سنختار التقدير بواسطة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي NARDL، لأنه بسمح بدراسة علاقات التكامل غير الخطية والمتماثلة بين المتغيرات، أي قياس عدم التماثل و التأثير الغير خطي للسياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك في الاجلين القصير والطويل في معادلة واحدة عكس بقية النماذج الأخرى، ولتسهيل عرض الصيغة الرياضية لنموذج NARDL سننطلق من معادلة ARDL حيث سيتم التعبير عن متغيرات دراستنا في النموذج كما يلي:

$$\Delta lnGDP_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n} \theta_i \, \Delta lnGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \emptyset_i \, \Delta ln\mathrm{IT}_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_i \, \Delta ln\mathrm{REX}_{t-i} + \sum_{i=1}^{r} \gamma_i \, \Delta \mathrm{lnET}_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=1}^{s} \mu_i \, \Delta ln\mathrm{NT}_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \sigma_i \, \Delta \mathrm{GOVT}_{t-i} + \lambda_1 \mathrm{lnGDP}_{t-1} + \lambda_2 ln\mathrm{ET}_{t-1}$$
$$+ \lambda_3 ln\,\mathrm{IT}_{t-1} + \lambda_4 ln\,\mathrm{NT}_{t-1} + \lambda_5 ln\mathrm{REX}_{t-1} + \lambda_6 GOVT_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

δ_0: الثابت

(Δ): يعبر عن الفرق الأول،

$(\theta_i$ و $\emptyset_i$ و φ_i و γ_i و μ_i و $\sigma_i)$: معلمات المتغيرات للفروق الأولى على المدى القصير.

$(\lambda_6 ،\lambda_5 ،\lambda_4 ،\lambda_3 ،\lambda_2 ،\lambda_1)$: تمثل معلمة المتغير التابع ومعلمات المتغيرات المفسرة على التوالي للعلاقة الطويلة الاجل.

(n, m, p, r, s, q): تمثل فترات الابطاء الموزعة

ε_t: يمثل حد الخطأ

ويمكن الانطلاق الى المعادلة التالية:[1]

$$\text{lngdp} = \beta_0 + \beta_1^+ lnit^+ + \beta_2^- lnit^- + \beta_3^+ rex^+ + \beta_4^- rex^- + \beta_5 et + \beta_6 nt + \beta_7 govt + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

$\beta_1^+, \beta_2^-, \beta_3^+, \beta_4^-$: تعبر عن المعلمات الغير متماثلة في الاجل الطويل

$lnit^+, lnit^-, lnrex^+, lnrex^-$: يمثل المجموع الجزئي للقيم الموجبة والسالبة لمتغيرتي سعر الصرف الفعلي الحقيقي $lnrex$ و الإيرادات السياحية $lnit$ على الترتيب، ويتم حساب هذا الأخير على الشكل التالي:[2]

$$lnit^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta lnit_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta lnit_j, 0) \quad ، \quad lnit^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta lnit_j^- = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta lnit_j, 0)$$

$$lnrex^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta lnrex_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta lnrex_j, 0) \quad ، \quad lnrex^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta lnrex_j^- = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta lnrex_j, 0)$$

ومنه يمكن صياغة معادلة نموذج NARDL كما يلي:[3]

[1] Yongcheol Shin and Byungchul Yu and Matthew Greenwood-Nimmo (oct 2013), Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework ; Festschrift in Honor of Peter Schmidt , p7.

[2] Turan, T., & Karakas, M. (2018). Asymmetries In Twin Deficit Hypothesis: Evidence From Cee Countries, Ekonomický časopis. 66 (6). 580-597.

[3] Mohd Noh, N., & Masih, M. (2017). The relationship between energy consumption and economic growth: evidence from Thailand based on NARDL and causality approaches. MPRA Paper 86384, University Library of Munich, Germany, p10.

$$\Delta lngdp_t = a_0 + \sigma_1 lngdp_{t-1} + \sigma_2^+ lnit_{t-1}^+ + \sigma_3^- lnit_{t-1}^- + \sigma_4^+ lnrex_{t-1}^+ + \sigma_5^- lnrex_{t-1}^- + \sigma_6 lnet_{t-1} + \sigma_7 lnnt_{t-1} + \sigma_8 govt_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \beta_1 \Delta lngdp_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} (\delta_j^+ \Delta lnit_{t-j}^+ + \delta_j^- \Delta lnit_{t-j}^-) + \sum_{j=0}^{p} (\varphi_j^+ \Delta lnrex_{t-j}^+ + \varphi_j^- \Delta lnrex_{t-j}^-) + \sum_{j=0}^{r} \beta_2 \Delta lnet_{t-j} + \sum_{j=0}^{s} \beta_3 \Delta lnnt_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \beta_4 \Delta govt_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن:

$\sigma_1, \sigma_2^+, \sigma_3^-, \sigma_4^+, \sigma_5^-, \sigma_6, \sigma_7, \sigma_8$: تعبر عن المعلمات الغير متماثلة في الاجل الطويل

$\delta_j^+, \delta_j^-, \varphi_j^+, \varphi_j^-, \beta_1, \beta_2, \beta_3. \beta_4$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)

n, m, p, r, s, q : الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغيرات

Δ: تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى

a_0: الحد الثابت

وبعد إجراء تقدير نموذج NARDL يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود، وتكون فرضية العدم هي (عدم وجود تكامل) ويعبر عنها في المعادلة رقم (4):

$$H_0: \sigma_1 = \sigma_2^+ = \sigma_3^- = \sigma_4^+ = \sigma_5^- = \sigma_6 = \sigma_7, = \sigma_8 = 0 \dots\dots\dots\dots (4)$$

في مقابل الفرضية البديلة (وجود تكامل) ويعبر عنها كما في المعادلة رقم (5):

$$H_1: \sigma_1 \neq \sigma_2^+ \neq \sigma_3^- \neq \sigma_4^+ \neq \sigma_5^- \neq \sigma_6 \neq \sigma_7 \neq \sigma_8 \neq 0 \dots\dots\dots\dots (5)$$

يتم مقارنة قيمة F الإحصائية F-Statistic بالقيمتين الحرجتين (العليا والدنيا) لاختبار الحدود التي وضعها Pesaran وآخرون عام 2001، فاذا كانت قيمة F الإحصائية أقل من القيمة الحرجة الدنيا يتم قبول فرضية العدم (عدم وجود تكامل بين المتغيرات)، وإذا كانت قيمة F الاحصائية أعلى من القيمة الحرجة العليا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل بين المتغيرات).[1]

[1] Pesaran, M. H., Shin, Y., and Smith, R. J., (2001), "**Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**", Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, p 289.

وتتشابه الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL مع تلك التي يتم استخدامها في نموذج ARDL، مثل مشكلة اختلاف التباين، ومشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ومشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي، كذلك اختبار استقرار النموذج، واختبار قدرته على التنبؤ.[1]

وهناك اختبار إضافي في أسلوب NARDL وهو اختبار التماثل (Symmetry)باستخدام اختبار والد Wald test[2]، حيث يتم اختبار فرضية العدم وهي تماثل العلاقة بين المتغيرين $(H_0: \mu^+ = \mu^-)$، في مقابل الفرضية البديلة التي تنص على عدم تماثل العلاقة بين المتغيرين $H_1: \mu^+ \neq \mu^-$ حيث:

$$\left(\mu^+ = -\frac{\sigma_2^+}{\sigma_1}\right) \quad \text{او} \quad \left(\mu^+ = -\frac{\sigma_4^+}{\sigma_1}\right)$$

و

$$\left(\mu^- = -\frac{\sigma_3^-}{\sigma_1}\right) \quad \text{أو} \quad \left(\mu^- = -\frac{\sigma_5^-}{\sigma_1}\right)$$

كما يوجد اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل في المتغير التابع الناجم عن التغير في المتغير المستقل الموجب والسالب ويتم حساب الأثرين بالعلاقة التالية:

$$m_h^+ = \sum_{j=0}^{h} \frac{\sigma lngdp_{t+1}}{\alpha lnit_t^+} \quad , \quad m_h^+ = \sum_{j=0}^{h} \frac{\sigma lngdp_{t+1}}{\alpha lnrex_t^+}$$

$$m_h^- = \sum_{j=0}^{h} \frac{\sigma lngdp_{t+1}}{\alpha lnit_t^-} \quad , \quad m_h^- = \sum_{j=0}^{h} \frac{\sigma lngdp_{t+1}}{\alpha lnrex_t^-}$$

$$m_h^- \longrightarrow \mu^- \quad \text{و} \quad m_h^+ \longrightarrow \mu^+ \quad \text{و} \quad h \longrightarrow \infty$$

[1] المصبح، عماد الدين أحمد، (2018)، "**العوامل المؤثرة في الاستثمار في المملكة العربية السعودية** "، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل الصناعي في المملكة العربية السعودية، ص 12.

[2] Taner, T., and Mesut, K., (2018), "**Asymmetries in Twin Deficit Hypothesis: Evidence from CEE Countries**", Ekonomický časopis (Journal of Economics), Vol. 66, No. 6, p 580.

2.2. النتائج التطبيقية:

أولا: التحليل الوصفي للمتغيرات:

يهدف اجراء التحليل الوصفي للمتغيرات لدراسة طبيعة السلاسل محل الدراسة مثل حساب المتوسط والوسيط والمنوال وكذا اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال إحصائية معامل التناظر وكذا احتمالية Jarque-bara، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): التحليل الوصفي للمتغيرات

	LNET	LNGDP	GOVT	LNIT	LNNT	LNREX
Mean	19.80870	32.19338	2.115012	18.95806	14.16934	4.669877
Median	20.09027	36.99860	2.149434	19.09617	14.35200	4.627323
Maximum	20.45146	37.58198	2.351375	19.98303	14.82091	4.909341
Minimum	18.78532	24.45530	1.749200	17.14772	13.16158	4.535606
Std. Dev.	0.532564	6.247201	0.172175	0.825631	0.530703	0.106232
Skewness	-0.505613	-0.396447	-0.391052	-0.725756	-0.480307	0.829770
Kurtosis	1.707375	1.173694	2.049190	2.519874	1.859266	2.403012
Jarque-Bera	2.805685	4.129245	1.578881	2.434803	2.316723	3.240068
Probability	0.245897	0.126866	0.454099	0.295998	0.314000	0.197892
Sum	495.2174	804.8346	52.87529	473.9516	354.2334	116.7469
Sum Sq. Dev.	6.806995	936.6604	0.711463	16.36001	6.759505	0.270844
Observations	25	25	25	25	25	25

المصدر:من إعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 10

تظهر القياسات الوصفية (Mean, Median, Maximum, Minimum) للمتغيرات المعنية بالدراسة لتقييم واستكشاف الصفات الفردية لمتغيرات الدراسة، اما الانحراف المعياري (Std.Dev) يشير إلى أن توزيع البيانات قليلة التشتت.

ثانيا: اختبار جذور الوحدة(Unit Root Test):

يهدف هذا الإختبار إلى فحص إستقرارية السلاسل الزمنية، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أنه سيتم الاعتماد على اختبار كل من Dickey Fuller Augmented[1] (ADF)، و اختبار phillips – perron (PP) ، Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin (KPSS) ، يتم اجراء هذه الاختبارات بغرض التأكد من درجة استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي. كشرط لتطبيق نموذج ARDL يجب أنت تكون مستوى إستقرارية متغيرات الدراسة يتراوح بين المستوى I(0) و الفرق

[1] Dickey, D.A. and Fuller W.A. (1981), "**The Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root**", Econometrica,Vol 49, pp 1057- 1072

الأول I(1)، كما أن المتغير التابع يجب أن يكون مستقر من الدرجة الأولى I(1) مثلما أوضح ذلك Pesaran (2001)[1] في مقاله.

و من خلال الجدول رقم (3- 7) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة أي أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى I(0) ماعدا المتغير GOVT الذي يظهر فيه احتمال احصائية (PP) 0.0895 و إحصائية (ADF) 0.0992 أي أنه معنوي عند 10%.

الجدول (3-7): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات.

المتغيرات	القرار (الرتبة)	ADF		PP		KPSS	
		عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
LNGDP	I(1)	0.8213 (0.8826)	-4.7086 (0.0001)	0.8505 (0.8876)	-4.7086 (0.0001)	0.5997	0.0844
LNET	I(1)	-2.6564 (0.2612)	-6.5781 (0.0001)	-2.6564 (0.2612)	-6.5885 (0.0000)	0.1720	0.5000
LNIT	I(1)	-0.9891 (0.9269)	-6.1317 (0.0003)	-0.5087 (0.9756)	-7.7606 (0.0000)	0.1397	0.1173
LNNT	I(1)	-1.0983 (0.9084)	-4.6194 (0.0069)	-0.9675 (0.9302)	-2.8316 (0.0067)	0.1445	0.0945
LNREX	I(1)	-0.9742 (0.2858)	-4.2900 (0.0002)	-0.8991 (0.7707)	-4.4236 (0.0022)	0.1141	0.0963
GOVT	I(0)	-3.2474 (0.0992)	-4.0079 (0.0233)	-3.3041 (0.0895)	-3.9795 (0.0247)	0.1313	0.0837

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 10(): الاحتمال P، أنظر الملحق (1).

ونظرا لأن جميع المتغيرات تتصف بالاستقرارية عند الفرق الأول I(1) وعند مستوى معنوية 5%. ماعدا المتغير GOVT فهو متكامل من الرتبة I(0) ، إذن يتبين أنه يمكن استخدام نموذج NARDL.

[1] Pesaran, M. H, Y. Shin, and R.J. Smith (2001) " **Bounds testing approaches to the analysis of level relationship**", Op-cit, p 301.

بالإضافة إلى اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) وفليب بيرون (PP) يوجد عديد من اختبارات جذر الوحدة منها (Kapetanios 2005) and (Carrrion-i-Selvestre et al 2009) التي تأخذ بعين الاعتبار وجود تغير هيكلي أما في دراستنا سنقوم بتطبيق اختبار جذر الوحدة الهيكلي لـ (Zivot-Andrews 1992) وهو اختبار يفترض وجود تغير هيكلي واحد تحت فرضية العدم ويمثل هذا الاختبار حالة خاصة من اختبار (Kapetanios 2005) [1]، ولهذا الغرض وللتأكد من نتائج اختبارات جذر الوحدة السابقة سنقوم باختبار إمكانية وجود مقطع هيكلي في السلاسل قيد الدراسة كما هو موضح في الجدول (3-8)

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار جذر الوحدة الهيكلي (Zivot-Andrews 1992)

المتغيرات	القيمة الإحصائية ZA	القيم الحرجة للاختبار			Prob	السنة التحول الهيكلي
		1%	5%	10%		
LNGDP	-2.4250	-5.34	-4.93	-4.58	0.00271***	2005
LNIT	-2.57164	-5.34	-4.93	-4.58	0.00117***	2004
LNET	-4.3642	-5.34	-4.93	-4.58	0.07046*	2005
LNNT	-0.85956	-5.34	-4.93	-4.58	0.02115**	2015
LNREX	-4.57001	-5.34	-4.93	-4.58	0.04089**	2003
GOVT	-5.46211	-5.34	-4.93	-4.85	0.21233	2012

ZA: تمثل اختصار Zivot-Andrews

***، **،*: قبول الفرضية البديلة القائلة وجود مقطع هيكلي عند مستوى احتمال 1% و 5% و 10 %.

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10، الملحق (2)

يتضح من نتائج جذر الوحدة الهيكلي (Zivot-Andrews 1992) أن قيمة الإحصائية ZA أكبر من القيم الحرجة عند المستويات 1% و5% و10% لجميع المتغيرات وبالتالي نقبل فرضية البديلة القائلة بوجود جذر وحدة مع مقطع هيكلي في السلاسل الزمنية، ما عدا السلسلة GOVT، وهذه النتائج تدعم اختبارات جذر الوحدة غير الهيكلية لـ (ADF) و (PP).

[1] Lanouar Charfeddine , Karim Ben Khediri ; Zouhair Mrabet (2018), "**The forward premium anomaly in the energy futures markets: A time-varying approach** ", Research in International Business and Finance, p8.

ثالثا: تحديد فترة الابطاء لنموذج NARDL:

مادام أن المتغيرات المستقلة مستقرة عند الفرق الأول ومنها مستقر عند المستوى والمتغير التابع I(1) فانه يمكننا اجراء اختبار الحدود لنموذج NARDL، ولكن قبل ذلك يجب تحديد فترة الابطاء الموزعة (n) وذلك باستعمال معيار (Akaike Information Criteria) والاستعانة ببرنامج Eviews10، بحيث يتم اختيار الفترة التي لها أدنى قيمة[1](AIC) ،ووفقا للبيانات المعتمدة عليها في هذه الدراسة فإن أفضل نموذج هو NARDL (2.1.1.0.1.0.1.1) حسب معيار (AIC)كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-18): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى لنموذج NARDL

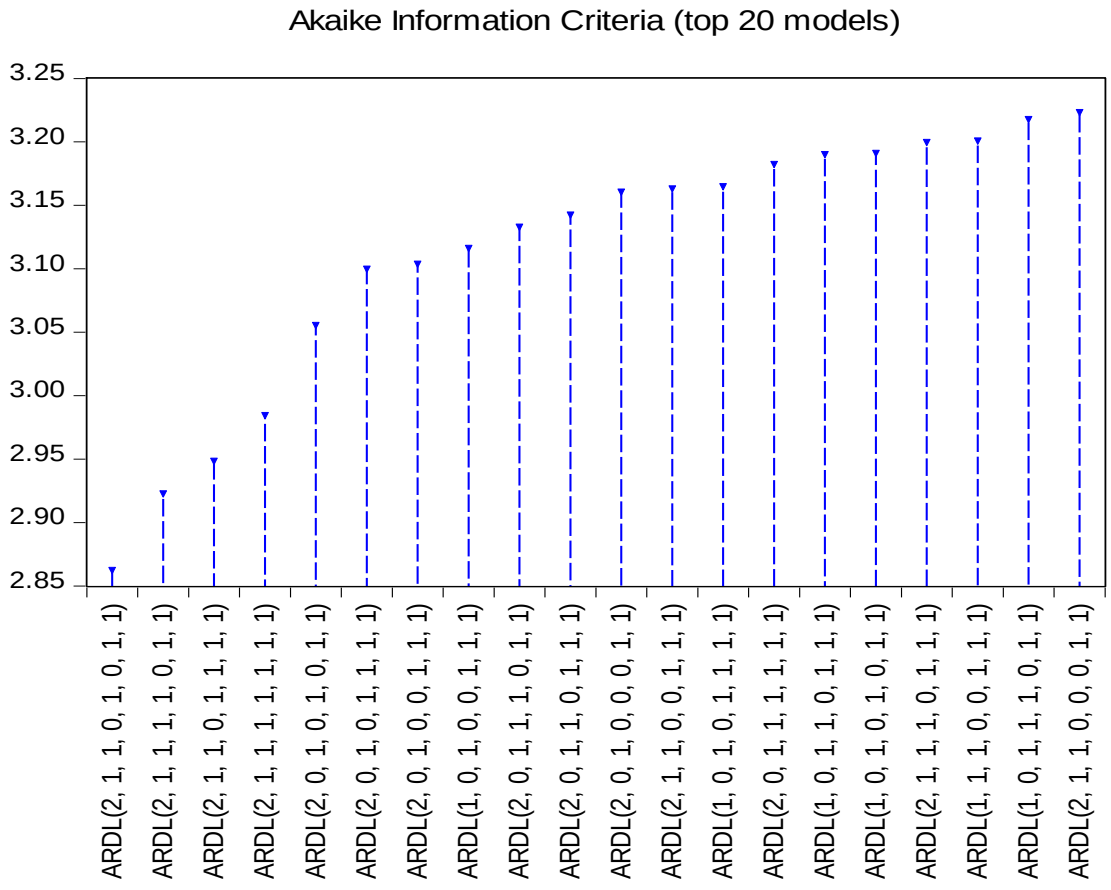

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 10

[1] خشيبة الزهرة، جديدي روضة، (2020)، "**أثر عدم التماثل الإصلاحات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع غير الخطي (NARDL) لحالة الجزائر للفترة (1970-2017)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 13، العدد01، ص1021.

كما توجد معايير أخرى يمكن تحديد من خلالها فترات الابطاء المثلى لنموذج NARDL، والمتمثلة في معيار AIC, BIC, HQ بحيث تعطي فترات الابطاء المثلى أقل قيمة لهذه المعايير، وأكبر قيمة لمعامل التحديد المعدل Adj. R-sq . ونتائج موضحة في الملحق رقم (3)

رابعا: اختبار الحدود (Bounds test):

من أجل التأكد من علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يتم إجراء اختبار الحدود (*Bounds Test*) المقترح من طرف (*Pesaran et al 2001*) من خلال اختبار الفرضية الصفرية $H_0: \theta_i = 0$ والفرضية البديلة لها $H_1: \theta_i \neq 0$ بالاعتماد على قيمة الإحصائية F يتم المفاضلة بين الفرضيتين، حيث اذا كانت قيمة *(F)* المحسوبة أكبر من المجدولة للحد الأعلى فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك، وإذا كانت *(F)* المحسوبة أقل من القيمة الجدولية للحد الأدنى فإننا نقبل الفرضية العدم، بمعنى وجود تكامل مشترك، وفي الحالة الثالثة وهي أن تكون قيمة *(F)* المحسوبة محصورة بين قيمتي الحد الأعلى و الأدنى فإننا لا يمكن أن نجزم بوجود تكامل مشترك من عدمه عندئذ لا يمكن أخذ أي قرار فنحن فيما يسمى بمنطقة الشك. وجاءت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-9): نتائج اختبار الحدود Bounds Test.

Test statistic	Value	K
F-Statistic	10.00673	7
Significance	Lower Bound I(0)	Upper bound I(1)
10%	1.92	2.89
5%	2.17	3.21
2.5%	2.43	3.51
1%	2.73	3.9

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 10، أنظر الملحق (4)

K : يمثل عدد المتغيرات المستقلة.

قيمة احصائية (F=10.00673) و هي أكبر من جميع حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) (10%، 5%،2.5%، 1%) و بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له، بعد

التأكد من وجدود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسِرة له، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية (NARDL).

خامسا: تقدير نموذج (NARDL) وتحديد العلاقة في الاجلين القصير والطويل:

نظرا لأن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في معادلة النمو الاقتصادي كمتغير تابع وباقي المتغيرات المفسرة، كان تقدير العلاقة قصيرة الاجل لنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الاجل وفق منهجية NARDL موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–10): نتائج تقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل وفق نموذج NARDL

NARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(LNGDP) Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1, 0, 1, 1, 1) Sample: 1995 2019 Included observations: 23				
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**t-Statistic**	**Prob**
D(LNGDP(-1))	0.242511	0.064881	3.737766	0.0057
D(LNET)	-1.344176	0.830380	-1.618748	0.1442
D(LNIT_POS)	11.39746	0.840865	13.55445	0.0000
D(LNREX_POS)	-28.01476	5.887136	-4.758640	0.0014
D(LNREX_NEG)	-28.17516	4.223440	-6.671140	0.0002
D(GOVT)	-2.709130	1.122112	-2.414313	0.0422
CointEq(-1)*	-0.850913	0.099453	-8.555935	0.0000
DW =2.225038	R-squared =0.954167		Adjusted R-squared = 0.936979	
CointEq= LNGDP- (-3.3.33*LNET- 0.0662*LNNT + 11.2649*LNIT_POS - 3.5872*LNIT_NEG -91.0776*LNREX_POS+12.3874*LNREX_NEG - 6.7112*GOVT+99.1681)				
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**t-Statistic**	**Prob**
LNET	-3.303303	2.038550	-1.620418	0.1438
LNNT	-0.066203	1.399840	-0.047293	0.9634
LNIT_POS	11.26491	1.579428	7.132276	0.0001
LNIT_NEG	-3.587199	0.979646	-3.661729	0.0064
LNREX_POS	-91.07759	17.00104	-5.357176	0.0007
LNREX_NEG	12.3874	4.544231	2.725952	0.0260
GOVT	-6.711205	2.423721	-2.768967	0.0243
C	99.16814	48.89906	2.02817	0.0771

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (*Eviews 10*)، نظر الملحق (5)

نستخلص من الجدول ما يلي:

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد المصحح 0.9369 مما يعني أن المتغيرات التفسيرية استطاعت تفسير النمو الاقتصادي بقيمة 93.69% وهي نسبة جيدة للتحليل والدراسة.
- معامل تصحيح الخطأ له معنوية احصائيا مع الإشارة السالبة له، والذي يعكس تكيف النموذج مع الاختلافات في المدى القصير، حيث تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ البالغة (0.850913-) أي ان 85.09% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن حسب سرعة التعديل (1.17)، أي سنة للعودة للوضع التوازني الطويل الأجل.
- كما يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد R^2=0.95 أي أن 95% من التغيرات الحاصلة في النمو تفسرها متغيرات النموذج مجتمعة كما أن قيمة معامل التحديد أقل من احصائية DW (0.99<2.22) وبالتالي فان الانحدار ليس زائفا، كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء.

سادسا: اختبار التماثل

يمتاز نموذج NARDL عن غيره من النماذج كما أشرنا سابقا إلى ارتباطه باختبار وجود علاقة تماثلية طويلة الاجل (تناظرية) Symmetry حيث يرتكز هذا الاختبار على قبول أو عدم قبول فكرة التماثل أو التناظر لذا قمنا بالاستعانة ببرنامج Eviews 10 وعبر اختبار Wald Test لتوضيح التأثير المتناظر الطويل الاجل لصدمات الإيرادات السياحية وسعر الصرف على النمو الاقتصادي. ونتائجه مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–11): نتائج اختبار التناظر الطويل الاجل لنموذج

Wald test				
المتغير	**F-statistique**	**prob**	**القرار**	**نتيجة العلاقة مع المتغير التابع**
LNIT	2.626780	0.1437	قبول الفرضية H_0	Symmetric (تناظرية)
LNREX	3.586101	0.0949	قبول الفرضية H_0	Symmetric (تناظرية)
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 10 أنظر الملحق (6)				

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار F أكبر من 5% بالنسبة لكلا المتغيرين مما يؤدي لقبول فرضية العدم التي تعني أن التغيرات الموجبة والسالبة للإيرادات السياحية وسعر الصرف لها أثر متماثل على النمو الاقتصادي وهذا يدعم ما تم التوصل إليه في دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ من خلال معنوية D(LNIT_POS) وD(LNREX_POS) و D(LNREX_NEG) عند مستوى معنوية 1%، أو من خلال ظهور علاقة ضعيفة حيث ان انخفاض أو ارتفاع في الإيرادات السياحية وسعر الصرف لا يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سابعا: اختبار جودة النموذج

أ- **الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL**: بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج NARDL، فإنه من المهم أن يخلو النموذج من مختلف المشاكل القياسية، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقا، وللتحقق قمنا باستخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية *Diagnostics Test* وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (3-12): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL المقدر

الاختبار	Valeur	Prob-value
Serial Correlation LM Test	*F stastique =0.310941* *Obs*R-squared=2.160005*	*0.7439* *0.3396*
Jarque berra	*1.641822*	*0.440031*
ARCH	*F stastique=0.234931* *Obs*R-squared=0.255424*	*0.6332* *0.6133*
Ramsey REST	*t-statistic=0.967510* *F stastique=0.936075*	*0.3655* *0.3655*
Bresch-Pagan-Godfrey	*F stastique=1.067584* *Obs*R-squared=14.98123*	*0.4825* *0.3794*

المصدر: من أعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 10، أنظر الملاحق (7، 8، 9، 10، 11)

أظهر اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM Test عدم معنوية قيمة الاحتمال الحرج حيث بلغت Prob-value=0.7439 ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أما عن اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Jarque-Berra تشير احصائيته إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج محل الدراسة حيث تظهر أن قيمة الاحتمال الحرج Prob-value=0.4400 أكبر من معنوية 5% وعليه نقبل أن سلسلة البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، كما يسمح لنا اختبار الاثر ARCH إلى رفض إلى أو قبول فرضية ثبات التباين وانطلاقا من قيمة *Obs*R-squared* حيث أن قيمة الاحتمال الحرج المقابل لها يساوي 0.6133 أي أكبر من قيمة 5% مما يعني تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين، أما عن اختبار Ramsey REST تظهر أن قيمته الاحتمالية تساوي 0.3655 أي أكبر من المعنوية 5% وبالتالي نقبل بالشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة. انطلاقا من خلال هذه النتائج يمكن استنتاج أن كل الاختبارات التشخيصية تشير إلى أن النموذج المقدر قد تجاوز كافة المشاكل القياسية وجودة النموذج في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ب -اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات (NARDL): يجب التأكد من خلو النموذج المقدر NARDL من وجود أي تغيرات هيكلية وللقيام بذلك يجب إجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ، ويستعمل هذين الاختبارين

لتبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرارية المعالم الطويلة الأمد و المعلمات قصيرة الأمد، وشرط تحقيق الاستقرار الهيكلي هو انحصار الشكل البياني للاختبارين داخل المجال عند مستوى 5%

الشكل (3-19): اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج النمو الاقتصادي وفق الاختبارين CUSUM- CUSUMSQ.

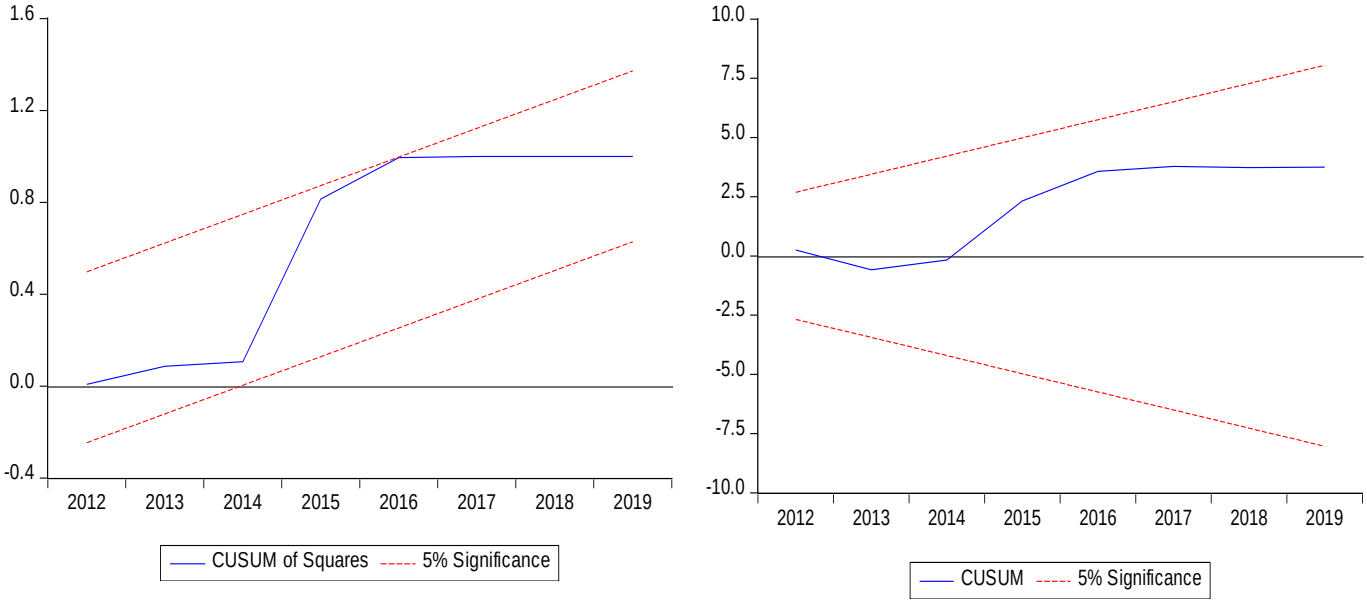

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Eviews10*)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (**NARDL**)، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUMو CUSUM squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5%، ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين النتائج في المدى الطويل و المدى القصير.

ج-اختبار الأداء التنبؤي لنموذج NARDL: يستخدم معامل عدم التساوي لثايل (Theil)من أجل التأكد من أن نموذج النمو الاقتصادي المقدر يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ – بعد التأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها – يوضح الشكل التالي القيم الفعلية والمتوقعة للنمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2019)

الشكل (3-20): القيم الفعلية والمتوقعة للنمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2019)

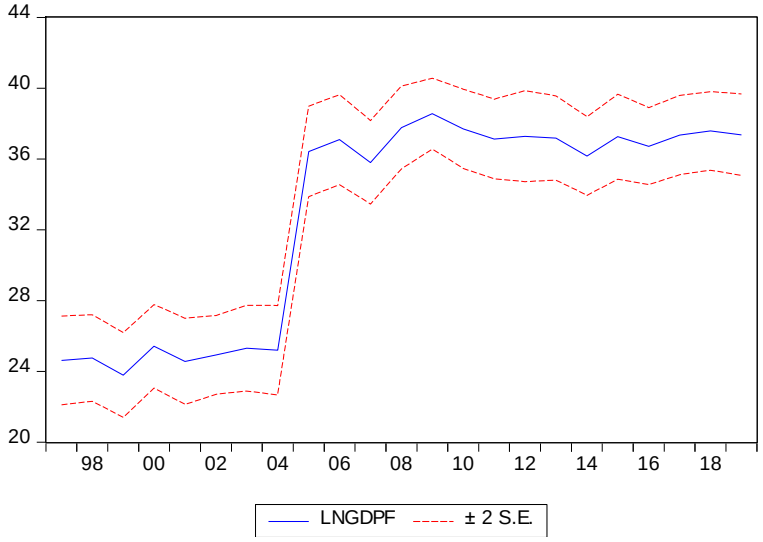

Forecast: LNGDPF	
Actual: LNGDP	
Forecast sample: 1995 2019	
Adjusted sample: 1997 2019	
Included observations: 23	
Root Mean Squared Error	0.558858
Mean Absolute Error	0.405074
Mean Abs. Percent Error	1.233295
Theil Inequality Coefficient	0.008368
Bias Proportion	0.000005
Variance Proportion	0.001202
Covariance Proportion	0.998793
Theil U2 Coefficient	0.171967
Symmetric MAPE	1.233272

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Eviews10*)

نستنتج من الشكل أعلاه:

- قيمة معامل ثايل (Theil) بلغت (0.008368) وهي قريبة من الصفر و أقل من الواحد الصحيح.
- قيمة نسبة التحيز(Bias Proportion= 0,000005) وهي قريبة جدا من الصفر.
- قيمة نسبة التباين (Variance Proportion =0,001202) وهي أيضا قريبة من الصفر.
- نسبة التغاير (Covariance Proportion = 0,793) و هي قريبة من الواحد الصحيح وهذا ما يشير إلى أن النموذج ذو مقدرة تنبؤية جيدة.

إذا النموذج يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة الزمنية للدراسة، لذا يمكن الاعتماد على نتائجه في التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ بها في المستقبل.

ثامنا: تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

لتدعيم الدراسة أكثر قمنا بإجراء إختبار السببية الذي يعتبر من بين الطرق المستخدمة أيضاً للوصول إلى العلاقة ما بين مجموعة من متغيرات السلاسل الزمنية (Multivariate time series models) ما يسمى بطريقة السلاسل الزمنية المتعددة والتي تفسر قيم المتغير الحالية بالقيم السابقة له، وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى.

من أشهر الطرق و المنهجيات المستعملة لدراسة السببية نجد ثلاثة اختبارات شهيرة هي : Granger (1969) ، Sims (1972)، Gwekes (1983) ، و تعتبر منهجية جرانجر الأكثر استعمالا في الوسط العلمي، حيث يجري تقديرها من خلال تقدير نموذج VAR، هذا الاختبار يسمح لنا بتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرين، فنقول أنه هناك علاقة سببية اجرانجر اذا كانت القيم السابقة لمتغير ما X تؤثر معنويا على القيم المستقبلية لمتغير آخر Y_{t+1} ، و العكس صحيح. و يعتمد هذا الاختبار على المعادلتين التاليتين:

$$X_t = \beta_0 + \sum_{k=1}^{m} \beta_k X_{t-k} + \sum_{e=1}^{n} \alpha_e Y_{t-1} + U_t \dots (1)$$

$$Y_t = \gamma_0 + \sum_{k=1}^{m} \gamma_k Y_{t-k} + \sum_{e=1}^{n} \delta_e X_{t-1} + V_t \dots (2)$$

حيث أن كل من X_t و Y_t يمثلان المتغيران قيد الدراسة، U_t و V_t عبارة عن الخطأ الأبيض لكلا المعادلتين و هما غير مرتبطين خطيا، t يعبر عن الزمن، k و e عدد التأخرات المحددة بواسطية معياري Akaike و Schwarz. حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \alpha_e = \delta_e = 0$$
$$H_1: \alpha_e \neq 0 \; et \; \delta_e \neq 0$$

في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 نستنتج وجود علاقة سببية لـ Granger، حيث اذا كان α_e يختلف عن الصفر و δ_e غير مختلف معنويا عن الصفر، فنستنتج وجود علاقة سببية من Y الى X و العكس صحيح، أما في حالة أن كليهما مختلف عن الصفر فالعلاقة السببية في هذه الحالة في كلا الاتجاهين.

لهذا الغرض اقترح كل من Toda و Yamamoto[1] منهجية جديدة لتقدير السببية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة للتكامل I(0) ، I(1) ،أو حتى I(2)، و ذلك من خلال تقدير نموذج $VAR_{(k+d_{\max})}$ حيث k تمثل عدد الفجوات المثلى في نموذج VAR، و d_{max} تمثل أكبر درجة تكامل للمتغيرات المستعملة في الدراسة.

و الشكل الموالي يوضح خطوات منهجية Toda-Yamamoto لاختبار السببية.

1 - Toda, H. Y, & Yamamoto, T. (1995) « **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes** ». Journal of econometrics,Vol 66, No 1, pp 225-250

الشكل(3-21): منهجية Toda-Yamamoto لإختبار السببية

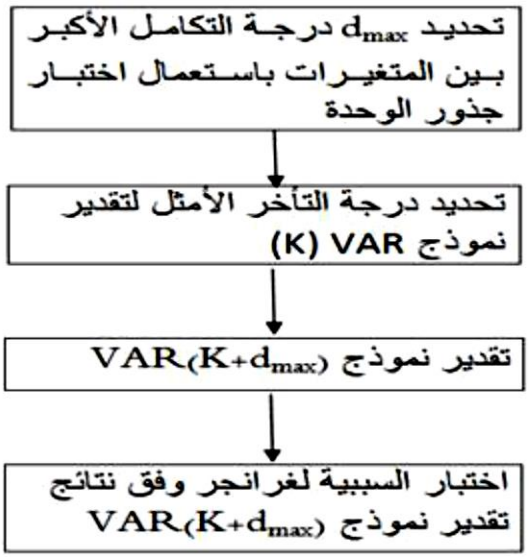

المصدر: أ.عياد هشام "العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة و النمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto" ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الادارية و الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 7،ص 268.

1- دراسة الاستقرارية لتحديد d_{max}:

من خلال الجدول (3-8) تبين أن خمسة متغيرات (lngdp, lnit, lnet, lnnt, lnrex) من أصل ستة متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الاولى I(1)، كما أن هناك متغير واحد و هو الاستقرار الحكومي (govt) مستقر عند المستوى I(0) . من هنا لدينا خليط من متغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1) واخرى مستقرة عند المستوى I(0) ما لا يمكننا من استعمال سببية جرانجر، و بالتالي يجب استعمال منهجية Toda-Yamamoto لدراسة السببية هذا مع اعتبار d_{max} مساوي للواحد وفق أعلى درجة تكامل للسلاسل الستة.

كمرحلة ثانية لابد من تحديد قيمة k و هي عدد التأخرات الأمثل لنموذج VAR.

2- تحديد عدد درجات التأخر الأمثل لتقدير نموذج VAR(k):

المرحلة الثانية في تقدير السببية هي اختيار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VAR و ذلك باستعمال مؤشرات Akaike ، Schwarz، Hannan-Quin، و يجب الحذر عند اختيار عدد الفجوات في النموذج، حيث أنه في حالة اختيار عدد فجوات أقل من عدد الفجوات الحقيقي يسبب تحيز المعلومات، أما اختيار عدد الفجوات أكبر من عدد الفجوات الحقيقي يجعل من التقدير غير معنوي بالرغم من معنوية المعلمات.

الجدول (3-13): اختبار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-37.44816	NA	0.009455	3.852206	4.001423	3.884590
1	5.024666	68.76553*	0.000396	0.664318	1.261187*	0.793854
2	13.82017	11.72734	0.000431	0.683793	1.728316	0.910481
3	26.23569	13.00673	0.000369	0.358506	1.850681	0.682346
4	43.60311	13.23232	0.000242*	-0.438392*	1.501436	-0.017399*

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Eviews10*)

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الفجوات بالنسبة لـ LR و SC هو واحد أما بالنسبة لمعيار FPE و AIC و HQ عدد الفجوات هي أربعة إذن للتأكد نقوم بإجراء اختبار لمعنوية الفجوات Lag Exclusion Tests وظهرت نتائجه كالتالي:

الجدول (3-14): اختبار المعنوية لعدد الفجوات Lag Exclusion Tests

	LNGDP	LNIT	LNREX	Joint
Lag 1	10.63015	9.983821	14.00636	30.69344
	[0.0139]	[0.0187]	[0.0029]	[0.0003]
Lag 2	15.90705	6.911697	0.906202	22.84437
	[0.0012]	[0.0748]	[0.8239]	[0.0066]
Df	2	2	2	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Eviews10*)

أوضحت النتاج أن عدد الفجوات الأمثل من أصل أربعة فجوات ممكنة هي اثنان فجوات، وبالتالي الخطوة الموالية هي تقدير نموذج VAR(1+2).

3- تقدير نموذج VAR(3):

ان التأكد من سببية جرانجر بين متغيرات الدراسة يعتمد أساسا على اختبار MWALD*، لكن يجب أولا تقدير نموذج VAR(3) (أنظر الملحق 12) حيث k=2 و d_{max}=1، لكن بعد تقدير النموذج يجب أولا التأكد من استقرارية النموذج و ذلك من خلال الدائرة الاحادية التي يوضحها الشكل الموالي:

* Modified Wald Test.

الشكل (3-22): الدائرة الأحادية

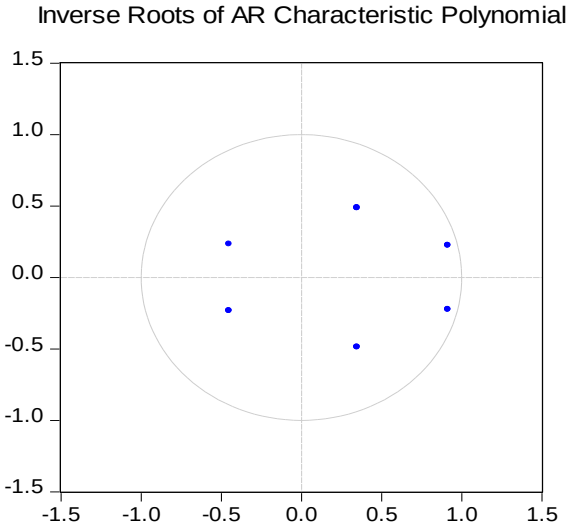

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي *(Eviews10)*

يوضح الشكل أن الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، بذلك يكمن اعتبار النموذج مستقر، هذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

4- اختبار السببية لجرانجر وفق نتائج تقدير نموذج VAR(3):

الجدول الاتي يلخص نتائج اختبار السببية لـ Granger وفق منهجية Toda-Yamamoto :

الجدول (3-15): نتائج اختبار السببية وفق منهجية Toda-Yamamoto.

المتغير التابع:LNGDP			
المتغيرات	**Chi-sq**	**Df**	**Prob**
LNIT	13.45888	2	0.0012
LNREX	16.56318	2	0.0003
المتغير التابع: LNIT			
المتغيرات	**Chi-sq**	**Df**	**Prob**
LNGDP	8.977052	2	0.0112
LNREX	4.099226	2	0.1288
المتغير التابع:LNREX			
المتغيرات	**Chi-sq**	**Df**	**Prob**
LNGDP	3.438742	2	0.1792
LNIT	2.207087	2	0.4271

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Eviews10*)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم وجود سببيات في الحالات التي تجاوزت احتمالاتها 5%، ما عدا 3 حالات هي:

- يشير الاحتمالين 0.0012 و 0.0112 المتعلقين بالعلاقة السببية بين LNIT وLNGDP وبين LNGDP وLNIT أصغر من 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونستنتج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه (Bi-directional direction of causality) بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات السياحية أي ان هناك تأثير متبادل، كما نستنتج أن LNREX سعر الصرف الفعلي الحقيقي يؤثر على LNGDP ولكن التأثير في اتجاه واحد (Unidirectional causality) أي أن النمو الاقتصادي لا يؤثر على سعر الصرف الحقيقي، كما نلاحظ أنه لا توجد أي علاقة سببية بين الإيرادات السياحية و سعر الصرف الحقيقي.

2-3- تحليل النتائج:

بما أنه تم ادخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات المستعملة في الدراسة فسيتم تفسير جميع المعاملات على أنها مرونات، نلاحظ من الجزء العلوي للجدول (3-10) أن أغلب المعاملات كان معنوي عند المستوى 1% و 5%، و لقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي و ما هو ايجابي، كل حسب درجة تأخيره.

- الانفاق السياحي (LNET): نلاحظ من خلال النتائج أن (LNET) قد أثر بشكل سلبي لكن غير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل، وهذا يدل على أن ما تنفقه الدولة على هذا القطاع لا يتناسب مع مداخيله من هذا القطاع أي لا يوجد استغلال جيد للمرافق السياحية إضافة إلى نقص الوعي الثقافي لدى المواطنين بالنشاط السياحي.
- الإيرادات السياحية (LNIT): ووفقا للنظرية الاقتصادية أظهرت النتائج إلى أن متغيرة (LNIT) ذو دلالة إحصائية سواءا التغيرات الموجبة أو السالبة عند مستوى معنوية 1%، كما بينت ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية (موجبة) بين التغيرات الموجبة للإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي بمعامل 11.39 في الاجل القصير و 11.26 في المدى الطويل، في حين نجد أن انخفاض الإيرادات السياحية لها أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل وهذا ما تدعمه معنوية المعلمة (-3.58)، وعليه فان النمو الاقتصادي يتأثر بالتغيرات الموجبة (الزيادات) والسالبة (انخفاضات) للإيرادات السياحية على المدى القصير والطويل، وتبقى هذه النسبة منخفضة جدا إذا ما نظرنا إلا المقومات السياحية الهائلة التي تمتلكها وهذا راجع لاعتماد الجزائر على القطاع النفطي وكذا لنقص التنوع في تقديم الخدمات السياحية وتهميش هذا القطاع. في حين أكدت العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات السياحية و النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل وهذا ما توصل إليه (Mounir Belloumi 2010 و Kareem 2013).
- سعر الصرف (LNREX): أوضحت النتائج أن متغير سعر الصرف ذو دلالة إحصائية سواءا التغيرات الموجبة أو السالبة عند مستوى معنوية 1% في المدى القصير و5% على المدى الطويل وإلى تسجيل علاقة عكسية سالبة بين التغيرات الموجبة والسالبة لسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير وهذا ما تدل عليه المعاملات (-28.01) و (-28.17) ، في حين تم تسجيل علاقة معنوية موجبة حالة التغيرات السالبة في أسعار الصرف (12.38) والناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل أي أن عند انخفاض سعر الصرف ترتفع الصادرات الخارجية منها السياحة و بالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وتدل الإشارة السلبية حالة التغيرات الموجبة

(-91.07) على أن الزيادة في سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض عدد السياح الوافدين ويظهر هذا على المدى الطويل في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتدل هذه النتيجة على أن السياح حساسين اتجاه التغير في سعر الصرف. كما أثبتت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة ذو اتجاه واحد من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي وليس العكس.

- السياح الوافدين LNNT: على عكس النظرية الاقتصادية يتضح من النتائج أعلاه أن متغير عدد السياح له تأثير سلبي مع الناتج المحلي الإجمالي لكن غير معنوي أي غير دال احصائيا، قد يعود هذا لانخفاض عدد السياح الوافدين للجزائر بالرغم من أسعار السلع والخدمات تلائم قدرات السياح، وتوضح هذه النتيجة أن السياح غير حساسين اتجاه الأسعار السياحية بالمنطقة وهذا يدل على وجود عوامل أخرى أكثر أهمية لجذب السياح للجزائر مثل الأمن الداخلي والاستقرار السياحي. (حراك 2019، حيث بلغ عدد الوافدين 237مليون سائح بعد ما كان 265 مليون سنة2018)
- الاستقرار الحكومي (GOVT): كذلك بينت النتائج إلى أن متغير الاستقرار الحكومي بعلاقة سلبية ومعنوية مع النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وتدل الإشارة السالبة للمعامل على أن الاستقرار الحكومي يؤدي إلى انخفاض عدد السياح الوافدين وبالتالي انخفاض المداخيل الناتجة منه، هذا ما يستوجب وجود استقرار حكومي بالجزائر حتى يخلق نوعا من الأمان والقدرة على جذب السياح إلى الجزائر، وهذا ما يأكد أن السياح الأجانب حساسين اتجاه الاستقرار الحكومي بالجزائر.

انطلاقا من نتائج قياس وتحليل أثر السياحة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية (*NADRL*)، يتضح جليا أن قطاع السياحة والسفر له تأثير واضح على النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، وهذا يستوجب الاهتمام بمختلف مجالات وقطاعات المتعلقة بصناعة السياحة من أجل الجذب السياحي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

خاتمة الفصل:

تتعدد مصادر النمو الاقتصادي وتتفاوت بحسب الهيكل الاقتصادي وبنية قطاعاته .ولا يخرج النشاط السياحي عن القطاعات المكونة للاقتصاد في القدرة التأثيرية على النمو الاقتصادي، في حين هناك جدل بين الاقتصاديين حول تأثير السياحة في النمو الاقتصادي، حيث تشير الدراسات النظرية والتطبيقية الكثيرة إلا تنوع النتائج المتحصل عليها ما أثبت أن ليس هناك فرضية قابلة للتطبيق بشكل عام، بدلا من ذلك فإن العلاقة بين السياحة النمو الاقتصادي نابعة من السياق الاقتصادي والسياسة المتبعة في كل وجهة سياحية حسب الفترات المدروسة.

لذلك حاولنا في هذه الدراسة اختبار مدى فعالية العلاقة بين النشاط السياحي وسعر الصرف من حيث تأثيرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال بنائنا لنموذج اقتصادي قياسي باستخدام منهجية NARDL الذي أكد على وجود علاقة بين مؤشرات التنمية السياحية، وبين مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية ما بين 1995 -2019. حيث كشفت النتائج أن الإيرادات السياحية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ووفقا لهذه النتائج يجب الاهتمام أكثر بهذا القطاع كي تكون السياحة في الجزائر مبادرة للدعم الاقتصادي وقطاعا موازيا لقطاع النفط وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتتم هذه العملية بالتركيز على الاستدامة والتخطيط وكذا تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية منها والأجنبية، واعتبار السياحة صناعة تنافسية ومحرك رئيسي للأنشطة والقطاعات الأخرى، أما بالنسبة لسعر الصرف له أثر سلبي للتغيرات الموجبة على النمو النمو الاقتصادي، بينما له أثر موجب للتغيرات السالبة على النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما أوضح اختبار السببية Toda Yamamot بوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين السياحة والنمو الاقتصادي، وسببية ذو الاتجاه الأحادي للعلاقة التي تمر من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي.

الخـــاتمـــــــة

العـــامـــــــــة

الخاتمة العامة:

أصبحت الظاهرة السياحية من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحالي وتحولت إلى صناعة القرن الواحد والعشرين بفضل النمو السريع الذي عرفته بعد الثورة الصناعية وما أحدثته من تطورات تكنولوجية أدت إلى تطور وسائل النقل والاتصال لتسهيل عملية تنقل المسافرين عبر أقطار العالم وازدادت الحاجة إلى السفر بعد تحسن الظروف المعيشية وزيادة العطل للعمال وأصبحت السياحة مطلبا لفئات كثيرة في المجتمعات المتقدمة فهي بمثابة غذاء للروح بعدما كانت تقتصر على الطبقة البرجوازية في القرن التاسع عشر.

كما تلعب السياحة في الوقت الحاضر دورا مهما في الاقتصاد العالمي نظرا لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة مقارنة بالمبادلات الزراعية والغذائية وكذلك في بعض الأحيان تفوق بالنسبة لبعض البلدان ما تحققه المبادلات النفطية.

لأجل ذلك أصبح موضوع التنمية السياحية من المواضيع المهمة لما لها من أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية، لذا تضعها الحكومات للعديد من دول العالم في أولويات أجندة أشغالها من أجل جذب أكبر عدد ممكن من السياح في ظل تزايد الطلب على السفر ونمو صناعة السياحة في العالم، كما تعتبر السياحة وسيلة ناجعة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة.. الخ وهذا ما جعل الدول تدرك أهمية السياحة وتولي هذا القطاع أهمية قصوى وتخصص له رؤوس أموال ضخمة للاستثمار فيه.

هذا ما دفع بالعديد من الباحثين لدراسة وتحديد المحددات المؤثرة على النشاط السياحي من أجل وضع السياسات والبرامج مستقبلا، حيث تنقسم المحددات عموما إلى محددات اقتصادية ومحددات غير اقتصادية، و تتمثل المحددات الاقتصادية في عائدات السياحة، السعر النسبي، سعر الصرف ، هياكل الإقامة و الإيواء وغيرها، أما المحددات غير الاقتصادية عي عبارة عن متغيرات وهمية تعبر عن أزمة عابرة أو ظرفية مثل الخطر الأمني، الاستقرار الحكومي، الأمراض والأوبئة(كورونا)، الأزمات الاقتصادية، حيث ركز العديد من الباحثين على دراسة أثر السياحة على النمو الاقتصادي في العديد من الوجهات في العالم، حيث اختلفت المحددات الممثلة للنشاط السياحي من وجهة إلى أخرى، ولكن عموما أوضحت أغلب الدراسات الأهمية الكبرى للعائدات السياحية كمحدد رئيسي لصناعة السياحة بالإضافة إلى محدد سعر الصرف.

والجزائر من بين الدول التي لطالما تعالت فيها الخطابات السياسية منادية بضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي كأحد البدائل لمرحلة ما بعد البترول فالتنويع الاقتصادي والاعتماد على باقي القطاعات الاقتصادية

الأخرى أصبح ضرورة و مطلبا خاصة في ظل الأزمات والهزات الكثيرة التي عاشها ويعيشها الاقتصاد الجزائري باعتماده على مداخيل الريع البترولي لتغطية النفقات العامة في الدولة.

إن إخفاق السياسات التنموية للنهوض بالقطاع السياحي منذ الاستقلال رغم توفر الثراء الطبيعي والثقافي والحضاري وتخلف الجزائر عن التحاق بركب الدول السياحية الأولى لا نقول دوليا أو متوسطيا وإنما حتى بدول الجوار، أدى إلى ركود القطاع وضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني، فحسب آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2017 تأتي الجزائر في المرتبة التاسع عشر(19) إفريقيا.

لذا جاءت دراستنا لدراسة العلاقة بين السياحة وسعر الصرف ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي بالجزائر تم صياغة نموذج اقتصادي قياسي يتضمن مجموعة من المحددات الاقتصادية (الإيرادات السياحية، السياح الوافدين، الانفاق السياحي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاستقرار الحكومي)، حيث تم التحليل باستعمال نموذج NARDL.

- أوضحت النتائج من خلال اختبار السببية لـ Toda Yamamoto لا توجد علاقة بين عائدات سياحة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى (تسبب عائدات السياحة الدولية في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالجزائر خلال الفترة1995-2019).
- أوضحت النتائج أيضا أن متغير الإيرادات السياحية (LNIT) ذو دلالة إحصائية سواءا للتغيرات الموجبة أو السالبة حيث تأثر التغيرات الموجبة بالزيادة على النمو الاقتصادي وتأثر التغيرات السالبة بالنقصان، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية (توجد علاقة طويلة الأجل بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019).
- بينت النتائج أن متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذو دلالة إحصائية سواءا للتغيرات الموجبة والسالبة، بحيث تأثر التغيرات الموجبة لأسعار الصرف سلبا على النمو الاقتصادي بينما تأثر التغيرات السالبة إيجابا، وهو ما ينفي لحد ما صحة الفرضية الثالثة (هناك أثر إيجابي ومعنوي بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنمو الاقتصادي أي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2019).
- وبالنسبة للعلاقة بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي أوضح النتائج من خلال اختبار السببية لـ Toda Yamamoto وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عائدات السياحة والنمو الاقتصادي

أي أن هناك تأثير متبادل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة (توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين عائدات السياحة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019).

وعموما نجد أن الدراسة تتفق في نتائجها مع العديد من الدراسات السابقة، بالنسبة لمتغير الإيرادات السياحية حيث أن الزيادة فيها تؤدي الى الزيادة في النمو الاقتصادي بالإضافة للعلاقة الثنائية بينهما، أما الاختلاف هو بالنسبة لمتغير سعر الصرف الذي أوضحت النتائج عدم وجود له علاقة مع السياحة، وأيضا أن الزيادة في سعر الصرف يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على عكس أغلب الدراسات السابقة.

✓ التوصيات:

من خلال نمذجة قياسية، ولعل أهم استنتاجات وتوصيات الدراسة ما يلي:

- بما أن لمتغير الإيرادات السياحية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، فيجب الاهتمام بتسويق المنتج السياحي الجزائري الذي يتوفر على إمكانيات سياحية ضخمة يمكنها أن تكون بديلا تنمويا إذ أحسن استغلال هذه الإمكانيات.
- بما ان السياح حساسين اتجاه سعر الصرف، يجب أخذ هذا المتغير بعين الاعتبار و عدم إهماله في إعداد الاستراتيجيات من أجل تطوير عدد السياح الوافدين.
- ضعف المردودية الاقتصادية للقطاع السياحي (ضعف الإيرادات السياحية)، نتيجة وجود عدة عراقيل حالت دون ذلك ومن أبرزها إهمال السلطات للقطاع كمصدر للتنمية خاصة قبل 2008.
- ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص بإقحام ممثلين عن القطاع الخاص في الجهاز الإداري مع العمل على استقرار هذا الجهاز.
- لا ينبغي دعم بناء البنية الفوقية جديدة مثل (الفنادق، المطاعم، الحوافز النقدية والمالية) بل تشجيع المؤسسات الخاصة والعامة لتحسين البنية التحتية الحالية وصورة البلاد من أجل تحقيق أعلى نسبة تشغيل واستقطاب أكبر عدد من السياح.
- استخدام بعض المكاسب التي حققتها السياحة في التنمية السياحية من خلال إنشاء البنية التحتية جديدة وعمل على صيانتها لاسيما في مجالات النقل والطاقة والاتصال والتعليم والسكن والصحة والنظافة.
- يجب توفير إطار تنظيمي وقانوني لبيئة الأعمال الإلكترونية مع توفير البنية التحتية اللازمة لهذه الأعمال، فالسياحة الالكترونية أصبحت ضرورة و حتمية في المعاملات الدولية.

- اتخذت الدولة العديد من الإجراءات بهدف تخفيف العراقيل التي تواجه تطوير القطاع ومن أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، ولكن يبقى مشكل تسيير وتمويل المخطط أهم تحدي أو عائق يواجه نجاحه.
- نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن استقبال السائحين ومعاملتهم من خلال تكثيف برامج التعليم والتدريب في هذا المجال لتكوين عنصر بشري كفء وفعال الذي سيكون الاستثمار الحقيقي لبناء السياحة الجزائرية.
- زيادة درجة الاستقرار السياسي، بجانب العمل على وضع استراتيجيا واضحة الأهداف للتنمية السياحية، للوصول إلى تنمية سياحية تراعي البعد البيئي والتنمية المستدامة لذلك النشاط.

وبهذه الطريقة يمكن أن تصبح السياحة في الواقع قوة دافع لتحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك الجزائر.

✓ آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع دراسة علاقة السياحة بسعر الصرف وتأثيرهما على النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تتطلب العديد من البحوث سواءا من دراسة وجهات سياحية محددة بالجزائر أو استعمال تقنيات وأساليب ومناهج تحليل أخرى أو دراسة محددات أخرى للسياحة تؤثر على النمو الاقتصادي لم تتطرق إليها الدراسة مثلا تكاليف النقل والاسعار في الوجهات المنافسة وأيضا محدد القدرة على الإيواء ومحدد المصاريف التسويقية، وهذه المحددات التي لم نتمكن من الوصول إلى البيانات المتعلقة بها.

بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب المهمة في موضوع السياحة من بينها على سبيل المثال:

- حوكمة القطاع السياحي.
- تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الفندقية.
- إدارة الأزمات السياحية .
- دور الثقافة السياحية في بناء صناعة السياحة في الجزائر.

الملاحق

الملحق (1) : اختبارات جذور الوحدة لـ(PP)، (ADF) و(KPSS).

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LNGDP	LNET	GOVT	LNIT	LNNT	LNREX
With Constant	t-Statistic	-1.1818	-1.2800	-2.6379	0.6658	-2.3273	-0.8991
	Prob.	***0.6650***	***0.6216***	***0.0996***	***0.9884***	***0.1720***	***0.7707***
		n0	n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7463	-2.6564	-3.3041	-1.0663	-0.9675	-2.1294
	Prob.	***0.6985***	***0.2612***	***0.0895***	***0.9133***	***0.9302***	***0.5046***
		n0	n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8505	2.8216	0.0553	3.4781	2.4524	-1.0152
	Prob.	***0.8876***	***0.9979***	***0.6908***	***0.9996***	***0.9950***	***0.2697***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LNGDP)	d(LNET)	d(GOVT)	d(LNIT)	d(LNNT)	d(LNREX)
With Constant	t-Statistic	-4.8430	-7.6075	-3.6600	-4.7932	-2.9943	-4.4236
	Prob.	***0.0008***	***0.0000***	***0.0123***	***0.0010***	***0.0504***	***0.0022***
		***	***	**	***	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7715	-10.0563	-3.9795	-5.8902	-3.2771	-4.2625
	Prob.	***0.0047***	***0.0000***	***0.0247***	***0.0005***	***0.0950***	***0.0138***
		***	***	**	***	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7086	-6.5885	-3.7829	-3.7472	-2.8316	-4.2690
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0006***	***0.0007***	***0.0067***	***0.0002***
		***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LNGDP	LNET	GOVT	LNIT	LNNT	LNREX
With Constant	t-Statistic	-1.1818	-1.5104	-2.5594	0.6416	-2.2020	-0.9041
	Prob.	***0.6650***	***0.5113***	***0.1150***	***0.9877***	***0.2110***	***0.7691***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6851	-2.6564	-3.2474	-0.9731	-1.0983	-2.1294
	Prob.	***0.7264***	***0.2612***	***0.0992***	***0.9285***	***0.9084***	***0.5046***
		n0	n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8213	0.9181	0.0553	3.1526	2.6383	-0.9742
	Prob.	***0.8826***	***0.8987***	***0.6908***	***0.9990***	***0.9967***	***0.2858***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

	At First Difference	d(LNGDP)	d(LNET)	d(GOVT)	d(LNIT)	d(LNNT)	d(LNREX)
With Constant	t-Statistic	-4.8430	-6.6385	-3.7414	-4.8185	-3.8722	-4.3929
	Prob.	***0.0008***	***0.0000***	***0.0103***	***0.0010***	***0.0080***	***0.0023***
		***	***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7715	-6.5781	-4.0079	-5.7169	-4.6194	-4.2611
	Prob.	***0.0047***	***0.0001***	***0.0233***	***0.0007***	***0.0069***	***0.0138***
		***	***	**	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7086	-6.4240	-3.8525	-3.7047	-2.9425	-4.2900
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0005***	***0.0008***	***0.0051***	***0.0002***
		***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (KPSS)

Null Hypothesis: the variable is stationary

		At Level					
		LNGDP	LNET	GOVT	LNIT	LNNT	LNREX
With Constant	t-Statistic	0.5997	0.6399	0.2198	0.6939	0.6831	0.5891
	Prob.	**	**	n0	**	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	0.1187	0.1720	0.1313	0.1445	0.1717	0.1141
	Prob.	n0	**	*	*	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======	=======	=======	=======	=======
	Prob.						

		At First Difference					
		d(LNGDP)	d(LNET)	d(GOVT)	d(LNIT)	d(LNNT)	d(LNREX)
With Constant	t-Statistic	0.1068	0.5000	0.3043	0.2101	0.2952	0.0935
	Prob.	n0	**	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0844	0.5000	0.0837	0.0945	0.1367	0.0963
	Prob.	n0	***	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======	=======	=======	=======	=======
	Prob.						

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة الهيكلي (Zivot-Andrews 1992)

- بالنسبة *LNGDP*:

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2005

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-2.42520	0.002713
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

- بالنسبة لـ *LNET*:

Null Hypothesis: LNET has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2005

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.364270	0.070461
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

- بالنسبة لـ *LNIT*:

Null Hypothesis: LNIT has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2004

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-2.571644	0.001170
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

- بالنسبة لـ *LNNT*:

Null Hypothesis: LNNT has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 4 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2015

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-0.859569	0.021155
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

- بالنسبة لـ *LNREX*:

Null Hypothesis: LNREX has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 4 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2003

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-4.570018	0.040891
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

- بالنسبة لـ *GOVT*:

Null Hypothesis: GOVT has a unit root with a structural break in the intercept
Chosen lag length: 0 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2012

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-5.462113	0.212333
1% critical value:	-5.34	
5% critical value:	-4.93	
10% critical value:	-4.58	

الملحق (03): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج NARDL

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
21	-17.919907	2.862601	3.603140	3.048844	0.978239	ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 0, 1, 1)
5	-17.612913	2.922862	3.712771	3.121522	0.975785	ARDL(2, 1, 1, 1, 1, 0, 1, 1)
17	-17.908230	2.948542	3.738451	3.147202	0.975156	ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 1, 1, 1)
1	-17.322024	2.984524	3.823802	3.195600	0.972455	ARDL(2, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
85	-21.139440	3.055603	3.746774	3.229431	0.974408	ARDL(2, 0, 1, 0, 1, 0, 1, 1)
81	-20.650008	3.100001	3.840540	3.286244	0.972408	ARDL(2, 0, 1, 0, 1, 1, 1, 1)
89	-21.694658	3.103883	3.795054	3.277711	0.973142	ARDL(2, 0, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
217	-22.837271	3.116284	3.758086	3.277696	0.973303	ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
69	-21.030615	3.133097	3.873637	3.319341	0.971480	ARDL(2, 0, 1, 1, 1, 0, 1, 1)
73	-21.140479	3.142650	3.883190	3.328894	0.971206	ARDL(2, 0, 1, 1, 0, 1, 1, 1)
93	-23.348399	3.160730	3.802531	3.322142	0.972089	ARDL(2, 0, 1, 0, 0, 0, 1, 1)
25	-21.377869	3.163293	3.903833	3.349537	0.970605	ARDL(2, 1, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
209	-22.398212	3.165062	3.856232	3.338889	0.971447	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, 1, 1)
65	-20.600325	3.182637	3.972546	3.381297	0.968603	ARDL(2, 0, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
201	-22.688094	3.190269	3.881439	3.364096	0.970718	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 1, 1, 1)
213	-23.699247	3.191239	3.833040	3.352650	0.971225	ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0, 1, 1)
9	-20.797805	3.199809	3.989718	3.398469	0.968059	ARDL(2, 1, 1, 1, 0, 1, 1, 1)
153	-22.810948	3.200952	3.892122	3.374779	0.970404	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1, 1, 1)
197	-23.005884	3.217903	3.909073	3.391730	0.969898	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0, 1, 1)
29	-23.069260	3.223414	3.914584	3.397241	0.969732	ARDL(2, 1, 1, 0, 0, 0, 1, 1)
145	-22.085037	3.224786	3.965326	3.411030	0.968741	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, 1, 1)
133	-22.108427	3.226820	3.967359	3.413063	0.968678	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 0, 1, 1)
221	-25.164401	3.231687	3.824119	3.380682	0.970286	ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0, 1, 1)
149	-23.216491	3.236217	3.927387	3.410044	0.969342	ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 0, 1, 1)
77	-23.343425	3.247254	3.938425	3.421082	0.969001	ARDL(2, 0, 1, 1, 0, 0, 1, 1)
193	-22.398204	3.252018	3.992557	3.438261	0.967878	ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
137	-22.670487	3.275695	4.016234	3.461938	0.967109	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 1, 1)
205	-24.867908	3.292862	3.934663	3.454273	0.968147	ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 0, 1, 1)
129	-21.967826	3.301550	4.091459	3.500210	0.964638	ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
13	-23.065004	3.310000	4.050540	3.496244	0.965961	ARDL(2, 1, 1, 1, 0, 0, 1, 1)
157	-25.163972	3.318606	3.960407	3.480017	0.967316	ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 0, 1, 1)
121	-25.447015	3.343219	3.985020	3.504630	0.966501	ARDL(2, 0, 0, 0, 0, 1, 1, 1)
105	-24.728295	3.367678	4.058848	3.541505	0.965034	ARDL(2, 0, 0, 1, 0, 1, 1, 1)
249	-26.805666	3.374406	3.966838	3.523401	0.965728	ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 1, 1, 1)
141	-24.860785	3.379199	4.070369	3.553026	0.964629	ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0, 1, 1)
125	-26.984124	3.389924	3.982356	3.538919	0.965192	ARDL(2, 0, 0, 0, 0, 0, 1, 1)
57	-25.394860	3.425640	4.116810	3.599467	0.962948	ARDL(2, 1, 0, 0, 0, 1, 1, 1)
113	-25.446765	3.430153	4.121324	3.603981	0.962780	ARDL(2, 0, 0, 0, 1, 1, 1, 1)
97	-24.550783	3.439199	4.179738	3.625442	0.961266	ARDL(2, 0, 0, 1, 1, 1, 1, 1)
233	-26.588465	3.442475	4.084276	3.603886	0.963006	ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 1, 1, 1)
41	-24.661087	3.448790	4.189330	3.635034	0.960893	ARDL(2, 1, 0, 1, 0, 1, 1, 1)
117	-26.701952	3.452344	4.094145	3.613755	0.962639	ARDL(2, 0, 0, 0, 1, 0, 1, 1)
241	-26.708113	3.452879	4.094680	3.614291	0.962619	ARDL(1, 0, 0, 0, 1, 1, 1, 1)
185	-26.770738	3.458325	4.100126	3.619736	0.962415	ARDL(1, 1, 0, 0, 0, 1, 1, 1)
61	-26.942072	3.473224	4.115025	3.634635	0.961851	ARDL(2, 1, 0, 0, 0, 0, 1, 1)
109	-26.982020	3.476697	4.118498	3.638109	0.961718	ARDL(2, 0, 0, 1, 0, 0, 1, 1)
253	-29.101131	3.487055	4.030117	3.623634	0.961643	ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 1, 1)
225	-26.186906	3.494514	4.185684	3.668341	0.960306	ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 1, 1, 1)
49	-25.372577	3.510659	4.251199	3.696903	0.958397	ARDL(2, 1, 0, 0, 1, 1, 1, 1)
53	-26.445876	3.517033	4.208203	3.690860	0.959402	ARDL(2, 1, 0, 0, 1, 0, 1, 1)
169	-26.540210	3.525236	4.216406	3.699063	0.959067	ARDL(1, 1, 0, 1, 0, 1, 1, 1)
33	-24.549432	3.526038	4.315947	3.724697	0.955738	ARDL(2, 1, 0, 1, 1, 1, 1, 1)

الملحق رقم (04): اختبار الحدود bounds test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.00673	10%	1.92	2.89
K	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9

الملحق (05): نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة القصيرة الاجل والعلاقة الطويلة الاجل وفق نموذج NARDL.

1- نتائج تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج NARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNGDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1, 0, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/13/21 Time: 02:45
Sample: 1995 2019
Included observations: 23

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	0.242511	0.064881	3.737766	0.0057
D(LNET)	-1.344176	0.830380	-1.618748	0.1442
D(LNIT_POS)	11.39746	0.840865	13.55445	0.0000
D(LNREX_POS)	-28.01476	5.887136	-4.758640	0.0014
D(LNREX_NEG)	-28.17516	4.223440	-6.671140	0.0002
D(GOVT)	-2.709130	1.122112	-2.414313	0.0422
CointEq(-1)*	-0.850913	0.099453	-8.555935	0.0000

R-squared	0.954167	Mean dependent var	0.556792
Adjusted R-squared	0.936979	S.D. dependent var	2.518804
S.E. of regression	0.632320	Akaike info criterion	2.166948
Sum squared resid	6.397261	Schwarz criterion	2.512534
Log likelihood	-17.91991	Hannan-Quinn criter.	2.253862
Durbin-Watson stat	2.225038		

2- تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNET	-3.303303	2.038550	-1.620418	0.1438
LNNT	-0.066203	1.399840	-0.047293	0.9634
LNIT_POS	11.26491	1.579428	7.132276	0.0001
LNIT_NEG	-3.587199	0.979646	-3.661729	0.0064
LNREX_POS	-91.07759	17.00104	-5.357176	0.0007
LNREX_NEG	12.38736	4.544231	2.725952	0.0260
GOVT	-6.711205	2.423721	-2.768967	0.0243
C	99.16814	48.89906	2.028017	0.0771

EC = LNGDP - (-3.3033*LNET -0.0662*LNNT + 11.2649*LNIT_POS -3.5872
*LNIT_NEG -91.0776*LNREX_POS + 12.3874*LNREX_NEG -6.7112
*GOVT + 99.1681)

الملحق رقم (06): نتائج اختبار التناظر الطويل الاجل

✓ بالنسبة للايرادات السياحية (LNIT):

Wald Test:
Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	1.620734	8	0.1437
F-statistic	2.626780	(1, 8)	0.1437
Chi-square	2.626780	1	0.1051

Null Hypothesis: - C(5)/ C(2) = - C(6)/C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(5)/C(2) + C(6)/C(2)	32.67063	20.15792

Delta method computed using analytic derivatives.

✓ بالنسبة لسعر الصرف (LNREX):

Wald Test:
Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-1.893700	8	0.0949
F-statistic	3.586101	(1, 8)	0.0949
Chi-square	3.586101	1	0.0583

Null Hypothesis: - C(7)/ C(2) = - C(8) /C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(7)/C(2) + C(8)/C(2)	-19.16787	10.12191

Delta method computed using analytic derivatives.

الملحق (7): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.310941	Prob. F(2,6)	0.7439
Obs*R-squared	2.160005	Prob. Chi-Square(2)	0.3396

الملحق (8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي JP

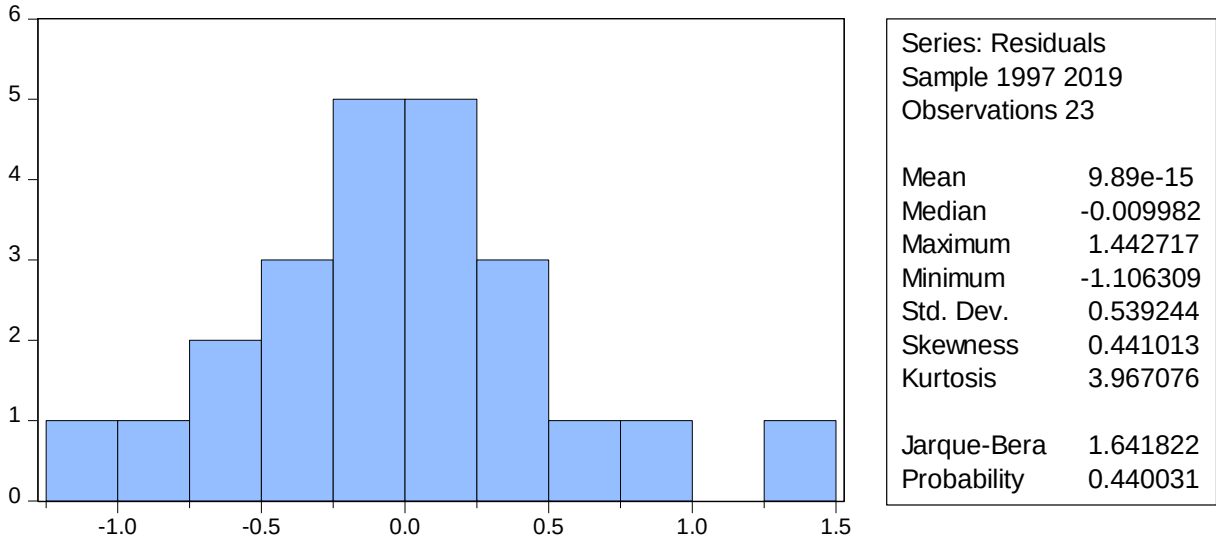

الملحق (9): نتائج اختبار عدم الثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.234931	Prob. F(1,20)	0.6332
Obs*R-squared	0.255424	Prob. Chi-Square(1)	0.6133

الملحق (10): نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (Ramsey)

Ramsey RESET Test
Equation: NARDL01
Specification: LNGDP LNGDP(-1) LNGDP(-2) LNET LNET(-1) LNNT LNIT_POS LNIT_POS(-1) LNIT_NEG LNREX_POS LNREX_POS(-1) LNREX_NEG LNREX_NEG(-1) GOVT GOVT(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	0.967510	7	0.3655
F-statistic	0.936075	(1, 7)	0.3655

الملحق (11): نتائج اختبار مضروب لاغرنج للارتباط التسلسلي بين البواقي BG

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.067584	Prob. F(14,8)	0.4825
Obs*R-squared	14.98123	Prob. Chi-Square(14)	0.3794
Scaled explained SS	2.688875	Prob. Chi-Square(14)	0.9995

الملحق (12): نتائج تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي var(3)

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/03/21 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1998 2019
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LNGDP	LNIT	LNREX
LNGDP(-1)	-0.250654	-0.113301	0.013365
	(0.26865)	(0.04603)	(0.00728)
	[-0.93302]	[-2.46173]	[1.83689]
LNGDP(-2)	0.127909	-0.037036	-0.001676
	(0.22792)	(0.03905)	(0.00617)
	[0.56121]	[-0.94850]	[-0.27155]
LNIT(-1)	4.671896	0.850608	-0.049351
	(1.37281)	(0.23519)	(0.03718)
	[3.40317]	[3.61667]	[-1.32730]
LNIT(-2)	0.114814	0.505566	-0.006685
	(1.62574)	(0.27852)	(0.04403)
	[0.07062]	[1.81516]	[-0.15182]
LNREX(-1)	3.446449	2.097534	0.802589
	(8.77047)	(1.50257)	(0.23754)
	[0.39296]	[1.39597]	[3.37876]
LNREX(-2)	-45.14661	-4.127335	-0.339238

	(12.2229)	(2.09403)	(0.33104)
	[-3.69362]	[-1.97100]	[-1.02475]
C	248.1373	25.20585	0.757882
	(62.9313)	(10.7815)	(1.70443)
	[3.94299]	[2.33789]	[0.44465]
LNGDP(-3)	0.269804	0.033640	0.001297
	(0.18244)	(0.03126)	(0.00494)
	[1.47885]	[1.07628]	[0.26252]
LNIT(-3)	-3.852531	-0.289530	-0.024690
	(1.70742)	(0.29252)	(0.04624)
	[-2.25635]	[-0.98979]	[-0.53392]
LNREX(-3)	-9.101457	-2.789352	0.608449
	(13.2334)	(2.26716)	(0.35841)
	[-0.68776]	[-1.23033]	[1.69762]
R-squared	0.963171	0.892751	0.902922
Adj. R-squared	0.935548	0.812314	0.830114
Sum sq. resids	27.14559	0.796748	0.019912
S.E. equation	1.504039	0.257674	0.040735
F-statistic	34.86957	11.09880	12.40134
Log likelihood	-33.52854	5.284206	45.86533
Akaike AIC	3.957140	0.428709	-3.260484
Schwarz SC	4.453068	0.924637	-2.764556
Mean dependent	33.23677	19.17729	4.651720
S.D. dependent	5.924372	0.594777	0.098831

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000159
Determinant resid covariance	2.57E-05
Log likelihood	22.59111
Akaike information criterion	0.673535
Schwarz criterion	2.161320
Number of coefficients	30

الملحق (13): نتائج اختبار السببية لجرانجر حسب منهجية Toda-Yamamoto

Dependent variable: LNGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNIT	13.45888	2	0.0012
LNREX	16.56318	2	0.0003
All	26.43960	4	0.0000

Dependent variable: LNIT

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNGDP	8.977052	2	0.0112
LNREX	4.099226	2	0.1288
All	13.05742	4	0.0110

Dependent variable: LNREX

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNGDP	3.438742	2	0.1792
LNIT	2.207087	2	0.3317
All	3.846732	4	0.4271

قائمـــة المراجـــع والمصـــادر

المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

1- أحمد عادل حشيش، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.

2- أحمد فوزي ملوخية "**مدخل إلى علم السياحة**" دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2007.

3- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف "**تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**"، المكتتب العربي الحديث، ط2، الإسكندرية، 1999.

4- أحمد محمود مقابلة، "**صناعة السياحة**"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

5- أسامة الفاعوري "**أسعار صرف العملات وصناعة الساحة والسفر**" صحيفة الرأي الأردنية، تاريخ النشر الأربعاء 10/12/ 2016.

6- إسماعيل شعباني "مقدمة في اقتصاد التنمية" دار الهومة الجزائر العاصمة، 1997.

7- آسيا محمد إمام الانصاري، إبراهيم خالد عواد "**إدارة المنشآت السياحية**" ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

8- أشواق بن قدور "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي" دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2013.

9- آمنة أبو حجر، **الجغرافية السياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، 2011.

10- أمين صيد "**سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات**"، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 2013.

11- أنيسة بن رمضان "**دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**" دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2014.

12- توادرو ميشيل، ترجمة محمود حسين حسن، محمود حامد محمود "**التنمية الاقتصادية**" دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

13- توفيق عبد الرحيم يوسف،" **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

14- حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد – التحليل الكي**" دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2006، عمان، الأردن.

15- حسن أبو حمود "**الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية**" مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد (01)، 2002.

16- حسين عمر، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1994.

17- حميد عبد النبي الطائي، " **اصول صناعة السياحة** "، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2006.

18- خالد محمد السواعي، "**التجارة والتنمية**"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

19- خالد مقابلة، أ. فيصل الحاج ذيب "**صناعة السياحة في الأردن**" دار وائل، عمان، الأردن،2000.

20- خبابة عبد الله، "**تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**" دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014.

21- د. أحمد فوزي ملوخية، "**مدخل إلى علم السياحة** " دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر2007.

22- دومنيك سالقاتور، يوجين ديوليو، ترجمة فؤاد صالح " **مبادئ الاقتصاد**" أكاديمية إنترتاشيونال، بيروت، لبنان، 2001.

23- ربيع نصر، "**رؤية للنمو الاقتصادي في سوريا**" مجلة العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2009.

24- رعد مجيد العاني، " **الاستثمار والتسويق السياحي**" دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ط1، الأردن، 2008.

25- رمزي علي إبراهيم سلامة، "**اقتصاديات التنمية**" الدار الجامعية للطباعة والنشر،الإسكندرية، مصر، 1991.

26- ريان مختار، " **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، منشورات الحياة، الطبعة 1، الجزائر، 2009.

27- زينب حسن عون الله، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2008.

28- سالم توفيق النجفي، "**أساسيات علم الإقتصاد**" الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

29- سامر بطرس جلدة، " **النقود والبنوك**"، دار البداية، عمان،2008.

30- سراب الياس، محمود الديماسي، حسن الرفاعي، حسين عطير، "**تسويق الخدمات السياحية**" دار المسيرة، عمان، ط1، 2002.

31- سعود جايد مشكور العامري، "**المالية الدولية: نظرية وتطبيق**" دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

32- سمير فخري نعمة، "**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**" دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

33- سورة التحريم رقها 66 مدنية.

34- سورة التوبة رقمها 9 مدنية.

35- سورة العنكبوت رقمها 29، مكية.

36- شقيري نوري موسى وآخرون، "**التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**" دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

37- شيخي محمد، "**طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**"، الطبعة 1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012.

38- ضياء مجيد، "**النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

39- الطائي حميد عبد النبي، "**التسويق السياحي**"، دار الوراق، الأردن، 2004.

40- عادل طاهر، " **السياحة ماضيها حاضرها ومستقبلها**" منشورات الاتحاد العربي للسياحة، مصر، 1974.

41- عبد الباسط وفا، "**النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي (دراسة تحليلة نقدية)**" دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2000.

42- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2011.

43- عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، " **مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكمي والجزئي**" دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

44- عبد السلام أبو قحف، "**محاضرات في صناعة سياحية في مصر** "المكتب العربي الحديث، مصر 1992.

45- عبد العظيم حمدي، "**السياحة**" مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1996.

46- عبد العظيم حمدي، "**الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة**"، دار الزهراء للنشر، القاهرة، مصر، 1998.

47- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003.

48- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد "**النظرية الاقتصادية الكلية**" كلية الاقتصاد، الإسكندرية، 2005.

49- عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني، "**النقود والمصارف**" دار الأيام، الأردن،2013.

50- عبد الله ركيبي، " **الجزائر في عيون الرحالة الانجليز**" دار الحكمة، الجزء الأول، الجزائر، 1999.

51- عبد المجيد قدري، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

52- على عباس، " **إدارة الأعمال الدولية**"، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.

53- فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.

54- فليح حسن خلف، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

55- لحلو موسى بوخاري، "**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

56- ماهر عبد العزيز توفيق، "**صناعة السياحة**"، دار زهران، الأردن،2008.

57- مثنى طه، الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ،" **اقتصاديات السفر والسياحة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

58- محمد أحمد السريتي، " **التجارة الخارجية** " الدار الجامعية مصر،2009.

59- محمد الصيرفي، "**التخطيط السياحي**" دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

60- محمد بوهزة، "**أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2009)**"، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزء الثاني، جامعة سطيف1، دار الهدى للنشر والتوزيع، ميلة، الجزائر، 2013.

61- محمد صالح تركي القريشي، "**علم الاقتصاد والتنمية**"، مكتبة الجامعة الشارقة، إثرا للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

62- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب في "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

63- محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية: مفهومها ، نضرياتها، سياساتها**" الدار الجامعية الاسكندرية، 2001.

64- محمد عبد عجمية عبد الرحمن يسرى، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.

65- محمد عبيدات، " **التسويق السياحي**" دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

66- محمد كمال خليل الحمزاوي، " **سوق الصرف الأجنبي، ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره**" منشأة المعارف، مصر،2004.

67- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**" مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر،1999.

68- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، "**الاقتصاد الكلي**" دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، الأردن،2009.

69- محمود كامل، "**السياحة الحديثة**" علما وتطبيقا، دار النشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، سنة 1975.

70- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، "**أساسيات علم الإقتصاد**"، الدار الجامعية، بيروت، دون تاريخ النشر.

71- محي محمد مسعد، "**الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي**"، المكتب العربي الحديث، مصر1998.

72- مدحت القرشي، "**اقتصاديات العمل**" دار وائل للنشر، عمان، 2007.

73- مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**" دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

74- مصطفى عبد القادر، " **دور الاعلان في التسويق السياحي**" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003.

75- مصطفى يوسف كافي، "**فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن- ط1 ،2016.

76- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، **"التمويل الدولي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع -عمان- ط1، 2008.

77- نبيل الروبي، "**اقتصاديات السياحة**"، الناشر مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

78- نزار سعد الدين العريسي، سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

79- نعيم الطاهر، سراب إلياس، "**مبادئ السياحة**"، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

80- هجير عدنان زكي أمين،" **الاقتصاد الدولي- النظرية والتطبيقات**"، دار اثراء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

81- هوشيار معروف، "**تحليل الاقتصاد الكلي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005.

82- وزاني محمد وحميدي زقاي، " **السياحة المستدامة في الجزائر**" دار إبن البطوطة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2014.

83- وفاء زكي ابراهيم، "**دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحة**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

84- يسرى دعيس، "**السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية**" ط1، دار البيطاش للنشر والتوزيع، مصر، 2002.

2) الأطروحات و المذكرات:

1- بدراوي شهيناز، "**تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)**"، مذكرة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

2- بريري محمد أمين،" **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- حالة الجزائر-**"أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011.

3- بلحرش عائشة، **"سعر الصرف الحقيقي التوازني – دراسة حالة الدينار الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013-2014.

4- بن قدور علي، **"دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)** " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.

5- بوعقلين بديعة، "**الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

6- بوعقلين بديعة، "**السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب: دراسة حالة ولاية تيبازة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 1996.

7- حميدة بوعموشة، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس -سطيف، 2011-2012.

8- حولية يحي **"تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري"** مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2014-2015.

9- خالد كواش، "**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

10-رفيق نزاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008.

11-زيرار سمية،" **أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2010**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013-2014.

12-زينب قليل، " **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2016.

13-سلمى دوحة، " **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015.

14-سمية موري، "**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية – دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

15-شرفاوي عائشة، " **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.

16-صليحة عشي، "**الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011.

17-صليحة عيشي، " **الاثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب-**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة 2004-2005.

18–صوايلي صدر الدين، "**النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

19–ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**" مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3- تخصص نقود ومالية 2014-2015.

20–عادل زقرير،" **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980–2012)**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، Diss. University of Biskra جامعة بسكرة, 2015.

21–عامر عيساوي، "**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2010.

22–عبد الجليل هجيرة، " **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2012.

23–عبد القادر عوينات، "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2025**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

24–قويدر لويزة، "**إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009-2010.

25–كبداني سيدي أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012- 2013،

26–محمدي عز الدين، "**أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

27–ملال ربيعة، "**النمذجة الإحصائية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

28–مولاي بوعلام "**سياسات أسعار الصرف في الجزائر–دراسة قياسية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

29–نادية سحاب، " **التوازن النقدي وسعر الصرف**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أم البواقي، 2008-2009.

30–نسيمة سماعيني، "**دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في ادارة أعمال، جامعة وهران، سنة2014.

31–وعيل ميلود، "**محددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر– مصر– سعودية**" مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية– جامعة الجزائر3، 2013/2014.

3) المقالات، الدوريات و المنشورات:

1- إبراهيم بختي، نارمان بن عبد الرحمان (2013)، "**أثر الاقتصادي للسياحة في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)**"، الملتقى الدولي الثالث للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية الأبعاد والآفاق.

2- آلاء عبد الستار حمودات (2013)، " **مقارنة بين نموذج التمهيد الأسي ونموذج أثر التداخل على الأسعار العالمية للشعير** "، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، العدد 18، المجلد 1.

3- أمين حواس وآخرون (2014)، "**أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد16، العدد2.

4- إيمان شقاليل، هشام عياد، محمد راتول (2020)، "**تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995-2017**"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي 14(1).

5- بلقاسم العباس، وشاح رزاق "**رأسمال البشري والنمو في الدول العربية**"، ورقة بحثية منشورة على الموقع العربي للتخطيط، العدد رقم 43، يوليو 2011.

6- بلقاسم عباس (2003)" **سياسات أسعار الصرف**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد23.

7- بن زيدان حاج (2011)،"**أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2010)**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم.

8- بن شني عبد القادر، ملاحي رقية، ورقة بحثية بعنوان، "**أهمية التهيئة الحضرية في تفعيل القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، جامعة مستغانم.

9- بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، (2018)، "**تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، عدد 07.

10- بن عمرة عبد الرزاق، (2021)، "**خطوات تطبيق NARDL باستخدام برنامج Eviews10**" https://www.researchgate.net/publication/348477805

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010-2014، أكتوبر2010، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

12- الجنابي نبيل مهدي، (2012) " **نماذج السياسة المالية والنقدية: مع تطبيق معادلة (St. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)**" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، المجلد (8)، العدد (2)، العراق.

13- خالد بن حمد بن عبد الله القدير، "**إختبار فرضية- كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، العدد الثاني (2005).

14- خشيبة الزهرة، جديدي روضة، (2020)، "**أثر عدم التماثل الإصلاحات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع غير الخطي (NARDL) لحالة الجزائر للفترة (1970-2017)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 13، العدد01.

15- خلوط عواطف وعيسى نبوية (2018)، "**أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد (9) العدد (1).

16- د. بن زعرور شكري، د. ساطور رشيد (2016)،" **السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية**"، MPRA Paper No. 78731

17- دقيش جمال، جعفر هني محمد (2019)، "**أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL** "، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد9 ،العدد4 .

18- زكرياء مسعودي (2017)، "**تقييم أداء برامج، تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري كالدور دراسة للفترة 2000-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد06.

19- زينب توفيق السيد عليوة (2014)، "**تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر**" *Arab Economic Journal*8.2768

20- سعيداني رشيد (2017)، "**أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث- العدد02.

21- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، (2012)، "**واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد3.

22- عبد الرحمان عبد القادر، د. المومن عبد الكريم، أ. حساني بن عودة (2019)، "**دراسة قياسية لدور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في تونس للمدة 1995-2017**"، Journal of Economices and Administrative Sciences 25(110).

23- عبد العزيز عبدوس (2013)، "**سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الانتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل**" جامعة بشار، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (3).

24- عبد الوهاب رزيق، " **منتدى الاستثمار في شمال افريقيا**" المركز الانمائي لشمال افريقيا، نشرة التنمية، العدد 8، ديسمبر 2001، اليونسكو 2002.

25- عبلة عبد الحميد بخاري، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**"، جامعة بعد الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، -قسم الاقتصاد- التنمية والتخطيط. www.faculty.mu.du.sa

26- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان،"**تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد 34.

27- عماد الدين أحمد المصبح (2018)، "**العوامل المؤثرة في الاستثمار في المملكة العربية السعودية**"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل الصناعي في المملكة العربية السعودية.

28- العمر حسين، "**محددات التضخم بدولة الكويت**"، مجلة جامعة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (23)، العدد (2)، الكويت، 2007.

29- فريد بختي، محاضرات حول " **السلاسل الزمنية الخطية باستعمال ايفيوز** "، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج بالبويرة، 2014-2015

30- القدير خالد، (2006) "**العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي في قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك**"، مجلة الدراسات الاقتصادية جامعة الملك سعود، المجلد (4)، العدد (8)، المملكة العربية السعودية.

31- محمد إسماعيل، جمال قاسم (2020)، "**أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، العدد الثاني.

32- محمد الناصر حميداتو(2014)، "**نماذج النمو**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع المجلد الثاني.

33- محمد الناصر حميداتو، نصر حميداتو (2015)، "**أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1997-2013**"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر2015.

34- محمد رمضان شنبيش، "**دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي (1992-2008)**"، مجلة جامعة الزوايا، ليبيا، العدد15، المجلد الأول، 2003.

35- محمد مسعي (2012)، "**سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث عدد 10.

36- مخطط عمل الحكومة لتنفيذ، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014.

37- مليك محمودي، يوسف بركان، (2016)، "**محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)**" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 07.

38- منصوري حاج موسى، طيبي عبد اللطيف (2018)، "**أثر عدم تماثل التضخم على عوائد مؤشر الأسهم باستخدام منهجية NARDL دراسة حالة سوق الأسهم السعودي**"، مجلة أفاق علمية، المجلد 10، العدد 2، ص243.

39- موسى سعداوي، حكيم بوجلطو (2010)، "**أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**"، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة.

40- نبيل بوفليح، (2012)، "**دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر.

41- هالة عبد الرحمن الرفاعي، (1998) "**التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة**"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية مصر.

42- هاني نوال (2013)، "**تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**"، مجلة البحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 13.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Ouvrages

1- Asterion. D, Stephen G.H,"**Applied Econometrics: A Modern Approach Using Eviews and Mycroft Revised** ", First Edition, Palgrave Macmillan, London, 2011.

2- Barro. R, **« Les facteurs de la croissance économique: une analyse transversale par pays»**

3- **Bec Frédérique "Analyse Macroéconomique"** Edition la Découverte, France, 2000.

4- Beck T, Levine R and Loayza N, « **Finance and the sources of growth** », Word Bank, memeo, 1999.

5- Bernard Bret," **Le tiers monde, croissance, développement**", inégalité, collection Histege, 2002.

6- Bourbonnais Régis,**"Econometric : cours et exercices corrigés**", 9eme, Edition, Dunod, Paris, 2015.

7- Bourguignon. F, 1997, « **Pour une approche individuelle de la convergence** », revue économie internationale N° 71-3ème trimestre.
8- C. N. E. S : Rapport sur la conjoncture économique et sociale de l année 1998, 12éme – 13éme plénieres, N04.
9- Charles Jones, "**Introduction to economic growth",** Libarary of Congress, 1998, P3.
10- Cohen. A. J, King. H, Chapleau. P, « **Introduction A La Macro Economie** », ERPI 3ème édition, Paris, 2005,
11- Combemal. P et Piriou. J. P, 2003, « Sciences économiques et Sociales: Nouveau manuel », Edition la découverte.
12- D'arvisent .P-petit. J.p **« échanges et finance internationale les jeux »**, paris 1996.
13- Darreau. P, 2003, « **Croissance et Politique Economique** », 1ère édition de Boeck, Bruxelles
14- Domimque Guellec, Pierre Ralle « **les nouvelle Théories de la coissonce** » 5éme edition la découvert-Paris, 2003 .
15- Dominick Salvatore, « **Économie internationale** », 1er Edition, De Boek s.a, Bruxelles, 2008.
16- Enders, Walter," **Applied Econometric Time Series**", 4th Edition, Hoboken, NJ Wiley, USA, 2015.
17- FMI, Algérie : consultation de 2010 au titre de l article IV, rapport du FMI N° 11/39, Washington,2011, P 04.
18- Ghatak.S « Introduction to development economics », Routeledage Edition, 4éme edition, U.S.A.
19- Girasol Guilbert « **Economie touristique** » Edition Delta SPE, Suisse, 1984 ,24.
20- Greene,W.H, « **Econometric Analysis** », 7th Edition, International Edition, New York, 2012.
21- Gregory. N.Mankiw "**Macroéconomie** ", 3eme édition, De boeck, Paris, France 2003 .
22- Hidane, A.." **Calcul du taux de change effectif nominal et réel du dirham**". *Document du travail n 86. Ministère de l'économie et des finances, Maroc*,(2003) .
23- J. P. Allégret, **« Economie monétaire internationale »**, 1er édition HARACHTTE CARLE ,1997.
24- Jacques Taulier, Patrick Torsacalian, **« finance »**, 2eme édition, Librairie Vuibert paris,1997.
25- Jaque Brasseul, "**Introduction à l'économie du développement**", édition Armoud Colin, Paris, 1993.
26- Jean Arrons, "**Les théories de la croissance**", Paris édition du seuil, 1999.
27- Jean louis Mucchielli,Thierry moyer « **économie internationl** »2éme dalloz, 2005.
28- Jean pierre et Michet Balf, « **Managment du Tourisme** »2éme Edition, Pearson Education, France, 2007.
29- Matouk Belattaf, Economie du developpemment, office des publications universiares, alger, 2010.
30- Michel Jura, **« Techniques Financiere Internationales »**, Dunod,Paris,2 eme Edition ,2003.
31- Miotti, Luis, and Dominique Plihon (2001) "**Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires**" *Économie internationale* 1.
32- Mondher chérif, **« le taux de change »,** édition Economica,1999 .
33- Murat Yildizoglu, « **Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002)** » octobre 2003,
34- Mussolino, M : « **fluctuation et crises économiques** », ellipses, édition marketing, paris, 1997.
35- Neri Salvadori, "the theory of economic growth :A classical perspective" , Edward Elgar Publishing Limited, 2003.
36- Noteset études documentaires le Tourismes dans le développement Economique .
37- Olivier Grandville « **Théorie de la croissance Economique** » Maison, Paris, 1977.
38- Paul R. krugman et Maurice obstfeld, " **économie internationale** ", 3° édition de boeck université.

39- Philip Arestis et al « **Economic growth : new directions in theory and policy** » Edward Elgar publishing limited, UK, 2007 .
40- Philip Duhamel, Isabelle Sacareau, « **Le tourisme dans Le mande** » Edition colin, Paris, 1998.
41- Plihon , D. « les taux de change » édition la découverte, paris, août ; 2001.
42- R, Christine. Le tourisme. Genève: Publication universitaire d'études européennes, 1985.
43- Rebert lanquar « **le tourisme international »** série que sais je N 1694,france 1981 .
44- Robert J.Barro, Xavier Sala-i- Marti «**la croissance économique** », édition international, Paris, 1996.
45- Robert. Barro et Xavier Sala-I-Martin , La croissance « **économique, traduit par Fabrice Mageolle** », édition Ediscience internationl, 1996.
46- Robert.J.Bqrro(2003) « **Determinants of Economic growth in a panal of contries** » Annals of economics and finance.
47- Serge d' Agostino,MarcMontoussé,AlainChaffel,Jean-Marc Huart, « **100 fiches pour comprendre la mondialisation** » Editions Bréal, 2006.
48- Sounh Manivong, Souxay Sipaseuth ,**Environmental impacts of Trade liberalization in the tourism sector,** commissioned for the rapid trade and environment assessment project, December,2007.
49- Stighitz. J. E, « **Principes d'économie moderne** », édition De Boeck université, 2ème édition.
50- The World Travel & Tourism Council (WTTC), (2020). Available at: https://wttc.org/.
51- The World Travel & tourism Council, (WTTC), economic impact world, (2016).
52- Thirlwall. A, 2003, « **Growth and Development** », 8th edition, Addison Wesley, .
53- Todaro and Smith, « Economic Development », Addison Wesley, 8ème edition, 2003.
54- Yannick Marquet **" conférence sur commerce et finance international "** université de bourdeau , 2006.

2. Articles, thèse, Revues et Publication :

1- Abdol S. Soofi, (2009) « **China's exchange rate policy and the United States' trade deficits** », Journal of Economic Studies, Vol. 36 Iss 1.
2- Agiomirgianakis, George, Dimitris Serenis, and Nicholas Tsounis. (2014) « **Exchange rate volatility and tourist flows into Turkey.** » Journal of Economic Integration.
3- Ahmad Jafari samimi, Somaye Sadeghi, Soraya sadeghi(2011), « **Tourism and Economic growth in Developing Countries : P-VAR Approach** », Middle-East Journal of Scientific Research 10 (1).
4- Ali S. S. et al, (2013), « **A Panel Co-integration Analysis of Impact of Tourism on Economic Growth : Evidence from the Middle East Region** », International Journal of Tourism Research, 17(3).
5- Antonakakis, N., Dragouni, M., Filis, G. (2013), « **Time-Varying Interdependencies of Tourism and Economic Growth: Evidence from European Countries** ». MPRA Munich Personal Repec Archive, 4875.
6- Barro. R, Lee. J. W, **« International Comparisons of Educational Attainment** », Journal of Monetary Economics, 32(3).
7- Belloumi, Mounir. (2010) « **The relationship between tourism receipts, real effective exchange rate and economic growth in Tunisia**. » International journal of tourism research 12(5).
8- Benhabib. J, Spiegel. M, 1994, « **The role of human capital in economic development evidence from aggregate cross-country data** », Journal of monetary economics, vol. 34(3).
9- Bento João Paulo (2016), « **Tourism and economic growth in Portugal: an empirical investigation of causal links. »** Tourism & Management Studies,12 (1).
10- Brau, R., Lanza, A., & Pigliaru, F. (2007). « **How Fast are the Tourism Countries Growing? The Crosscountry Evidence** » The Cross-Country Evidence.

11- Brida, J. G., & Pulina, M. (2010). A literature review on the tourism-led-growth hypothesis
12- Bruno Eeckels, George fillis, costas Leon « **Tourism income and economic grouth in greece : empirical evidence from their cyclical compoments »** Tourism Economics, 18(4).
13- Chor Foon Tang- Eu Chye Tan (2015) «**Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth?** » Elsevier, vol. 46(C).
14- Chou, Ming Che. (2013) « **Does tourism development promote economic growth in transition countries ? A panel data analysis** » Economic Modelling 33.
15- Clerc. D, « **De l'état stationnaire à la décroissance** », revue de l'économie politique, N°22.
16- Davoud M, Ehsan S. S, Farshid P. (2011), **Economic Growth, Tourism Receipts and Exchange Rate in MENA zone: Using Panel Causality Technique**, Iranian Economic Review, 15(29).
17- De Bornier. J. M, 1992, « **La croissance économique** », Revue la collection science économique,
18- De Vita, Glauco, and Khine S. Kyaw. (2017) "**Tourism specialization, absorptive capacity, and economic growth**", Journal of Travel Research 56(4).
19- Demetriades P, Hussein K, (1996), « **Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries** », Journal of Development Economics, 51(387).
20- Devarajan. S, Swaroop. V, Zou. H, 1996, « **The composition of public expenditure and economicgrowth** », Journal of Monetary Economics, 37(2).
21- Dickey D.A, Fuller W.A, (1981), "**Likelihood Ratio Statistical For Autoregressive Time Series With a Unit Root**", *Econometrica: journal of the Econometric Society*, v(49).
22- Ekanayake, E. M., and Aubrey E. Long, (2012). "**Tourism development and economic growth in developing countries**", *The International Journal of Business and Finance Research* 6(1).
23- Engle, R. F. and Granger, C. W. J., (1987). « **Co-integration and error-correction: Representation, estimation and testing** », The Econometric Society,vol 55(2).
24- Erdem, Ekrem, and Can Tansel Tuğcu. « **Investigating Existence of Tourism-Led Growth Hypothesis in Central Asian Republics: A Bootstrap Panel Causality Analysis** » international conference on eurasian economies 2013**.**
25- Fayissa, Bichaka, Christian Nsiah, and Badassa Tadasse.(2008) "**Impact of tourism on economic growth and development in Africa**." *Tourism Economics* 14(4).
26- Figini, P., & Vici, L. (2010), "**Tourism and growth in a cross section of countries**", Tourism Economics, 16(4).
27- Fisher. S, 1993, « **The role of macroeconomic factors in growth** », *Journal of monetary economics*, 32(3).
28- Frankel J, Romer D, (1999), « **Does trade cause growth** », American Economic Review, 89(3).
29- Frederico Neto, (1990), "**Sustainable Tourism, Environmental protection and natural resource management: paradise on earth?"** growth 1999-2000
30- Guillaume chevillon, Xavier Timbeau (2006), « **L'ampact du Taux de change sur le Tourism en France** », Revue de l'OFCE 2006/3 (no 98).
31- Harvey, Hanafiah, Fumitaka Furuoka, and Qaiser Munir. (2013) "**The role of tourism and exchange rate on economic growth: Evidence from the BIMP-EAGA countries**." Economics Bulletin 33(4).
32- He, Li-hua, and Xun-gang Zheng. (2011) " **Empirical analysis on the relationship between tourism development and economic growth in Sichuan**." Journal of Agricultural Science 3(1).

33- Jackman, Mahalia, and Troy Lorde. (2012) "**Examination of economic growth and tourism in barbados: testing the supply-side hypothesis**." *Tourismos*: An International Multidisciplinary Journal of Tourism 7(2).
34- Jayathilake Bandula (2013), « **Tourism and Economic Growth in Sri Lanka Evidence from cointegration and causality analysis** », International Journal of Business, Economics and Law, 2(2).
35- Jeane-Cherles, Briquet- Laugier**, « le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ;état des lieux et nouveaux cadre d'analyse »** ,communication pour le cinquième colloque international Energies ,changements climatiques et développement durable Hammamet (Tunisie),15 -17 juin 2009.
36- Johansen, S. (1988). « **Statistical Analysis of Cointegration Vectors** », Journal ofEconomic Dynamics and Control 12(3).
37- Johansen.S,Juselius.K(1990) «**maximum likelihood estimation and inference on cointegration- with applications to the demand for money** » oxford bulletin of economics and statistics,N° 52,Vol 2.
38- Kasimati Evangelia(2016), «**Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis** »European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, 7(1).
39- Kasimati, E. (2016), « **Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis** », European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, 7(1).
40- King. R and Levine. R, 1993, « **Finance and Growth Schumpeter Might be Right**? », Quarterly Journal of economic 108(3).
41- KRAVIS – Lipeey (1978), " **price behavior in the light of balance of payement theories** " journal of international Economics 8(2).
42- Kum, Hakan, Alper Aslan, and Merve Gungor. (2015) "**Tourism and economic growth: The case of next 11 countries**." International Journal of Economics and Financial Issues 5(4).
43- Lanouar Charfeddine , Karim Ben Khediri, Zouhair Mrabet (2019), "**The forward premium anomaly in the energy futures markets: A time-varying approach**" , Research in International Business and Finance 47.
44- Lashkarizadeh, Maryam, et al. (2012) « **Evaluation of the relationship between tourism industry and economic growth in Iran**. » *Asian Journal of Business and Management Sciences* 1(9).
45- Lawrence Schembri,(2001) « **Les taux de change flottants: une nouvelle analyse** », revue de la banque du Canada, Automne .
46- Lean, hooi hooi, sio hing chong, and chee-wooi hooy. (2014) "**Tourism and economic growth: Comparing Malaysia and Singapore**." International Journal of Economics & Management 8.1
47- Lee, C. C., & Chang, C. P. (2008). « **Tourism development and economic growth: a closer look at panels** », Tourism management, 29(1).
48- Lim C, And Mcaleer M (2001). « **Cointegration Analysis Of Quarterly Tourism Demand By Hong Kong And Singapore For Australia** », Applied Economics,Vol 33(12).
49- Lionetti, Stefania, and Oscar Gonzalez. (2012) "**On the relationship between tourism and growth in Latin America**." Tourism and Hospitality Research 12(1).
50- Mahmoudinia, D, Salimi Soderjani, E, and Pourshahabi ,F.(2011) « **Economic growth, tourism receipts and exchange rate in MENA zone: Using panel causality technique**. » Iranian economic review 15(29).
51- Malik, S., Chaudhry, I. S., Sheikh, M. R., & Farooqi, F. S. (2010). " **Tourism, economic growth and current account deficit in Pakistan: Evidence from co-integration and**

causal analysis". European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 22.

52- Mohamed Bouzahzah, and Younesse El Menyari. (2013) « **The relationship between international tourism and economic growth: the case of Morocco and Tunisia**» *The Journal of North African Studies* 18(4).

53- Mohd Noh, N., & Masih, M. (2017)," **The relationship between energy consumption and economic growth: evidence from Thailand based on NARDL and causality approaches**". MPRA Paper 86384, University Library of Munich, Germany.

54- Ms. Jeyapraba Suresh, Dr Samithamby Senthilnathan, « **Relationship between tourism and Economic Growth in Sri lanka** », Published as the 7th chapter of a book entitled "Economic Issues in Sri Lanka" compiled by Dr. S. Vijayakumar.

55- Muhammad Afzal et al (2013) **« openness, inflation and growth relationships in pakistan an application of ARDL Bounds Testing Approach** », Pakistan Economic and Social Review,Vol 51, N°01.

56- Muhammad Ahad (2016) « **Does Tourism -led Growth Hypothesis Exist in Pakistan ? A Fresh look from combine cointegration and causality Approoch with Structural Breaks** » Intarnational Journal of Economics and Empirical Research, 4(2).

57- Nasir, Muhammad Ali, Junjie Wu, and José Calderón Guerrero. (2015)"**Economic growth, exchange rate and constrained competiveness of the tourism sector in Andalucía**" International journal of management and economics 48(1).

58- Nikolaos Dritsakis (2004), « **Tourism as a long -run economic growth factor : An empirical investigation for Greece using causality analysis** », Tourism Economics, 10 (3).

59- Nikolaos Dritsakis (2012), **« Tourism Development And Economic Growth in seven Mediterranean Countris : A panel data Aproach** » *Tourism Economics* 18(4).

60- Ozturk, I., & Acaravci, A. (2009). « **On the causality between tourism growth and economic growth: Empirical evidence from Turkey** ». Transylvanian Review of Administrative Sciences, 5(25).

61- Pesaran, M. H. Y. Shin, and R.J. Smith (2001) " **Bounds testing approaches to the analysis of level relationship**". Journal of Applied Econometrics , Vol 16, No 3. https://doi.org/10.1002/jae.616

62- Philippe Aghion(2002) "**Les Défis d'une nouvelle Théorie de la Croissance**" Revue Analyse économique, Vol 78, n° 4 décembre.

63- Rehman, Abdul, et al. (2020) **"Investigating the Influence of International Tourism in Pakistan and Its Linkage to Economic Growth: Evidence From ARDL Approach**." SAGE Open 10(2) : 2158244020932525.

64- Richard Grabowski, Micheal Shields, « **A dunamic Keynesian mode of development** » Journal of Economic Development, volume n° 25, 2000.

65- Ridderstaat, Robertico Croes, Peter Nijkamp, (2013), '' **Modelling Tourism Development and Long run Economic Growth in Aruba**", TI 2013-145/VIII Tinbergen Institute Discussion Paper.

66- Ruane, Maria Claret M. (2014) "**Exchange rates and tourism: evidence from the island of Guam**." Journal of Economics and Economic Education Research 15(2).

67- Sachs J, Warner A, (1997), « **Fundamental sources of long-run growth** », The American Economic Review, 87(2).

68- Sarel M, (1996), « **Nonlinear effects of inflation on economic growth** », IMF Staff Paper, 43(1).

69- Savaş, Bilal, Ahmet Beşkaya, and Famil Şamiloğlu. (2010) "**Analyzing the impact of international tourism on economic growth in Turkey.**" *Uluslararası Yönetim İktisat ve İşletme Dergisi* 6(12).

70- Semra, B. O. Ğ. A., and Kemal ERKİŞİ. (2019) « **the relationship between international tourism receipts and economic growth in asia pacific countries : a panel data analysis** » Akademik Hassasiyetler 6(11).
71- Shin, Y., Y, B., & Greenwood-Nimmo, M. (2014). " **Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework**", *Festschrift in honor of Peter Schmidt*. Springer, New York.
72- Svilokos, T., Šuman Tolić, M., & Pavlić, I. (2014). "**Economic Growth and Tourism Demand in Croatia: the Cyclical Component Analysis**", Zagreb International Review of Economics and Business, 17(SCI).
73- Taizeng Ren, Muhlis Can, Sudharshan Reddy Paramati, Jianchun Fang, and Wanshan Wu, (2019) "**The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries**", *Sustainability* 11(8).
74- Taner, T., and Mesut, K., (2018), "**Asymmetries in Twin Deficit Hypothesis: Evidence from CEE Countries**", Ekonomický časopis (Journal of Economics), Vol. 66, No. 6.
75- Tang, Chor Foon & Abosedra, Salah, 2014. "**The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries**", Energy Policy, Elsevier, vol. 68(C).
76- Tang, Chor Foon. (2011) "**Tourism, real output and real effective exchange rate in Malaysia: a view from rolling sub-samples**".
77- Terzi, Harun. (2015) « **Is the tourism-led growth hypothesis (TLGH) valid for Turkey?**. » Doğuş Üniversitesi Dergisi 16(2).
78- Toda, H. Y, & Yamamoto, T. (1995) « **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes »**. Journal of econometrics,Vol 66, No 1.
79- Tung, L. (2019) "**Does exchange rate affect the foreign tourist arrivals? Evidence in an emerging tourist market**." Management Science Letters 9(8).
80- Turan, T., & Karakas, M. (2018). "Asymmetries In Twin Deficit Hypothesis: Evidence From Cee Countries, *Ekonomicky Casopis*. 66 (6).
81- Ummuhan Gokovali, Ozan Bahar (2006), « **Contribution of Tourism to Economic Growth : A Panel Data Approach** », An International Journal of Tourism and Hospitality Research, Vol 17, N 2.
82- Ummuhan Gokovali, Ozan Bahar (2006), « **Contribution of Tourism to Economic Growth : A Panel Data Approach** », An International Journal of Tourism and Hospitality Research, Vol 17, N 2.
83- Van der Schyff, T., Meyer, D. & Ferreira, L. (2019), "**An analysis of impact of the tourism sector as a viable response to South Africa's growth and development challenges**". Journal of International Studies, 12(1).
84- World Travel &Tourism Council, Economic Impact 2019.
85- World Travel and Tourism Council, « **Global Economic Impact &Trends** »2020.
86- WTO, (2020). "**COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package**".
87- Wurong Shih, Ninh T. H. Do (Marche 2016) « **Impact of Tourism on Long-Run Economic Growth of Vietnam** »Scientific Reseach Publishing, Modern Economy, 7(3).
88- Yildirim, Jülide & ÖCAL Nadir, (2004) « **Tourism and Economic Growth in Turkey** », Ekonomik Yaklasim. 15(52-53).
89- Yongcheol Shin and Byungchul Yu and Matthew Greenwood-Nimmo (2014), "**Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework**", *estschrift in honor of Peter Schmidt*. Springer, New York, .

مواقع الأنترنيت:

موقع الأسواق العربية: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2018/04/17/
الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz/spip.php?rubrique327//:https
صندوق النقد العربي (2020). قاعدة البيانات الاقتصادية

www.banquemondiale.org
https://www.alittihad.ae/article/14768/2019/9-1
www.mtatf.gov.dz (وزارة السياحة)

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf (12/08/2015)

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين السياحة وسعر الصرف ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر، و ذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي و نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي لفترات الابطاء الموزعة (NARDL)، تم تقدير النموذج خلال الفترة (1995-2019)، حيث تم اختيار خمسة متغيرات مستقلة تتمثل في: الإيرادات السياحية، سعر الصرف، الانفاق السياحي، عدد السياح الوافدين، الاستقرار الحكومي، و المتغير التابع يمثل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. و قد أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، كما تم التوصل الى أن الإيرادات السياحية كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، بينما كان هناك أثر ايجابي معنوي للتغيرات السالبة لسعر الصرف وأثر سلبي ومعنوي للتغيرات الموجبة لسعر الصرف على النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج اختبارات السببية لـ Toda-Yamamoto أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات السياحية و النمو الاقتصادي في حين وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من سعر الصرف نحو النمو الاقتصادي في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: الإيرادات السياحية، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي لفترات الابطاء الموزعة (NARDL).

Abstract :

The study aimed to identify the relationship between tourism and the exchange rate and their impact on the economic growth in Algeria, using econometric methods and a non-linear autoregressive distributed (NARDL), the model was estimated during the period (1995-2019), where five independent variables were selected: receipts tourism, exchange rate, tourism spending, number of incoming tourists, government stability, and the dependent variable represented in real GDP. The results of the study indicated the existence of a long-term equilibrium relationship between these variables, and it was concluded that tourism revenues had a positive impact on economic growth during the study period, while there was a positive significant effect of negative changes in the exchange rate and a negative moral effect of positive changes in the exchange rate on economic growth, as a result of Toda-Yamamoto's causal tests it was shown that there is a two-way causal relationship between tourism revenue and economic growth, while there is a one-way causal relationship heading from the exchange rate towards economic growth in Algeria.

Keywords : Receipts tourism, Economic Growth, Algeria, Non-Linear Autoregressive Distributed Lag Model (NARDL).

Résumé :

L'étude vise à identifier la relation entre le tourisme et le taux de change et leur impact sur la croissance économique en Algérie, en utilisant des méthodes économétriques et un modèle non linéaire autorégressif a retard échelonné (NARDL), le modèle a été estimé durant la période (1995-2019) , où cinq variables indépendantes ont été sélectionnées : les recettes touristiques, le taux de change, les dépenses touristiques, le nombre de touristes entrants, la stabilité du gouvernement et la variable dépendante représentée en PIB réel. Les résultats de l'étude ont indiqué l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre ces variables, et il a été conclu que les revenus du tourisme avaient un impact positif sur la croissance économique au cours de la période d'étude, alors qu'il y avait un effet positif significatif des changements négatifs du taux de change et un effet négatif significatif des changements positifs du taux de change sur la croissance économique, les résultats des tests de causalité de Toda-Yamamoto ont montré qu'il existe une relation causale à double sens entre les recettes touristiques et la croissance économique, alors qu'il existe une relation causale à sens unique allant du taux de change vers la croissance économique en Algérie.

Mots-clés : les recettes touristiques, la croissance économique, Algérie, Modéle Non-Linear Autoregressif a retard échelonné (NARDL).